





معين الحكم



٢٢٦

١٥١  
١٩١٩



Süleymaniye Kütüphanesi	
Kişin	AMCA ZADE MUSEYİN PASA
Yer	
Eski kayıtlı no	226





بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

تبارك الذي ابدع الموجودات بقدرته . وصنع انواع المخلوقات بعظمته .  
وميز كلامه من العالمين بطبيعته اعمد على ما وهب من نوره القدسي واجزل  
من اشراق انوار الضياء الحسي وادرع مصبل القوة العقلية من مشكوة القوة النظرية  
وكملها بالزجاجة الشريفة البالغة التي يكاد زيتها يضي ويحفظها نور راعى  
كانها الكوكب الذي من شجرة مباركة علوية لا شرقية ولا غربية واسأله  
ان يصلي على خير برتيه وانتم كالا واعظم اشراقا وجلا لا محمدا المريد باروحي  
الامين وعلى من ارتضى من اله واصحابه اجمعين **ام بعد** فان الله تعا  
اكمل لبنية محمد صلى الله عليه وسلم دينه القويم وهداه من شاء الى الصراط  
المستقيم واسس شرعه المظهر على احسن الطرائق واجمل القواعد وشيخه بالقوة  
والعدل على وجلت المصالح وردا المفاسد وايدى بالادلة الموضحة للحق واسبابه  
المرشدة الى اصال الحق لا ريبه وجماء بالسياسة الجارية على سنن الحق وطوره  
ولذلك قال سبحانه وتعالى وقت كلمه ربك صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته فالمراد  
بالكلمات القران العظيم تمت دلائله وحججه واوامره ونواهيه واحكامه ونزلاته  
ونذاراته وامثاله وقال تعالى اليوم اكملت لكم دينكم الاله ولما كان علم القضاء  
من اجل العلوم قدرا واعزها مكانا واشرفها ذكر الاله مقامه على مصعب بن  
به الدماء تقسم وتفسخ والابضاع تحرم وتنكح والاموال يثبت ملكها ويسلك المعاملات  
يعلم ما يجوز منها ويحرم ويكره ويتبدل فكانت طرق العلم به سيرة المسار ب  
مخوفة العواقب والحجج تفصل بها الاحكام بحار فيها القطر ويقصر فيها الخطا  
كان الاعتناء بتقريب اصوله وتخويم فضوله من اجل ما صرف له العناية وعند  
عقباه في البدايه والنهايه وليس علم القضاء كغيره من العلوم قال بعض الحكماء  
ولم يكن بمدينة النبي عليه السلام اعلم بالقضاء من ابي بكر بن عبد الرحمن  
كان قاضيا لعمر بن عبد العزيز وكان قد اخذ شيئا من علم القضاء من ابي بن  
عثمان واخذ ذلك ابا بن من ابيه عثمان بن عثمان والدليل على ان علم القضاء  
ليس كغيره من العلوم كقولهم تعا وداود وسليمان ان يحكم في الحشر اذا  
نفتت فيه غم القوم وكنا الحكم شاهدين فنهنا هاسدا ان وكلا اتينا

حكما وعلما فاشفى على داود واجتهاده في الحكم واشفى على سليمان باجتهاده ومنه  
وجه الصواب وروى عن الحسين رضي الله عنه في قوله واتينا الحكمه فصل  
الخطاب قال هو علم القضاء ولا غزابة في امتياز علم القضاء عن فقه فروع  
المذهب لان علم القضاء ينقل الى معرفة احكام تجري على الكليات باحكام  
الوقايح الجزئيات وغالب تلك المقدمات لم يجزها في ديوان الفقه ذكرا ولا  
احاط بها الفقيه خبرا وعليها مدار الاحكام والجاهل بها يخط خطا في  
الظلام من جعله اسما قايما يلجأ اليه ويقول الناس في مسائلهم عليه وجه  
ذلك حقا والقاء ظاهرا وصدقا ولذلك الفاضل كتب لوفائق وذكرنا  
فيها اصول هذا العلم لكن على وجه الاختصار والابحار ولم ازل باحثا عن اسرار  
العوالم وحقايق الموجودات ومعنا احكام النظر في الحدود والبراهين الثابتة  
وصارفا قويا لعقلية نحو المدارك الحقيقية غير مقلدا لالعقولات اليعينية  
ولم اقف على تأليف غني فيه باستيعاب لكشف عن غوامض هذا الفن ودقايقه  
ومنه اصوله وبيان حقايقه فزيت نظم هاته في تلك واحد ما من الحاجة  
اليه وتم الفائد بالوقوف عليه وجرده عن كثير من ابواب الفقه الاملايين  
تركه لتقلته بابواب هذا الكتاب ثانيا للاقتصار استغناء بما الفوه في ذلك  
لان الغرض بهذا التأليف ذكر قواعد هذا العلم وبيان ما تفصل به الاقضية  
من الحجج واحكام السياسة الشرعية وعدم الاستغناء باحدهما عن الآخر في  
معين الحكم فيما يتردد بين الخصمين من الاحكام ورتبته على ثلاثة اقسام  
**القسم الاول** في مقدمات هذا العلم التي تنبني عليها الاحكام **القسم الثاني**  
فيما يفصل به الاقضية من الميقات وما يقوم مقامها **القسم الثالث** في احكام  
السياسة الشرعية **القسم الاول** يشتمل على ابواب **الباب الاول** في بيان حقيقة  
القضاء ومعناه وحكمه وحكمته **الباب الثاني** في فضل ولاية القضاء والشرع  
في القيام فيها بالعدل وحكم السعي في طلب القضاء وما يجب في ذلك وما يجب  
ويكره ويحرم **الباب الثالث** فيما يستفاد بولاية القضاء من النظر في الاحكام وما  
ليس له النظر فيه وذكر مراتب الولايات **الباب الرابع** في الالفاظ التي ينعقد بها  
الولايات وتعليق القضاء بالشرط **الباب الخامس** في اركان القضاء وهي ستة  
القاضي والمقضي به والمقضى له والمقضى فيه والمقضى عليه وكيفية القضاء  
**الركن الاول** يشتمل على فصول **الاول** شروط صحة الولاية وما يوجب الفرائض  
هو شرط الكمال **الثاني** في الاحكام اللازمة للقاضي في خاصة نفسه **الثالث**  
فيما يتعلق بمسكنه ومجلسه وما يتصل بذلك **الرابع** في سيرته في الاحكام  
**الخامس** فيما يتبدى بالنظر فيه **السادس** في سيرته مع الخصوم **السابع** في  
استخلاص القاضي **الثامن** في التحكيم **الركن الثاني** المقضى فيه وفيه بيان  
حكم القاضي في ذلك وما يتعلق في حقه ان يحكم به من الاقوال والروايات وما



ما لا ينقض فيه حكم الحاكم ونقض القاضي احكام نفسه ونقضه احكام غيره و  
بيان ما لا يعتبر من افعالها اذا علمت او مات وحكم المكتشف عن القضاء وجمع السلة  
الفتاوى والنظر في حكم القاضي والنظر في قيام المحكوم عليه بردي منع الحكم عنه  
**الركن الثاني** المقضي له **الركن الرابع** المقضي فيه وفيه ذكر الاحكام التي ينظر فيها  
القاضي وما ليس له النظر فيه وحكم الشيء المتداعي فيه يكون خارج المصير **الركن**  
**الخامس** المقضي عليه وفيه انواع المقضي عليهم والحكم على الغائب الذي يعتقد  
الى غيره وحيلة اثبات الدين على الغائب والتصرف في امواله الغائب **الركن**  
**السادس** في كيفية القضاء ويشتمل على ثمانية اقسام **القسم الاول** في معرفة  
نصريات احكام وفيه فصول **اولها** في تقررات احكام على الوقائع وما هوها  
حكم والى حكم **وثانيها** في بيان الفرق بين تصرفات احكام التي هي حكم لا يجوز  
تعلقها والتي ليست بحكم ويجوز تعلقها **وثالثها** في بيان المواضع الذي يدخلها  
الحكم استقلالاً **ورابعها** الفرق بين الفاظ التي جرت بها عادة الاحكام في  
التسجيل في قوله ليسجل بثبوتها والحكم بصحة وقولهم ليسجل بثبوتها وصحة  
وقولهم ليسجل بثبوتها والحكم بموجبه وبيان الفرق التي بين الحكم بالصحة  
والحكم بالموجب وبيان ما يجتمع فيه الحكم بالصحة والحكم بالموجب وقولهم ليسجل  
لثبوتها والحكم بمضمونها وقولهم ليسجل بالحكم بثبوتها وقول الحكم ثبتت عندي قيا  
البينة بكذا وكذا او ثبتت عندي الاقرار وقولهم ليسجل بثبوتها والحكم بما في  
به البينة وقولهم ليسجل بثبوتها بما ثبتت عنده وقولهم ليسجل بثبوتها والحكم به  
وبيان ما يدل عليه اختلاف هذه التسجيلات **وخامسها** الفرق بين الثبوت والحكم  
**وسادسها** في معنى تنفيذ القاضي حكم نفسه وتنفيذ حكم غيره وما يمنع من تنفيذه **سابعها**  
ما يدل على الحكم من قول او فعل وبيان انقسام الحكم الى كونه تارة يكون خبراً  
يقتل الصدق والكذب وتارة لا يقتل ذلك **وثامنها** ذكر تنبيهها في التسجيل وما  
ينبغي للقاضي ان يمنع من التسجيل به والاشهاد على نفسه فيه وما ينبغي ان يثبت  
عليه في الاسجال **القسم الثاني** في بيان المدعي والمدعى عليه **القسم الثالث** في  
ذكر الدعاوى وانقسامها وفيه فصول **الاول** في الدعوى لصحة وثبوت  
وكيفية تصحيح الدعوى **الفصل الثاني** في تقسيم الدعاوى الى سبعة **الفصل الثالث**  
في تقسيم المدعي عليهم الى اربعة انواع **الفصل الرابع** في تقسيم المدعى عليهم وما يسمع  
من بيناتهم وما لا يسمع وهم انواع **الفصل الخامس** في التنبيه على احكام يتوقف  
سماع الدعوى بها على اثبات فصول **الفصل السادس** في حكم الوكالة على الدعوى  
**القسم الرابع** في حكم الجواب عن الدعوى وانقسامها **القسم الخامس** في ذكر البر من  
وصفها والتقدير فيها وفيمن توجه عليه اليمين ومن لا توجهه وما لا يتخلل  
فيه **القسم السادس** في ذكر البينات وفيه فصول **الاول** في ثبوت حقيقة البينة  
وموضعها شرعاً **الفصل الثاني** في اقسام مستند علم الشاهد **الفصل الثالث**

الحكم

في حد الشهادة وحكمها وحكمها وما تجب فيه **الفصل الرابع** في صفات الشاهد  
وذكر موانع قبول الشهادة **الفصل الخامس** فيما ينبغي للشهود ان يتنبهوا  
له في تحمل الشهادة وادائها وما يجترز ومن الوقوع فيه والاحكام المتعلقة  
بكتابتها لوثايق **الفصل السادس** فيما ينبغي للقاضي ان يتنبه له في اداء الشهادات  
عنده وفي الاشهاد عليه في التسجيلات **الفصل السابع** فيما يجدر به الشاهد بعد  
شهادته فتبطل **الفصل الثامن** في صفه اداء الشهادة وما يجري في ذلك وما  
لا يجري من الالفاظ وبتام هذه الفصول انتهى **المتمم الاول** من الكتاب وهو  
قسم المقدمات **القسم الثاني** من الكتاب في ذكر انواع البينات وما يقوم مقامها  
ما تفصل به الاحكام وهي احدى وخمسون باباً **الباب الاول** في القضاء باربعة  
شهود **الباب الثاني** في القضاء بشاهدين لا يجري غيرها **الباب الثالث** في القضاء  
بشاهدين او بشاهد وامرأتين **الباب الرابع** في القضاء بالبينه التامه مع  
يمين القضاء ويسمى يمين الاستبراء **الباب الخامس** في القضاء بيمينه المدعى بعد  
فصل القاضي بيمين المدعى عليه **الباب السادس** في القضاء بقوله رجل بانقراده  
**الباب السابع** في القضاء بقوله امرأة بانقرادها **الباب الثامن** في القضاء  
بالنكول عن اليمين وعن حضور مجلس الحاكم وبيان المواضع التي تجب فيها اجاب  
دعوة الحاكم وما لا يجز فيه الاجابه **الباب التاسع** في القضاء بيمينه الخارج على  
ذي اليد اذا اقاما البينه في تاريج الدعوى والشهادة **الباب العاشر** في القضاء  
بالتحالف من الجهتين **الباب الحادي عشر** في القضاء بايمان اللعان **الباب الثاني عشر**  
في القضاء بشهادة بعض اصحاب الحق **الباب الثالث عشر** في القضاء بالشهادات  
المختلفه والاختلاف **الباب الرابع عشر** في القضاء بشهادة السماع **الباب الخامس عشر**  
في القضاء بالشهادة على الشهاده **الباب السادس عشر** في القضاء بشهادة الاستفاد  
**الباب السابع عشر** في القضاء بالشهادة تغلبه الظن **الباب الثامن عشر** في القضاء بشهادتها  
التي **الباب التاسع عشر** في القضاء بالشهادة التي توجب حكماً ولا يوجب الحق المدعي  
به **الباب العاشر** في القضاء بالشهادة المجهوله والناقضه التي ينهاها  
**الباب الحادي عشر** في القضاء بشهادة غير العدد وللضرورة **الباب الثاني عشر**  
**والشروط** في القضاء بكتاب القاضي في القاضي **الباب الثالث عشر** في القضاء  
بمستأففة القاضي للقاضي **الباب الرابع عشر** في القضاء بعلم القاضي ونحو  
قوله **الباب الخامس عشر** في القضاء بالصالح بين الخصمين **الباب السادس عشر** في القضاء  
في القضاء بالاقرار **الباب السابع عشر** في القضاء بالعرف والعاده **الباب الثامن عشر**  
**والشروط** في القضاء بقول اهل المعرفة **الباب التاسع عشر** في القضاء بالتأقضى  
في الدعوى وفي دعوى الردع والتأقضى في المني **الباب الثلاثون** في القضاء  
بشهادة العفاس والوكلاء **الباب الحادي والثلاثون** في القضاء بقيام بعض اهل  
الحق عن البعض في الدعوى والخصومات **الباب الثاني والثلاثون** في القضاء بما



يسمى فيه الشهادة بلا دعوى **الباب الثالث والثلاثون في القضاء في تجديدها**  
ودعواه وما يتعلق به **الباب الرابع والثلاثون في القضاء بلا اشارة والنسب**  
في الدعوى والشهادة **الباب الخامس والثلاثون في القضاء باحكام الشيوخ ومسايله**  
**الباب السادس والثلاثون في القضاء بدعوى الوقف والشهادة عليه** **الباب السابع**  
**والثلاثون في القضاء فيمن كتب شهادته في صلته ثم ادعاه او شهد به لغيره الاول**  
وبيان تناقض الشاهد في شهادته وغلطه ورجوعه **الباب الثامن والثلاثون**  
في القضاء بالاستحقاق والعز **الباب التاسع والثلاثون في القضاء بسبع الوفاء واحكامه**  
وشرايطه واقسامه **الباب العاشر والثلاثون في القضاء بدعوى النكاح والمهر**  
ودعوى الجهات وما يتعلق به **الباب الحادي والعشرون في القضاء بموجب فقرات**  
الفضولي واحكامها في النكاح **الباب الثاني والعشرون في القضاء باخبارات**  
**الباب الثالث والعشرون في القضاء فيما يطل من العقود بالشرط وما لا يطل وما يصح**  
تقليقه وضايقه وما لا يصح **الباب الرابع والعشرون في القضاء بانواع الضمانات**  
الواجبه وكيفيتها وتضمن الامين وبراءة الضمين **الباب الخامس والعشرون**  
في القضاء باحكام السكوت **الباب السادس والعشرون في القضاء بما يمنع عنه وفيما**  
لا يمنع وفيما يحل فله وفيما لا يحل **الباب السابع والعشرون في القضاء بالحايث**  
المتنازع فيه **الباب الثامن والعشرون في القضاء بكلمات الكفر** **الباب التاسع والعشرون**  
في القضاء بما يظهر من قرابين الاحوال والامارات وحكم العراكه والدليل على ذلك  
من الكتاب والسنة وعمل سلف الامه **الباب العشرون** في بيان حقيقة القضاء  
ومعناه وحكمه وحكمته فحقيقه القضاء الاجبار عن حكم شرعي على سبيل الاراء  
ومعنى قوتهم قضى القاضي اي الزم الحق اصله والدليل على ذلك قوله تعالى  
فلما قضينا عليه الموت اي الزمناه وحنما به عليه وقوله تعالى فاقض ما انت قاض  
اي الزم مما شئت واصنع بما بدا لك وفي المدخل للقضاء معناه الدخول بين الناس  
والخلق ليؤدي فيهم اوامر واحكامه بواسطة الكتاب والسنة وقال القرآني  
حقيقة الحكم انشاء الامر والاطلاق فالزام كما اذا حكم بلزوم الصداق والنفقة  
او الشفعة ونحو ذلك فالحكم بالالزام هو الحكم واما الزام المحرم من الترسيم  
والحبس فليس بحكم لان الحكم قد يعجز عن ذلك وقد يكون الحكم ايضا بعدم الالزام  
وذلك اذا كان ما يحكم به هو عدم الالزام وان الواقع يبين فيها الاباحه  
وعدم المحرم واما الحكم بالاطلاق فلما اذا رقت للحاكم ارض من الالزام عنها  
فحكم بزوال الملك فانها تبقى مباحه لكل احد وكذلك اذا حكم بان ارض الموهبة تطلق  
ليست وقفاعلا اقاله جمع من العلماء والحكام حكم الشافعي يرى الطلاق دون  
الوقف فانها تبقى مباحه وكذلك الصيد والنخل والحمام البرية اذا حيز في حكم الحاكم  
بزوال ملك الحائز صار ملكا للحائز الثاني في هذه الصور وما اشبهها كلاما امامنا  
وان كان يلزمها الزام الملك عدم الاحتصاص لكن هذا بطريق آخر ومروا الكلام

انما هو في المقصود الاول بالذات لاني اللزوم كما ان المقصود الاول في الامر  
الوجوب وانما كان يلزم الهني عن الضرر وتحميه فالكلام في الحقايق انما يقع  
فيما هو في المرتبة الاولى لا فيما بعدها كالغيره والحاكم فيما دونه بمعنى المنع  
ومنه حكمت السفينه اذا اخذت على يده ومنعته من التصرف ومنه سمي الحاكم حكما  
لمنفه الظالم من ظلمه ومعنى قوتهم حكم الحاكم اي وضع الحق في اهله ومنع من ليس  
باهل وبذلك سميت الحكمة التي في بحام الفرس لانها ترد الفرس عن المعاطيه والغرير  
حكم واحكم بمعنى منع والحكم في اللغة القضاء ايضا فحقيقتهما متقاربة **واما حكمه**  
فهو من كفايه ولا خلاف بين الامه ان القيام بالقضاء واجب ولا يتعين على احد  
الا ان لا يوجد منه عوض وقد اجتمعت فيه شرايط القضاء فليجبه عليه **واما حكمته**  
فوضع الهاتين وردا للقوات ونزع الظالم ونزع المظلوم وقطع الخصومات والامر  
بالمعروف والنهي عن المنكر **الباب الثاني في فصل القضاء والترتيب**  
**في القيام فيه بالعدل** وبيان منه وحكم السعي فيه اعلم ان اكثر المولعين والاعمال  
وغيرهم بالعوا في الترهيب والتحذير من الدخول في ولاية القضاء وسد دواقي  
كراهة السعي فيها ورغبوا في الاعراض عنها والقصور والهروب منها حتى تقرروا  
في اذهان كثير من الفقهاء والصالحين ان من ولي القضاء فقد سهل عليه دينه  
بيده الى التهلكة ورغب عما هو الا فضل وساء اعتقادهم فيه وهذا غلط فاحش  
يجب الرجوع عنه والتوبة منه والواجب تقويم هذا المصنف الشريف ومعرفة  
مكانته من الدين فيه بعث المرسل وبالقيام به قامت السموات والارض وجعل  
النبي عليه السلام من النعم التي يباح الحسد عليها فقد جاء من حديث بن مسعود  
عنه عليه السلام لاحسدا لا في اثنين رجلا تاه اسره ما لا تسلطه على ملكته  
في الحق ورجلا تاه اسرا حكمه فهو يقضي بها وجاء من حديث عاصبه رضي الله عنها  
انه قال عليه السلام هل تذكرون من السابقون الى ظل الله قالوا الله ورسوله  
اعلم قالوا الذين اذا عطاوا الحق قبلوه واذا سلوه بذلوه واذا حكموا المسلمين  
حكموا الحكم لانفسهم وفي الحديث الصحيح سبعة يظلهم الله تحت ظله يومئذ  
فانما بالامام العادل وقال صلى الله عليه وسلم المقتسطون على منابر من نور يوم  
القيامة على يمين الرحمن كلما يدبر يمين وقال عبد الله بن مسعود لان اقضى يوما  
اجلا من عباد سبعة سبعة عاما وماراه انه اذا قضى يوما بالحق كان افضل من  
عبادة سبعين سنة فذلك كان العدل بين الناس من افضل اعمال البر واعلا  
درجات الاجر قال الله تعالى وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط ان الله يحب المستقيمين  
في شيء اشرف من حجة الله تعالى **واعلم** ان كلاما جازما من الاحاديث التي فيها تحذير  
وعيد فانما هي في حق قضاة الجور العلماء والجهال الذين يدخلون انفسهم  
فيما لا ينبغي لهم في هذه الدنيا الصنفين جاء الوعيد واما قوله صلى الله عليه  
وسلم من ولي القضاء فقد ذبح بغير سكين فقد ورد في اكثر الناس في معرض التحذير



من القضاء وقال بعض اهل العلم هذا الحديث دليل على شرف القضاء وعظيم منزلته  
وان المتولى له مجاهد لنفسه وهو دليل على فضيلته من قضايا الحق اذ  
جعل له ذب الحق امتحانا لتعظيم له المشيئة امتحانا فالتقاضي لما استسلم حكم  
الله وصبر على مخالفة الاقارب والاباعد في خصوماتهم فلم يأخذ في اسه لومة  
لايم حتى قادهم الى الحق وكلمة العدل وكفهم عن دواعي الهوى والعناد جعل  
حلال ذب الحق به وبلغ به حال الشهادة الذين لهم الجنة وقد ورد في رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عليا بن ابي طالب ومعاذ بن جبل ومعتل بن يسار رضي الله  
عنهم القضاء ففتح الذابح ونعم المذبح فالتحذير الوارث من الشرع انما هو عن  
الظلم لا عن القضاء فان الجور في الاحكام واتباع الهوى فيه من اعظم الذنوب  
واكبر الكبائر قال الله واما القاسطون فكانوا لجهنم حطبا وقال عليه السلام  
ان اغنى الناس على الله والبعض الناس الى الله وابعد الناس من الله رجل ولاه  
امر من امرامة محمد شيئا ثم لم يعدل بينهم واما قوله صلى الله عليه وسلم القضاء  
ثلثه قاضيان في النار وقاض في الجنة قاض عمل بالحق في قضائه فهو في الجنة  
وقاض علم الحق في افتقار مقتديا فذلك في النار وقاض قضى بغير علم واستحيا  
ان يقول لا اعلم فهو في النار فوضح ان ذلك في الجائر والجاهل الذي لم يؤذن  
له في الدخول في القضاء واما من اجتهد في الحق على علم فاخطا فقد قال  
عليه السلام اذا اجتهد الحاكم فاصاب فله اجران وان اخطا فله اجر ومبطل  
ذلك نطق الكتاب العزيز في قوله تعالى وداود وسليمان اذ يحكما في الحرب  
اذا انقضت فيه غنم الغنم وكنا الحكم شاهدين ففهمنا هاسليمان وكلاهما  
حكما وعلما فاثني على داود باجتهاده واثني على سليمان باصابته وجه الحكم  
وقد قال تعالى والذين جاها واثينا لهندتهم سبلنا وان الله مع المحسين فيجب  
على من دخل في حظه القضاء بذل الجهد في القيام بالحق والعدل فقد قال بعض  
ائمة المذهب القضاء محنة ومن دخل فيه فقد ابتلى بعظيم لانه عر عن نفسه للهلاك  
اذا التمس على من ابتلى به عسير ولذلك قال صلى الله عليه وسلم من ولي القضاء  
فقد ذبح بعير سكين وفي رواية ابن ابي ديب فقد ذبح بالسكين وقال ابو  
قلاية مثل القاضي المالم كالمساح في البحر فك عسى ان يسبح حتى يفرق قال بعض  
الائمة وشعار المتقين البعد عن هذا والهروب منه وقد ركب جماعة من يقتدى  
بهم من الائمة المساقية التباع من هذا وصبروا على الاذى وانظر الى قضيتي  
ابي حنيفة في الامتناع منه وصبره على الاذى حتى تخلص وكذا غيره من الائمة  
وقد ربا بوقلانه الى مصر لما طلب القضاء فلقية ايوب فاستأذنه اليه بالزعم  
فيه وقال له لو كنت اجرا عظيما فقال له ابو قلاية العزيز في البحر الى متى  
يسبح وكلام ابوف هذا ومن تقدمه وما اشبه ذلك من القضاة والاشي  
انما هو في حق من من نفسه الصنف وعدم الاستقلال بمسئولته عليه وكذلك

من يري نفسه اهلا للنصب والناس لا يرونه اهلا لذلك وقد قال بعض العلماء  
لا خير فيمن يري نفسه اهلا لشي لا يراه الناس اهلا والمراد بالناس العلماء فمن  
وب من كان لهذا الصنف عن القضاء واجب وطلب سلامة نفسه امر لان **واعلم**  
وان طلب القضاء والحرم عليه حسره وندامه في عرسات القيمة وروي عن النبي  
صلى الله عليه وسلم انه قال ستحسون على الامارة ويكون حسره وندامه يوم القيمة  
فتنتم المرصعة ويبت القاطن مطه من طلب القضاء واداره وحرم عليه وكل اليه  
خيف عليه فيه الهلاك ومن لم يسأله وامتنع به وهو كاره له خاف على نفسه  
فيه اعانة الله عليه وروي عنه عليه السلام انه قال من طلب القضاء واستعان  
عليه وكل اليه ومن لم يطلبه ولا استعان عليه انزل الله ملكا يسدده وقال صلى  
الله عليه وسلم يا عبد الله لا تسأل الامارة فانك ان تومتها عيبتك فتن عليها  
وان تومتها عن مسئلة توكل اليها **واما** تحصيل القضاء بالرشوة قال في الخلاصة  
ومن اخذ القضاء برشوة فالصحيح انه لا يصير قاضيا ولو قضى لا يقدر حكمه وبه يفتي  
الامام لو قلده برشوة اخذها هو او قوم عالم به لم يحسن تقديده كقضاياه برشوة قال  
في التوازل من اخذ القضاء برشوة او بشغف او منوكم لم يرفع حكمه الى قاض  
اخر يصفيه لو وافق رأيه والا بطله من اخذ برشوة لا ينفذ حكمه بلا حاجة الى  
تقضيه ومن اخذ شغفا فهو كمن تقدره بحق القاضي لو ارتشى وحكم بقدر حكمه  
فيما لم يرتش لا فيما ارتشى من المحيط قال نوادر ابن رستم نفذ فيها وقال بعض  
المشايخ بطل فيها وبالاول اخذ شغف لاية السر خشي ولو ارتشى له او بعض  
اعوانه فلو كان يامره ورضاه فهو كارتشائه فقضاؤه مردود ولو كان بلا عليه  
نفذ حكمه وعلى المرتشى رد ما قبض ولو ارتشى فقضى وقضى ثم ارتشى او  
ابنه او من لا يقبل شهادته لم ينفذ حكمه لانه عامل لنفسه اولادته ولو ارتشى  
فبطل الى الساق في والى اخر ليحكم بينهما لم ينفذ حكم الثاني الاول عمل بقضه لما  
ارتشى ولو كتب الى الثاني ليحكم ليحكم بينهما واخذ اجر الكتابة بعد حكم المكتوب  
اليه كذا في الخبر وعن محمد اذا اجاب كتابا لخليفة الى عامله بخاسان ان اجمع  
الفقهاء وسئل عن قاضيه ان لم ير ضوابة فاغزهم ففعل فلم ير ضوابة فاخذ الرشوة  
فلم يفرله فهو على قضائه لان عنده لا يفرل مالم يفرل وان كتب اليه ان اجمع الفقهاء  
فمن اجمعوا عليه ورضوابة فواله القضاء فولا غير من اجمعوا عليه بالرشوة لا يصير  
قاضيا لانه ولاه بغير امر من له ولاية التولية من شرع الجديد وقال ابو العباس  
تلاميذ بن شريح الساف في كتابه داء القضاء من يقبل القضاء لهياله واعطى  
رشوة فولاينه باطله وقضاؤه مردود وان كان قد حكم بحق قال وانا اعطى  
رشوة على عزل قاض لم يول هو مكانه فكذلك ايضا وان اعطاها على عزله دون  
رشوة **واعلم** الاول برشوة ثم استقضى هو مكانه بغير رشوة نظير في المفضل  
فان كان لا ناعطا الرشوة على عزله عار والمفضل باق على ولايته الا ان



يكون من عزله قد ناب رد الرشوة قبل عزله وقضاؤه المستخلف ايضا باطل الا  
ان يكون المستخلف ايضا قد ناب قبل الولاية فيصح قضاؤه فان كان المرد  
جائز لم يطل قضاؤه المستخلف انتهى ولا ينبغي ان يقدم على ولاية القضاء  
الا موقوت بنفسه وتعيين ذلك واجبه امام العدل على ذلك فللامام العدل  
اجباره اذا كان سالحا وله هو ان يهرب ويتبع الا ان يعلم انه يبيع عليه فيجب  
عليه القول وكذلك اذا تحقق انه ليس في تلك الناحية من يصلح للقضاء  
سواه فلا يجوز له حينئذ الامتناع بل يجب عليه السعي في طلبه وتحصيله لتعيين  
القيام بهذا الفرض عليه ويدل على ذلك قوله تعالى حكاية عن يوسف صلوات  
الله عليه اجعلني على خزائن الارض اني خفيظ عليم فانه كان بين قوم كفار  
استصلاهم ودعاهم الى الله تعالى بالسعي في هذه الولاية دون غيرها لان المتولي  
لا رزاق العباد تدل له المرقاب وتخضع له الجبابرة ولا يستغني احد عن نابه  
فهذا طلب هذه المرتبة دون الامارة والوزارة وغير ذلك من الولايات ولا يفتقر  
انه طلب ذلك لتوصل الى الاجتماع باخيه فان منزلة اسرف من هذا واحمل  
وان كان هذا الفرض حاصله على سبيل التبعية لانه من لوازم هذه الولاية  
اعني ان اخوته لا بد لهم من المبرم وطلب القوت من عنده صلى الله عليه وسلم  
وعلى جميع الانبياء والمرسلين **فصل** في طلب القضاء وينقسم الى خمسة  
اقسام واجب ومباح ومستحب ومكروه وحرام **الوجه الاول** اذا كان من اهل  
الاجتهاد وهو اهل العلم والعدالة ولا يكون هناك قاض او يكون ولكن لا يحل  
ولايته وليس في البلد من يصلح للقضاء غيره او لكونه ان لم يلي القضاء ولاية  
من لا تحل ولايته وكذلك اذا كان القضاء بيد من لا يحل بقاؤه عليه ولا سبيل  
الى عزله لا يقصد في هذا الولاية فيتعين عليه التضدي لذلك والسعي فيه  
اذا قصد بطلبه حفظ الحقوق وجران الاحكام على وفق الشرع لان في  
تحصيله للقيام ببعض الكفاية **الوجه الثاني** ان يكون فقيرا وله عيال فيجوز له  
السعي في تحصيله لسد خلته وكذلك ان كان يقصده دفع ضرر عن نفسه فيباح  
له ايضا **الوجه الثالث** اذا كان هناك عالم خفي علمه عن الناس وكان الامام  
ان يشهر بولايته القضاء ليعلم الجاهل ويفتي المسترشد او كان هو حامل  
الذكر لا يعرفه الامام ولا الناس فاراد السعي في القضاء ليعرف موضع علمه  
فيستجلبه تحصيل ذلك والدخول فيه هذه النية قال بعضهم وقد يجب  
لمن يتعين عليه ولكنه تركها من غير ضرورة وانفع للمسلمين من اخر بولاه وهو من  
يستحق التولية ولكنه مضى عن هذا **الوجه الرابع** ان يكون سعيه في طلب  
القضاء لتحصيل الاستعلاء على الناس فهذا يكره السعي ولو قيل انه  
يكره كان وجه ظاهر القول تعالى تلك الاراء الاخره يجعلها للذين لا يبينون  
علوا في الارض ولا فسادا والعاية للتعيين ويكره ايضا ان يكون سعيه عن

الرزق على القضاء وكان مشهورا لا يحتاج ان يشهر نفسه وعلمه بالقضاء  
**الوجه الخامس** ان يسعى في طلب القضاء وهو جاهل ليس له اهلية القضاء او سعى  
فيه وهو من اهل العلم لكنه ملتبس بما يوجب فسقه او كان قصده بالولاية  
الانتقام من اعدائه او قبول الرشوة من الخصوم وما اشبه ذلك من المقاصد  
فهذا يكره عليه السعي في القضاء **الباب الثالث في ولاية القضاء وما يتقضى**  
**بها من النظر في الاحكام** وليس للقاضي النظر فيه ومراتب الولايات التي  
تفيد اهلية القضاء او شيئا منها اما ولاية القضاء فقال المصنف في كتابه المسمى  
بالجزية هذه الولاية متناهية للحكم لا يندرج فيها غيره وقال ايضا في موضع  
اخر وليس للقاضي السياسة العامة لاسيما الحاكم الذي لا قدرة له على التنفيذ  
كالحاكم الضعيف القدره على الملوك اجباره فهو يبتغي الا ازامر على الملك العظيم  
ولا يحظر له تنفيذ لقدر ذلك عليه بل الحاكم من حيث انه حاكم ليس الا الانسان  
واما قوة التنفيذ فامر زائد على كونه حاكما فقد يفوض اليه التنفيذ وقد لا يندرج  
في ولايته وليس له قسمه الغنائم وتفرق احوال بين المال على المصالح واقامة  
الحدود وترتيب الجيوش وقتال البغاة وتوزيع الاقطاعات واقطاع المعاهد  
وتحوز ذلك فلا يجوز لاحد الاقدام عليه الا باذن امام الوقت الحاضر انتهى اعلم  
ان ما ذكره من ان القاضي لا يقيم الحدود فيه نظر والمنقول في المذهب ان له  
اقامة الحدود وادها هو الاصل لانه للخلفاء والقضاة قال ابن عمر وعمار بن يسار  
وجماعه من الصحابة اربع الى الولاية الفوق والجسم والحدود والصدقات القتل لا  
يكون لكل القضاء وباجله فان اقامه الحدود لا تكون لكل احد بل ولا لكل والى  
يؤدي اليه المسارعة الى اقامة الحدود من غيرهم من العتة والتهانج وروي  
عن عمر انه نهى الولاية عن القتل الابادة وايضا فانه يلزم من اقامة الحدود وحكم  
فسيق الحدود وغير ذلك ويجب التحوط لها بقصر ما على بعض الولاية واما ما ذكره  
من ان السياسة ليس له فيه مدخل ليس على اطلاقه وقد قال بعض العلماء ان  
خطة القضاء اعظم المخططات وان اليه المرجع في الجليل والحقير بالتعديد وان  
على القاضي في كل الاحكام واليه النظر في جميع وجوه القضاء من القليل والكثير وان  
يختص بالنظر في الجراحات والمدميات وان القاضي يشارك كل الامور الامور  
خاصه وسياق في اول القسم الثالث ما يدل على ان له النظر في كثير من السياسة  
الشوعية واعلم ان الذي يقول عليه في ذلك العرف وقد قال الامام العلامة  
الدين محمد بن قسيم الجوريه الحنبلي اعلم ان عموم الولايات وخصوصها وما  
يقول بالولاية يتعلق بالاعمال والاحوال والعرف وليس له ذلك حد في الشرع  
فقد يدخل في ولاية القضاء بعض الامكنة وفي بعض الاراضي ما يدخل في ولاية  
غيره يكون في بعض الامكنة والاراضي قاصره على الاحكام الشوعية فقط  
فيستفاد من ولاية القضاء في كل قطر ما جرت به العادة واقضاها العرف وهذا



هو التحقيق في هذه المسئلة **فصل** واما نواب القضاة في عملهم  
او مطلقا فقال بعض العلماء هم مساوون للقضاة الاصول غير زيادة ولا  
نقصان ولا فرق الاكثر العمل بالنسبة الى كثرة الاقطار وقلة احوال  
الغير في الفرع بخلاف عكسه وهذا فرق لا يزيد في معنى لولاية وهذا الذي  
قاله ان كان في النايبة المستقلة اذن الامام فسلم والا فليس قول في كتب اهل  
هذا المذهب خلافا وهو ان القاضي اذا استخلف اذن الامام فليس مستخلفا  
والا فرفع الى القاضي ما ثبت عنده كما سقف عليه في محله اذ القاضي ان يبيع  
من قومه النظر في اموال الايتام والعياب والتسجيل في سائر الحكومات وله  
ان يحجر عليهم ذلك فيفعل من ذلك ما رآه باجتهاده فينبغي ان يحل كلام ذلك  
العالم على انه اذن لنايبيه في جميع ما نقله عن الامام **فصل** واما ولاية  
الحسبة فهي بقصر عن القضاة في الاشياء كل الاحكام بل انه ان يحكم في الرواتر الخاصة  
بين الدور وبنا المصاطبة في الطرف لان ذلك مما يتعلق بالحسبة وليس له انشا  
الاحكام ولا تنفيذها في عقود النكح والمعاملات ولا ان يحكم في عيوب البيع  
وشبهها الا ان يجعل ذلك في منشوره ويزيد المحتسب على القاضي بكونه يتعرف  
للتفحص عن المنكرات وان لم تنه اليه واما القاضي فلا يحكم الا فيما رفع اليه ومضى  
الحسبة الرهبة وموضع القضاة الضعفة **فصل** واما الولايات الجزئية المستقلة  
من القضاة كقول العقود والفسوخ والانكح فقط والمتولى النظر فيما يتعلق بالايان  
فقط فيفوت اليه في ذلك الفرض والابرار على ما رآه من الاوضاع الشرعية فله  
الولاية تنعنه من ولاية القضاة فيفقد حكمه فيما فوض اليه ولا ينفذ حكمه فيما عدا  
ذلك **فصل** واما ولاية التحكيم بين الخصمين فهي ولاية مستفاده من  
احاد الناس وهي تنعنه من القضاة متعلقة بالاموال دون الحدود والقصاص  
كما هو مشروع في الفصل الثامن **فصل** واما ولاية السعادة وحيات الصدقة  
فله امتداد الحكم في الاموال الزكوية خاصة فان حكوا في غير ذلك لم ينفذ لعدم  
الولاية **فصل** واما ولاية الحرص فليس لتوليها ان شارك حكم وليس له غير  
حرز مقادير الثمار وكم يكن مقدارها اذا بليت وفعله في ذلك بحسب الجواز وقد  
اختلف العلماء فيما لو تبين خطأه هل يرجع الى ما تبين او هو حكم معنى وهذا  
القبيل به **فصل** واما ولاية الحكيم فهي تنعنه من القضاة في قضية حاشا  
منفذ حكمها فيما فوض اليها من الرزق وجين على ما هو مبسوط في محله ولا ينفذ  
حكمها في غير ذلك **فصل** واما حكم الحكيم في جرائر الصيد فهي ولاية مستفاده  
من احاد الناس ينفذ حكمها مع اتفاقها فيما يتعلق بالجواز فقط **فصل** واما  
الولاية على صرف المقاتل والعرض من المقدرة لمستحقها وايصال الزكوة لاصحابها  
وقسمة الغنائم وايصال مال الفايدين اليهم ومخوذلك مما فيه **فصل** واما ولاية القاضي في تنفيذ  
كالقضاة في التنفيذ لا في الانشاء **فصل** واما ولاية القاضي في تنفيذ

القاضي والكاتب والرجل والمقوم ومخوذلك هؤلاء ليس لهم ان ينشأ حكما  
ولا ان ينفذوا شيئا **فصل** واما الولاية التي تنعنه من القضاة في قضائها فهي  
النزاع النوع الاول الامامة الكبرى واهلية القضاة جزا من جرائرها وكذلك اهل  
السياسة العامة فهي صريحة في تناوله ذلك النوع الثاني الوزارة والقضاة  
يجوز التفويض في جميع الامور للوزير ويجوز للامام عنه بثلاثة اشياء لا ينفذ الا  
ولاية العهد ويعقد بها الامام لمن يريد فيكون اماما للمسلمين بعده كفعل ابي بكر  
وصفي الله عنه ولا يستغنى من الولاية ولا امام الاستغناء من الامامة ولا ينفذ  
من قلده الامام ويسمى هذا الوزير وزير تفويض وهذا مع وجود اهلية القضاة  
والامانة جاهل لا يجوز له القضاة واما وزير التنفيذ ووزير الاستشارة فليس  
لها اهلية الحكم ووزير التنفيذ هو الذي اذا حكم الامام بشيء نقله **النوع الثاني**  
الامارة وهي اربعة اقسام القسم الاول كالملوك مع الخلفاء في الامارة على بعض  
الاقاليم فهذه صريحة في افادة اهلية القضاة اذا سارفت الولاية اهلها ولها  
من العلم وتنشغل اهل السياسة وتدبير الجيوش وقسم الغنائم واموال بيت المال  
**القسم الثاني** ان يكون الامير مورثا لم يفوض اليه الحكم مع الامرة وان وصت  
اليه الحكومة مضى حكمه وحكم قومه **القسم الثالث** الامارة الخاصة على تدبير الجيوش  
وسياسة الرعية دون تولية القضاة ففيه خلاف بين العلماء **القسم الرابع**  
ولاية النظر في المظالم وله من النظر في القضاة وهو واسع منهم مجالا لا يريد بشرط  
العلم **الباب الرابع في الفاظ التي ينفذ بها الولاية** وما يشترط في  
تمام الولاية وما تنفسد الولاية باشرطه اعلم ان الفاظ التي ينفذ بها  
الولاية صريحة وكناية فالصريحة اربعة الفاظ وهي وليت وقلدتك واستغفرتك  
واستغفرتك والكناية ثمانية الفاظ وهي اعتمدت عليك وعولت عليك ودوت  
اليك وجعلت اليك وفوضت اليك ووطئت اليك واستندت اليك وقال  
بعضهم وعهدت اليك وتحتاج الكناية الى ان يقرن بها ما يفي عنها للاحتياط  
مثل احكم فيما اعتمدت عليك فيه وشبه ذلك **فصل** السلطان لو قلده  
رجلا فله ان ينفذ حكمه ان قلده مستأففة ليس له ان ينفذ  
بغيره ولو قلده مغايبة فلو بعث اليه منشوره او رسوله فله قبوله  
بعد ما لم يعلم السلطان برده كوكيل او موصى له برسالة فله رد اقلها  
قبوله ما لم يعلم الموكل والقاضي قال عزلت نفسي وعزبت نفسي  
عن القضاة وكتبته الى السلطان فيفزع اذا علم لا قبله كوكيل وقيل ينفذ  
القاضي لو عزله نفسه **فصل** ويجوز تقليق القضاة والامرة وكذا يجوز  
اصافتها الى المستقبل وكذا يجوز نافيها للقضاة بزمان ان قال انت قاضي  
هذا الشهر وهذا اليوم ويصير قاضيا بقدره وكذا يجوز تقييده  
بمكان حتى لا يذهب القاضي نايبه نايبه بمسجد معين بتقييده ويجوز استثناء



سماح بعض الخصومات او سماع خصومه رجل بعينه ولا يصير قاضيا في المستثنى  
ولو قال لا يسمع خصومة فلان حتى ارجع من سفره ولم يحمله سماعه حتى يرجع من  
جامع المفصولين **الباب الخامس في بيان القضاء** وهي ستة القاضي والمقضي  
به والمقضى له والمقضى عليه وكيفية القضا **الركن الاول** في شروط القضا واذا  
القاضي واستخلافه وذكر التحكيم ويشتمل على فصول **الفصل الاول** في الاوصاف  
الشروطه في صحة ولاية القاضي وما هو عين شرطه واذا اراد الامام تولية احد  
اجتهد لنفسه وللسلمين ولا يجازي ولا يقصد بالتولية الاوجه الله فقد روي  
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال ما من امير امرا او استقضى قاضيا  
محباه الا كان عليه نصف طاعتين من الامم وان امره واستقضاه نصفه للسلمين  
كان تركه فيما جعل من طاعة الله ولم يكن عليه شيئا مما عمل من معصية الله  
رجلا من اهل الدين والفضل والورع والعلم كما فعل ابو بكر في استخلافه  
عمر رضي الله عنهما واهل القضاء من كان عالما بالكتاب والسنة واجتهادا لاراي  
لقوله عليه السلام لمعاد حين بعثه قاضيا الى اليمن لم يقضى بامر الله اذ الحديث  
ولان القاضي ما مور بالقضا بالحق قال الله تعالى يا داود انا جعلناك خليفة  
في الارض فاحكم بين الناس بالحق وانما يمكنه القضاء بالحق اذا كان عالما بالكتاب  
والسنة واجتهادا لاراي لان الحوادث محدوده والنصوص معدوده فلا يجد  
القاضي كل حادثه نصا يفضل به الخصومه فيحتاج الى استنباط المقضي من النص  
عليه وانما يمكنه ذلك اذا كان عالما بالاجتهاد والعدالة ليست بشرط لاهليه  
بل هي شرط الاولويه حتى ان الفاسق يصح قاضيا لكن الافضل ان يكون المتكلم  
عدلا وعند الشافعي لا يصح قاضيا وهي رواية الخشاف حتى ان الفاسق لو قل  
القضا يصير قاضيا ولو قضى بتقضاؤه عندنا خلافا للشافعي وهو بناء  
على ان كل من صلح شاهدا عندنا يصلح قاضيا لان القضاء يستني على الشهادة  
من المحيط قال بعض الفضلاء وهو المقلد في هذا الزمان لا يجد عندهم من  
اثار الصحابة والتابعين كبير شي وانما مصنفهم مذهب امامهم وقد طال النك  
الكلام في صفه من يصلح للقضا قال بعضهم ومن صفته ان يكون عاقل مستكبر  
عن مشهوره من معه من اهل العلم ورعا ذكيا فطنا متانيا غير مجول نزها لا  
في ايدي الناس عاقلا مرضيا لاهوال موثوقا باحتياطه في نظره لنفسه  
في دينه وفي ما عمل من امره ومن والى نظره غير مخدوع وقورا مبيها عبوسا  
من غير غضب متواضعا من غير ضعف حاكما بشهادة العدل لا يطلع الناس  
منه على عورة ولا يجتني في الله لومه لائم ولا ينبغي ان يكون صاحب حديث  
عنده او صاحب رقة لا حديث عنده عالما بالفقه والاثر ونوجه الفقه  
الذي يوحى منه الحكم قال عمر بن عبد العزيز من راق الله تعالى وكان عاقل  
اخوف في نفسه من الناس وهبه الله السلامه وقال بعضهم ينبغي للقاضي ان

كون متيقضا كثيرا للحرز من الحيل وما يتم مثله على العقل والناقص والمهاون  
وان يكون عالما بالشروط عارفا بما لا بد منه من العربية واختلاف معاني القبا  
فان الاحكام تختلف باختلاف العبارات في الدعاوى والاقرار والشهادات وغير  
ذلك ولان كتاب الشروط هو الذي يتضمن حقوق المحكوم له وعليه والشهادة  
تسمع بما فيه فقد يكون المعقد واقعا على وجه يصح او لا يصح فيجب ان يكون  
فيه علم بتفصيل ذلك وبحمله وينبغي ان يكون غير زايد في الدعاوى وذلك امر زايد  
على الفطنة وانما يخفى عن ذلك لانه يحمله على الحكم بالمراسه ونقطيل الطرق والبر  
من البينة والايان وقد فسد الزمان واهله واستحال الحال **الفصل**  
**الثاني في الاحكام اللازمة للقضا** في سيرته والاداب التي لا يسهه تركها وما جرت  
على الاحكام بالاخذ به وبنداء برسالة امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
المعروفة برسالة القضا وهذه الرسالة اصل فيما تضمنته من فصول القضا  
ومعاني الاحكام وعليه احتذا قضاء الاسلام وقد ذكرها كثير من العلماء ومن  
ها كتبهم وهي بسمل الله الرحمن الرحيم من عمر امير المؤمنين الى ابي موسى الاشعري  
سلام عليك فاني احمد الله الذي لا اله الا هو اما بعد فان القضاء فرضه حمله  
وسنة متبعة فافهم اذا ادلوا اليك وانقذا ذاتين لك فانه لا ينفعك تكلم بحق لان  
له آس بين الناس في وجهك ومجلسك وعدلك حتى لا يأس الضعيف من  
ولا يطع الشريف في حيفك والبيضة على المدي واليمين على منكر والصلح بما  
بين المسلمين الاصلحا احل حراما او حرم حلالا لا يملك قضا قضية بالاس  
ثم راجعت فيها نفسك وهديت فيها شريك ان تراجع الحق فان الحق وراجعت  
خير من الباطل والتماذي فيه والتمهم المهم فيما تلج في صدرك عما لا يملك في  
الكتاب والسنة اعرف الامثال والاسكال وقس الامور عند ذلك واعدا في  
احبها الى الله واشبهها بالحق فيما ترى جعل للمدي حقا غايبا او بينه اجلا  
ينتهي اليه فان احضر بينة اختبره والا وجهت لقضا فان ذلك اجل للمعنى  
وابلغ في العذر والمسلمون عدول بعضهم على بعض لا محلو في حد او مجريا  
عليه شهادته او اوطينا في ولاه او سب فان الله تعالى تولى منكم السواير ولز  
الحكم البينات والايان واباك والتلق والضجر والتماذي بالناس والتكر  
للخصوم عند الخصومات في مواطن الحق التي يوجب الله بها الاجر ويحجزها الله  
فانه من يصلح ما بينه وبين الله ولو على نفسه يكفيه الله ما بينه وبين الناس  
ومن تزين للناس بغير ما يعلم الله منه شانه الله فما ظنك بؤاياه في عاجل زرقه  
وخراب رحمة والسلام **فصل** **فيما يلزمه وقامه نفسه**  
واعلم انه يجب على ولي القضا ان يعالج نفسه على ادب الشيع وحفظ المروءة وعلو  
السمع وقا ما يستينه في دينه ومروته وعقله او يحط في منصبه وجمته  
فانه اهل لا ينظر اليه ويقتدي به وليس يبعه في ذلك ما يسمع عيره والعيون



اليه مصر وفه وتقوس الحاصه على الاقتراء هديه موقوفه ولا ينبغي له بعد  
الحصول في هذا المضرب سوا وصل اليه برغبته فيه وطرح نفسه عليه او امتن به  
وعرض عليه ان يزهد في طلب الحضر الاصل والسنن الاصلح وبما عمله على ذلك  
استحقاق نفسه لكونه من لا يستحق المضرب وزهده في اهل عصره وبأسه واستلام  
واستبعاد ما يرجو من علاج امرهم وامره ايضا لما يراه من عموم الفساد وقلة  
الالتفات الى الخيرات انه لم يستمع في استصلاح اهل عصره فقد اسلم نفسه والتي  
بيده الى التهلكه ويبس من تدارك ما تعلق عبادته بالوجه فيلججه ذلك الى ان  
يمشي على مامتي عليه اهل زمانه ولا يبالى بما يمشى وقع فيه لا اعتقاده ضاد  
الحال وهذا اشتر من مصيبة القضاء واذ هي من كل ما يتوقع من البلاء فليأخذ  
نفسه بالمجاهد ويسعى في اكتساب الخبز ونظليه وسنصلح الناس بالرهبة  
والرغبة ويشتر عليهم في الحق فاننا سنعلم بفضلته يحمل له في ولايته وجميع  
اموره فزجا ومخرجا ولا يحمل خطه من لولايه المباهات بالرباسه وانتشار  
الاوامر والتلذذ بالمطاعم والملابس والمساكن فيكون ممن خوطب بقوله تعالى  
اذ هبتم طياتكم في حياتكم الدنيا وليجتهد ان يكون جميل الهيئه ظاهر الابهه  
وقور المشيه والجلسه حسن النطق والصمت محتررا في كلامه من الفضول وما  
لا حاجة به كما لا يمدح وفه على نفسه فان كلامه محفوظ وزله في ذلك ملحوظ  
وليقل عند كلامه الاساره بيده والالتفات بوجهه فان ذلك من عمل المتكفين  
وصنع غير المتادين وليكن ضحكك تبسم ونظره فاسه وقوسا واطراقة تفرقا  
ويبرز من السمات الحسن والسكنه والوقار ما يحفظ به مروتة فقليل الهم اليه  
في تقوس الحضور من الجراه عليه من غير بكي بطره ولا احجاب يستشعره وكلامه تين  
في الدين وعيب في اخلاق المؤمنين **فصل** ويلزم القاضي امور **ومنها** انه لا  
يقبل الهديه من الاجنبي اذا كان لا هدي اليه قبل القضاء لانه يحتمل ان الاهل  
لاجل القضاء حتى يميل اليه متى وقعت الخصومه واذا قبل الهديه ما اذا يصنع قاض  
يرد على الهديه ان امكنه الرد وان لم يمكنه الرد على صاحبه يصفه في بيت المال  
هكذا اجمد في السير الكبير وان كان يهدي اليه قبل القضاء فان كان **حضوره**  
ينبغي ان يقبل بضر الخصاف فان لم يكن له حضوره فان كانت هذه الهديه **ممنوعه**  
تلك او قل فان يقبلها لانه لا يكون اكلا بقضائه لان سابقه المهاداه دلت على  
الاهل واللسود والحق لا للقضاء وان كان اكثر من الزيادة لانه امانا زاد لاجل  
القضاء ليميل اليه متى وقعت الخصومه ويقبل الهديه من ذي الرحم المحرم من  
المحيط **قلت** والصواب في رصانته عدم القبول مطلقا لان الهديه تورث  
اذ لا للمهدي اليه وفي ذلك ضرر القاضي ودخول الفساد عليه وقيل ان  
الهديه تطفئ نور الحكمة وقال ربيعة اياك والهديه فانها ذريعه اليه  
وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل الهديه وهذا من خواصه **والنبي عليه السلام**

معصوم ما يتقى على غيره منها ولما رد عمر بن عبد العزيز الهديه قيل له كان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يقبلها فقال كان له هديه ولنا رشوه لانه كان يتقرب  
اليه لنبوته لا لولايته ونحن يتقربا لينا للولايه وقال عليه السلام يا بني على  
الناس زمان فيقتل فيه السكت بالهديه والقتل بالموعظه يقتل البر بالقتل  
به العامه **ومنها** لا يبيع ولا يشترى في مجلس القضاء لنفسه لما روى عن عمر  
رضي الله عنه انه كتب الى شرح لانسار ولا نصار ولا يبيع ولا يشترى في مجلس  
القضاء ويشهد الجنازه ويمر بالمريض ويحيا الدعوه ولكنه لا يطبل مكته  
في ذلك المجلس ولا يمكن احدا يتكلم بشئ من الخصومات لان الخصم الاخر تهمة  
ويحيا الدعوه العامه كالعرس والختان **ومنها** انه لا يحيا الدعوه الخاصه  
العسر وماد منها خاصه وما فودها عامه لان الدعوه العامه ما اتخذت لاجل  
القاضي بل اتخذت لاجل العامه فلا يصير القاضي كلابقضائه **ومنها** انه ينبغي  
له التنزه عن طلب الخواجج من ماعون او دابه **ومنها** انه لا ينبغي له ان ياتي  
احدا من الناس الا الذي ولاه وجره لان من دونه رعيته **ومنها** انه ينبغي له  
ان يحجب بطانة السور لان اكثر القضاة انما ياتي عليهم من ذلك ومن يلبس ذلك  
عرفه **ومنها** ان يختار له كاتب يكتب له ما يقع في مجلسه بين الخصوم ولا يجعل كاتب  
الحاكم صبيا ولا عبدا ولا مدبرا ولا مكاتب ولا محدودا في قدف ولا دريا وقد  
ذكر بعضهم في اوصافه ربه وهي الهداه والمقل والراي والفقه وان لم يكن  
عالما باحكام الشرع فلا بد ان يكون عالما باحكام الكتابه وقال بعضهم ان يكون  
كاتبه عدلا فقيها يكتب بين يديه ثم ينظر هويته وظاهر كلام المتقدمين  
ان ذلك على وجه الاستحباب ويقعد حيث يرى ما يكتبه لا انقل للمهمه والتخليط  
لانهم ربما ينجذع بالرشوه فيزيد او ينقص فيما يكتب فيؤدي الى ابطال حقوق الناس  
ويكتب ما جرى في مجلسه من الدعوى والامكار وقيام البينه لاحتمال ان يقع  
الاختلاف فيما جرى قبل القضي فتفسر الحاجه الى المراجعه اليه فيكتب بحضر  
الخصمين لكيلا يتهم بتغيره ويعرض ما كتب على الشاهدين فان كان فيه خلاف  
اخبر به **ومنها** فيه القاضي فان كان كاجري وقع بخطه اسفل الكتاب شهد  
الهدى بذلك **ومنها** انه ينبغي له ان يتخذ منزجا واذا اختصم اليه من لا يتكلم  
بالعريه ولا يفهم عنه فليترجم عنه ثقة مسلم مامون والاشان احبا لينا  
بعد ان يكون عدلا عندي حنيفه واي يوسف وقال محمد والسافني لا يجوز  
الارجلان او رجل وامرأتان فذلك العدل ورسول القاضي الى العدل والعدل  
كم عند هاهنا المحيط **ومنها** انه ينبغي له ان يستبطن اهل ابن والامانه والهداه  
والتراهه ليستعين بهم على ما هو بسبيله ويقوى لهم عوى وصل على ما ينيه  
**ومنها** انه ينبغي له ان لا يستعاض به فيه من النظر في المصايا والاجناس  
والقسمه واستمال الايتام وعيز ذلك ما ينظر فيه **ومنها** انه يجب ان يكون ناعوا



في الصالحين فانه يستدل على المروءة بصاحبه وعلامه وباعهم بالرفق  
واللين في غير ضعف ولا تقصير فلا بد للقاضي من اعوان يكونون حوله ليرجو  
من ينبغي بخره من المتخاصمين وينبغي ان يخفف عنهم ما استطاع وقد كان الحسن  
رضي الله عنه ينكر على القضاة اتخاذ الاعوان فلما ولي القضاء وشوش عليه ما  
يقع من الناس عنده قال لا بد للسلطان من ورعه وان استغنى عن الاعوان  
اصلا كان احسن قال بعضهم ولا يكون العوين الا نفعه مامونا لانه قد يطلع  
الخصوم على ما لا ينبغي ان يطلع عليه احدا الخصمين وقد يرشى على المنع والاذن  
وقد تخاف منه على الشئون الا اذا احتجى الى خصام فكل من يستغنى به القضاة  
على قضائه ومستورته لا يكون الا نفعه مامونا **فصل** وارزاق الاعوان  
الذين يوجههم في مصالح الناس ورفع المدعى عليه وغير ذلك من حقوق الناس  
يكون في بيت المال كالحكم في ارزاق القضاة ولا ينبغي للقاضي ان يجعل لهم  
شيا في اموال المسلمين واذا كان لهم رزق في بيت المال فلا يجوز لهم اخذ شئ  
على القضاء التي يبعثون فيها كما لا يجوز للقضاة اخذ شئ فان لم يصرف لهم  
شئ في بيت المال رفع القاضي للطالب طابعا يرفع الخصم الى مجلس الحكم فاذا  
لم يرفع واضطر الى الاعوان فليجعل القاضي لهم شيا من رزقه اذا امكنه وقو  
عليه فان عجز عن ذلك فاحسن الوجوه ان يكون الطالب هو المستاجر على  
المهوض في احضار المطلوب ورفع فتيق مع العوين على ذلك بما يراه الا ان  
يتبين له لرد المطلوب بالطالب وانه امتنع من اخضوع بعد ان دعاه فان  
اجرة العوين الذي يحضر على المطلوب فان لم يتفق العوين والمدعي على شئ  
واخضعه فقد ذكر في الفتية ان صاحب المجلس الذي يرضيه القاضي لاجل  
الناس واقادهم بين يديه ان ياخذ من المدعي شيا لانه يعمل له بابعاد الشهود  
على الترتيب وغيره لكن لا ياخذ اكثر من درهمين العدلين الدائنين من  
الدرهم الراحيه في ضمانات والوكلاء ان ياخذوا ممن يعملون له من المدعين والمدعي  
عليهم ولكن لا ياخذوا الكل مجلس اكثر من درهمين والرجاء له من المدعين ياخذ  
اجورهم ممن يعملون له وهم المدعون لكنهم ياخذون في المصر من درهمين  
الى درهمين واذا خرجوا الى الساعات لا ياخذون بكل فرسخ اكثر من ثلثه ذلك  
واربعه هكذا وصفه العلماء الا بفتيا الكبار وهي اجور امثالهم قال في شرح  
السر حى لا بد للقاضي اذا بعث المدعي عليه بعلامه ففرقت عليه فامتنع  
واشهد عليه المدعي على ذلك وثبت ذلك عنده فانه يبعث اليه ثانيا ويكون  
مونة الرجال على المدعي عليه ولا يكون على المدعي شئ بعد ذلك قال في  
الايمه النجاشي فاذا حصل ان مونة الرجال على المدعي في الاستدعاء فاذا اخ  
فعل المدعي عليه وكان هذا استحسان ما لا يله للزجر فان القضاة ان كان  
على المدعي في الحالين يحصل النفع له في الحالين **ومنها** ان لا ينبغي له ان يبيع

لناس الركوب معه الا في حاجه او دفع مظلمه فانه لا باس للقاضي ان يركب  
ليظفر الى الشئ مع غيره من الناس فيما قد تشوش عرفيه عنده واختلط فيه الامر  
وطالت فيه الخصومه ولا يجد سبيلا الى معرفته الا بما ينهيه وقد يكون هذا  
في باب دعوى الضرر وقد ركب عثمان بن عفان في امر ليطر فيه فذكر له في الطريق  
ان عمر بن الخطاب وقف عليه وحكم فيه فانصرف ولم يطر فيه **ومنها** انه لا ينبغي  
له ان يكثر الدخال عليه والركاب معه ولا من يحضره في غير حاجه كانت لهم  
الا ان يكونوا اهل امانه ونصيحه وفضل فلا باس بذلك وان كانوا على غير  
هذا الوجه كبرت نفسه وعظم عنده سلطانه ويكفي القاضي في معرفه قبح  
حال الرجال ان تصحبه في غير حاجه ولا دفع مظلمه ولا خصومه وحق عليه  
ان يميغه من ذلك لانهم انما يلزمون ذلك لاستيكان احوال الناس لانهم يريدون  
الناس ان لهم عند القاضي منزله وهذا قالوا من ترددوا الى القاضي ثلاث مرات  
في غير حاجه فذلك جرحه في عدلته ويمنع من مجلسه وهلين لغير حاجه لان  
في ذلك مأكلة للناس وجيلة عليهم ولا يبيع مجلسه لمن يريد ان يترن فيه لجلاله  
او يعلم احكامه فان ذلك من خلق المساكين وانما يحالسه الفقهاء والعدول  
الذين يحتاج الى فقههم وشهادتهم **ومنها** انه لا يرى ان لا حد عنده منزله مثل  
ان يدعو شخصا معينا للتركيه والتجريح والشهادة واكتشف **ومنها** انه لا ينبغي  
ان يصفي يادته للناس في الناس فيفتح على نفسه بذلك شرا عظيما وتفسد عقيدته  
في اهل الفضل البراءة ما قيل فيهم عنده **ومنها** انه ينبغي له ان يتخذ من يحضره بما  
يقول الناس في احكامه واخلاقه وسيرته وشهوده فاذا اخبر بشئ فخص عنه  
فان في ذلك قوة على امره **الفضل الثالث فيما يتعلق بمجلسه وسكنه**  
وذلك لأمور منها ان مجلس الحكم في المسجد مستقبل القبلة لان الخلفاء الراشدين  
كانوا يجلسون في المسجد لتفصل الخصومات ولان القضاء في المسجد انفي لثبته  
عن القاضي واسهل للناس الدخول عليه فاجدر ان لا يجي عنه احد واما المشرط  
فالنجاسة في اعتقاده لا على ظاهر بدنه فلا يصيب الارض منه شئ والحايض  
مسلمه فالظاهر انها تحترق من دخول المسجد لكن يخرج اليها او ياتي الى باب  
المنبر فينظر في خصومتها كما لو وقعت خصومه في الدابة فانه لا يمكن احضار  
المسجد لكن يخرج القاضي لسماع الدعوى والشهادة من الشهود والاشارة  
اليها فكذا هذا وقال ابو حنيفة ينبغي للقاضي ان يجلس للحكم في المسجد الجامع  
لان في الخصومة العزلة واهل البلدة والمسجد الجامع اسهل المواضع ولا يخفى ذلك  
على احد ولا باس ان يجلس في بيته وياذن للناس ولا يمنع احدا من الدخول عليه  
ويجلس معه من كان يجلس معه في المسجد ولو كان في المنبر لانه لو جلس وحده  
كانت نفسه تهمه الميل واذا دخل القاضي المسجد هل يسلم على الناس قبل ان يسلم  
فلا باس وان تراخى عنه لتبقي اهيبه وتكثر الخشمة وهذا جرح في اسم ان الولاء والا



اذا دخلوا لا يسلموا التقي الهيبه وتكثر الحشمه والرهبة الى الخضاة وقيل عليه  
ان يسلم ولا يسعه الترك وهكذا الراي والامير اذا دخل عليه ان يسلم لانه سنة  
ولا يسعه ترك السنة للعمل فاما اذا جلس ناحية من المسجد للفصل والحكم لا يسلم  
على الحضور ولا يسلمون عليه انظر المحيط **فصل** واما مسكنه فينبغي ان  
يكون وسط البلد في موضع لا يتق على الناس القصد اليه **ومنها** ان لا يجلس  
على حال تنوش من جوع او غضب وهم لان الغضب يسرع مع الجوع والغضب يظفي  
مع الشبع والغضب يشغل مع الهم فها عر ضله ذلك لم يجلس للقضاء وان عرض  
في المجلس ان يرف **ومنها** انه لا ينبغي ان يسرع القيام قسلا بما يريد ان يورث  
من حواجه فان عرضت له حاجة فلا باس ان يقوم **ومنها** انه لا يقضي وهو ساهي  
لان يفرق رايه ويختل فهمه وينبغي ان يكون جلوسه مترعيا في مجلس الاحكام  
ولا باس متكئا لان الاتكا يزيد في الهم **ومنها** انه لا يتضاحك في مجلسه ويلزم  
العوس من غير غضب ويمنع من رفع الصوت عنده **ومنها** انه لا يتشاغل بجذ  
في مجلس قضاؤه اذا اراد بذلك اجماع نفسه واذا وجد الفتره فليقم في مجلسه  
ويدخل بيته او يرفع الناس عنه **ومنها** انه لا يكثر من القضاء حدا حتى ياحزه  
النفاس والصبر فانه اذا عرض له ذلك احدث ما لا يصلح ويجلس في الزنا  
**الفصل الرابع في سيرته في الاحكام** ويلزم من ذلك امور قال اهل المذ  
لا يقضي القاضى حتى لا يسل ان قد فهم فاما ان يظن انه قد فهم ويخاف ان  
لا يكون قد فهم لما يجد من الحيرة فلا ينبغي ان يقضي بينهما وهو يجد ذلك **ومنها**  
القضية اذا كانت مشككة فيكشف عن حقيقتها في الباطن ويستعين بذلك  
على الوصول الى الحق **ومنها** لا يقضي القاضى في مسائل الحشومات لاهل بلده  
ليلا يجتزأ الحزم بباطل واما في غيرها فلا باس **ومنها** انهم قالوا يقضي القاضى  
الا بحضرة اهل العلم ومستورتهم لان الله تعالى يقول لنبية وشاورهم في الامر  
قال الحسن البصري كان صلى الله عليه وسلم مستغنيا عن مشاورهم ولكنه  
اراد ان يصير سنة للحكام قال بعضهم الا ان يخاف المصنوع في جلوسهم ويستقل  
قلبه بهم وبالحذر منهم حتى يكون ذلك بقصانا في فهمه فانه لا يجلسوا  
اليه وقال بعض الفضلاء لا ينبغي للقاضي ان يكون معه في مجلسه من **ومنها** انه  
عن النظر كايوا اهل فقه او غيرهم ولكن اذا ارتفع من مجلس القضاء وشاء  
**ومنها** انه اذا اشكل على القاضى امر تركه وقال بعضهم لا باس ان يامر فيه  
بالصلح وقالوا قد يشكل على القاضى كلام الخصمين وهذا مانع له من القضاء  
فيامرها بالاعاده حتى يفهم عنهما وقد يفهم عنهما ويشكل عليه وجه الحكم وهذا  
هو معنى قولهم اذا اشكل على القاضى امر تركه ولا يحل له الاقدام على الحكم  
باتفاق ثم للقاضي حينئذ ان يرشد هما للصلح قالوا والحق ان لا يكون  
هناك قاض غيره صرهما اليه لاحتمال ان لا يشكل عليه الخ وان لم يكن في

البلد غيره امرها بالصلح ان كان من الاحكام المالية وغيرها التي تباين فيها الصلح  
واذا اشكل على القاضى وجه الحق امرهم بالصلح فان تبين لهم وجه الحكم فلا يبد  
الى الصلح وليقطع به فان خشي من تقادم الامر بانفاذ الحكم بين الخصمين او  
كان من اهل الفضل او بينهما رحم اقامها وامرها بالصلح وقد اقام بعض قضا  
العدل من الصدر الاول رجلين من صالحى جيل من بين يديه وقال استرا على  
انفسكما ولا تطلعا على سركما وقال عمر بن الخطاب ردوا القضاء بين ذوي  
الارحام حتى يصطالحوا فان فضل القضاء يورث الضغائن قال بعضهم انما يجوز  
للقاضى ان يامر بالصلح اذا تقارب الجحتان بين الخصمين غير ان احدهما يكون  
الحق بحجته من الاخر او تكون الدعوى في امور درست وتقادمت وتشابهت  
واما اذا تبين للحاكم موضع الظالم من المظلوم لم يسعه من الا اسله افضل القضا  
**ومنها** انه اذا طال الخصام في امر وكثر التشعب فيه فلا باس للقاضى ان يخرج  
عنه اذا رجع بذلك تقارب امرهم واستحسنه بعض الائمة وقد حدث ذلك  
في زمان ابان بن عثمان وهذا اذا حكم القاضى رجلين بقصا بين في شىء ما  
فيقومان عند قاض غيره كل واحد معه حكم ذلك القاضى في الشىء المتنازع  
فيه انه له قال الحائره منها اولى به الا ان يكون الحائز قد حكم له بدلا ولا وفي  
قضية الثاني ما يفسخ ذلك فترد قضية الاول فان لم يجز واحد منهما اولم  
يعلم الاول من الاخر فاعدهما بينه فان تكافيتا والقضيتان مورختان فاول  
اولى الا ان يكون في الثانية ما يفسخها فان كانت احدهما مورخة دون الاخر  
فالمرخة اولى فان لم يكن تاريخ ولم يكن في يد واحد منهما واشكل الامر على الحكم  
وراي ان يقطع القضيتين ويستأنف الحكم فقل وهذا اذا كانتا جميعا صوابا  
فان كانت احدهما خطأ فلا اشكال في رد ما كان الحكم فيه خطأ **الفصل**  
**الخامس فيما ينبغي بالنظر** ويلزم من اول ما يتدى به الكشف عن الشهود والمو  
فيعرف حال من لا يعرف حاله منهم ويفحص عن عدالته ثم كان عدلا ابنته ومن كان  
فيه جرحه اسقط وراح المسلمين من اذنته ولا يحل له ان يتركه غير المرضى بتبض  
للسارق فانهما جميعا للمسلمين ووصفه في شعاب الدين وعليه ان يصح بعزل  
يستحيل على شاهد الزور كتابا مجلدا وكذلك يجب عليه الكشف عن  
المجوسين فينظر في امورهم وفي مدة اقامتهم في الحبس وقد يكون فيهم من طاك  
اقامته فيكون اقامته في الحبس ظلاله ثم ينظر في اوصيائه واموال الابطام  
ويامر من ينادي عن اذنه انه قد جرح على كل يتيم لا ولي له وعلى كل سفيه مستوجب  
الولاية عليه وانه من علم منكم احدا من هذين النوعين فليرفع امرها اليانا لى  
عليه ومن باع منها بعد النداء فهو مردود **الفصل السادس في سيرته**  
**مع الخصم** وينبغي له ان يامر من اذا حضر الخصمان بين يديه فليست بينهما  
في النظر اليهما واقل كلم معهما مالم يتعد احدهما فلا باس ان يسو النظر اليه تأديا



ويرفع عليه صوته تاديبا لما صدر منه من اللد وخذ ذلك وهذا اذا  
اسم منه انه لو كان ذلك من صاحبه فله به مثل ذلك ويحفظها عند ابتداء  
الحاكم على التردد والوقار ويسكن جاش المضطرب منها ويؤمر روع الخ  
والحصر في الكلام حتى يذهب عنه ذلك ويقعد هاتين يديه ضعيفين  
كانا او قويين وضعيف مع قوي ولا يقربا احدهما اليه ولا يقبل عليه دون  
خصمه ولا يميل الى احدهما بالسلام فيخصه به ولا بالترحيب ولا رخص مجلسه  
ولا يسأل احدهما عن حاله ولا عن جزئه ولا عن شئ من امورها في مجلسه ذلك  
ولا يسارها جميعا ولا احدهما فان ذلك يحجرها عليه ولا يطعمها فيه وما جرى  
الى التهاون بجد وداهه ممنوع ويسوي بينهما فان كان احدهما ذميا فان  
ابى ذلك المسلم وهو الطالب فلا يحكم له ولا ينظر في امره حتى يتساويا في المجلس  
ويرضى بالحق فان كان هو المطلوب قال القاضى للمسلم اما ان تساويا في  
والا نظرت له وسمعت منه ولم التفت اليك ولم اسمع منك فان فعل نظره وقين  
لا يستوي بينهما لقوله عليه السلام لا تساووهم في المجلس واستحسن بعضا شئ  
تميزه بتهمة المسلم على الذي له فيه عليه السلام ان يساووا بين المسلم والذم  
في المجلس وذكر ان عليا رضي الله عنه خاصم يهوديا عند القاضي شريح فجلس  
علي رضي الله عنه في صدر المجلس وجلس شريح والذمي دونه وقال على لولان  
البي صلى الله عليه وسلم نهى عن مساواتهم في المجلس جلست معه قال بعضهم  
وارى ان يجلسا جميعا بين يديه ويتقدمه المسلم بالشئ اليسير والى هذا  
ذهب بعض العلماء المتقدمين ولا ينبغي للقاضي ان يدخل عليه احدا خصمين  
دون صاحبه لا في مجلس قضائه ولا في خلوته ولا وحده ولا في جماعته وان كان  
الذمي بينه وبينه خاصا حتى تقضى خصومتهما الا ان يجلس خارجا في مجلس  
الذي يجلس الناس معه فيه في غير مجلس قضائه فلا باس ان يجلس احدا خصمين  
فيه ان شاء ولا ينبغي ان يصنف احدهما او يخلو معه او يقف معه فان ذلك  
ما يدخل عليه سؤا لظنه ولا ينبغي ان يجيب احدا خصمين في غيبة الاخر الا  
ان يظهر له اللد من الخصم لما يله ولا يعرف وجه خصومه فيدعي فلا باس ان  
يسأله عن ذلك ليعرف حقيقة امرها ومنها انه لا يلقن احدا حجة صالحة  
اعان احدهما يضعف الاخر فيجمع عن الادلة بحجة ومنها ان يحكم بين الخصم  
الاول فالاول ويقدم المسافر من والمضرب من ولم فهم يخشى وانه فان  
كان يشق عليه معرفة الاول فانه يامر من يكتب اسما على ترتيب وصولهم ويدعو  
الاول فالاول انظر الى التجريد قال بعض الائمة واذ قلنا انه يبداء بالاسبق  
فالا سبق فقد قال بعض اصحاب الشافعي ان الاول يقدم في خصامه مع واحد  
فقط لا في سائر مطالبه مع خصومه قال فهذا عندى ما ينظر فيه فان سبق  
بخصم من سائر المتخاصمين ففرع من طلب احدهما ثم اراد ان يجامع الاخر وذلك

مما لا يطول ولا يضر بالجماعة التي بعده فانه قد يمكن من ذلك كما لو خاصم الاول  
وطال خصامه معه فانه ليس من حق الذين بعده ان يمينوه ومن كان خصما  
الاثنين لخصام واحد تقول معه محاصمة ومنها ان اقر احدا خصمين صاحبه على  
ما يدعيه الزمهما الجواب بالاقرار والانكار فان امتنع من الجواب فسياتي الكلام  
عليه ومنها اذا استتم احدا خصمين صاحبه زجره واذا اسرع اليه بغير حجة مثل  
قوله له يا ظالم يا فاجر وخذ ذلك زجره عنه ويضرب في مثل هذا الا ان يكون انه  
من ذي مروءة فينهاه ومنها اذا قال الخصم للشاهد شهدت على بالزور وقصد  
اذاه بكل بقدر حالها وان كان اثمة اعنى ان الذي شهدته على به باطل لم يقب  
بمعني انه باطل في نفس الامر كونه ادلى الدين المشهود به مثلا ولا يثبت له على  
الاداة وخذ ذلك وكذلك يورد احدا خصمين اذا اساعلى اليهود واهل  
الفتوى وعرض لهم بما يورد بهم ادبامو جعوا ويلزمه ان يامر الخصمين اذا جاء  
لشهود لاداء الشهادة عليها بالسكوت ان لا يتعرضوا للشهود بتوبيخ ولا يبيع  
فان فعلا ذلك او فعلة احدهما بعد المنيابة بحج لتقابل والمقولة ومنها  
اذا نهى الحاكم احدا خصمين عن الكلام ولم يفعل واتى بالحق لخلط على صاحبه  
ويمنعه من الكلام ويكثر معارضته في كلامه امر القاضي بادره ومنها ان يمنع  
ذات الجاهل والمنطق الرحيم ان تباشر الخصومة ويأمرها ان توكل وكيلها قال  
بعض الائمة اذا كانت الدعوى على امرأة شابه لها بحال ونحوها عليها ان  
يوردى سماع كلامها الى الشغف فانها تورمان توكل ولا يكون من حق الخصم  
ان ياتيها الى مجلس القاضي وان احتيج الى ان يبعث اليها وهي بدارها  
تخاطب من وراء سترها بعثة القاضي اليها عن يوم في دينه فعل ومنها  
ان يجيب الغريم اذا ساله رفع غريمه ان كان في المصر او فيما قرب منه فان  
كان بعيدا لم يؤمر برفعه حتى يترج جانبه ولو باخبار شاهد ومنها اذا امر  
احدا خصمين بما يكره فقال له ظلمتني واراد اذاه فليفره اذا كان القاضي  
من اهل الفضل والعقوبة في مثل هذا امثل من العقوبة وهذا في اللزوم واما  
اذا صرح بالانحراف على القاضي فظاهر كلامهم بحج لتقابل ومنها انه اذا  
كان احدهما خصمان سالهما وهو شان حكام العدل واليه ذهب وقال بعضهم  
هو باختيار ان شاء سكت عنهما حتى ينطق احدهما ويستدعي من القاضي الجواب  
وان شاء سالهما جميعا بلفظ التنبيه فقال ما لكما او ما حاجتكما وهو المنهوب  
كنا في المحيط وقال مالك انه لا يسأل الخصمين اذا دخلوا اليه في المدعي منهما  
بل يسكت حتى يبداء احدهما بالكلام ولا يختص احدهما بسؤال لان سؤال احدهما  
يشعر بمناية القاضي به وقوله عليه دون خصمه والقاضي مأمور به  
بالعدل بينهما فيدخلهما اليه فلا ياذن لاحدهما قبل الاخر وفي تحجرهما عنه فلا  
يصرف احدهما الى الاخر وفي لحظة وقوله بوجهه عليهما وفي كلامه لهما



وقد نزل صيف بعلي بن أبي طالب فحضره عنده فامر صيفه ان يتحول عنه منزله  
واذا قلنا انه يبداها بالسؤال فان قال كل واحد منهما لمست مدعيها اقامها حتى  
ياق احدها بخضه فيكون هو الطالب فان تنازع عاقيهما هو المدعي نظر فان لم  
يعرفه او لم يقم بينه لاحدهما انه هو الذي دعي صاحبه الى الحكم امرها بالانظراف  
فان االا المحاكمه فهو المدعي فان تنازع عاقيهما فرفع بينهما **ومنها** ان القاضي  
لا يستخلف المدعي عليه اذا انكر الا باذن المدعي الا ان يكون من شاهد الحال  
ما يدل على انه اراد تخليفه من القاضي وقد ذكر بعض لقضاء ان رجلا ادعى  
على امرئ ثلثين دينارا فانكر المدعي عليه فاستخلفه القاضي فقال الطالب لم  
اذن في هذه اليمين ولم ارض بها ولا بدان نقاد اليمين فامر القاضي غلامه  
ان يرفع عن المطلوب من ماله ثلاثين دينارا كراهه ان يكلفه اعادة اليمين  
التي قضى عليه واذا استخلفه فلا بد من حضور المحلوف له او وكيله **ومنها**  
اذا ذكر المدعي دعواه كلف الخصم الجواب عنها مكانه ان فهمها وحاظها عند  
وان كان فيها اشكال او طول اهل بحساب ذلك **ومنها** اذا اقر الخصم بكتب  
اقراره والتاخر في دفعه وامر المقر بالخروج عما وجب عليه باقراره **ومنها** انه  
يستحب للقاضي ان يراقب احوال الخصوم عند الادلاء باليمين ودعوى الحقوق  
فان توسم في احد الخصمين انه ابطن شبهه او تهمة بدعوى الباطل الا ان يحجبه  
في الظاهر متجه وكتاب الحق الذي بيده موافق لظاهر دعواه فليست لطف القضاة  
في الخصم والبحث عن حقيقته ما توهم فيه فان الناس اليوم كثرت مخادعهم  
واهتمت مآنتهم فان لم ينكشف له ما يقدم في دعواه فحسن ان يتقدم اليه  
بالموعظة ان راي لذلك وجهها ويخوفه الله سبحانه وتعالى ويذكره قوله تعالى  
ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل فان انا اب والامضى الحكم على ظاهره وان  
تزايدت عنده بسبب التحقق عن ذلك شبهه فليقف ويؤاخذ الى لكشف ويردده  
الايام ويخوها ولا يجعل في الحكم مع قوة الشبهة ولجهد في ذلك بحسب قدرته  
حتى يتبين له حقيقة الامر في الدعوى او تنتفي عنه الشبهة **ومنها** ينبغي  
للقاضي موعظة الخصمين وتقريرهما بان من خاض في باطل فانه خاض في  
سخط الله ومن حلف ليقتطع مالا اخيه يمين فاجره فليتبؤ مقعده **ومنها**  
وليعظا الشهود ايضا كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقول لمن شهد عنده انما يقض  
على هذا المسلم انما يشهد انكما واني متوق بكم من النار فاتقيا الله والنار  
**ومنها** انه ينبغي ان يسهل اذن البينات ولا يظلم فيتفرقوا فيعسر عليهم  
وربما ادعى الى صاحب الحق فيترك حقه او بعضه بالمصالحة عنه لما  
يدركه من المشقة قال بعض استياحي ولهذا راي بعض القضاة يامر اوله  
بارحال البينة ويسمع منها قال وقد قال لي من حضر في منزلي بالمكان  
فلان بن فلان لمن امتحن بالخصومة وكان يقول نقل الجبل عنده اليسر

من نقل البينة يميني الى مجلس الحكم فاذا حضروا انهم وقهرهم وبسطهم **ومنها**  
عن شهادتهم فان كانت تامه قدها وان كانت ناقصة سألهم عن يقينها وان  
كانت مجمله سألهم عن تفسيرها وان كانت غير عاملة عرض عنها امرضا  
جميلا واعلم المدعي بانه لم يات بشئ **ومنها** انه يجب على القاضي ان يحضر عنده  
الخصمان ان يسأل المدعي عن دعواه ويستمعها عنه فان كانت دعوى لا يجبها  
على المدعي عليه حق اعلمه بذلك ولم يسأل المدعي عليه عن شئ وامرهما بالخرج  
عنه وان نقص من دعواه ما فيه بيان مطلبه امره بتمامه وان اثنى باشكل  
امره ببينانه فاذا امتحنت الدعوى سأل المطلوب عنها فان اقر وانكر نظر في ذلك  
فان ابره جوابه امره بتفسيره حتى يرتفع الاشكال عنه وقد ذكرنا ذلك غمما  
ان كان فيه طول والتباس وان كان امر قريبا لم يحجج الى تقييده ولا بدع  
الحكام احدا لخصوم بذلك قال في شرح التجريد فان كانت دعواه صحيحة لا  
يسأل المدعي عليه عن جوابها في القياس حتى يسأل المدعي عنه ذلك لكيلا  
يكون مبيحا للخصومة وفي الاستحسان يسأل لاحتمال ان هيئت **وقد** ذكرنا  
عيسى بن اناث لما دعي قضى البصر وهو عن عاصم الشافعي قصده اخوان  
كانا ممن يتوكلان في ابواب لقضاء فادعى احدهما على الآخر شئ فقال القاضي  
للاخر اجه فقال له المدعي عليه ومن اذن لك ان تستدعي من الجواب  
فقال له المدعي لم اذن لك في ذلك فوجه القاضي فقال له انا اريدنا فاعلمك  
مكاثما من اعلم قال بعض العلماء وهذه مناقشة ليس تحتها كثير فابده لان  
المعزوم من جهة المواد وشهود هذا الحال ان احضار الخصم والدعوى  
عليه تقيينه عن النطق بسؤال القاضي والاصل انه لا يجب على القاضي استقلال  
ما عند المدعي عليه دون اذن من المدعي لكن العادة في مثل هذا تقوم مقام  
سؤال القاضي وهذا هو الظاهر من مذهب العلماء وهذا مما يقوى وجه  
الاستحسان الذي ذكرته عن التجريد وان للقاضي ان يسأله وان لم يسأل  
المدعي للقاضي سله للجواب اكفأ بشاهد الحال ومعلوم ان ذلك مراد  
المدعي وادب ينطبق به **ومنها** ان الغريم ادعى عن يمينه فلم يجبه اذ به وجره  
عدلا فان تقييد شد القاضي عليه في الطلب واجرة الرسول على  
الطالب فان تقييد المطلوب وتبين لدره فالاجارة عليه وقال قوم لا يلزم  
المدعي عليه شئ والمرج عندهم الاول قال بعضهم من استهان بدعوة الحاكم  
ولم يجب ضرب تاديبا **الفصل السابع في استخلاص الفتا** واذا دعي  
الامام القاضي عن الاستخلاف لم يكن له ان يستخلف وان اذن له فيه استخلف  
على مقتضى الاذن ولا يستخلف القاضي اذا امر من وسافر الا باذن الخليفة  
لان الخليفة ايماء فوض القضي اليه براه لا براه غيره فلا يملك ان يستخلف  
الا باذنه كالكييل بالبيع لا يملك ان يوكل غيره الا باذن موكله وكذلك الخليف



اما امر القاضى ان يستخلف بحكم فامر رجلا يحكم بين الناس جاز فان قضى خليفه  
ولم يكن امره الامام بذلك لم يجوز لما قلنا فان اجاز القاضى قضاءه فانقذه فقد  
قضاؤه وعند زفر لا يجوز وهذا بناء على ان الوكيل اذا وكل غيره بالتصرف  
ولم يكن ماذنونا فيه فقضى الوكيل الثاني جاز عندنا خلافا له لانه لما اجاز  
فقد ضمن هذا التصرف راي الاول فصار كان الاول تصرف نفسه **فصل**  
ولو استخلف عبد اذنيا او صبيا او مجنونا فقتل الخليفه فاجازه القاضى  
لا يجوز لانه لو اجاز شهادة هؤلاء لا يجوز بالقضاء اولى لانه مبني على الشا  
ولوان امارة استقصيت فحلت باشيء جاز حكمها الا في الحدود والقصاص  
اعتبارا للقضاء بالشهادة **فصل** ولو امر الخليفه ان يستخلف رجلا  
يسمع من الخصوم ويثبتوا عنده البينة ويكتب الاقرار ولم يقطع حكما فام القاضى  
رجلا يقوم بذلك لا يجوز ذلك لان الخليفه لو امر القاضى ان يسمع الدعوى  
والبينة ويكتب الاقرار ولا يحكم بل يرفع الامر الى الخليفه حتى يقضى الخليفه  
كان صحيحا فذلك في حق الخليفه فاذا رفع الى القاضى لا يقضى بتلك البينة  
حتى يعيد والشهادة بحضور المدعى والمدعى عليه هكذا نص عليه الخصاص  
فاذا صحت الشهادة عنده قضى بتلك الشهادة وهذا فصل عقل الناس عنه  
فان نايب القاضى يسمع البينة ويكتب الاقرار ويبعث الى القاضى والقاضى  
يقضى بذلك ولا ينبغي له ان يقضى بتلك البينة بل عليه ان يكلفه اعادة  
البينة بين يديه لان من يسمع البينة وهو الخليفه لا يستفيد ولا يه الحكم  
بتلك البينة فمن لم يسمع كيف يستفيد وكذلك الاقرار بحضرة المقر والمقر له حتى  
يقر عنده بالحق ثم يحكم به وان كان الشهود شهدوا عند خليفته بالحق للعد  
ثم ماتوا وغابوا فاعلمه خليفته انهم شهدوا عنده على كذا لم يقبل ذلك  
ولم يحكم به وكذلك لو اقر المدعى قبله بشئ عند خليفته ثم مجرد فاجزه خليفته  
انه اقر بهذا وكذا لم يقبل القاضى ذلك لان من يسمع البينة والاقرار  
لم يستفد ولا يه الحكم بذلك فمن لم يسمع كان اولى الا ان يشهد مع خليفته  
غيره على اقراره فيقبل ذلك على طريق الشهادة من المحيط من ياله ولا يشترط  
في نايب القاضى ان يكون بصفتها القضاة المتقدمة الا اذا كان **فصل**  
في جميع الاحكام حينئذ لا بد ان يكون عالما بها وان استخلف في شئ خاص  
مثل سماع الشهادة والقتل فلا يشترط فيه المعرفة بذلك القدر خاصة  
**الفصل الثاني في التحكيم** ومعناه ان الخصمين اذا حكما بينهما رجلا وار  
لان يحكم بينهما وذلك جائز بالكتاب والسنة وجماع الامم ولا نامتى  
لمنح التحكيم لضيق الامر على الناس لا يدرى شئ على الناس الحضور مجلس التحكيم  
يجوز في التحكيم للمحاجة **فصل** فيمن يصح حكما ومن لا يصح حكما وكل من قبل  
شهادته في امر جاز ان يكون حكما فيه ومن لا فلا والمرأة تملك حكمها والصبي

والعبد والمحدود في القذف والاعمال لا يصح حكما لان الحكم في حق المتكلمين بمنزلة  
القاضى فكل من صلح شاهدا صلح قاضيا ولا فلا ثم انما يعتبر بكونه اهلا للشهادة  
في حالتين حاله التكليم ووقت الحكم حتى اذا لم يكن من اهل الشهادة وقت ثم صار  
من اهل الشهادة وقت الحكم لا يصير حكما بان حكما عبدا او ذميا او صبيا ثم  
اسلم او اعتق وبلغ الصبى ثم حكم له يجوز وكذلك اذا كان شاهدا وقت التكليم ولم  
يقض شاهدا وقت الحكم لا يبق حكما لان الحكم في حقها بمنزلة القاضى وفي القضاة  
يعتبر لصحة القضاء كونه من اهل الشهادة فكذا هذا **مسئلة** ولا يصح التكليم  
معلقا بالخطب ولا مضافا الى المستقبل بان قال العبد اذني ان عتقت وانت  
فاعلم بيتا او قال الاعز اذا اهل الهلال فاحكم لا يصح عندنا في يوسف وعند محمد  
يصح **فصل** فيما يصح فيه التكليم وما لا يصح ويصح التكليم فيما يملكان فلهذا  
بانفسهما وهو حقوق العباد ولا يصح فيما لا يملكان وهو حقوق الله تعالى حتى  
يجوز التكليم في الاموال والطلاق والعتاق والتكاح والقصاص وقضين الله  
ولا يجوز في حد الزنا والسرقة والقذف لان التكليم تقويض والتقويض يصح  
بما يملك المفوض بنفسه ولا يصح فيما لا يملك كالنكاح والطلاق والحضار ولا يجوز  
حكم الحكم في حد او قصاص لان حكم الحكم بمنزلة الصلح فكما يجوز استحقاقه بالصلح  
يجوز التكليم فيه وما لا فلا وحده القذف والقصاص لا يجوز استيفاؤها بالصلح  
وبعد ما فلا يجوز التكليم فيها وذكر في الاصل انه يجوز التكليم في لقصاص لان  
التكليم تقويض وتوليده في حقها ان كان صلحا في حق غيرها وما يملكان استيفاؤها  
وما يملكان استيفاؤها القصاص فيصح تقويضه الى غيرها **مسئلة** وينفذ حكم الحكم  
في سائر المجتهدات نحو الكنايات والطلاق والعتاق وهو الصحيح لكن شيوخ  
المذاهب استمعوا عن هذا الفتوى ليلا يتجاسروا المعوام فيه ولا يجوز حكمه في الدرر  
الخطا لان العاقله لم ترض به وحكم الحكم انما ينفذ على من رضى بحكمه وان قضى  
بالدريه على القاتل لا يجوز لان هذا الحكم مخالف للشرع فان الدريه في قتل الخطا  
على العاقله الا ان يكون القاتل اقربا لقتل خطأ فيجوز حينئذ حكمه بالدريه  
عليه لان ما لا يعرف لا يحمله العاقله وانما يجب على المقر وكان حكمه موافقا  
لشرع **فصل** فيما يصح فيه حكم الحكم وما لا يصح حكما رجلا فاجاز القاضى حكومته  
قبل ان يحكم ثم حكم بخلافه على القاضى لم يجوز لان تحكيمها لا يتوقف على اجازة القاضى  
فيكون اجازته باطلة وكذلك ان اجازته حكم الحكم باطلة لانه اجازته العدوم وانما  
بطلت اجازته وقد قضى بخلافه فكان للقاضى بنفسه اتفاقا على حكمين ثم حكم  
احدهما لم يجوز لان القضاء امر يحتاج فيه الى المصلحة والتدبير وهما صيغتا براهما  
درن راي احدهما لم يفر واحدما بالقضاء كوكيل في البيع والشراء وكالا امام اذا قضى  
القضاء الى اثنين لا يفر واحدما فكذا هذا **مسئلة** حكما رجلا امام في مجلسه  
فقال لم يحكم بيننا وقال حكمت فاحكم مصدر ما دام في مجلسه لانه حكمى ما يملك استيفاؤها



واسنائه في تلك الاقرار به وجعل اقراره وكأنه انشاء الحكم ولا يصدر بعده لانه  
لا يملك انشاء الحكم **الكتاب من اركان القضاء والمقصود به واجتهاد القاضى**  
ينبغي للقاضي ان يقضى بما في كتاب الله تعالى من الاحكام التي لم تنسخ وان ورد عليه  
شيء لم يعرفه في كتاب الله يقضى بما جاء في السنة عن رسول الله لانا امرنا باتباعه  
قال الله تعالى وما استلم الرسول فخذوه وما نهكم عنه فانتهوا الآية فان لم يجد  
قضاء يقضى باجماع الصحابة فقال عليه السلام عليكم بسنتي وسنة الخلفاء  
بعدي فان كان بينهم اختلاف فان كان القاضي من اهل التمييز والنظر ميز  
اقاويلهم ورجح قول بعضهم ونظر في اشبهها بالحق واقربها الى الصواب  
واحسنها عنده وقضى به لقوله عليه السلام اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم  
اهتديتم فان كان شيء لم يأت فيه من الصحابة قول وكان فيه اجماع التابعين  
قضى به لان اجماع كل عصر حجة فلا يسعه ان يخالفه وان كان فيه اختلاف  
بينهم يرجح قول بعضهم ويقضى به وان لم يجد شيئا من ذلك فان كان من اهل  
الاجتهاد قاسه على ما يشبه من الاحكام واجتهد رايه وتحرى لصوابه ثم قضى  
برايه وان لم يكن من اهل الاجتهاد يستفتي في ذلك فيأخذ بقول المفتي ولا  
يقضى بغير علم ولا يستحي من السؤالات لئلا يلحقه الوعيد المذكور في قوله  
القضاة ثلاثة فقد تقدم فلو قاس مسئله على مسئله فظهر خلافه ياتى وليس  
بمجتهد وهو متعدي فاحضومه يوم الدين عليه على القاضي **فصل**  
لابد من معرفة تفسير الاجتهاد واهلية الاجتهاد فالاجتهاد بذل المجهود  
في طلب المقصود واما اهلية الاجتهاد قال بعض مشايخنا ينبغي ان يكون  
عالما بالنصوص من الكتاب والسنة والاجماع والقياس هذا هو الشرط في العلم  
لصيرورة الرجل مجتهدا ولا يشترط معرفة الفروع التي استخراجها المجتهد  
برأيهم وقال بعضهم مع هذا ان يكون عارفا بالفروع المبنية على اجتهاد  
السلف كفروع ابي حنيفة والشافعي ومحمد ذلك وهذا للتسهيل على الناس  
فان من سمع عامة ذلك وثقته فيه يصير من اهل الاجتهاد وقال الشيخ  
الامام شمس الائمة السرخسي من حفظ المبسوط ومذهب المتأخرين فهو من اهل  
الاجتهاد واذا بلغ الرجل هذا الحد يصير مجتهدا ويجب عليه العلم  
ويحرم عليه تقليد غيره ثم اذا اجتهد المجتهد في ذلك وبالغ فيه هل يكون مقصدا  
على كل حال ويجوز ان يخطئ عليه قال اهل الحق بان المجتهد قد يخطئ وقد يصيب  
في الشرعيات وقال بعض مشايخنا انه مصيب في اجتهاده بكل حال ولكنه قد  
يخطئ فيما يوردى اليه اجتهاده بان كان عند الله بخلافه وهو مروي عن ابي  
حنيفة فانه روي عنه انه قال كل مجتهد مصيب والحق عند الله واحد  
تفسيره ما ذكرنا وقال عامة المعتزلة واكثر الاشعرية ان كل مجتهد مصيب  
في الشرعيات وهذا بناء على ان موضع الاجتهاد عندهم حقوق وكل مجتهد

اجتهاده الى شئ يكون صوابا في حقه عند الله تعالى في حق صاحبه وهذا اهل الحق  
الحق عند الله واحد والاجتهاد طلب للحق فان وجد به يكون مصيبا وان لم  
يجده يكون مخطئا ضرورة ذلك لان الشئ الواحد في زمان واحد في حق شخص  
واحد يجبه واحد حلال وحرام صحيح وفاسد من باب التناقض فيجب تنزيلا للشرع  
عن التناقض والحل متى كان ثابتا في زمان واحد في شئ واحد في حق شخص واحد  
لمصلحة معلومة وتلك المصلحة قائم في حق الشخص الاخر ظاهر ان يكون تناقضا  
فاما عند اختلاف المصلحة فلا وعند التنصيص بالقيضين في حق شخصين يعرف  
بدلالة الحال اختلاف المصلحة فاما في غير المنصوص عليه لا يجوز الحرمة في  
حق شخص اخر مثله في الحال فالمصلحة في حقه ظاهرة ولا علم لنا بمصلحة باطنه  
يكون تناقضا من الشرع ثم لابد من معرفة فصلين احدهما اذا اتفق اصحابنا  
في شئ ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رحمهم الله لا ينبغي للقاضي ان يخالفهم  
برايه لان الحق لا يعدلهم فان ابا يوسف كان صاحب حديث حتى روي انه قال  
احفظ عشرة من الحديث من المنسوخ فاذا كان يحفظ من المنسوخ هذا القدر  
فما ظنك بالناسخ وكان صاحب فقه ومعنى ايضا ومحمد صاحب قريحه يعرف  
احوال الناس وعاداتهم وصاحب فقه ومعنى ولهذا قل هو عاقل في المسائل  
وكان مقدما في معرفة اللغة وله معرفة بالاحاديث ايضا وابو حنيفة كان مقدما  
في ذلك كله الا انه قلته رايته لمذهب خامله في باب الحديث وهو انه اذا  
محل رايته الحديث عنده اذا كان يحفظ الحديث من حين سمع الى ان روى  
والثاني اذا اختلفوا فيما بينهم قال عبد الله بن المبارك يوحى بقول ابي حنيفة  
لانه كان من التابعين وزعمهم في الفتوى وقال المتأخرون من الشيعة اذا  
اجتمع اثنان منهم على شئ وفيهما ابو حنيفة يوحى بقولهما وان كان ابو حنيفة  
في جانب وهما في جانب فان كان القاضي من اهل النظر والاجتهاد ينبغي في ذلك  
وان لم يكن من اهل الاجتهاد ويستفتي غيره فيأخذ بقوله بمنزلة العاقل وذكرنا  
بن زياد في ادب القاضي له الجاهل بالعلم اذا استفتى فيها فافتاه بقول اخذ  
بقوله ولا يسمع ان يتعدى الى غيره وان كان في المصنفين كلاهما رضى يوحى  
بقوله فليقل ايها يقع في قلبه انه اصوبهما وسعه ان ياخذ به  
ان كانا بواثله فقها واتفق اثنان اخذ بقولهما ولا يسمع ان يتعدى الى  
قول الثالث وان اختلفوا ولم يتفقا اثنان منهم على شئ اجتهد هو رايه  
فيما افتوه فيه فاهم كان اصوب عنده قول او عمل بذلك وليس له ان يعمل بقول  
غير واحد منهم وقال ابو العباس لنا طي هذا اذا كان المستفتي على مذهب  
الاعراق افتى عالم بقول ابي حنيفة وافتى عالم بقول ابو يوسف وافتى  
عالم بقول محمد او بقول غيره فاما ليس له ان ياخذ بقول الشافعي ولا يقول  
مالك ولا غيره ياخذ بقول القاضي اذا حكم عليه بخلاف مذهب واركان



في المصنف من اهل الفقه شاورهم في ذلك لان الله امر رسوله بذلك بقوله  
وشاورهم في الامر والخاص لا يكون في نفسه افطن من الرسول عليه السلام  
فان اتفقوا على شيء وكان رايه كرايمهم فضل الحكم وان اختلفوا نظر الى اقرب  
الاقوال من الحق واصفى ذلك وان كان من اهل الاجتهاد ولا يعتبر بالسؤلا  
كثرة العدد لان الاصغر لو احدى قد يوفق للصواب في حادثة ما لا يوفق الاكبر  
والجماعة ما لكثرة فطنته وحفظه والجودة خاطره وذكر فهمه الا ترى ان  
عمر بن الخطاب عنه كان يشاور ابن عباس وكان يقول له غص يا غصاوص وكان اذا  
اصاب يقول له شئنة امرها من امره وهذا مثل يذكوه المرء ليس يشبه ابا  
وكان ياخذ بقوله وعمر كبر سنه فاذا اجتمع فقهاء البلد على شيء وكان رايه خلا  
ذلك فلا ينبغي ان يجعل بالحكم حتى فيه الى غيرهم ويشاورهم ثم ينظر الى احسن  
ذلك فيعمل به لان المشورة بالكتاب من الصواب بمنزلة المشورة بالخطاب  
من الحاشي فان وافق رايه رايهم يقضي به وان خالف رايه رايهم قضى برأي  
نفسه لان رايه اصوب عنده ورأي غيره ليس بصواب فيقضي بما عنده لا بما عنده  
غيره فان اشكل على القاضي شئ فشاورة فيه فيها سطران لم يكن القاضي من اهل  
الاجتهاد يسهه ان ياخذ بقوله لان الواجب عليه ان يستفتي فياخذ بقول  
المفتي وان كان من اهل الراي ورأيه خلاف راي هذا الفقيه يقضي برأيه  
لان رايه صواب عنده الا انه امر بالمستورة في الابتداء رجاء ان ينضم راي غيره  
الى رايه فان لم ينضم لا بدع رايه برأي غيره فان قضى برايه نفذ قضاؤه وان  
قضى برأي الفقيه نفذ قضاؤه عند أبي حنيفة وعندهما لا ينفذ حتى كان للفظ  
ان ينفذ قضاؤه لنظر المحيط **فصل** قال بن صلاح لا يجوز لمن كانت فيه نقلا  
للمذهب ما اذا اعتمد في نقله على الكتب ان يعتمد الا على كتاب موثق بصحة  
وجاز ذلك كما جاز اعتماد الراي على كتابه واعتماد المستفتي على ما يكتبه المفتي  
ويحصل له الثقة بما جده في النسخة التي غير موثوق بها بان يراه كلاما مستظنا  
وهو حيز فطن لا يخفى عليه في الغالب مواقع الاستنباط والتغيير واذا لم يجد  
الا في موضع لم يثق بصحته نظر فان وجده موافقا لاصول المذهب وهو اهل الجرح  
مثله على المذهب لو لم يجد منقولا فله ان يفتي به فان اراد ان يفتي به  
فلا يقول قال الشافعي مثلا كذا ولا قال ابو حنيفة كذا وكذا وليقل وجدت  
ابي حنيفة كذا وكذا وبلغني عن الشافعي او ما اشبه ذلك من العبارات وام  
اذا لم يكن اهلا للخبر مثله فلا يجوز له ذلك فيه وليس له ان يذكره بلفظ  
جاز فان سنن مثله النقل المحض لانه لم يحصل له ما يجوز له مثل ما جاز للآخر  
وبجوز له ان يفتي في غير مقام الفتوى مضمنا بحاله فيه فيقول وجده  
في نسخة من كتاب الفلاني او من كتاب فلان لا اعرف صحتها ولو وجدت عن  
فلان كذا وكذا او بلغني عنه كذا او ما اشبه ذلك من العبارات **وسئل**

الدين بن عبد السلام من الشافعية عن المقلد والمفتي ياخذ بقول ينبغي امامه  
ولا يرويه هذا المفتي عن صاحب مذهبه وانما حفظه من كتب المذهب وهي غير  
مروية ولا مسندة الى من لها مثل يسوع لمن هذه حاله القيام ام لا وهو سوال  
طويل فيه مسائل عديدة **فاجاب** عن هذا الفضل بان قال واما الاعتماد على  
كتب الفقه الصحيحة الموثوق بها فقد اتفق العلماء في هذا العصر على جواز  
الاعتماد عليها لان الثقة قد حصلت بها كما يحصل بالرواية وكذلك قد اعتمد  
الناس على الكتب المشهورة في النحو واللغة والطب وسائر العلوم بحصول الثقة  
بذلك وبعد التدليس ومن اعتمد ان الناس اتفقوا على الخطأ في ذلك فهو اول  
بالخطأ منهم ولو لا جواز اعتماد ذلك لقطعت كثير من المصالح المتعلقة بالطب  
والنحو واللغة والعربية في الشريعة وقد رجع الشرع الى اقوال الاطباء  
في صور وليس كتبهم في الاصل الا عن قوم كفار ولكن لما بعد التدليس فيها  
اعتمد عليها كما اعتمد في اللغة على اشعار كفار من العرب لبعدهم التدليس فيها  
قال بن الصلاح قال الصمري قل ما وجدت التزوير على المفتي وذلك انشأ الله  
عز وجل الدين فله الحمد والشكر **مسئلة** ومثل هذا ذكره القرافي في كتاب الاحكام  
في تمييز الفتاوى عن الاحكام فقال كان الاصل يقتضي ان لا يجوز للفتيا الا بما  
يرويه العدل عن العدل عن المجتهد الذي يقوله المفتي حتى يصح ذلك عن المفتي  
كما تصح الاحاديث عند المجتهد لانه نقل الدين في الموضوعين وعلى هذا كانت  
ينبغي ان يحرم عن ذلك غير ان الناس توسعوا في هذا العصر وضاروا بفتون  
من كتب بطا لموهنا من غير رواية وهو خطر عظيم في الدين وخروج عن القواعد  
عز ان الكتب المشهورة لاجل شهرتها بعدت بعدا شديدا عن التحريف والتزوير  
فاعتمد الناس عليها اعتمادا على ظاهرها حال وكذلك ايضا اعملت رواية كتب النحو  
واللغة بالعتق عن العدل بناء على ما بعدها عن التحريف وان كانت اللغة هي  
اساس الشرع في الكتاب والسنة فاهل ذلك في النحو واللغة والتصرف فيهما  
وحدثا بعد اهل العصر في اهل ذلك في كتب الفقه مجامع بعد الجميع عن التحريف  
وعلى هذا حرم الشافعي من كتب العربية التي لم تنشر على ما تنظر عليها الخواطر  
من كتبها فيها وكذلك الكتب الحديثية الضعيفة ذالم يشترع امرها فيها من  
النقول الى الكتب المشهورة وكذلك حواشي الكتب المشهورة وكذلك حواشي  
الكتب بحرم الفتيا بها لعدم صحتها والوثوق بها انتهى ومراده اذا كانت الحواشي  
غريبة النقل واما اذا كان ما فيها موجود في الامهات او منسوبا الى محل وهي خط  
من يوثق فلا فرق بينهما وبين سائر النسايف ولم تزل اهل كسيفلون ماعلى  
حواشي كتب الامية الموثوق بعلمهم المعروفه خطوطهم ورويت موجود لبرهان  
الدين بن صاحب المحيط وبرهان الدين السمرقندي صاحب الهداية وغيره اذا  
وجدوا حاشية يرون كتابها نقل ذلك عنه وسنبوها اليه وادخلوا ذلك



في مصنفاتهم واما حيث يجهل الكاتب ويكون العقل عن بيان فلا شك فيما قاله  
**فصل ويلحق بهذا الركن بيان ما ينقض فيه قضاء القاصي**  
وقد نص العلماء على ان حكم الحاكم لا يستقر في اربع مواضع وينقض ذلك اذا وقع  
على خلاف الاجماع والقواعد والنسب الجلي والقياس ومثال ذلك ما لو حكم  
بان الميراث كله للاخ دون الجدة فهذا خلاف الاجماع لان الامه على قولين  
المال كله للجدة ويقاسم الاخ اما حرمانها بالكلية فلم يقبل به احد مني حكم به  
حاكم بناء على ان الاخ يدلي بالنسب والجدة يدلي بالابوة مقدمه على الابوة  
بقضاء هذا الحكم وان كان مقتضى ما نقله **وفضائل** القواعد المسئلة الشريعة  
من حكم حاكم بتقرير النكاح في حق من قال ان وقع عليك طلاق فانت طالق  
قبله ثلاثا فطلعت ثلاثا او اقل فالصحيح لزوم الطلاق الثلاث له فاذا  
سألت او مات وحكم حاكم بالتوارث بينهما فنقضنا حكمه لانه على خلاف القواعد  
لان من قواعد الشرع صحة اجتماع الشرط مع الشروط لان حكمته انما يظهر فيها  
فاذا كان الشرط لا يصح اجتماعه مع شروطه فلا يصح ان يكون في الشرع شرط  
فلذلك ينقض حكم الحاكم في المسئلة الشريحية وهي التي وقع التمثيل بها والمؤيد  
الاخير بين ووضح الاحتياج الى تمثيل ما فيها **تنبه** معنى قول العلماء ان  
حكم الحاكم ينقض اذا خالف القواعد والقياس والنسب فالمراد اذا لم يكن لها  
معارض راجع عليها اما اذا كان لها معارض فلا ينقض الحكم اذا كان وفق  
معارضها الخارج اجماعا كلقضاء بعمدة عقد القراض والمساواة والسلام  
والحوالة ونحوها فانها على خلاف القواعد والضموم والاقضية **فصل**  
**وينقض القاصي احكام نفسه** وله ذلك اذا ظهر له الخطاء وان كان قد اصاب  
قول قابل وذكر القاصي ابو بكر الرازي فيما اذا قضى بخلاف مذهبه وقد  
سنيه فاما متى حكم بخلاف مذهبه حال ذكر مذهبه لا يجوز حكمه بالاجماع اما اذا  
لم يكن للقاصي رأي وقت لقضاء فقضى برأي غيره ثم ظهر للقاضي رأي بخلافه  
ما قضى هل ينقض قضاءه قال محمد بن قيس قضاءه لان رايه في حق وجوب القضاء  
عليه بمنزلة النص لانه يوجب القضاء عليه كالنص ولو قضى برأي غيره بغير نص  
بخلافه فنقض قضاءه فكذا هذا وقال ابو يوسف لا ينقض انظر المحققين  
**في نقض القاصي احكام غيره** ونظرة في احكام غيره تختلف فاما العلماء  
العدل فلا يتعرض لاحكامه بوجه قال ابو حامد على القاصي ان لا يتعرض لقضية  
امنا الاول الاعلى وجه الجور لها ان عرض فيها عارض بوجه خصومه  
فاما على وجه الكشف لها والتعقيب فلا وان سألها الخصم ذلك وهذا فيما  
جهل حاله من احكامه هل وافق الحق او خالفه فهذا الوجه الذي نفى عنه  
الكشف والتعقيب الا ان يظهر له خطأ بين ظاهر لم يختلف فيه وثبت ذلك  
عنه فيزده ويفسحه عن المحكوم به عليه وقد يدكر القاصي في حكمه

الذي نفى عنه المكشف والتعقيب الا ان يظهر له خطأ بين ظاهر لم يختلف  
فيه وتبكت ذلك عند فيزده ويفسحه عن المحكوم به عليه وقد يدكر القاصي  
في حكمه الوجه الذي نفى عنه حكمه فيوجد مخالفا للنسب والجماع فيوجب  
نقضه وكذلك اذا قامت بينته على انها علت بقضائه بغير ما وقع وان كان  
هذا الحكم وقع منه سهوا او غلطا فينقضه من بعده كما ينقضه هو واما  
القاصي لعدلا لجاهل فان اقضيته تكشف فيما كان منها صوابا امضي  
وما كان خطأ بينا لم يختلف في رده واما القاصي الجاني في احكامه اذا كان  
معروفا بذلك وكان غير عدل في حاله وسيرته عالما كان او جاهلا ظهر  
جوره او خفي فينقض منها ما يتبين فيه جور واستريب ولم يتحقق ويصل  
فيه بالكشف كما يضع فيه باقضية الجاهل الا ان يعرف القاصي بالجور والجهل  
في احكامه كلها او بعضها فنرد احكامه كلها ما عرف بالجور فيها او جهل قال  
بعض العلماء لا يجوز للقاصي ان ينظر في اقضيته غيره قيل فان قام عند قاضي  
وقال هذا كتاب القاصي قد حكم فيه بجور بين قال اري ان ينظر فيه فان  
بين له انه حكم بجور ووجه في القضاء معترضا مثل ان يقضي بشهادة نضرائي  
او مثل ان يبطل المهر من غير بينة ولا اقرار او بعدم تاجيل العين او ما اشبه  
ذلك فارأى ان يفسحه واما ان وجد القضاء منها لم يتبين فيه الجور ولا الخطا  
الصراح مثل ان يجد فيه شهدت عندي بينه فقبلتها ورايت ان الحق لفلان  
فقضيت له بما يتبين في فلا اري له ان ينظر فيه قال بعضهم ويجعل القضاء على  
الصحة ما لم يتبين الجور وفي التعرض كذلك فخر بالناس ووهن للقضاء فان  
القاصي لا يخلو من اعدائه مونة بالجور فادامات وعزل قاموا بريدون الاتعا  
منه بنقض احكامه فلا ينبغي للسلطان ان يمكنهم من ذلك **قلت** وما قالوه  
بين الا قوله شهدت بذلك بينة فقبلتها فقيه نظر فقد يقبل غير العدل واما  
الذي ينبغي ان ينظر فان صح باسما الشهود وهم عدول وبين وجه الحكم فلا  
ينبغي ان يفسخ واما مع الاجال فلا **فصل فيما لا يتقد من احكام القاصي ونقض**  
**ادامه عليه** فيمنع مواضع يلزم من القاصي ان يرد حكم قاض قبله بعد  
بطل اعتقه احدها وهو معسر فباع الساكن نضيبه فقضى قاض بجوره  
فاذا رفع قاض حفي بطله رجل له حق على انسان لم يطالبه به سنين فقضا  
قاضي بطلان حقه بتأخيره للمطالبة فرفع قضاؤه الى حفي ابطله امرأه  
عفت عن دم العمد فان بطل القاصي عضوها بالقول ولو شهدا بالرجال باعتبار  
انه لا يعمل للنساء فان القاصي الثاني يبطله امرأه اوت بدين واوصت  
بنضيبه واعتقت عبدها بغير رضا زوجها فان بطل المهر يقرقها فاذا  
رفض الى قاض اخر ابطله امرأه قبضت نصف صداقتها وبجرت ثم طلقها زوجها  
قبل الدخول بها فقضا قاض لها بنصف جهارها ابطله قاض اخر اذا رفع اليه



قاص قضى بشاهد على خطابه ويطلان المهر من غير بينه ولا اقرار وبعد  
تاجيل العين او بطلان ما زاد الزوج على مهرها بعد الدخول فللمخفي ان يطل  
نضاه من شرح التجرى **وما ينفذ فيه قضاء القضاة** ذكر في خزائنه الفقه  
اثنا عشر موضعا يلزم القاصي تنفيذ قضاء قاص قبله لمصادفته محل المجتهد  
فيه رجل زنا بامرأة حرمت عليه امها وابنتها عندنا خلافا للشافعي ولورفع  
الامر الى قاص شافعي المذهب فنقضا بالحل ثم رفع الى قاص حقيقي نقذه لان قضاء  
الاول صادف فضلا مجتهدا فيه وقضاء شافعي المذهب اذا قضى بطلان تعلق  
الطلاق والعقاق بالملك فرفع الى قاص حقيقي نقذه وكذا في كنيات الطلاق  
اذا قضى شافعي المذهب بكونها رجميه فرفع الى قاص حقيقي المذهب نقذه وكذا  
في طلاق المكره والسلم في الحيوان ورد المنكحة بالعيب وقضاء بشاهد وبين  
والقضاء بشهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال وشهادة اهل الذمة على  
اهل الاسلام والقتل بالقسامه ومتعة النساء بما ذكرنا وذكر طهر السنة  
والدين الحسن بن سليمان المجتهد في شرح ادب القضاء للحضاف اذا رفع القضاء  
بشاهد وبين والقتل بالقسامه الى قاص اخر لا ينفذه وخلاف الشافعي  
وما لك لا يفتي بحال الفقه الكتاب والسنة في المشاهد واليمين والحال في الاجماع  
في صورة القسامه فان قولك لم يكن موجودا في الصحابة واما القضاء بخوار  
متعة النساء فان قال المتع بك شهرا بكذا فان القاصني يطله فان الامه  
اجتمعت على بطلانها ورجع ابن عباس عنه وان قال تزوجتك شهرا فنفذ  
بلفوا تاتيت ويجوز السكاح فكان مجتهدا فيه فاذا قضى نقذ **فصل**  
وان كان القضاء مجتهدا فيه عند البعض وغير مجتهد فيه عند البعض يتوقف  
نفاذه على ابطال قضاء قاص آخر به لان قضاؤه اذا كان مجمعا على بطلانه  
عند بعض القضاة لم يكن مجتهدا فيه مطلقا فيبقى نفس القضاء مختلفا  
فيه فيتوقف نفاذه على قضاء اخويه وذكر في خزائنه الاكمل القضاء بشاهد  
وبين مجتهد فيه عند البعض وعامة مشايخنا على انه غير مجتهد فيه عند  
البعض وكذا الحكم بالتبوت بالشهادة على الخط وهو من **فصل**  
فيما يحله قضاء القاصي وما لا يحله شهيد جليل على جليل ان يفتي  
بانيا بزوج القاصي بينهما ثم تزوجا احدا للشاهدين او اخر بعد النقض  
المعه جاز عند ابي حنيفة وابو يوسف الا والزوج الثاني وطيبها سواء  
كان جاهلا بحقيقة الحال او علما وعند ابي يوسف لا يجوز وهو قول محمد  
ان كان جاهلا لحله وطيبها لانه يتبع الظاهر وليس تكلف بما في الباطن  
كما لو اشترى امه ثم ظهر ان البائع لم يكن مالكا وقد وطبها المشتري  
لا يوصف وطيبها بكونه حراما وان كان عالما بان كان الزوج احدا للشاهدين  
لا يحل واما الزوج الاول فعند ابي حنيفة لا يحل له وطيبها في الظاهر والباطن

وعندها لا يحل وطيبها في الظاهر ويحل في الباطن عند محمد وعند ابي يوسف  
لا يحل في هذه المسئلة بناء على ان قضاة القاصي بالعمود والنسوخ ينفذون  
او باطنا خلافا لهما وهي معروفة **مسئلة** ولو شهد جليلان انه اقرا ان امته  
هذه ابنته بزور فاعتقها القاصي وجعلها ابنته فالحق ابنته ولا يحل له ان  
يطاها وتستفق منه وترثه لان القاصي جعلها بنتا له وهذه احكام البنية  
وهل يحل لها ان تاكل ميراثه عند ابي حنيفة يحل وعندهما لا بناء على قضاء  
القاصي بالنسبة ينفذ ظاهرا او باطنا عنده خلافا لهما ومن مشايخنا من قال  
القضاء بالنسبة يشهد الزور لا ينفذ باطنا بالاجماع ونقض الحضاف على انه  
ينفذ **مسئلة** ولو ادعى حقا في يد رجل اقام عليه بينه زور فقضاء القاصي له  
لا يحل للمقضي له وطيبها ان كانت جارية ولا لبسه ان كان ثوبا ولا اكله ان  
كان طعاما ويحل للمقضي عليه ذلك لان القضاء في الاملاك المسئلة لا ينفذ  
باطنا لانه لا يملك القضاء الاسبب وليس يقيس نقض الاسباب على من لا ينفذ  
فنفذ القضاء بالملك بخلاف لعقود والنسوخ **مسئلة** ولو اقام شاهد  
نفران فلانا باعه هذا الجارية بالف درهم فقضى القاصي بهالة فعند ابي  
حنيفة ينفذ القضاء ظاهرا وباطنا حتى للمشتري غشيا بها وعندهما لا ينفذ  
باطنا حتى لا يحل له الوطى ولو كان البائع هو المديني والمشتري ينكر وقامت  
بينه الزور عند فعند ابي حنيفة هذا والا لسواء وعندهما ان رضي المشتري  
بذلك يحل وان لم يرض وكان يطلب مجته فلا يحل ولو اقام بينة زور على جليل  
انه وهب هذه الجارية او بصدقها عليه وقبضها منه وفيه بغير  
حق لا ينفذ قضاؤه باطنا عندها وهل ينفذ ابي حنيفة روايتان كذا في المحيط  
**فصل فيما لا يعتبر من افعال القضاة اذا غلبت الاموات وما لا يعتبر**  
ولا يقبل قول المفزول الا ان يعتبر في لذي يديه بان المفزول سلم اليه  
حينئذ يقبل قوله لان الذي في يديه اذا ادعى انه ملكه يقبل قوله وحكم له  
به ظاهرا فكذا اذا اقران فلانا سلم اليه الا ان يقوم البينة على خلاف  
الظاهر **مسئلة** ولو عزل وقال كنت قضيت لفلان بقصاص او حق وانما  
عليه لم يصبر حتى تشهد اثنان سواء لانه حكم امر الا يملك استيلاء  
في الجامع الصغير قاص عزل فقال للرجل احذر منك الف درهم ودفعها  
الى هذا قضيت لهما عليك فقال الماخوذ لا بل اخذته ظلمًا فالقول قول  
القاصي ولا ضمان على الاخذ لان الماخوذ منه صدقه وانما فعله حالة  
القضاء وقول القاصي في حال قضاؤه حجة ودفعه منه بخلاف ما اذا اقام  
الماخوذ منه اخذته قبل تقليد القضاء او بعد العزل فتقول قول القضاة  
في ايمان عن نفسه دون ابطال الصمان عن غيره وكذا اذا قال قضيت  
بقطع يدك في حق او امرت بقطع يدك بحق من الايضاح **فصل في الكشف عن**



**القضاء** ينبغي للامام ان يتفقد احوال قضائه فانهم قوام امره وراس سلطته  
وكذلك قاضي القضاء ينبغي له ان يتفقد قضائه ونوابه فينصف قضيتهم  
وبراعى امورهم وسيرهم في الناس وعلى الامام والقاضي الجامع لاحكام القضاء  
ان يسأل القضاة عنهم ويسأل قوما صالحين ممن لا مهم عليهم ولا يخرج فان  
كثيرا من ذوي الاعراض يلقي في قلوب الصالحين شيئا ليتوصل بذلك الى دفع  
الصالحاء له عند ذكره عندهم وسواهم عنهم عنه فاذا ظهرت الشكوى بهم ولم  
يعرفوا حوالهم سال عنهم كما تقدم فان كانوا على طر استقامه ابقاهم وان  
كانوا على ما ذكر عنهم عزهم واختلف في عزل من اشتهرت عدالته بتظاهر الشكوى  
قال بعضهم ليس عليه عزل من عرف بالعدالة والروضة اذا اشتكى به وان وجد  
منه عوضا فان ذلك فساد للناس على قضائهم فان كان غير المشكوك غير  
مشهور بالعدل فليعزل اذا وجد منه بدلا وظاهر عليه الشكوى فان  
لم يجد منه بدلا كشف عن حاله ووجه الكشف ان يبعث الى رجال يوثق بهم  
من اهل بلده فيسألهم سرا فان صدقوا ما قيل فيه من الشكاية عزل ونظر في  
اقتضيته فيما وافق الحق امضاه وما خالفه فسخره وان قال الذي سئلوا  
عنه ما نعلم الا جزاء ابقاه ونظر في اقتضيته واحكامه فيما وافق السنة مضي  
وما لم يوافق شيئا من اهل العلم رده وعزل ذلك من امره على الخطاء وانه لم يتقدم  
جورا ولا ينبغي ان يمكن الناس من خصومه قضائهم لان ذلك لا يخلو من  
وهمين اما ان يكون عدلا فيستهان بذلك ويؤذى واما ان يكون فاسقا  
فاجرا وهو الحسن بحجة من شك في بطل حقه ويتسلط ذلك القاضي على الناس  
**فصل واما عزل القاضي بنفسه** اختيارا لا اجبارا ولا لعذر  
فالظاهر عند بعض العلماء انه يمكن من ذلك وفي جامع الفصولين وقيل لا  
ينفك القاضي بعزل نفسه لانه نائب عن العامة وحق العامة متعلق  
بقضائه فلا يملك عزل نفسه **مسألة** اربعة خصال لو حلت بالقاضي نفرت  
ذهاب البصر والسمع والعقل والردة من الخلاصة **فصل في جمع القضاة**  
**للنظر في حكم القاضي** قال بعض العلماء واذا اشتكى على القاضي في قضيه  
حكم بها ورفع ذلك الى الامير فان كان القاضي مأمورا في احكامه عد  
احواله بصيرا فارادى ان لا يعرض له الامير في ذلك ولا يقبل شكوى من اشتكى  
ولا يجلس الفقهاء للنظر في قضائه فان ذلك من الخطاء ان فعله ومن الفقهاء  
ان تابوه على ذلك وان كان عنده متهما في احكامه او غير عدل في حاله  
او جاهلا بقضائه فليعزلهم ويول غيره قال ولو جهل الامير فاجلس فقهاء  
بلده وامرهم بالنظر في تلك الحكومة وجهلهم ايضا او اكرهوا على النظر  
فنظروا واقرأوا فصح ذلك الحكم بفسخ السلطان او رد قضائه الى ما  
الفقهاء فارى لمن نظر في هذا بعد ذلك ان ينظر في الحكم الاول فان كان موافقا

بلا اختلاف فيه او كان ما اختلف فيه اهل العلم او ما اختلف فيه الامير المأمور  
فاخذ ببعض ذلك فحكمه ماض والفسخ الذي يكلفه الامير والفقهاء باطل وان كان  
الحكم الاول خطا بينا امضى فسخره واجاز ما فعله الامير والفقهاء ولو كان الحكم الاول  
خطا بينا او لعلمه قد عرف من القاضي بعض ما لا ينبغي من القضاء ولكن الامير  
لم يعزل له واراد النظر في تصحيح ذلك الحكم بعينه فحينئذ يجوز للفقهاء النظر فيه  
فاذا تبين لهم ان حكمه خطا بين فليعزله قال وان اختلفوا على الامير فزاد بعضهم  
رايا ورأى بعضهم رايا غيره لم يعمل مع اكثرهم ولكن ينظر فيها اختلفوا فيه فيما راه  
صوابا قضيه وانقذه وكذلك ينبغي للقاضي ان يفعل اذا اختلفوا عليه المشاكرون  
من الفقهاء وقد تقدم قريبا ولو كان القاضي لم يكن فضل في الحكومة بعد فضلا  
فلما اجلس معه غيره للنظر فيها قال قد حكمت لم يقبل ذلك منه لان المنع عن النظر  
في تلك الحكومة وحدها قد لزمه بمنزلة ما لو عزل ثم قال قد حكمت لفلان  
على فلان لم يكن ذلك بقوله الايبينه يقوم على ذلك قال ولو كان القاضي  
المشتكى في غير بلد الامير الذي هو به حيث يكون قاضي القضاء فهذا كما تقدم  
فان كان القاضي معروفا مشهورا بالعدل في احكامه والصلاخ في احواله اقره  
ولم يقبل عليه شكوى ولم يكتب ان يجلس معه غيره ولا يفعل هذا باحد من قضائه  
الا ان يشتكى منه استبداد ابرأى وترك راى من ينبغي له ان يشاوره فينبغي  
له ان يكتب لبلد الامير الذي هو به حيث يكون قاضي القضاء فهذا كما تقدم  
احدا وان كان ذلك القاضي غير مشهور بالعدل والروضة وتظاهرت الشكوى على  
كتاب الى رجال صالحين من اهل بلد ذلك القاضي فاخذهم للسلمه عنه والكشف عن  
حاله فان كان على ما يجنب امضاه وان كان غير ذلك عزله وان كتب الامير الى الناس  
يا مرمم بالجلوس معه في تلك الحكومة ففعلوا فاختلف اراهم فيها فان كان السلطان  
كتب الى ذلك القاضي والامراء ان يرفعوا اليه ما اجمعوا عليه واختلفوا فيه ففعلوا  
ذلك ثم كان هو مستقدا للحكم في ذلك فذلك له وان كتب اليهم ان ينظر وامعه ثم يجتهدوا  
وحكموا بافضل ما يراه معهم جازله ان يحكم بالذي رآه مع بعض من جلس معه ويكون  
ذلك لان ما لم يكره عليه وان لم يجتمع من امر بالنظر معه في ذلك وان كان حكمه  
بطل ان يجلسوا معه وقد اجمعوا على خلافه لم ادا يحكم بذلك لانه  
لان على مثل ما اشتكى منه ولكن يكتب بذلك من رآه وراى القوم الى الامير  
فيكون هو الامر بالذي يراه والحكم فيه دونهم **فصل في قيام المحكوم**  
**عليه بطلب فسخ الحكم عنه** وهو على وجه **الاول** ان كان قيامه على القاضي  
العالم بالعدل لم يسمع دعواه **الثاني** ان كان لما انصفه القاضي من جهل او جوا  
وشبه المدعى اليه فقد تقدم حكمه **الثالث** ان كان قيامه بوجه بينه وبينه  
او بينه وبينه وبينه وبينه وبينه وبينه وبينه وبينه وبينه وبينه وبينه  
لبداستحلاف خصمه فيقوم بالبينه على استحقاق دعوى المدعى فقيها خلاف



في قولنا في حقيقته واصحابه تقبل وينقض ما حكم به اولا وفي قولنا محمد وابنه  
ليلا لا يقبل البينة من كتاب التمه لا في عبادة القاسم بن الحسن **الخامس** ان  
ينسب القاضي الى التقصير في الكشف عن الشهود وياقي مما يوجب سقوط شهادته  
من شهادته عليه فان اثبت بعدم جرحه تدخل تحت الحكم وان اثبت احد التهمين  
عبدا وذي انتقض ولزم مقتضى له بالمال رده الا ان ياتي بشاهد اخر  
**السادس** ان ينكر المحكوم عليه الخصام عند القاضي وقال كنت خاصمت عندي  
واعذرت اليك فلم يات بحجة وحكت عليك فالقول قول القاضي ان كان  
باق على ولايته لم ينكر **السابع** ان ينكر البينة ان يكون شهودت عند  
القاضي وادعى القاضي انهم شهدوا عنده ولوانعه المحكوم عليه وطعن  
في حكمه بانه لم يسم في حكمه من شهد عليه فهذا ليس بشيء لان القاضي يحيران  
شأنا اظهر السجل اسماء الشهود وانشاء وان شاء القاضي بقوله حكمت بعدما  
شهدت عندي شهود عدول قبلته انظر المحيط في باب كتاب القاضي  
**الثامن** ان يقول المحكوم عليه كنت غفلت محبة كذا لم يقبل منه ولم ينقض الحكم  
**التاسع** ان اقام المحكوم عليه وادعى ان القاضي حكم عليه بما لا يرضى فالحكم  
في ذلك ان القاضي ان حكم في السكوت بما هو خلاف التواعد نقض وان حكم  
فيها بما تاتي قابلية له من الخلاف لم ينقض **العاشر** اذا اقام المحكوم عليه  
وادعى ان القاضي قضاه عليه بقول محجور فان كان قد قضى عليه في  
محل فيه قول محجور لا ينفذ وينقض لان القول بالمحجور ساقط الاعتبار في  
مقابلة الجمهور وقوله يكون خلافا لا اختلافا فمن قضى بقوله كان قاضيا  
في محل الخلاف والقضاء ينفذ في موضع الاختلاف لا في موضع الخلاف وكان  
باطلا مثاله اذا كان التود بين رجل وامراه فعفت امراته عن التود فباطل  
ذلك قاض بالتود للرجل وقال لا عفو للنساء **الحادي عشر** اذا ادعى المحكوم  
عليه ان الشهود بعد ذلك الكذب قدر جمعوا لم ينفعه ذلك ولم ينقض الحكم  
لان الحكم ثبت بقول عدول ودعوى الشهود بعد ذلك الكذب باعترافهم  
انهم فسقوا والفسق لا ينقض الحكم بقوله فبقي الحكم على ما عليه **الثاني عشر**  
ادعى عبدا الحكم بالبينة ان المقتضى له قد كان اقرا هذا المحذور  
فليس هذا برفع صحيح سالم يدعى تلميح الملك من جهة عمر ولكن ليس للمعز  
ان يزيد في الجواب على قوله ليس برفع صحيح من الغنية **الركن الثالث المقتضى**  
ويجوز للقاضي ان يقضي للمقتل او يقضي عليه الاتري ان عليا قد ترحيا  
وخاصم عنده ولان المقتل ليس بنائب عن المقتل بل هو نائب عن جماعة المسلمين  
ولهذا لا ينفذ بموته **مسئله** وكذلك لو قضى لولد الامام الذي ولاه او رده  
لك اول زوجته **مسئله** ولا يجوز قضاؤه لنفسه ولا لمن يقبل شهادته له  
لان مبني القضاء على الشهادته ولا يصح شاهدا هو كذا فلا يصح قاضيها لهم

كان التمه ويجوز ان يقضي عليهم لانه لو شهد عليهم جاز فكذا القاضي **مسئله**  
ويجوز ان وما يجزى مجزى القضاء في المنع من الحكم لمن تم عليه الفتى يقضى لمن  
تم عليه من يجوز شهادته له فينبغي للفتى الهروب من هذا متى قدر **مسئله**  
ويجوز ان يقضي لمن يقبل شهادته له كالاخ والعلم والادها وكذلك لو قضى  
لامراته وامها وان كانتا لم يجز قضاها وما لهما اذا كانتا امراته تربت من ذلك  
شيئا لانه لو شهد لهما في هذه الصورة لم يجز فكذا اذا قضاها لهما وان قضا لأمراته  
ابنه او لزوج ابنته والمقتضى له حتى جاز قضاؤه وان كان ميتا لم يجز اذا كانت  
الابن والبنت ترث لما قلنا من المحيط **فصل** توكل من لا يقبل شهادته له لم  
يجز حكمه للوكيل وجاز على الوكيل لو كان اصيلا لعدم التمه ولو كان الفقرا  
وصي لم يجز حكمه له في امر اليتيم اذ فيما يحكم به لليتيم حق القبض ثبت للوصي  
فيصير حكمه لابنه **مسئله** او وصي للقاضي بثلث ماله وله وصي لم يجز حكمه بشيء  
كذلك الميت اذ له نصيب فيما يحكم به الميت وكذا لو كان الموصي بن القاضي وامرا  
الاتري انه لا يصح للشهادة فيما يدعى للميت وكذا لا يصلح للقضاء وكذا لو كان على  
الميت دين للقاضي ان يمتد بحكمه محل حقه ولو وكلت امراة القاضي وكسلا  
بخصومه ثم بات منه ومضت المدة فحكم لوكيلها جاز وكذا وكيل مكاتبته اذا  
عنى المكاتب قبل الحكم واحصل ان المعتبر وقت الحكم وينبغي ان ينفي التمه فيه  
جملة **الركن الرابع المقتضى فيه** وهو جميع الحقوق اعلم ان خطأ القضاء  
اعظم الخطوط قدرا واجملها خطا وعلى القاضي مدارا الاحكام والية النظر في  
جميع القضاء من القليل والكثير بلا تحديد وقال بعض الناس مقتضى النظر في  
جميع الاشياء الا في بعض الخراج وكذا القاضي من هل يختص للقاضي بوجوه لايتا  
فيها غيره من احكام وذلك النظر في الوصايا والاحباس يريد المعنف والترشد  
والنحو والقسمة والمواريث والنظر للايتام والنظر في احوال الغياب والنظر  
في الاسباب والجراحات وما اشبهها والاثبات والتسجيل قال ولا يجب للقاضي  
ان يرفع من عنده نظر الى غيره من الاحكام كما يرفع غيره من الاحكام اليه فهذه الامور  
التي قد منازكا لا يرفع الا اليه ولا يكون الا في ديوانه واذا اضيع ذلك القاضي  
ست منه هجته قال بعض اشياخ اشياخ هذا الذي ادركت الناس عليه  
ان ترتب احكام القضاء في الاحوال التي لا ينبغي لغيرهم للنظر فيها **فصل**  
واما غير القاضي لمقتضاه على ما قدم عليه **مسئله** ولو كان المحكوم فيه خارج البلد  
كيف يحكم والمصر شرط بجواز القضاء في الظاهر الرواية فظريته ان ينقض واحدا  
من اعوانه فيسمع الدعوى والبينة وبقي هناك ثم بعد ذلك **الركن الخامس**  
**المقتضى عليه** وهو كل من تزجه عليه الحق اما باقراره ان كان من يصح اقراره  
الا باقراره عليه وبين الاستبراء ان كان الحق على ميت او على غائب واما  
بإدده وتقيده عن حضور مجلس الحكم وقيام البينة عليه واما بالشهادة عليه



وثمين الاستبراء ان كان الحق على مسيا وعلى غائب ولرده عن الجواب عن طريق  
الدعوى وسياتي بيان الحكم في هذه الوجوه كل مسئلة في محلها **فصل** والمقضى  
عليهم انواع منهم المحاضر المالك امره منهم الغائب ومنهم الصغير المحجور عليه ومنهم  
السفيه المولى عليه ومنهم الورثة المدعى عليهم في مال الميت ومنهم الصغير  
والكبير فاما المحاضر فقد تقدم في سيرة القاضي مع الخصوم اكثر احكامه  
وسياتي تمامها في الجواب والنكول والبيعه واما الغائب فقد ذكرت الدعوى  
عليه في فضل الدعاوى وذكر انواع المدعى عليهم واما الصغير والسفيه وال  
منهم مذكروا في الدعاوى في انواع المدعى عليه **فصل** ولا يحكم على عدو  
كما لا يجوز شهادته عليه في رواية **مسئله** ويجوز للقاضي ان يحكم بين اهل  
الذمة اذا تنازعوا وتراضوا اليه ورضوا بحكمه ولحكم بينهم بحكم الاسلام  
لقوله تعالى وان جازك فاحكم بينهم او اعرض عنهم قال بعضهم وظاهر ظاهر هذا  
ان الحكم بينهم وان لم يرض قلساقتهم وقال بعضهم واما الحكم المسلم ان يحكم  
بينهم في النظام مثل ان يمنع وارث وارثا حقه وما اشبهه اذا رضى المتنازع  
بذلك واما الخمر والزنا فلا ينبغي ان يحكم بينهم فيه **الركن السادس في**  
**كيف المقضا** ومعرفة ذلك تتوقف على العلم بثمانية اقسام **الاول** في معرفة تصرفات  
الحكام واصطلاحهم في الاحكام وفيه فصول **الاول** في تصرفات الحكام على  
الوقائع وما هو حكم وما ليس بحكم **الثاني** في بيان الفرق بين تصرفات الحكام  
التي هي حكم لا يجوز تعقبها والتي ليست بحكم ويجوز تعقبها **الثالث** في بيان الموضع  
التي تنفقد الى الحكم وما لا تنفقد وما اختلف فيه وبيان ابواب الفقه التي  
يدخلها الحكم استقلا او تضاف **الرابع** الفرق بين الفاظ الحكم التي جرت لها  
عادة الحكم في التسميات وبيان احكامها وما يترتب عليها حكم **الخامس** في  
الفرق بين الثبوت والحكم **السادس** في معنى تنفيذ القاضي حكم نفسه ومعنى  
تنفيذ حكم غيره **السابع** في بيان ما يدل على صدور الحكم **الثامن** في تنبها  
ببغى للحاكم التنبيه لها فيما يتشهد به على نفسه في التسميات وما يمنع الاشهاد  
**الاول** في تصرفات الحكام ما دفع اليه اختلف للناس هل يكون الحكم على اهل  
حكم بالواقع فيها ام لا كما لو رفع اليه امر ادة زوجت نفسها بغير اذن  
ورفع ذلك الى حنفي فاقراده واجازه ثم عزل فالمدعي ان لعينه نسخته و  
عليه كالحكم به واختاره جماعة كثيرة لان ذلك كالحكم فلا يتعرض له قاض اخر  
وقال انا من خارج المذهب ليس بحكم ولعينه نسخته وهذا بخلاف ما لو رفع  
له فقال لاله بين النكاح بغير ولي من عيوان يحكم فهذا فتوى ولعينه الحكم  
في تلك الواقعة بما يراه وكذا اذا قال لا اجيز الشاهد واليمين فهو فتوى  
تناقض وان على الطلاق والعتاق على الملك او تزوجه وهه  
ذلك الى الحكم فاقرا النكاح على حال واقرا المملوك رقيقا ثم دفع الى غيره فله

[illegible]



ويعين الاستبراء ان كان الحق على مستيا وعلى غائب ولدده عن الجواب عن طريق  
الدعوى وسياتي بيان الحكم في هذه الوجوه كل مسئلة في محلها **فصل** والمقضى  
عليهم انواع منهم الحاضر المالك امره ومنهم الغائب ومنهم الصغير المحجور عليهم ومنهم  
السفيه المولى عليه ومنهم الورثة المدعى عليهم في مال الميت ومنهم الصغير  
والكبير فاما الحاضر فقد تقدم في سيرة القاطني مع الخصوم اكثر احكامه  
وسياتي تمامها في الجواب والنكول والبيعة واما الغائب فقد ذكرت الدعوى  
عليه في فضل الدعوى وذكر انواع المدعى عليهم واما الصغير والسفيه وال  
فهم مذكروا في الدعوى في انواع المدعى عليه **فصل** ولا يحكم على عدو  
كالا يجوز شهادته عليه في رواية **مسئله** ويجوز للقاضي ان يحكم بين اهل  
الذمة اذا تناظروا وتراضوا اليه ورضوا بحكمه ولحكم بينهم بحكم الاسلام  
لقوله تعالى وان جاؤك فاحكم بينهم او اعرض عنهم قال بعضهم وظاهر هذا  
انا نحكم بينهم وان لم يرض قلسا قسم وقال بعضهم واما الحكم المسلم ان يحكم  
بينهم في النظام مثل ان يمنع وارث وارثا حقه وما شبهه اذا رضى المتناظر  
بذلك واما الخبز والنفاء فلا ينبغي ان يحكم بينهم فيه **الركن السادس في**  
**كيف المقضا** ومعرفة ذلك تتوقف على العلم بتماثيه اقسام **الاول** في معرفة تقرقا  
الحكام واصطلاحهم في الاحكام وفيه فصول **الاول** في تقررات الحكم على  
الوقائع وما هو حكم وما ليس بحكم **الثاني** في بيان الفرق بين تقررات الحكم  
التي هي حكم لا يجوز تعقبها والتي ليست بحكم ويجوز تعقبها **الثالث** في بيان الموضع  
التي تنفتق الي حكم وما لا تنفتق وما اختلف فيه وبيان ابواب الفقه التي  
يدخلها الحكم استقلا او تضاف **الرابع** الفرق بين لفاظ الحكم التي جرت لها  
عادة الحكم في التبيحلات وبيان احكامها وما يترتب عليها حكم **الخامس** في  
الفرق بين البتوت والحكم **السادس** في معنى تنفيذ القاضي حكم نفسه ومعنى  
تنفيذ حكم غيره **السابع** في بيان ما يدل على صدور الحكم **الثامن** في تنبها  
ينبغي للحاكم التنبيه لها فيما يشهد به على نفسه في التبيحلات وما يمنع الانها  
**الاول** في تقررات الحكم ما رفع اليه اختلف للناس هل يكون الحكم على الوا  
حكم بالواقع فيها ام لا كما لو رفع اليه امر ادة زوجت نفسها بغير اذن  
ورفع ذلك الى حنفى فاقراؤه واجازته ثم عزل فامد به ان لغیره فسخه و  
عليه كالحكم به واختاره جماعة كثيرة لان ذلك كالحكم فلا يتعنه قاض اخر  
وقال انا سراج المذهب ليس بحكم ولغيره فسخه وهذا بخلاف ما لو رفع  
له فقال لا له بين النكاح بغير ولي من عيزان يحكم فهذا فتوى ولغيره الحكم  
في تلك الواقعة بما يراه وكذا اذا قال لا اجيز الشاهد واليمين فهو فتوى  
اتفاقا فع وان علق الطلاق والعتاق على الملك او تزوجه وه  
ذلك الى الحاكم فاقر النكاح على حال واقرا المملوك فبقا ثم رفع الى غيره فله

ان يحكم في ذلك بما يراه وكذا لو اقام شاهدا على القتل فرفع لمن لا يرى القسم فلم  
يحكم بها فغيره الحكم لان سكوت الاول عن الحكم ليس بحكم فرفع فلو قال الحاكم لا  
اسمع بيستك لانك خلفت قبلها مع قدرتك على احضارها او قال لا اراد اليمين  
على المدعى عليه او قال لا احكم بالشاهد واليمين ولا احلف المدعى عليه لانهما يمين  
تعهدهم وهما لا يجب فلهذا حكمه ليس بحكم شرعي ولغيره من احكام ان يفعل ما  
ترك وما تخلفه قوله لا ادري لك حقا في هذا ليس بحكم وكذا قوله بعد الشهاد  
وطلب الحكم سلم المحرود الى المدعى ليس بحكم وقيل انه حكم الزام وحكم ونس في ذلك  
ان القاضي ليس بحكم اذا قال فيها قوله ده ليس بحكم وبينه ان يقول حكم كرم  
وبدل على صحة ما ذكره انه لو وقف وقفا على فقير او احتاج لبعض قرابته فاعطا  
القاضي شيئا من الوقف لم يكن هذا قضا من القاضي كنه بمنزلة الفتوى حتى  
لو اراد الرجوع في المستقبل فله ذلك بان يعطي عزمهم من الفقر الفقه اما الوفا  
حكمه لا يعطي غير قرابته نفذ حكمه ان فعل القاضي ليس بحكم من جامع الفتوى  
**الفصل الثاني في تقررات الحكم** التي تلزم بالحكم وما لا تستلزمه والمراجع  
التي يتعلق حكم القاضي فيها بما يشره حكمه وما لا يتناول عوارض تلك الواقعة  
وبيان المقررات التي تشبه الحكم وليست بحكم **اعلم** ان فصل الحاكم في الواقعة  
قد يستلزم وقد تقرى عن الحكم البتة فالاول كالحكم فيه بالصحة او الموجب  
وذلك مثل ان يقول الحاكم قد حكمت بصحة بيع العبد الذي اعتقه من احاط الدين  
بماله اذا كان مذهبه ذلك فالحكم بصحة البيع على سبيل المطابقة ويدل ذلك  
بالا لزام على الحكم باطل العتق المتقدم على البيع لانه يلزم من صحة البيع بطلان  
العتق **فروع** وكذلك اذا باع الحاكم هذا العبد الذي اعتقه من احاط الدين  
فان اقامه على البيع حكم بطلان حكم العتق **فروع** وكذلك اقام الحاكم على تزويج  
امراة تزوجت زوجها يستحق الفسخ فان نفس العقد عليها يستلزم الحكم بفسخ  
نكاحها المتقدم بريدان الحاكم زوجها قبل دخول الاول لها **فروع** ولذلك بيع  
الحاكم ملك المديان فان حكمه ينقل الملك عنه وزوجه من يده لان نقل الملك  
وضو المالك ذلك انه حكم والثاني كسماع الدعوى والجواب وسماع الشهود  
بقيمة بجمجرة او بيع سلعة لها فان ذلك لا يدل على الحكم البتة  
ولغيره من الحكم ان ينظر فيه فان كان مختلفا في بعض شروطه عند الحكم ان  
فلم فسخه **فروع** اعلم ان القاضي اذا حكم بفسخ نكاح او بيع او اجاره وبش  
ذلك من موجبات الفسخ في مسئلة مختلف فيها ومسار الخلاف فيها اجتهادي  
اي من فيه نص جلي يمنع من الاجتهاد فان حكم الحاكم لا يتعدى ذلك الفسخ وما  
ايتبع ذلك من الحكم والارض فذلك القاضي بالنسبة اليه كالمفتي وكذلك  
لم يرفع اليه او رفع اليه ولم ينظر فيها حتى عزلا ومات فانها تحتاج الى اشارة



نظرا من القاضي الاول ومن القاضي الثاني ولا يكون القاضي الاول متاولا  
الا لما يشره بالحكم وسبب ذلك ان حكم القاضي لا يتعلق بالاخرين دون الكليات  
لان تقسيم ما ينظر القاضي فيه يحتاج فيه الى بينة والبينه انما تشهد بما رآه  
او شافهته وذلك امر جزئي هذا هو غالب ما تشهد به البينة وحكم القضاة  
فيه **فروع** اذا ثبت ما قرناه اذا فسخ نكاحا بين زوجين بسبب ان احدهما ضعيف  
ام الاخر وهو كبير فالفسخ ثابت لا ينقضه احد ولكنه ان تزوجها بعد ذلك فرفع  
امرهما الى غيره ممن ولي بعده لم ينفه ذلك الفسخ ان يجهد ويحكم به ان اذاه  
اجتهاده الى ان ارضاع الكبير لا يفسد الحرمه وكذا الورع اليه نفسه وتغير  
اجتهاده فله ان يحكم به **فروع** وكذا من تزوج امرأة في عقد ثم ارفع ذلك الى  
قاض بعد ذلك ورفع امرهما الى قاض اخر لا يراه تايبا التحريم ثم القضاة  
الاول ما نكحوا من يحكم به ويكونا حكم في المرتين في هذا النوع والذي  
قبله حكم امراتين لم يتقدم عليهما حكم **فروع** وكذلك لو جمع رجل في عقد النكاح **فروع**  
او بين النكاح والاجارة ورفع ذلك الى قاض ما لكي حكم بالفسخ على شهور  
مذهبه لراى رآه ولتقليد القائل بذلك القول ثم تزوج ذلك الرجل تلك  
المرأة بعينها على ذلك الوجه الفاسد الذي حكم القاضي بفسخه بينهما فرفع  
امرهما الى القاضي الاول او الى قاض غيره فان القاضي الاول لا يثبت اول فساد  
هذا العقد الثاني بل اذا انظر القاضي الثاني الى خلاف ما ادى اليه اجتهاده  
الاول اما من امضى البيع والنكاح مطلقا او بشرط ان يبقى للبضع ما يجوز  
عقد النكاح على ذلك الباقي عند من يقول به **فصل** قال بعضهم المواضع التي  
تصرفات الاحكام فيها ليست بحكم ولغيرهم من الاحكام تغييرها والنظر فيها هي انواع  
كثيرة وقد التبس من ذلك على كثير من الفقهاء فان الحكم لا يجوز نقضه وغيره يجوز  
نقضه وانا اذكر من جملة ما ذكره عشر من نوع وهي عامه تصرفاتهم فليس  
فيها من الغلط **النوع الاول** العقود كالبيع والشراء في احوال الايتام والقضاة  
والجائنين وعقد النكاح على بلغ من الايتام وعلى من تحت الحجر من النساء ومن ليس  
ولي وعقد الاجارة على املاك المحجور عليهم ويجوز ذلك فلهذا **النوع الثاني** تصرفات  
حكماء وغيرهم النظر فيها فان وجدها بالتمسك الجسد وبدون اجازة الممنوع  
المراة مع غير كفوفه لعل ذلك على الاوضاع الشرعية ولا يكون هذه التصرفات  
في هذه الاعيان والمنافع حكما ونقضها البتة نعم قد يكون حكما في غير اعيان بشرط  
هذه التصرفات على ابطال تصرفات متقدمة على هذه التصرفات الواقعة  
من الحكم الان كتمه ويجها بعد ان تزوجت من غير هذا النوع والحكم يعلم ذلك  
او بيع المين من رجل بعد ان منع من رجل اخر وان لم يعلم ذلك ويجوز ذلك  
فاثبتت هذه تصرفات الاجرة في هذه العقود يقتضي في ذلك **النوع الثالث**  
السابقة وقد ذكر ذلك **النوع الرابع** اثبات الصفات في الذوات

22  
تثبتت العدالة عند حاكم او المخرج او اهلية الامامة للصلوة واهلية الخطبة  
او اهلية الوصية ويجوز ذلك لجميع اثبات الصفات ما هو من هذا النوع كسب الحكم  
ولغيره من الاحكام ان لا يقبل ذلك وليعتقد فسقه ان ثبت سببه عنده ويقبل  
ذلك المخرج ان ثبتت عنده عدالته وكذلك جميع هذه الصفات **النوع الثالث**  
ثبوت اسباب المطالبات بخواتم مقدار قيمة المتلف في المتلفات واثبات  
الديون على الغرماء واثبات النفقات للاقارب والزوجات واثبات اجرة المثل  
وفي نافع الاعيان وبخوة فان اثبت الحاكم جميع هذه الاسباب ليس حكمه وليغزو من  
الحكام ان يميز مقدار تلك الاجرة وتلك المنفعة وغيرها من الاسباب المتضمنة  
للمطالبه **النوع الرابع** اثبات الحجج الموجبة لثبوت الاسباب لاستحقاق  
كون الحاكم ثبتت عنده التحليف من يمين عليه الخلف وثبوت اقامة البيات  
من اقامها وثبوت الاقراءات من المحصور ويجوز ذلك فان هذه الحجج توجب  
ثبوت اسباب موجبة لاستحقاق مسيبتها ولا يلزم من كون الحاكم اثباتها ان  
يكون حكما بل لغيره ان ينظر في ذلك فينظر في ذلك ولا يسطر بل اذا طلع فيها على ذلك  
يعقبه ولا يكون ذلك الاثبات السابق ما لنا تعقيب الخلف في تلك الحجج **النوع الخامس**  
اثبات اسباب الاحكام الشرعية بخلاف وارور وبه الهلال في رمضان  
وشوال وذى الحجة فيما يترتب عليه الصوم او وجوب الفطر وفصل النساء  
وبخود لك لجميع اثبات ذلك ليس بحكم بل هو اثبات الصفات والتحفي ان لا يصح  
في رمضان اذا انسه الشافعي بواحد ولم يكن عيم لانه ليس بحكم وانما هو اثبات  
سبب ثم لم يكن ذلك سببا فيلزمه ان يترتب عليه حكم **النوع السادس** تصرفات  
الحكام المتناوذة في العبادات وغيرها من تحريم الابضاع وابطاح الانقاع وطهارة  
المياه ونجاسة الاهيان فليس هذا بحكم بل لما يعتد ذلك ان يفتي بخلاف ما  
افتي به الحاكم او الامام الاعظم وكذلك اذا امر بالمعروف او نهى عن منكر وهو  
يعتقد منكر او معروف فليس يعتد ذلك ان لا يفعل مثل فعلهم الا ان يدعوا  
الامام للانكار ويكون مخالفة سقا فافيجب لطاعه لذلك واما الحكم فلا يثبت  
عليه ما لا خلاف ما هو عليه الا ان يجي فيه نهي الشرع عن المسامحة فيها  
**النوع السابع** تنفيذ الاحكام الصادره عن الحاكم فيما يعدم الحكم فيه من غير المقد  
ان يقول ثبت عندي انه ثبت عند فلان من الاحكام كذا فهذا ليس بحكم من المتقابلة  
وكن ذلك اذا قال ثبت عندي ان فلانا حكم بكذا فليس حكم من هذا المثل بل الاعتد  
ان ذلك الحكم على خلاف الاجماع مع منه ان يقول ثبت عندي انه ثبت عند  
كذا كذا لان التصرف الفاسد والحرام قد ثبت عند الحاكم لثبوت عليه تاديب  
ذلك الحاكم **تبينه** كالتسجيل يتضمن رجا والحجج للغياب وصغرا وحاضره  
تعدى في ذلك كالبقضية يعقبه بما يجب بخلاف التسجيلات المطلقة  
**النوع الثامن** تصرفات الاحكام بتعاطي اسباب الاستحلال وصولا لحقوق والى



مستحقها من الجبس والاطلاق واخذ الكفلا الامليا واخذ الرهون لذوي الحق  
وتقد برصة الحبس بالشهور وعين ذلك فهذه التصرفات كيف ما نقلت ليست حكما  
لارما وغير الاول تغيير ذلك وابطاله بالطرق الشرعية على ما تقتضيه الحكم  
**النوع التاسع** في التصرف في انواع الحجاج بان يقول لا اسمع البينة لانك ظف  
قلها مع علمك بها وقد ترك على احضارها فليبره من احكام ان يفعل ما تركه  
وقد بعدم هذا وما بعده من الصور التي ليست بحكم **النوع العاشر** من التصرفات  
تولية النياب في الاحكام ونصب لكتابة والقسام والمترجمين والمقومين  
وامناء الحكم للايتام وقامة الحجاب والوزعة ونصب الامناء في احوال الغياب  
والمجاينين وهذا وما اشبهه ليس بحكم في هذا المواطن ولم يبره من احكام نقض ذلك  
وتبديله بالطرق الشرعية لا مجرد التثني والمرض **النوع الحادي عشر** اثبات  
الصفات في الذوات المرجحة للتصرف في الاحوال كالترشيد وازالة الحجب عن  
المفلسين والمجاينين والمبذرين ونحو ذلك فليس ذلك بحكم يتقذر نقضه بل  
لم يبره ان يتطرق في تلك الاسباب ومتى ظهر له وتحقق عنده صدم ما تحقق عنده الاول  
نقض وحكم بصدقه فطلق من مرجع عليه ويحرج على من اطلقه الاول لانه اثبات صفة  
لا نشأ حكم **النوع الثاني عشر** في تصرفات الائمة الاطلاقات من بيت المال وتقد  
مقاديرها في كل عطاء والاطلاقات من الفي والحسن في الجهاد والاطلاقات  
من اموال ايتام التي تحت يد الحاكم على مصالح ايتام والاطلاقات في الارزاق  
للقضاء والعلماء وائمة المصالح والقسام وارباب البيوت والصالحات واطلاق  
الاقطاعات للأجناد وغيرهم فهذه كلها ليس بحكم ولم يبره ان يرفع اليه ان يتطرق  
براه من الطرق الشرعية **النوع الثالث عشر** اتحاد الامية من الاراضن المشتركة  
بين عامة المسلمين يرفع فيها ابل الصدقة وغيرها كما فعله عمر بن الخطاب رضي  
الله عنه فهذا ليس حكما ولم يبره بعد ان يبطل ذلك الحي ويفعل في تلك الارض  
ما تقتضيه المصلحة الشرعية **النوع الرابع عشر** تأميل الامراء على الجيوش والارباب  
ليس بحكم فقد عزم الصحابة رضي الله عنهم على وجيش امامه وكان النبي عليه  
السلام يهره وهو مريض ففذه ابو بكر رضي الله عنه لما ظهر له ان تقضه هو  
المصلحة لان تنفيذ عقبة موت النبي صلى الله عليه وسلم يدل على اجمع  
المسلمين وقولهم على ما كانوا عليه واهتمامهم بالجيوش والارباب ولم ينفذ  
لتنفيذ نقضه **النوع الخامس عشر** تعيين احد الحصال في عقوبة المحارب وذلك  
التعيين ليس بحكم فلو رفع لغيره من تزي بالتجيم مطلقا قبل التنفيذ وراى  
المصلحة تعيين من ما عينه الاول كان ذلك له لان تعيين الاول ليس بحكم  
شرعيا **النوع السادس عشر** تعيين مقدار من التقريرات ارفع الى غير ذلك  
الحاكم قبل التنفيذ فزاي خلاف ذلك فله تعيين مقلان وابطال ما يرفع  
ليس بحكم شرعي . . . جهاد في سبيل سبب هو الجناية فلذا اظهر للشا في انها لا

ذلك حكم بما يراه وهذا بخلاف تعيين الاسارى للرق وكيفية لاهلها مسئلة خلاف  
بين العلماء فقال بعضهم ان الاسارى يقتلون فقط واخذ منها ومن هب لها في  
وما لك جوار الاسرقاق او ضرر الجزية فاذا اختار احدهما فهو حكم منه بالذ  
اختاره وهو انشاء حكم في مختلف فيه ولكن كل خصله من الحصال الحسن التي  
يختار فيها الامام من الاموال والقتل والقتل والقتل والقتل والقتل والقتل  
واختياره لمصلحة من ذلك انما يحكم في مختلف فيه بخلاف مقادير التصرفات  
ليس فيه حكم وانما هو بحسب القاتل والمقتول فيه او وقع منه فعل فالقرب  
عظمه وحقارته وكذلك اختياره بحصله من عقوبة المحاربين ان وجد من المحاربين  
القتل وعين الامام القتل فليس ذلك انشاء حكم في مختلف فيه اما اذا عين القتل  
في محارب لم يقتل بل عين القتل لعظم رايه وذهابه وارقتل مصلحة للمسلمين  
وهذه مسئلة خلاف فان الشا في يمنع قتل المحارب لا اذا قتل ولا لقطعه اذا  
سرق فيصير هذه كمسئله الاسرى فتعين حصله من خصال عقوبة المحاربة  
ويكون على هذا انشاء حكم في مختلف فيه لا يجوز لغيره وكذلك نقضه وكذلك  
تعيين ارض الغنوة للبيع او القرض او الوقف انشاء حكم في مختلف فيه **النوع السابع عشر**  
الامر لقتل الجناه وردع الطفلة اذا لم ينفذ هو انشاء حكم في مختلف فيه كترك  
الصلوة وقتل الزانية فانه اذا عين القتل وحكم به كان هذا انشاء حكم في مختلف  
فيه فليس لغيره نقضه بخلاف قتال البغاة المجمع عليها ونحوه فانه متفق عليه  
**النوع الثامن عشر** عقدا الصلح بين المسلمين والكفار ليس مختلف فيه بل جوزه  
عند سبب جمع عليه لا طرفة الصلح انما هو التزام لكفاية الشر حال الضعف فليبره  
ببره ان ينظر هل السبب يقتضي ذلك فيبقى او لا فينقضه وبطله **النوع التاسع عشر**  
عقد الجزية للكفار لا يجوز نقضه لكن ليس كونه حكما انشاء ياكل لقضاء بصفة  
العقود المختلفة فيها بل لان الشرع وضع هذه العقد موجبا للاستمرار في حق  
المعهود له ولذريته الى يوم القعدة الا ان يكون وقع على وجه يقتضي المنقض  
كمقده لاهل دين لا يحج زافرهم على ذلك نحو الزادقة والمرتين ونحوهم  
**النوع العاشر** من الجراج على الارضين وما يؤخذ من تجار الحوتين ليس بحكم  
فان ترتيب ما يقتضيه الاسباب كحاضره فان ظهر لغيره ان السبب على خلاف  
مقتدره كما اذا اشترا مال اليتيم بالجبس فلا ينقض **فصل ومما يتقرر**  
الحكم لطالب تبليس من احاط الدين بماله لان شرط صحة الجرح على المديون  
القضايا فلا اولام الجربا عليه ولهذا لا يصح جرحه من غير القضاء بافلاسه  
بالواع من الذخيرة وكذلك بيع من اعتقه المديان عند من اياه لتعارض حقوق  
الله في المعتقد وحقوق الغنى في المالمية وتخلق بذلك الحدود فانها تقتضي الحكم  
بالتبليس من مقاديرها معلومة لان تبليصها بجميع الناس يوردي الى الفتن والنحاح  
والقتل وفساد الانفس والاموال وكذلك من اعتق نصف عبده فانه لا يبيق عليه



بقية العبد لا بالحكم لتعارض حق الله في العلق وحق السيد في الملك وحق العبد  
في تخصيص الكسب وقوة الخلاف في التملك عليه وكذلك يخرج المالك ذاك  
ماله ظاهر لا يكون إلا بالحكم وكذلك التعلق على الغائبين من المفقودين  
وغيرهم فلا بد في ذلك من حكم الحاكم وكذلك قسمة الغنائم وإن كانت معلومة  
المقادير وأسباب الاستحقاقات فلا بد فيها من الحكم ولو فرضت جميع لغيرهم  
الطلع وأحب كل إنسان لنفسه من كرامته الأحوال ما يطلبه غيره وكان ذلك يعود  
إلى العتق وكذلك جناية الحريه وأحد الجراحات من أضرار العتق ولو جعلت  
إلى العامة لنفسه حال فلا بد فيها من الحكم وكذلك ما جرى كاستيفاء  
الغنائم وكثير من الأحكام بطول تتبعها **القسم الثاني في اختلاف الحكم**  
كثير من المحرمات المعنى عليه والمختلف فيه بين العلماء كتحريم السباع وكذلك  
وقاء الديون ورد الودائع والمغضوب وأحكام العبارات فالمبادره متعين  
ولا يفتقر إلى حكم الحاكم استقلالاً وأما بطريق العرض فيدخلها حكم الحاكم وتسا  
بيانه **القسم الثالث في اختلاف الحكم** هل يفتقر إلى حكم الحاكم أم لا مثال ذلك فسخ البيع  
بعد تخالف المشتريين يجرى فيه الخلاف وكذلك فسخ النكاح بعد التخالف في  
الخلاف أيضاً وكذلك إتيان المحجور عليه بوصي من قبل الأب هل يكفي إطلاقاً أو  
له بإذن الحاكم فيه خلاف بين العلماء وكذلك وقوع الفرقة بين المتلاعنين  
قال بعضهم بتمام التخالف تقع الفرقة دون حكم الحاكم بضم في المتفق وقال  
بعضهم لا تقع الفرقة بتمام لعانها حتى يفرق الإمام بينهما وهو اختيار جمهور أهل  
المدن وكذلك القاصي هل ينقض مجرد فسقه أو لا حتى يفرقه الإمام فيه  
**خلاف القسم الرابع في بيان المواضع التي تدخلها الحكم استقلالاً** **القسم الخامس**  
من كلام سراج الدين البلقين وبعضه من كلام أهل المذهب فالطهارة لا  
يدخلها شيء من الحكم بالصحة ولا بالموجب استقلالاً لكن يدخلها الحكم بطريق التقني  
كتعليق عتق أو طلاق على طهارة ماء أو نجاسة فإذا ثبت عند الحاكم وقوع الطلاق  
لوجود الصفة لحكم بصحة الطلاق أو بموجب ما صدر من المعلق ووجود صفة  
كان ذلك متضمناً للحكم بالنجاسة أو بالطهارة والصلايد **القسم السادس**  
مثل صقي المكتوبه بوضوخال عن التنبيه أو مع الوجود من النكاح  
صحة مع ذلك كما هو المذهب فإذا حكم الحاكم بعد المزمع فعل ذلك والحكم معق  
صحة ذلك كان حكمه متضمناً صحة وضوئه وعلى هذا قياس الصلاة الخالية  
عن قراءة الفاتحة أو عن طائفة غيره وبذلك ولقد عجت من قاض خضر عند  
امير ووقع الكرام في صحة إقامة الجمعة في جامع بناء ذلك الأمير فلما استأوا  
في الخلاف في ذلك قال القاضى يحكم بصحة إقامة الجمع فيه قلت وهذا كلام  
باطل ولا يتصور أن يدخل ذلك ولا نحوه تحت الحكم استقلالاً لا يتضمنه **القسم السابع**  
لكن يدخل بالنسبة إلى واقعه خاصة من تعليق طلاق أو غيره على صحة إقامة

الجمع في هذا المكان فالحكم إذا توجه إلى المعلق بما التزمه بتضمن صحة إقامة  
الجمعة في هذا المكان بالنسبة إلى الزام الشخص لا بطلان **وأما** الركود فيدخلها  
الحكم مثل ما لو حكم حاكم حقيقي بجواز خراج القيمة في الزكوة بصحة الإخراج أو بموجب  
الإخراج وهو سقوط الفرض بذلك كان الحكم بالصحة والموجب في ذلك سواء حكم  
بالصحة أو حكم بالموجب **وأما الصوم** فيدخل أيضاً وذلك إذا صام المولى الوارث  
عن الميت لحكم بصحته أو بموجبه فليس للوصي أن يخرج الطعام حينئذ ولا أن  
يطالب الوارث بذلك بخلاف ما قبل الحكم **وأما الاعتكاف** فيدخلها الحكم استقلالاً  
وتضمناً أما استقلالاً ففي مسائل منها من اعتكف بغير إذن زوجها فله منعها  
وذلك للعبد وكذلك لو اعتكف هو بامرأته التي من فان الحاكم يرى فيه رايه  
**وأما** التقضي فكما تقدم في الطهارة والصلاة **وأما الحج** فإنه لو فسخ جبل حجة  
إلى الحرم حيث يسوغ عنده وله زوجه ليس معتقداً ذلك فاستفت من تكملة  
لبد التحليل فارتفع إلى حاكم حقيقي لحكم عليها بصحة ما فعل زوجها التحليل أو  
حكم بموجب ذلك عنده فمما متساوياً ولو حكم عليها بالتمكين كان متضمناً للحكم  
بصحة ما فعله الزوج وهو نفس الموجب **وأما الأضحية** فهي عبارة لا يدخلها الحكم  
استقلالاً وقد يدخلها بطريق التقضي في التعليق كما تقدم **وأما الصيد** فيدخله  
الحكم استقلالاً إذا تنازع اثنان في صيد وتراضوا إلى الحاكم وبصار فاعلى  
فعلين صدرت منهما على الترتيب مثلاً أو قامت البينة على ذلك وكان مقتضى  
مذهب الحاكم أنه للاول أو للحاكم له بانه المالك كان ذلك حكماً مستقلاً  
وأما دخول الحكم في ذلك لأنه يقتضي الملك وجميع وجوه الملك يدخلها الحكم  
**وأما الذبايح** فيدخلها الحكم من جهة التقصير المتقضي للتقديس وكذا دفع  
الأجره لو قامت البينة أنه ذبح صحيح فإنه يحكم له باستحقاق الأجره وكذلك لو  
باع صاحب الذبيحة لغيره لا يحق له أن يبيع بغير رضاء الحاكم وأدعى المشتري أنها  
حرام لا مرداه وظهر للحاكم باقراره وبينه حكم على البائع برد الثمن كان ذلك حكماً  
منه بتجريم الذبيحة وكذا إذا ثبت التقصير في الذبح وحكم بالفسخ فإن ذلك متضمناً  
للحكم **وأما الأظفر** فيدخلها الحكم استقلالاً مثلاً إذا نزلت برجل  
نفسه ووجد مع رجل طعاماً فامتنع من طعامه ومن مساومته فإن له أن  
يقاتله فإن مات الجاني وجب المقاصر عنده من يراه وإن أخذه الجاني قهراً  
فعلية قيمته **وأما النكاح** وتوابعه فدخلها الحكم بالصحة والموجب منها واضح  
وكذا سائر المعاملات من البيع والقرض والرهن والإجارة والقسمة والشفعة  
وغيره من الأودية والكسب والوكالة والحواله والحاله والضمان وغير ذلك  
من أبواب المعاملات كان يدخلها الحكم بالصحة والحكم بالموجب فلا يتصور بالتمثل  
**فصل في بيان لفظ الحكم المستدول في التشبيكات**  
وهي مراتب في القوة والضعف فاعلاها ليسجل بثبوته والحكم بصحة أعني صحة



ذلك العقد وقفا كان او بيعا او غيرها قال البلقي في هذا الحكم بالصحة عبارة  
عن قضاء مركز ذلك في امر قابل لقضائه ثبتت عنده وجوده بشرائط الممكن  
ثبوتها ان ذلك الامر صدر من اهله ونحوه في محله على الوجه المعتبر عنده في ذلك  
شرعا فنقولنا عن قضاء يخرج البتوت فليس يحكم في قوله وسياتي الكلام عليه  
وقولنا من ذلك يدخل فيه الامام ونوابه الذين لهم ذلك والذي لم يبلغه  
خبر العزم وحكم اهل البغي اذ لم يسجل واما اهل العدل والكافر حاكم الكفر  
والحكم وقولنا قابل لقضائه يخرج به ما لا يقبل القضاء من عباده مجرده  
لم يكن منه الزام كالحكم على المعز ويخرج ذلك الحكم بالدين الموجل والتدبير  
والاستيلاء وما قبل القضاء ولكن لا يقبل الزام وقولنا ثبتت عنده وجوه  
يقم البتوت بالبينة الكاملة وبالشاهد واليمين عند قوم وبالاقرار وبعلم  
القاضي عند الحنفية والشافعية وباليمين المردوده بعد النكول عند المالكية  
وعند الشافعية او ما يتزول منزلة ذلك مما سياتي ذكره ان شاء الله تعالى  
من قوله وجوده ان العدم لا يتوجه الحكم اليه وقوله بشرائط الممكنة ثبوتها فيهم  
منه ان جميع الشروط لا يمتنع ان يثبت في الحكم بالصحة فان من جملة الشروط في  
المبيع مثلا ان يكون المبيع مقدرا على تسليمه فلا يصح بيع الموهون ويقف  
على اجازة المهرين ولا يصح بيع المكاتب والجا في جنابة يوجب رشا متعلقا  
برقبته ولا يصح وقف شيء من ذلك ولا هبته ولا يكلف انتقاء ذلك في الحكم بصحة  
البيع ولا في الحكم بموجبه لان انتقاء غير المحصور مستقدر واما طلب ذلك في ان  
الوارث للميت سوى القاييم من اجل ظهور استحقاق من شهد له بذلك وهو  
الوارث لان هذه موانع والاصل عدمها والذي يعتمد غالبا في التسجيلات  
بالحكم بالصحة في الوقف ونحوه اثبات الملك والحيازة واكتفوا بشهرة بلوغ  
من صدر منه ورشده فان قيل فانا نرى الاحكام في عقود الانكحة يطالبون  
الشهادة بخلو الزوج من موانع النكاح من زوجه وعنده ونحوها فلهذا طلبوا  
الشهادة على خلوا لبيع من رهن وجنابة قلنا سدا للاحتياط في الابضاع  
وانضا فان التزوج لو وقع كان مشهورا غالبا فطلبنا السداد لعدده  
مكان الاطلاع عليه بخلاف الرهن ونحوه وقولنا ان ذلك صدر من اهله  
محله هذا هو محط الحكم بالصحة قال السبكي فاذا انقضى الزمان الحكم بالصحة اعلا  
الحكم من شرط هذا الحكم ثبوت ملك المالك وجازته واهليته وصحة صناعته  
في مذهب القاضيين ان كان شافعيًا وصحة الصيغة عند المالكية واما  
نشرط في صدوره فاذا وقع الحكم بالصحة وصح بصحة ذلك العقد وثبوتها  
كان او بيعا فلا سبيل الى نقضه باجتهاد مثله ان كان في مختلف فيه اختلافا  
قريب الانقض في قضاء القاضي ولم يبين بناؤه على سبب البطلان وقد يميز بين  
اللفظة اعني حكم بالصحة والفساد من جهة تبين عدم الملك او شرط آخر

فلا ينافي في ذلك ما قصده فاذا تبين بطلان الحكم لنواب محله نقضه ذلك القاضي  
نفسه او غيره لان الحلال الذي ظهر تبين انه في محله الحكم لا في الحكم ومن اللفاظ  
المعارفة في التسجيل لسجل ببتوته وصحته فان الشيخ نقى الدين كبر اما يكت  
هذه اللفظة في التسجيلات فيحمل عود الصيغة في صحته على البتوت فيراجع فيه  
الحاكم ولا يكون صريحًا فان عرفت المراجعة فهو محمول على الحكم بصحة التصرف  
كما لو صحح به لانه المعارف ومعنى صححه كونه بحيث يثبت ثابته عليه ومعنى حكم  
القاضي بذلك الزامه لكل احد فان كان كذلك في محل مختلف فيه نفذ وصار  
في حكم الظاهر كالمجمع عليه ومن شرط هذا الحكم ثبوت الملك والحيازة واهليته  
التصرف كما تقدم في اللفظ الاول وصحة الصيغة على ما تقدم بيانه فكلما كان  
مختلفا فيه وعرفه القاضي وحكم به مع علمه بالخلاف ارتفع اثر ذلك الخلاف  
والنسبة الى الواقعة فهي صحة مطلقة في نفس الامر يجب اذكرنا من رفع الخلاف  
وقد يميز لها الفساد **ومن الفاظ الحكم** يسجل ببتوته والحكم بموجبه وهذا من  
الفاظ المعارفة التي غلبت في هذا الزمان وهذه اللفظة اخطر رتبة من الحكم  
بالصحة لان الحكم بالصحة يستدعي ثلثة اشياء اهلية التصرف وصحة صيغة  
وكونه تصرف في محله ولذلك اشترط فيه ثبوت الملك والحيازة والحكم بالتز  
يستدعي شيئين وهما اهلية التصرف وصحة صيغته فيحكم بموجبه وهو  
مقتضاها لان مقتضاها وموجبا ذلك وكانها حكم بصحة تلك الصيغة الصا  
من ذلك الشخص فلا يتطرق اليه نقض من ذلك الوجه وليس يحكم بغير خلاف  
ذلك نقضه ولا يقض الا ان يبين عدم الملك فيكون نقضه كقضاء الحكم بالحكم  
**تنبيه** واما اجازة الحكم مع عدم ثبوت الملك لانه قد تقبل اثبات الملك قال نقى  
الدين السبكي ولم نجد هذه اللفظة وهي الحكم بالموجب في شيء من كتب المذاهب  
الا في كتب اصحابنا وقد قرع الشيخ العلامة سراج الدين البلقيني لبيان احد  
هذه اللفظة فقال ما ملخصه الحكم بالموجب هو قضاء المتولى بما ثبتت عنده  
بالالزام بما يبرر ثلثة امور او عامما على الوجه المعتبر عنده في ذلك  
نقضاء يخرج البتوت فانه ليس يحكم عند بعض ائمة الحنفية كما  
سياتي ويقيم من قولنا المتولى الامام ونوابه الذين لهم ذلك على ما تقدم  
بيانه في هذا الحكم بالصحة في معنى ذلك وقوله بالالزام الى اجماع يعني بالالزام  
بذلك الامر الذي ثبتت عنده وهو صدور الصيغة في ذلك فالحكم يتوجه الى الالزام  
بذلك الشيء الخاص لا مطلقا كما تقدم بيانه ومن هنا يظهر بين الحكم بالصحة  
**قال** ان الحكم بالصحة مضى الى قضاء العقد الصادر من بيع او وقف بموجب ما  
صدر منه ولا يستدعي ثبوت انه مالك مثلا الى حين البيع او من الوقف ولا  
بقية ما تقدم فيعتبر في الحكم بالصحة وهذا بالنسبة الى الباع او الواقف اذا  
حكم عليه القاضي بموجب ما صدر منه وهذا غير سالم من الاعتراض وسياتي ما يبرر عليه



ان العقد الصادر اذا كان صحيحا بانفاق ووقوع الخلاف في موجهه فالحكم بالبيع فيه لا يمنع من العمل بموجهه عند الذي حكم بالصحة ولو حكم فيه الاول بالوجوب منع العمل بموجهه عند الحكم **الثاني** ذلك التبرير صحيح بانفاق وموجهه اذا كان تدبير مطلقا عند الحنفية منع البيع فلو حكم حتى بصحة التدبير المذكور لم يكن ذلك مانعا من بيعه عند من يرى صحة بيع المدبر ولو حكم الحنفي بموجبه التدبير امتنع البيع الا عند من يرى نقض الحكم المذكور لمخالفته السنة الصحيحة وهذا النقض لم يذكر **آخر الثالث** ان كل دعوى كان للطلب فيها الزام المدعي عليه بما اقربه او قاصده البينه فان الحكم حينئذ فيها بالالزام هو الحكم بالوجوب ولا يكون بالصحة ولو تضمن الحكم بالوجوب الحكم بصحة الاقرار وكذا الحكم بحسب المدعيان حكم بالوجوب ولا يدخله الحكم بالصحة **الرابع** ان الحكم على الزاني بموجب زناه على السارق بموجب سرقته فانه يدخله الحكم بالوجوب ولا يدخله بالصحة وبوجه الحبس الا اذا كان مختلفا فيه وطلب فيه الحكم بالصحة بطريقه فانه يحكم حينئذ بالصحة ويكون الحكم بالوجوب والحال ما ذكرنا حقا للحكم بصحة الحبس المختلف فيه وهذا ظاهرا بطله ينبغي التنبيه له **الخامس** ان الحكم بتنفيذ الحكم المختلف فيه يكون حكما بالالزام المختلف فيه فيكون بالالزام بذلك الشيء المحكوم به فيجوز ذلك من الموافقة ولا يجوز من المخالف لانه ابتداء حكم بذلك الشيء من غير فرض للحكم الاول في هذا الحكم الثاني وذلك لا يجوز عند المخالف **تنبيه** قوله لانه ابتداء حكم مخالف لما قاله بعضهم لانه التنفيذ غير ليس هو ابتداء حكم الا ان ينشئ فيه حكما وسياتي ما ذكره في ذلك **السادس** لو توافقتا متبايعان الى حكم شافعي وتنازع على وجه يقتضي التحالف فحكم بتحالفا كان منه حكما بالالزام وهو موجب الحجة القايمة بالصحة التحالف والتخالف قبل وقوعه لا يحكم بصحته وكذا كل عيب والزام فيما لم يقع لانه لا يحكم فيه بالالزام وهو موجب الحجة القايمة ولا يحكم فيه بالصحة **السابع** لو حكم حنفيا بموجب البيع بعد ثبوت ملك البايع وانه من اهل النصف لم يكن ذلك حكما بصحة البيع ولكن يكون بعد قبض المشتري **تنبيه** ان ذلك لا يمنع من البيع عند بعد القبض حصول الملك على ما هو مقرر فيما يفوت به البيع وعوضه فان كان الحكم سنادا لبيع وحصول قبض المشتري وفساد البيع وفات البيع بيده وطلب المشتري من المتنازعي الحكم بالملك او بموجب طرأ فانه يحكم له بذلك اعني بالبيع ولا يحكم بالصحة اعني صحة البيع ولا يصح لانه لم يقع في الاصل قبضا صحيحا **الثاني** يتصور الفرق بينهما في بعض صور القبض عند الشافعية وفي بعض اختلاف في صحة وفساده كما اذا ان البايع للمشتري ان يكيله ما اشتراه مكيلا ففعل ذلك في صحة القبض وجهين عند الشافعية احدهما انه لا يصح قال الشيخ سراج الدري البلقيني فلو ان شيئا مما اشتراه الكيل وكان البايع قد اشتراه مكيلا وهو في كمال البايع فهل يعني ذلك عن التجديد فيه وجهان يرجح جمع من الاقوال

26  
انه يكتفي به وظاهره في الشافعي عدم الاكتفاء حتى يجري فيه الصاعان وهو مذهب ابي حنيفة نص عليه في الجامع والمحيط ومذهب مالك جواز ذلك ذكره المحقق في البصرة في السلم الثاني فاذا فرغناه على مذهب الشافعي وارتفعت قضيتنا برهنا اعني هذه المسئلة والتي قبلها الحاكم شافعي مثلا فحكم بصحة تصرف المشتري التقريف الذي لا يصح العقلا لا بعد صحة القبض فان ذلك يتضمن الحكم بصحة القبض ولو حكم بصحة القبض بطريقه صحيح ولو حكم بموجب القبض على مذهب الشافعي خلا فالملك له قال الا ان يبين الحاكم عقيدته في القبض فيكون ويقول حكمت بموجب القبض ليس بصحيح ومعقده انه يستقر به عند البيع كما جزم به الامام الشافعي وغيره وهو احد الوجهين كان الحكم حينئذ مقتضاه استقرار البيع لهذا القبض **الثاني** ان الحكم بالوجوب يتضمن شيئا لا يتضمنها الحكم بالصحة فنهى الحكم بالزامه بغير العقد اذا صدر الحكم بذلك وبما انه ان الحنفي والمالك اذا حكم بصحة البيع اعني بمجرد عقد البيع لم يمنع ذلك اثبات خيار المجلس ولا فسخ المتقارنين او احدهما بسبب ذلك الحكم لان الحكم بالصحة يجاسع ذلك فاما لو حكم الحنفي والمالك بموجب البيع والالزام بمقتضاه فانه يمنع على الحاكم الشافعي عيبا للمقارنين او احدهما من الفسخ بخيار المجلس وليس للمقارنين ولا احدهما الانفراد بذلك لان ذلك يؤدي الى نقض حكم الحاكم في المحل الذي حكم به وهو الاجاب وهذا اذا لم ينظر الى القضاء بنفي خيار المجلس فاذ انظرنا الى ذلك فذا لم يدرك آخر ومنها القرض فانه يدخله الحكم بالصحة اذا وجد مقتضاها ويدخلها الحكم بالوجوب فينظر حينئذ في عقيدته الحكم في حكمه بالوجوب فان كان من عقيدته ان القرض يملك بالقبض كما نقوله المالك وانه لا يرجع المقرض فيما اقترضه فان كان الحاكم قد حكم بصحة القرض لم يمنع على المقرض الرجوع في القيام عند قاض حنفيا وشافعي فان كلا منهما يرى الرجوع فيه اذ هو قرض صحيح ويصح الرجوع فيه فلا ينافي الحكم بالصحة القيام بالرجوع في القرض وان حكم بالوجوب والالزام بمقتضى مذهبنا امتنع على المقرض الرجوع في العيب المقرض الباقية عند المالك **تنبيه** ان الحاكم المذكور امتنع الرجوع **ومنها** الرهن فان حكم بالصحة والحكم بالوجوب والحكم فيه بالصحة لا يمنع المخالف في الاثبات من العمل باثارة على عقيدته فانه لا ينافي شيئا من الحكم بالصحة كما يعدم في السلم الاول وان صدر فيه الحكم بالوجوب والالزام بمقتضاه فطر الى المختلف فيه فان كان من موجهه عند الحاكم المذكور لا لزام امتنع على المخالف العمل بما يخالف عقيدته الحاكم المذكور **مثال** لو حكم شافعي وحنفي بصحة الرهن وحصل فيه عا دته الى الرهن بقرار بعد حكم بصحة الرهن لم يكن ذلك مانعا من بيعه فسخ الرهن ابيودا الى الرهن كما هو مذهب مالك على وجه مخصوص وهو ان يفيده لاختيار او نفوت الحق فيه باعتا الراهن مثلا وفيه الرهن عليه او اذن الراهن للرهن في الوطي ان يفسخه لان الحكم بالصحة ليس مانعا للفسخ بما ذكره بخلافه ولو حكم حنفيا وشافعي بموجب الرهن



عنده ولا لازم بمقتضاه فانه يمتنع على الحاكم المالك ان يفضله بما سبق ذكره لان  
موجبه عند الحنفى وولم الحق فيه للرهن مع العود فالحكم بالصحة لاجل العود والكل  
مناف حكم الحنفى بموجبه عنده واسه تنافا علم فانه الفرق التسعة مع الفرق الاول  
وهو العاشر يحصل لها التميز بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب **فصل في**  
**بيان ما يحقق فيه الحكم بالصحة والحكم بالموجب** وذلك في اجود منها انه  
لا ينقض الحكم بواحد منهما اذا صدر في محل الاجتهاد الذي ينقض الحكم فيها وانما استويا  
في ذلك لتضمن الحكم بالموجب الحكم بالصحة اما عامات عند استيفاء الشروط او خاصا  
بالنسبة الى المحكوم عليه بذلك وكما لا يرد بالنقض على الحكم بالصحة لا يرد على  
يتضمنها اذا اجزأه فاما اذا قلنا لا يجوز مع عدم استيفاء الشروط فيكون الحكم  
قد وقع محتملا والحكم المختلف فيه غير الحكم بما يختلف فيه فيسوغ لمن لا يرى الحكم  
بذلك ان ينقضه الا اذا حكم حاكم قبله بصحة الحكم الصادر بالموجب وكان الحكم  
يرى بتوخي الحكم بالموجب على الوجه المذكور فانه حينئذ لا ينقض **ومنها** اذا رفع  
للقاضي كتاب حكم يسوغ تنفيذه عنده بعده قريبا لمسافة بينه وبين الحاكم  
فيه او بعدت سوا كان ذلك الحكم بالصحة او بالموجب بخلاف كتاب سماع البينة  
فانه لا يقبل الا اذا كانت المسافة بينه وبين سماع البينة بحيث لعل في مثلها التماس  
على الشهادة وهو مسافة كذا قيد الكرخي في التجريد وغيره ومن العلماء من اجاز  
ذلك ايضا بناء على انه حكم لقيام البينة ورعده الامام الفرائض الشافعية والا وانه  
مالا اعني ان اطل المسافة المذكورة وسيا في باب الشهادة على الشهادة  
كذلك من يري بيان انشاء الله تعالى **ومنها** تقريم الشهود والراجعين بعد الحكم بالصحة  
او بالموجب في المواضع التي ثبتت فيه التقريم **تنبيه** اذا كان الحكم بالموجب متو  
لما يعتبر في الحكم بالصحة كان اقوى لوجوده الا ان اقام فيه ولم يقيم الحكم بالصحة  
**فصل** قد يتضمن الحكم بالموجب الحكم بالصحة مثلا ذلك اذا شهد عنه الشهود  
بان هذا واقف وذكر والمصرف على وجه معين فحكم القاضي بموجب شهادتهم كما  
ذلك الحكم متضمنا للحكم بالصحة والحكم **تنبيه** الشيخ سراج الدين  
واعلم ان الذي يعدم في الحكم بالموجب من انه لا يقتضي استيفاء الشروط  
في الحكم بالصحة فانه الذي جرى به العمل لقضاء بخلاف ما نص عليه الشافعي ومن  
نصر عليه المالكية ايضا في القسمة وهو انه اذا كان بايدي جماعة ارض وغيره  
فجاوها الى الحكم وطلبوا منه القسمة ولم يثبتوا انها ملكهم فان الواجب على القضا  
ان لا يجيهم ويقول لهم ان شئتم فاقسموا بين انفسكم او يقسم بينكم من ترضون  
وان شئتم قسمتي فاقسموا البينة على اصول حقيقتكم منها وذلك في القسمة  
بينكم بلبائنه وجيتم بشهود يشهدون اني قسمته بينكم هذه الدار الى قاض  
غيره كان ذلك سبيلا لان يحمل ذلك متى لكم ولعلمه انكم لا يثبت لكم منها فلا يقسم  
الحاكم الا بينه قال وقيل يقسم القاضي بينهم ويشهد انهم قسم على اقرارهم **تنبيه**

وعلم هذا فنورد للحاكم ان يحكم الموجب الموجب الا بعد ان يستوفي الشروط المطلوبة  
في الحكم بالصحة وكذا الشيخ سراج الدين قال وعلوهذا فنحن احضر كتاب وقف وبيع  
او اثبت صدور لم يثبت عند الحاكم ما يقتضي الحكم بالصحة فلا يجوز للقاضي ان  
يجبه الى الحكم بصحته ولا بموجبه لان الواقف قد ياتي مثلا بشهود يشهدون  
عند حاكم اخر ان الحاكم الاول بنفاذا لوقف ولعله لغير الواقف فلي هذا لا يجبه  
الى الحكم بالموجب يشهدون بانه طكه حين الوقف قال وهذا مذهب مالك وبريد  
الحياره على ما هو مبسوط في محله وما ذكره صحيح فينبغي التنبيه له وهذا هو  
الاختراص الوارد على الفرق الاول من الفرق العشرة قال وهذا عند الحاكم فيما  
يثبت من صدور وقف وبيع فاما الشهادة عند الحاكم بصيغة المصدر او بصيغة  
اسم المفعول كقول الشهود وشهدان هذا وقف وبيع من فلان او هن منكم  
فلان فان الحاكم يحكم بموجب شهادتهم ويكون ذلك متضمنا للحكم بصحة الوقف  
فليعرفنا الفقيه الفرق بين الشهادة بالمصدر وباسم المفعول وليقتض على ذلك اني  
وعلى هذا فينبغي ان يكتب في الامر بالتسجيل ليسجل بثبوته والحكم بموجب ما قامت  
به البينة واسه اعلم **تنبيه** ولم اقف للمالكية على هذه التفرقة وظاهر قواعدهم  
عدم اعتبارها وذكر الشيخ نقي الدين عن المالكية ما ذكرته قبل واستبعده فقال  
قالا للمالكية ليس للقاضي ان يحكم حتى يثبت عند المالكة الملك والحياره يريد الى  
حين صدور الوقف قال وهذا بعيد وفيه تقطيل للمحقق واليد يكتفي بها  
في المعاملات **فصل في الحكم المضمونه** هن اللفظ ذكرها الشيخ نقي  
الدين استطرادا في كلامه في الحكم بالموجب فقال وقد عرض في هذه الامنه  
بحث في الحكم بالموجب وشغف به جماعة من لقيناهم وعاصروناهم وبحثنا معهم من انما  
وهوان الموجب عندهم امر مهم يحتمل ان يكون الصحة ويحتمل ان يكون غيرهما  
وحكم القاضي ينبغي ان يمين واذا لم يمين فلا يصح ولا يرفع الخلاف من قاض  
يرى خلاف ذلك **مثال** ذلك ذهب شيئا يقسم لجلين لمقتضا ذلك لم يحرف في  
قوله اني خيفه وقال الله سفي ومحمد يجوز فلورفع ذلك الى قاض حنفى وحكم  
فيه بالمالكية **تنبيه** ما اراد فلا يصح ولا يرفع الخلاف ولا يمنع القاضي  
من قاض من ذلك ولا يقتضوا هذا او قافا كثيره وحكاما كثيره وتلقوا  
في ذلك بما ذكره ابره سعيد الهروي والرافعي عن الشافعي ومال اليه وهو انما يكتب  
على ظهور الكتب الحكيمه وهو صحيح وورد هذا الكتاب على فقيلته قبول مثله  
والزمت العمل بموجبه ليس بحكم لاحتمال ان المراد تصحيح الكتاب واثبات الحكم  
قوله الذي وقعت عليه في كتابي سعيد والزمته ان يضمنونه لاجل  
او نحن نتكلم عليها ففقهنا اذا اعدنا الصبر على الكتاب مع ما قالاه لان المضمون  
الكتاب وموجبه منها ما صدور ما تضمنه من اقرار او اقراره وان لم يثبت  
ولذلك صوبنا لرافعي انه ليس بحكم ونحن نوافقه في تلك المسئلة اذا اراد بهذا



هذا المعنى واحتمل انها مراد ما اذا حكم بموجب الاقرار او وجب الوقف فليس  
موجبه الاكونه وقفا وكون المقر به لازما وقول من قال موجبه يحتمل الصحة  
والفساد ممنوع فان اللفظ الصحيح يوجب حكمه واللفظ الفاسد لا يوجب شيئا  
لعم قد يكون لفظ يحتمل موجبتين فيجب على الحاكم ان يعين في حكمه ما اراده كما  
ذكرته في مثال المهره لجلين واهما ذلك لا يجوز عند القدره الا ان يحشون  
ظالم ويحوزه يريد فيكتب له ليسجل بتيوته والحكم بموجبه او مضمونه ومراده اعاد  
الصحيح في موجبه ومضمونه على الكتاب كما تقدم فيفعل ذلك مرافقه له فاذا علم  
ذلك فمراده عمل بمقتضاه وبدون ذلك لا يحتمل حكم القاضى الاعلى البيات  
الواضح ومتى حصل الرد في موجب اللفظ مثل الحقبة هل مجرد القول يكفي في  
اللزوم ونقل ولا يكفي حتى يكون الواهب صحيحا جازيا ومثل التبرع في زوال الطأ  
هل يكون من الثلث ومن اس المال او ما شبه ذلك وقال القاضى حكمت بموجب  
ولم يتبين فينبغي ان لا يصح هذا الحكم ويحتمل ان يقال يرجع الى مذهب القاضى فيحل  
على ذلك وبين مقصوده وليس هذا ما نحن فيه وكل منا اذا حكم بموجب وقف  
او بيع او اقرار او نحوها فهو حكم على المعاقدين بمقتضى قوله وعلى المقر بمقتضى وليس  
بحاكم اخر فنقضه لاقتضاء مذهب بطلانه لان فيه نقض الاجتهاد بالاجتهاد  
**ومن الفاظ الحكم** ان يحكم بالثبوت وحقيقته بتعديل البيئه وسماها  
وفانده عدم احتياج حاكم اخر الى النظر فيها وجواز التنفيذ في البلد فان في تنفيذ  
الاثبوت في الدار من غير اقراره حكم خلاف عند الشافعي فاذا صرح بالحكم كما ذكرنا  
جاءا للتنفيذ فيما فائدة ان قال وقد يوشع لبعض قضاة المالكية في هذه الزمان  
معدا الى وقاف وقفها واقفون واستمرت في ايديهم يصرفونها على حكم الوقف  
ثم بايدي نظارها كذلك مدة مائة سنة او اكثر فابطلها وردّها الى مالك ورثته  
الواقف ولم يلقها الى اليد المستمرة على حكم الوقف ولا الى سكوت الوارثين  
وارثهم عن المطالبة ومذهب مالك في الجواز اذا طال المدة وامتناع الدعوى  
معروف وينبغي ان يستحضر ههنا وربما كانت تلك الاوقاف قد ثبتت عند  
حاكم ولكن لم يقبل حكمت بصحة ففعل في ابطالها لعدم الجواز في اثبوت  
ليس بحكم وربما افترى بذلك اثبوت حكم ولكن لم يقبل حكمت بصحة ففعل  
لا يمنع من ابطال الحاكم حاكم بصحة الوقف ما اذا ذكر ههنا قاعده فاقول ان  
المعتبر حكمه تارة يقتصر تارة على اثبوت وتارة يضيف اليه حكما او يترك الحكم  
مجردا ومن لوازمه ان يكون قد تقدمه بثبوت فالحالة الاولى وهي ان يقتصر  
فتارة يضيف البثوت الى السبب الذي تشاخصه الحكم فتارة يضيف البثوت  
الى الحكم نفسه فهما قسمان القسم الاول يضيفه الى السبب كاثبات جريان  
عقد الوقف او البيع او الهبة او النكاح ونحوها هذا غالب ما يقع من البثوت في  
يقول القاضى ثبت عندى قيام البيئه هذه العقود او ثبت عندى الاقرارها

او بالدين مثلا فالبيئه والاقرار ليسا بسببين للحكم بل لاسباب يعني هما سببان  
لا ثبات الحكم للحكم فحقيقة ثبوت قيام البيئه تركها وقبولها وقدره والقها  
في ان اثبوت حكم وليس حكم والصحيح عند الشافعية والمالكية ان ليس حكم وعند  
الحنفية ان حكم ولا يتجه في تعيين كونه حكما بتعديل البيئه وقبولها وجريان ذلك  
الامر المشهود به واما صحته والاقرار سببان فانه لا يجوز الاقرار وذكر ذلك الشيخ  
سراج الدين وقال هذا هو التحقيق قال الشيخ نفى الدين السبكي وقد يقال ان  
الاثبوت يدل على حكم بالصحة لانه ليس للقاضي ان يثبت باطلا لقوله عليه السلام  
اني لا اشهد على جور فاصحح انه لا يدل على حكم بالصحة لان الحكم قد يثبت بالثبوت  
م يحظر في كونه صحيحا او باطلا وقد يثبت السبب الباطل قال القاضى في ان ثبتت  
ما يستدل بطلانه ليظهر غيره فيه اما ثبات ما يقتضيه بطلانه لا يقتضيه ابطال  
ولا ليظهره غيره فلا ينبغي فيه الحاكم ان يفعل ذلك قال السبكي والحق الصحيح  
ان اثبوت ليس حكما بالثابت بل غاية ان يكون حكما بثبوت يعني جريان العقد  
وصدوره وسياق تحقيق ذلك في الفرق بين اثبوت والحكم **وقد يقع في الثالث**  
**الحكام** ليسجل ثبوت والحكم بما قامت به البيئه فان كانت مصدره فهو كقوله  
بقيام البيئه وان كانت موصولة وهو الظاهر فهو كاثبات جريان العقود  
المشهود بها وجعل البثوت حكما فيما اذا كان الثابت هو العقود اقوى منه  
فما اذا كان الثابت قيام البيئه وفي مثل قوله ثبت بما قامت به البيئه وقد  
ترجح احدهما على الاخر والكل ضعيف **القسم الثالث** ان يضيف البثوت الى الحكم كقوله  
ثبت عندى ان هذه الدار وقف وملك فلان او ان هذه المرأة زوجة فلان فهذا  
مثل الحكم فلا يمكن النقص بقضه الا ان يتحقق ان سند جريان عقد مختلف فيه  
كقول الحنفى ثبت عندى ان هذه زوجة فلان زوجت نفسها ونحو ذلك فيثبت  
يعودا لخلاف في ان اثبوت حكم او لا ويقوى جريان الخلاف فيه فان قلنا  
انه حكم امتنع على حاكم اخر باطله وان قلنا انه ليس بحكم لم يمتنع ومن يقول بنقض  
حكم القاضى بلاولى لم يمتنع عنده على الوجهين جميعا ولو لم يصح القاضى بيان  
السبب وانما في قوله ثبت عندى انها زوجة وعلم البيئه اخرى ان يستند  
في بعضها نفسها فانظروا ان الامر كذلك لكن العلم بذلك صعب لاحتمال ان يكون  
ماؤها فجدد العقد بخسور في غيبته من شهود عليه بالثبوت المطلق ويز  
نفسها وان كانا حقا **الحالة الثالثة** ان يقرن بالثبوت حكم والفاظ  
الحكم متقدده وقد تقدم بعضها وسياق ذكر ما بقى انشاء الله ولا يسيل  
الافتراضه باجتهاد مثله فمتى كان محل مختلف فيه اختلا اقرى بالانقضاض  
القاضى ولم يكن ابناءه لم يسيب باطل لم ينقض بحال والمقطوع به في ذلك اذا  
صرح بصحة ذلك الخصم فها فيما اذا حكم بالصحة وانما الواجب فقد تقدم  
ما فيه **ومن الفاظ الحكم** ليسجل بتيوته والحكم بما ثبتت عنده وان حملناه على البثوت



فالحكم فيه كما تقدم في الحكم بالثبوت وان حملناه على الثابت عنده فهو ما بين  
ولا يحكم به الا بطريق الحقيقة بحكم شرعي من اجاب ومنع او طلاق فاذا حكت  
بان هذا باع او وهب او وقف ونحو ذلك فمعناه حكت بان ثبت ذلك عندي  
فيرجع الى ما تقدم في الحكم بالثبوت **ومن الفاظ الحكم** ليسجل بثبوتة والحكم به  
وكثيرا ما يوجد في اسجلات الاحكام ليسجل به بثبوتة والحكم به والصحيح  
الى ما تقدم على الاحتمالات المتقدمة فهو غير خارج عنها ومن فوائد ذلك  
الفايدتين المتقدمتين في اول الكلام على الحكم بالثبوت وهو انه هل يمتنع  
على حاكم اخر نقضه بمعنى يرجع الى ذات تلك التصرفات استثناءا او اقرارا  
ولا يمتنع النقض فيه تفضيل وهو انه ان اطلق البيع او نحوه او ذكر صيغة  
وكيف وقع كما هو العادة في الكتب فيمتنع نقضه لانه حكم بوقوع ذلك الانشاء  
او الاقرار والالفاظ الشرعية اذا اطلقت تحمل على الصحيح وانما قدرت بقوى  
للعقير جمع الى ذات تلك التصرفات احترازا ان ينتقض لعدم اهلية العاقد  
او لعدم شرط محله حيث لا يطلو كما سذكره في القسم الثاني وهو ان يحمل على  
التصرف الممهور كما هو الواقع في الكتب الحكية والامر كذلك اذا قال ثبت عندي  
البيع او الوقف ونحوها فانه انما يحمل على الصحيح فاذا قال لا يسجل بثبوتة  
والحكم به فالمراد بالتصرف الم شروع في الكتاب فقد يكون صحيحا مجمعا عليه  
وقد يكون فاسدا مجمعا عليه وقد يكون مختلفا فيه **القسم الثاني** وهو كونه  
فاسدا مجمعا عليه ليس للتام في بانه الا اذا قصد ابطاله **والقسم الثالث** وهو  
كونه مختلفا فيه فان لم يري صحته ان يثبت ويجزم بثبوتة وبصحته على من ذهب  
فان حكم بالصححة فلا ينقض وان اثبت بثبوتة مجردا فلغيره نقضه في رواية وكذا  
ان حكم بالثبوت فليس لغيره فساد ان يثبت الا لغيره بطلاله او لغيره  
فيه كما لو مات شهودا الكتاب فاثبتته المالك بالخط لينظر فيه السامعي فيه قال  
واذا اذنا حاكما اثبتته او حكم بثبوتة ولم يعلم قصده فحمل على انه لم يمتنع له حكمه  
**فصل في الفرق بين الثبوت والحكم** ان قلنا الفرق بين الحكم  
والثبوت وهل الثبوت حكم ام لا واذا قلنا بان الثبوت حكم عين الحكم  
او يستلزمه ظاهرا وعلى التقديرين فهذا ذلك عام في جميع صور الثبوت  
**جوابه** ان الثبوت هو قيام الحجة على ثبوت السبب عند الحاكم فاذا اثبت بالبين  
ان السيد اعنق شقضا له في عهدا وان النكاح كان بغير ولي وبصدا وقال  
وان الشريك باع حصته من اجني في مسئلة الشفعة او انها زوجة لليت حتى  
ترت ونحو ذلك من ثبوت اسباب الحكم فان بقيت عند الحاكم ريبه او لم يتوكل  
بقي عليه ان يسأل الخصم هل له مطمئن او معارض ونحو ذلك فلا ينبغي ان يختلف  
في هذا انه ليس بثبوت ولا حكم لوجود التريه او لعدمه وان قامت الحجة  
على سبب الحكم او انتفى ريبه وحصلت الشروط فهذا هو الثبوت فيجب ان يقع

ان حكم بهذا معنى لغتها من اهل المذهب الصحيح ان الثبوت حكم يريده  
الصورة الخاصة وليس ذلك في جميع الصور الثبوت قال برهان الدين صاحب  
المحيط والصحيح ان قوله حكت او قضيت ليس بشرط وقوله ثبت عندي يكفي وكذا اذا  
قال ظهر عندي وجع عندي وعلمت فهذا كله حكم هو المختار وفي الكبر لو قال  
ثبت عندي ان هذا كذا قال بعض مشايخنا لا يكون حكما وقال بعضهم  
منهم القاضي ابو عاصم العامري صاحب الهادي وشمس الائمة الحلواني بان حكم  
بانه حكم والفتوى عليه ولعله ان يكون في صورة خاصة كما ذكرنا في فتاوى رشيد  
الدين ثبت عندي حكم كذا الاول ان يبين ان الثبوت بالبينه او بالاقرار  
ان الحكم يبينه بخالف الحكم باقرار قال القرافي والقول الساذج ان حقيقة الحكم  
مغايرة لحقيقة الثبوت ومع تعاقب الحقايق لا يمكن القول بحصول احد المتعاقبين  
عند حصول الاخر الا ان يحرف بالملامه والذم وغير موقوف به لاحتمال ان يكون  
عند حصول الاخر ريبه ما علمنا فيتوقف حتى يحصل اليقين بالتصريح بانه  
حكم هذا في الصور المتنازع فيها التي حكم الحاكم فيها بطريق الانشاء **واما** الصور  
الجمع عليها كثبوت القيمة في الاثلاف والقتل للقصاص وثبوت الدين عنده في القرض  
وعقد القراض وثبوت السرقة للقطع فالثبوت الكامل في هذه الصور جميعها  
لا يستلزم انشاء حكم من هذه الاحكام بل احكام هذه الصور مقررة في الشريعة اجماعا  
وظيفة في هذه الصور انما هو التنفيذ وسياتي بيان معناه **واما** فيما عدى  
التنفيذ فالحكم والمفتى فيه سواء اذ ليس هنا حكم استناهي واجب الشروع في  
اصلا البتة بل هذه احكام تتبع اسبابها كان ثم حاكم ام لا نعم الذي يقف على الحاكم  
التنفيذ مع انه غير محض به في الدين وشبهه فلو دفع المثلث القيمة والمدبر الذي  
وسلم البائع المبيع استغنى عن منفذ من حاكم او غيره وانما يحتاج الى الحاكم في الصور  
الجمع عليها اذا كانت تقتضي نظر واجتهاد ونحوه اسباب كفسخ الانكحة اذا كان  
تتويناها للناس يودي الى الهتاع والقتال كالحودود والقناصير مع ان القناصير  
من القسم الذي يفتقر الى نظر واجتهاد في تقدير القدر بقدر الجناية والجاني  
والحجة على ان الثبوت غير الحكم قطعاً وقد يستلزم الحكم وقد لا يستلزم  
فقد يكون الصورة قابله لاستلزام الحكم وقد لا يكون قابله كما تقدم بيانه في  
ابواب الاجماع فان القول بان الثبوت حكم في جميع الصور خطأ قطعاً وانما يتعين  
تخصيص هذه العبادات وتاويل كلام العلماء وحمل على معنى صحيح وهو بين لمن  
انصف **فابعد** اختلف في الحكم والثبوت هل هما بمعنى واحد او الثبوت غير الحكم  
والثبوت ان الثبوت يوجب في العبادات والمواطن الق للاحكام بالضرورة اجماعا  
فثبتت عند الحاكم هلال رمضان وهلال شوال ويثبت طهارة الماء ونجاسته ويثبت  
عند الحاكم التحريم لزوجين بسبب الرضاع ويثبت التحليل بسبب العقد  
وليس في ذلك شئ من الحكم واذا وجد الثبوت بدون الحكم راعى من الحكم والاعم

الحكام



من الشيء غيره بالضرورة ثم الذي يفهم من البتوت هو مفهوم من الحجة كالبدنه  
وغيرها السالمة عن المطاع من حتى وجد شيء من ذلك فانه يقال في عرف الاستعمال  
عند القاضي ذلك وعلى هذا التقدير يوجد الحكم بدون البتوت ايضا كالحكم بالا  
كاعطاء امير الجيش الامان للعدو وكذلك في قسم الجيش بين اهله بجته وبفصل  
اهل الحاحه وكذا عقد الصلح بين المسلمين والكفار وتقدير نفقة الزوجه والاد  
وقد اوردت لذلك بابا سياقي انشاء اسر فاذا ثبت هذا علم ان كل واحد من الام  
من وجه واحد من وجه ثم بتوت الحجة معياره للكلام القسافي الانساني  
الذي هو الحكم كما تقدم بيانه في التقدير بحقيقة الحكم فثبت كونها في الضرر  
وان البتوت هو موضوع الحجة والحكم انشاء كلام في النفس هو الزام او اطاعة  
**فصل في معنى تنفيذ الحكم** وهو على قسمين تنفيذ حكم غيره فالاول معناه الا  
بالحبس واخذ المال بيد القوه ورفع مستحقه وتخليص سائر الحقوق وإيقاع  
الطلاق على من يجوز له ابقاعه عليه ويجوز ذلك فالتنفيذ غير البتوت والحكم  
فالبتوت هو الرتبة الاولى والحكم هو الرتبة الثانية والتنفيذ هو الرتبة الثا  
وليس كل الحكم لهم قوة التنفيذ لاسيما الحاكم الضعيف القدره على الجباره  
فهو يفتي الزام ولا يخطر له تنفيذه لتقدر ذلك عليه فالحكم من حيث هو حاكم  
ليس له الا الانشاء واما قوة التنفيذ فامر زائد على كونه حاكما الا ترى ان المحكم  
ليس له قوة التنفيذ وقد تقدم هذا في الرتبة السادسة من رتبة الولايات  
**والقسم الثاني** تنفيذه حكم غيره وذلك ان يقول فيما تقدم الحكم فيه من غير ثبت  
عندي انه ثبت عند فلان من الحكم كذا فهذا ليس بحكم من المقدر البتوت وكذا اذا  
قال ثبت عندي ان فلانا حاكم بكذا وكذا فليس حكا من هذا المثلث بل لو اعتقد ان  
ذلك الحكم على خلاف الاجماع صحة منه ان يقول ثبت عندي انه ثبت عند فلان  
كذا وكذا لان التصرف الفاسد قد ثبت عند الحاكم ليرتب عليه موجبه ذلك وقد  
تقدم هذا في النوع السابع من تصرفات الحكم وباجمله ليس في التنفيذ حكم البتوت  
ولا في الاثبات ان فلانا حاكم مساعده على صحة الحكم ان فلا يعتد بكثرة الاثبات  
عند الحكم فهو كله حكم واحد وهو راجع الى الحكم الاول الا ان الحكم الثاني  
حكمت بما حكم به الاول والزمته بوجبه ومقتضاه **تنبيه** هذا حكم ما اذا  
الحاكم الاول والمقتضى الثاني من جهة واحدة مع اختلاف المذهب فقال بعض اهل  
العلم خارج المذهب اذا ورد على حاكم حكم باحد المذاهب المشهورة والقاضي الواز  
عليه الحكم اعتقاده مذهب اخر فكل يلزم تنفيذ هذا الحكم والزام المحكوم عليه  
بدفع المال الذي حكم عليه القاضي او الزام الزوجه المحكوم عليها بصحة النكاح  
وتكثير منها مع ان مقتضى مذهبها هو خلاف ما نفذ ذلك الحكم في ذلك قولهم  
احدها انه يقفان تنفيذه وابطاله لان ان نفذه والزم المحكوم عليه ما فيه  
الرفه فلا يرى انه الحق عند الحاكم انه ينفذه ويلزم المحكوم عليه ما تضمنه

الحكم لان بتوقيف من جهة الله وقد قلنا انه ممنوع ان نقول الاحكام المجتهدين  
وهو الظاهر من المذهب لا اخر له اجد لاهل المذهب واسد علم **فصل**  
**فيما يدل على الحكم** يدل القول على الحكم في قول الحاكم اشهدكم اني حكمت بكذا  
فكذا الفعل يدل على الحكم ايضا وذلك اذا كتب الحاكم الى حاكم اخر اني قد حكمت بكذا فكذا  
الكتابة تدل على الحكم كما هو مشروح في كتاب القاضي في القامعي وكذلك لو سئل  
هل حكمت بكذا فاشارة براسه او غير ذلك ما يدل وبهم انه حكم به وكذلك لو كتب الحاكم  
بيده وقال اشهد واعلي بمضمونه فجميع ذلك يدل على صدق الحاكم وسببه ان حكم  
الحاكم المستدعي لانه تارة يخبر عنه بالقول وتارة بالفعل وتارة بالاشارة  
تدل على ان الحكم غير قوله وكتابته واشارته وانما هذه الامور والله على الحكم كسائر  
ما يقول بالنفس من الاحكام والاخبار وغيرها **فصل** وما يدل على ان الحكم الثاني  
ان قاييم بالنفس لا باللسان ان قد يفتون انشاء الحكم بما يدل عليه فيوافق انشاء هذه  
الحكم وقت الاشهاد عليه وقد يفتون ان سبب كثره بان يحكم في شيء ولا يشهد بالحكم  
على نفسه في ذلك الا بعد من طوله فتبين ان الحكم الشرعي في نفسه وقاييم بذاته  
من كلام القسافي لا اللسك واعلم ان الحكم تارة يكون خيرا يحتمل الصدق والكذب  
وتارة يكون انشاء لا يحتمل الصدق والكذب فالاول مثل ان يقول قد حكمت بكذا في  
الصورة الفلانية لان هذا اللفظ يحتمل الصدق والكذب يجب ما يطالع عليه من جله  
والثاني مثل ان يقول قد حكمت بكذا في الصورة الفلانية لان هذا اللفظ يحتمل الصدق  
والكذب يجب ما يطالع عليه من جله والساكن مثل ان يقول اشهد اعلو بكذا او اني  
الزمت فلانا بكذا فهو انشاء لا يحتمل الصدق والكذب لانه انشاء الطلب من البتوت  
ان يشهد واعليه بكذا وانما يوصف هذا بالصحة والفساد واسر تقي اعلم  
**القسم الثاني في بيان المدعي عليه** اعلم ان علم القضاة يدور على معرفة المدعي  
من المدعي عليه لانه اصل مشكل ولم يختلفوا في حكم ما كل واحد منهما وان على المدعي  
البينة اذا انكر المطلوب وان على المدعي عليه البينة اذا لم يتم البينة لكن الشان  
في معرفة الدعوى والى ما ادعى والمنكر فنقول وباسر التوفيق الدعوى  
اضافة الى نفسه وصفه واصفاضافة الشيء الى نفسه مع مسائل حاجته اليه  
والمدعي وصفه من يضيف الشيء الى نفسه مع مسائل حاجته اليه ولهذا قلنا  
اجب اليه مع مدعيه عليه والخارج مدعي لما كان صاحب اليد غير المحتاج اليه لان  
الملك ثابت له ظاهر ابد لانه يد التصرف جعلناه منكرا والخارج لما كان محتاج  
الى اثبات الملك لنفسه ظاهرا وباطنا جعلناه مدعي شرا وجعلنا البينة بينه  
بالمدعي وقيل المدعي من اذا ترك الدعوى لم يترك يعني تقاضا الخصومة بتركه  
والمدعي عليه من اذا ترك الدعوى لم يترك وذلك القدر الذي في الخصومة  
المدعي من اذا ترك الخصومة لا يجبر عليها والمدعي عليه من اذا تركها يجبر عليها  
وقيل المدعي من يروى اثباتا مخفي يريد به ان لا امر يترك في التفتة المذكورة



من يلمس اثبات ملكا وحق والمدعى عليه من ينفى الحديث المذكورين ويدافع  
وما ذكرنا من اختلاف لا ينبغي ان يعتمد الفقيه عليه في كل مسأله فكل مسأله تقرر من قبل ههنا  
ما هو الكد واعتباره انفع مما قد مر ذكره فانها هي اصل المعتمد عليه في مقتضى النظر  
ولا تردد في ذلك ولا اشكال اذا لم يبار من الحال الحال ولكن قد يعترض من حالان  
استصحاب احدهما ايضا واستصحاب الحال الآخر فهنا يقع الاشكال يختلف  
اهل النظر من الامية في تمييز المدعى من المدعى عليه ويفتقر كل واحد منهما الى ترجيح  
الحالة التي استصحبها له رجل قبض من رجل دنانير فلما طالبت بها واقفها زعم  
انها قبضها عن سلف كان اسلفه لرافعها وقال دافعها بل انما قبضت اياها  
وما كنت انت سلفتي فقط وان اعتبرنا الفرق بين المدعي والمدعى عليه بان  
من لو سكت لترك وسكوته وجدنا ههنا الدافع هو المدعي لانه لو سكت لترك وسكوته  
والقاضي لو سكت عن جواب الطالب ترك سكوته وان بيننا على الاصل وهو دعوى  
الامر الجلي والحق فاننا ان استصحبنا كون الدافع برى الذمه من سلف هذا  
المقايض صدقنا الدافع وجعلناه هو المدعى عليه والسلف الذي الاصل عدمه  
وان اعتبرنا حال القايض هو المدعى عليه فمات من الاشكال الا عند تضادم  
مقتضى الاحوال فيفتقر الى ترجيح استصحاب احدهما على الآخر وقد ذكرنا في  
القاضي انه قال وليت القاضي وعندي في لا يخرج عن معرفة ما يتخاضم اليه  
فاول ما ارتفع الى خصمان اشكل على امرهما من المدعي ومن الدعا عليه قلت ولعل  
اشارة الى هذا ان يبينها عليه **القسم الثالث في ذكر الدعاوى واقفا**  
**وفيه فصول الفصل الاول** في بيان الدعوى الصحيحة وشروطها وكيفيتها  
الدعوى **الفصل الثاني** في تقسيم الدعاوى **الفصل الثالث** في تقسيم المدعى  
عليه **الفصل الرابع** في تقسيم لهم وما يسمع من بيناتهم وما لا يسمع منها **الفصل**  
**الخامس** في بيان ما يتوقف سماع الدعوى به على اثبات امور **الفصل السادس**  
في حكم الوكالة في الدعوى وما يتعلق بها **الفصل الاول** في الدعوى الصحيحة  
والدعوى تنوع الى صحيحة وفاسدة والقائمة بالسمع الصحيحة دون الفاسدة  
وفساد الدعوى ما ان لا تكون ملزمة شيئا على الخصم او يكون السمع مجهولا في  
نفسه ولا يعلم فيه خلافا الا في الوصية فان الامية الثلاثة مجزئون دعو  
المجهول في الوصية فان ادعى حقا من وصية او اقرار فانها يصحان بالمجهول  
ويصح دعوى الابرا من المجهول بلا خلاف فلو قال لي عليه شيء لم يسمع دعواه لا  
مجهوله ولعله يريد اذا كان يعلم قدر حقه وامتنع من بيانه وقد قال بعض  
في هذه الدعوى وعندي ان هذا الطالب لو ايقن بعماره ذمة المطلوب  
وجعل مبلغه واراد من خصمه ان يجاوبه عن ذلك بان ادعى عليه به على  
التفصيل وذكر المبلغ او اجلس له المدعى عليه الجواب بالوقال عليه  
شي من فضل حساب لا اعلم قدره وقامت له بينه انها سببا وبقيت له عند

بقية لاعلم لهم بقدر ادعوا في هذه الصورة مسبوقة وكذا الوادي حقا في هذه  
الاداء والارض وقامت له بينه ان له فيها حقا لا يعلمون قدره في دعوى مسبوقة  
ثم الدعوى الصحيحة ان يدعى شيئا معلوما على خصم حاضر في مجلس الحكم دعوى يلزم  
الخصم امر من الامور وانما اشترطنا كون المدعى معلوما لان ما هو المقصد من الدعا  
لا يمكن مع جهالة واعلامه ان كان عقارا يذكروا حذره وموضعه وسياتي في فصل  
بصحيحة الدعوى وانما اشترطنا كون الخصم حاضرا لان القضاء على الغائب وللغائب  
لا يجوز عندنا وانما اشترطنا كون الدعوى تلزمه حتى ان مراد على انه وكيل فلان ذكره  
فلان لا يثبت هذه الدعوى لانه عقد غير لازم يمكن عزله في الحال فلا يثبت الدعوى  
فيها ورثته لو ادعى رجل على رجل حبة وقطنا ان الهبة لا تلزم بالقول والمواهب  
الرجوع عنها ما لم يقبض فانه لا يلزم المدعى عليه الجواب عن ذلك لان المسئول عن هذا  
لو قال ذلك وقال رجعت عنه فانه لا يلزم مطالبته بشيء ولا فائدة في الزامه ما لو  
اقر به لم يلزمه اذا رجع عنه وكذلك الوصايا التي له الرجوع عنها وكذلك التبرع  
على مذهب الشافعي الذي يرى انه لا يلزم الرجوع عنه فان هذا الاصل ذهب بعض  
الامية الى انه لا يلزم الجواب عنه حتى يضيف اليه ما يلزم المطلوب بما ادعى عليه  
فيقول في الهبة يلزم تسليمها وكذلك في البيع بخيار المجلس يضيف اليه انه لم يقع  
المستخ بعد العقد قال بعض الامية وهذا عندي انما يتجه على البناء ان الانكار  
لاصل الشيء لا يحل محل الرجوع وعلى ان ما فيه الخيار بين امضاءه او رده محمول  
حتى ينعقد برفع السبب الموجب للخيار فاذا انبغى الامر على هذا البتة ما حكيناه عن بعض  
الامية **الشرط الثالث** من شروط سماع الدعوى ان تكون متعلقة بها حكم او  
امر من الامور **مثال** ما يتعلق به حكم ان يدعى رجل على رجل بدين وقيم البيعة  
على ذلك وعدلتا البيعة فقال المطلوب للقاضي استخلفني الطالب لانه لا يعلم  
كون شهوده مجرورين فان هذا ما اختلف فيه العلماء هل يجب فيه البيعة ولا  
يجب فمن لم يوجبها اعتل بان قال حقيقة الدعوى ان يكون متعلقة باستحقاق  
امر يستخرج من المدعى عليه وههنا لا يطلب من القاضي استخراج شيء من الذي عهدت  
له البيعة بحته فاختلوا في ذلك متى اذا طلبت من المدعى عليه فقال له المظلو  
اختلقتني فاحلف لي انك لم تستخلفني فمن ذهب الى استخلافه راي ان المعبر  
هذا الاصل ان يكون الدعوى لو اقرها المدعى عليه لاستغنى المدعي باقراره فيجب  
على هذا ان يحلف من اقراره به وعدلت على انه لم يعلم بنفسه ولا اطلع عليه اذا اقر  
المشهود عليه انما اعلم بعلمك تفسيق شهود وكذلك اذا قال له احلف لي انك لم  
تستخلفني على الحق فيما مضى فالقاضي يحلفه لانه ادعى عليه شيئا او اقر المدعي  
ازمه لان المستحق عليه يمين واحد ولم يكن للمدعي ان يحلفه يمينان به وهذا  
مضى المتعار في هذه المسألة ان المدعى عليه اذا حلف فان القاضي يبدل الراجح  
حتى لا يحلف مرة اخرى انظر المحيط وقاعدة المذهب ايضا ان كل دعوى اذا اقرها



المدعى عليه لا يتفق بالاقراءه فانه اذا لم يقروا به  
مالم يحضر ذلك اصلا من قواعد الشرع مثل ان يط  
انه ما جاز عليه او يطلب الشهود عليه يمين الشهود  
فان هذا لا يحلف في سقوط الدعوى وكوه لا يلتفت اليها لانها تقصد قواعد  
الشرع في الاحكام ولا شيئا احدا يحط منزلة القاضي والشهود الا وادعى مثل  
ذلك حتى يودي ذلك الى الوقف عن القضاء والتهاده وما تحلف الشهود فليس  
من هذا الباب وسياتي ذكره قسم السياسة **فصل في تصحيح الدعوى**  
والمدعى به انواع فان كانت الدعوى ميكلا لا بد من ذكر جنسها ونوعها او  
شعير ويذكر مع ذلك نوعه انها سقيه او برية او ربيعه ويذكر مع ذلك  
كالحنطة البيضاء او الحما او يذكروا انها جده او رديه ويذكرها بالكيل بانها  
كذا فغيرا بغير كذا لانها لغتان تفاوت في ذواتها ويذكر سبب الوجوب لان  
احكام الدين يختلف باختلاف اسبابها فانه اذا كان سبب السلم يحتاج الى بيان  
مكان الايقاع ليقع التحرز عن الاختلاف ولا يجوز الاستبدال به قبل القبض  
كان من ثمن بيع يجوز الاستبدال به قبل القبض ولا يشترط بيان مكان الايقاع  
**وان كانت الدعوى في شيء من الاعيان** وهو يبدى المدعى عليه فتصح الدعوى  
ان يبين ما يدعى ويذكر انه في يد المطلوب بطريق القصد والتعدي او الوضعة  
او العارية او الرهن او الاجاره او غيره ذلك قال بعض القضاة اذا نقص المدعى  
من دعواه ما فيه بيان مطلبه امره بتمامه وان اتا باشكال امره ببيانها فاذا  
صح الدعوى الى احكام المطلوب **وان كانت الدعوى في المنقولات** التي  
يتغير نقلها كالرحى ونحوه حضروا الحاكم عندها او بعث امينا وفي المجتبى فاك  
الاستيعاي في مسئلة سرقة البقرة لو اختلفا في لوها تقبل الشهادة عند خلا  
لها وهذه المسئلة تدل على ان احضار المنقول ليس بشرط الصحة الدعوى اذ لو  
شرط لاحضرت ولما وقع الاختلاف في المشاهدة ثم قال والناس منها غافلون  
**وان كانت الدعوى في قيمتها** لان المدين لا يقر بالوصف اذ ربما يوجد اعيان  
كثيره بذلك الوصف فلا يكون المدعى معلوما به والقيمة لغير الوصف اذ ربما  
يوجد اعيان كثيرة بذلك الوصف فلا يكون المدعى معلوما به والقيمة لغير الوصف  
فانه اذا قال مثلا قيمته عشرة دراهم من القصه الجيده او كذا دينار من الزا  
الذي يقدر قيمته معلوما بهذا الوصف كذا قيل وفي النهاية والقيمة يعرف بها  
بذلك الشيء وقال قاضي خان وصاحب الدرر لو كان المدين غايبا وادعى  
انه في يد المدعى عليه فانكر ان يبين قيمته وصفته شتم دعواه وتتم ايمته  
وان لم يبين القيمة وقال بعض من يمين كذا ولا يدري انه هالك او قائم  
ولا ادري كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب انه يسمع دعوى لان الانسان ربما  
لا يعرف قيمته فلو كلف بيان القيمة لصعوبة وقييل لا بد من بيان قيمته

وقال في خبر الاسلام **وان كانت الدعوى في قيمتها** فانه اذا لم يقروا به  
القيمة فاذا كلفه ولم يبين شتم دعواه وعند الامية الثلاثة ذكر المثل والقيمة  
في التالفه **وان كانت الدعوى في قيمتها** فانه اذا لم يقروا به  
في هذا الى ذكر انه في يد بل يذكروا انه ترعى في الزم من بيع اقربا وسلم او نحو ذلك  
**وان كانت الدعوى في دار او عقار من الاراضي** فبين موضعها من  
البلد والمحل ثم السكة فيبدا او لا يذكروا الكوره ثم المحله اختيارا لقول محمد فان  
مذهبه ان يبين بالاعم ثم بالاخض وقيل يبدى بالاخض ثم بالاعم فيقول دارني  
سكة كذا فله كذا في سكة كذا وقاسه على السب حيث يقال فلان ثم يقال بن  
ثم يذكروا كذا فيبدا بما هو اقرب فيترقى الى الابعد وقول محمد احسن اذا لم  
يعرف بالخاص لا بالعكس ولا بد من ذكر تحديد الدار والعقار ولو ذكر حدين لا يكفي  
في ظاهرها رواية ولو ذكر الثلاثة كفاه ويجعل الحد الرابع بازا الحد الثالث  
حتى يتهيأ الى مبداء الاول **وان كانت الدعوى في ذرة او ذرة ذكر انه دخل حجر**  
نقى او وسط لا بد ان يذكروا انه نقي او ربيعي فلا بد من التعيين **وان كانت الدعوى**  
في السلم فيذكر بيان شرايطه من اعلام جنس راس المال وغيره ويذكر نوعه  
وصفته وقدره بالوزن لو كان وزنيا وانتقاده في المجلس حتى يصح عندي  
حينفه ولو قال بسبب سلم صحيح ولم يبين شرايطه افترى ثم الاسلام الا و  
جندى بصحة الدعوى وغيره لم يفتوا بصحتها اذ السلم شرايط كثيرة لا يفتق عليها  
الا الحواص وفي دعوى البيع لو قال بسبب بيع صحيح تصح الدعوى وفاقا على  
هذا في كل سببه شرايط كثيرة لا بد من عددها لصحة الدعوى عند عامة المشايخ  
ولا يكتفي بقوله بسبب صحيح ولو لم يكن له شرايط كثيرة لا يكتفي بقوله بسبب كذا  
صحيح **وان كانت الدعوى في قرض** كذا دعاه وبين صفاته وطلب احضاره ليرهن  
فاحضرتنا خالف بعضهم صفاته بعضا وصفه فقال المدعى هذا ملكي ورهن  
يقبل قالوا وهذا الجواب ليستقيم فيما لو ادعى انه ملكه فقال هذا ملكي ولم يزد عليه  
ستم دعواه ويجعل كانه ادعاه استأجر فاما لو قال هذا هو القرض الذي ادعيت  
اولا لستم بغيره لستم بغيره في كتاب الدعوى والبيانات **وان كانت الدعوى في محذور**  
محرور فان اصاب وقال في تفرقة وفيه اشجار وكان خاليا عن الاشجار  
يتطل الدعوى ولذلك لو كان مكان الاشجار حيطا نالانه غير محتاج الى ذكر  
الشجر وتقال في تفرقة ليس فيه شجر ولا حيط فاذا فيه اشجار عظيمة لا تقصو  
حدونها بعد الدعوى بطل دعواه قاله قاضي خان **وان كانت الدعوى في ائدة**  
لا ومن ذكر بلد الابداع سوا كان محل ومونه او لا وفي دعوى القصد لم يكن له  
محل ومونه لا يشترط بيان مكان القصد وفي غصب غير المثل واهلاكه يبيغي  
ان يبين قيمته بغير نصبه في ظاهرها رواية وفي رواية بخير المالك اخذ قيمته  
يوم غصبه او يوم اهلاكه فلا بد من بيان انها قيمته اي يمين **وان كانت الدعوى**



في دناير سبيل هلاك الاعيان لا بد ان يبين في  
في بيان الاعيان فانها ما هو مثلي ومنها ما هو قيمي **الدعوى في البر وادعاء**  
بورن قيل يصح وقيل لا وفي الذرة لا يصح العرف اما الاشياء الستة فالمقدور  
هو الكيل في الاربعه منها وهو بر وشعير وتمر وبلع وفي الذهب والفضة المقدور  
هو الوزن **ولو كانت** الدعوى في وزني بين جنسه بانه ذهب وفضة فلو كان  
مضروبا بقول كذا دينار او يذكر نوعه بخاري الضربا ونيسا بوزني الضرب  
وينبغي ان يذكر صفته جيدا ووردي او وسط وانما يحتاج الى ذكر الصفة لو كان  
في البلد بقدر مختلفه لالوكان في البلد نقد واحد وعند ذكر الصلة واليها  
الى ذكر كونه احر ولا بد من ذكر الجوده عند عامة المشايخ وذكر النسب لو ذكر  
خالصا ولم يذكر كالجيد كفاه **ولو كانت** الدعوى في اللعب وادعى نوعين من اللعب  
بان ادعى لف من من اللعب الفلاني والورعيني في الحلو الوسط لا بد ان يقول من  
الفلاني كذا ومن الورعيني كذا اذ بدونه لا يدري القاضي باي قدر يقضي  
من كل نوع **ولو كانت** الدعوى في اللعب ايضا وادعى كذا كذا عينا طائفتين  
لم يجز ما لم يقل احر او ابيض وكذا في اللعب الحرمان لم يجز ما لم يقل احر او ابيض  
**ولو كانت** الدعوى في الدباج والجوهر يشترط ذكر الوزن فقد قال اهل  
النظر بالجوهر ان الجوهر من المتفقين صورة لوتفاوتا وزنا يتفاوت قيمتها  
اذ لا يتقارن ولا يتسع ثقبه بمرور الزمان وانما يشترط ذكر وزنه لو لم يكن خاضرا  
وذكر في الذخيرة **ولو كانت** الدعوى في طاجونه وحدها وذكر ادواتها القفا  
الا ان لم يسم الادوات ولم يذكر كيفها فقد قيل لا يصح الدعوى وقيل يصح اذا  
ذكر جميع ما فيها من الادوات القائمة والاولا مع **ولو كانت** الدعوى في حق علي  
المتي كفي حضور وصية او الوارث الواحد ولا حاجة الى ذكر كل ورثته فلو كان  
وصيا يقول ان اوصى الى هذا فيجب عليه الا ان تركته التي في يدك ولو ادعى  
الذين بسبب الوارث لا بد من بيان كل ورثته عن مجمع النوازل **ولو كانت** الدعوى  
في الاعيان والاموال بسبب الاقرار وادعى انه له لما اقرب به واليد او ادعى عليه  
دراهم وقال لما اقر بها اه وقال ابتداء الله اقران هذه **ولو كانت** الدعوى  
لي عليه كذا قال في الذخيرة قيل يصح هذه الدعوى وقيل لا وهو قول جمهور  
المشايخ لا تقبل الاقرار لا يصح سببا للاستحقاق فان الاقرار كاد بالابتداء  
للمقر له فقد اضاف الاستحقاق الى ما لا يصح وكذا اختلفوا انه هل يصح دعوى  
الاقرار من طرف الرفع حتى لو برهن المدعي عليه ان المدعي اقرانه لا حوله على المدعي  
عليه او ان المدعي عليه اقران هذا ملك المدعي قيل لا تقبل وعامتهم على ما يصح  
واجمعوا انه لو قال هذا ملكي وهكذا اقر واليد او قال لي عليه كذا وهكذا اقر  
به المدعي عليه فانه يصح ويسمع البينة على اقراره اذ هو عمل الاقرار سببا  
للجواب وفي هذه الصورة لو انكر عمل يحلف على اقراره عليه خلاف **ولو كانت**

29  
الدعوى في طلب ارض **ولو كانت** الدعوى في طلب ارض يشترط لصحة ان يبين انه عمه لايه وامه  
اولاهه ويشترط قوله بدارته لا وارث له غيره ولا بد لشهوده ان يثبتوا الميت  
وارثه حتى يلتحق الاب واحد ويقولوا هو وارث لا وارث له غيره وكذا في الاخ  
والجد اذا شهدوا ان جد الميت اولى به لا بد ان يقولوا هو وارث لا وارث له غيره  
فلو شهدوا به او شهدوا انه اخو الميت لايه وامه او لايه وارثه لا يعلم له  
دار شاعره جاز ولا يشترط فيه ذكر الاسماء قاله قاضي خان وقال في فتاويه  
رسيد الدين ادعى ان ابن عم الميت يحتاج الى ان يذكر نسبة الاب والام والجد  
ليصح لان انتسابه الى الجد ليسير معلوما لان انتسابه بهذه النسبة ليس  
بجائز عند القاضي فيشرط البيان ليعلم ادعى انه اخوه لايه وامه وشهدوا  
لم يذكر واسم الام او الجدة لا تقبل لعدم التعريف وقيل تقبل لانه ذكر محمد وعبد الله  
الكتاب برهن ان اخوه لايه وامه تقبل ولم يشترط ذكر الجدة وذكر شمس الامية  
السرخسي في الاخ لا يشترط ذكر اسم الجدة وغيره اما لو ادعى انه ابن عم لا بد ان يذكر  
اسم امه وجده **فصل** الاصل في دعوى النسب ان ينظر الى النسب المتنازع فيه  
فلو كان عملا ثبتت باعترافهما كابوة وبسوة وولاة وزوجة فالمدعي خضم لو انكر  
المدعي عليه وتقبل بيته سواء ادعى لنفسه حقا او لم يدع ولو كان عملا ثبتت  
باعترافهما كابوة فهو خضم لو ادعى ختما مع ذلك والا فلا كذا في الجامع **مسألة**  
مسألة قال صاحب الايضاح ادعى انه اخوه لا يسمع الا ان يدعي حقا من وارث او  
نقطة او حق تربية او حريية في اللقيط وما اشبهه الا في المزدحمين والابن  
والولد حولا الملق والمولا فانه يقبل بيته وان لم يدع فيه حقا لانه مثبت بحق  
نفسه في ذلك كله **ولو كانت** الدعوى على رجل وقال لي علي هذا احمد بن محمد  
ابن احمد كذا درهما وهو هذا فشهد شهوده ان هذا احمد بن محمد بن احمد بن علي  
كنايته المال لا النسب فالمدعي وشهوده ليسوا بخضم في اثبات النسب فلا يثبت  
المال لوجود الاشارة اليه كذا وقع في فتاوي رشيد الدين ثم قال وعلي قيس مسأله  
اخرى هي انه لو ادعى انا ما اقره ما مات وانت وارثه وابنه واسم  
ابنك كذا انا اقره برك كذا وبرهن يقبل ويثبت النسب ينبغي ان يكون هناك ذلك  
**فصل الثاني في تقسيم الدعوى** الدعوى سبعة انواع منها ما لا يسمه الحاكم  
الا يلزم المدعي بسبب ادعاءه شيئا ومنها ما لا يسمه الحاكم ويؤدب المدعي  
بسبب ما ادعاءه ومنها ما يسمع الحاكم الدعوى به ويمكن المدعي من اقامة البينة  
على صحة ما ادعاءه ولا يلزم الحاكم المدعي عليه بالجواب ومنها ما يسمع الحاكم ولا  
يلزم المدعي عليه الجواب عنها الا بشرط ومنها ما يسمع الحاكم ويمكن المدعي  
من اقامة البينة بما ادعاءه ولا يحكم بموجب ما شهد له به على الفور ومنها ما  
يسمعه الحاكم ويمكن المدعي من اقامة البينة على دعواه ولا يلزم المدعي عليه  
بالجواب ومنها ما يسمع الحاكم ولا يمكن المدعي من اقامة البينة على صحة ما ادعاءه



ويعزم ما ادعى عليه به هذه سبعة أنواع **الدرعوى للناس**  
وقد تقدم ذكرها **النوع الثاني** الدعوى وعمل الدين والصلاح بما لا  
يتعلق بهم وسياق ذكرها في احكام السياسة **النوع الثالث** الدعوى على الصغير  
والسفيه وسياق ذكر ذلك قريبا **النوع الرابع** دعوى الرجل الدار والعقا  
على من هو جاريه يركن له فلا يلزم المدعى عليه بذلك الجواب الا بشرط ياتي  
ذكرها **النوع الخامس** ما ذكر في المحيط في امارة ادعت ان زوجها طلقها ثلاثا وادعت  
على ذلك بينه والزوج ينكر فالقاضي لا يسمع البينة ويخرجها من بيت الزوج  
لكن يحمل معها امارة ثقة ما مونه تحفظها او تمنع زوجها من ان يذهب  
شهودها **ومنها** ما ذكره في باب الوكالة لو وكله في بيع امين لا يكون **ويشترط**  
بالخصومة في قولهم حتى كذا قام المدعى عليه البينة انه اشتراها من الذي  
وكله لم تقبل بينته في اثبات الشراء ويصح بينه لدفع الخصومة فاذا تمت  
فلا يحكم له ويتوقف فيه حتى يحضر الموكل **ومنها** اذا ادعى الرجل الاصابة وادعى  
الزوجه عدما فشهدت النساء انها بكر بوجوب في العنين ويفرق بعد مضي  
الاجل لانها تايدت بموكلات البكر اصل **ومنها** شهدا جنبيان على احد  
الشريكين ان شريكه الغائب اعتق حصته من هذا العبد بحال بينه وبين الحاكم  
ولا يحكم بعتقه حتى يقدم الغائب فيعاد عليه البينة عند ادعائه حنيفه من المحيط  
**النوع السادس** ظاهر التصور **النوع السابع** كمن ادعى عليه بوديعة فحدها  
اصلا فاقامت عليه البينة بها فادعى انه ردها واراد اقامة البينة على ذلك  
فلا تتم دعواه ولا يمكن من اقامت البينة على ما ادعاه ولها نظائر كثيرة في الفتا  
**المجلد الثالث في تقسيم المدعى عليهم** وهم اربعة اقسام دعوى على الحاضر  
المالك لأمه ودعوى على الصغير والسفيه المولى عليه ودعوى على الغائب  
ودعوى في مال الميت **القسم الاول** الدعوى على الحاضر الرشيد ويشترط  
في صحة الدعوى عليه ما تقدم وذلك يعني عزاء عنه **القسم الثاني** الدعوى  
على الصغير والسفيه لو ادعى على صبي عاقل او على صبي حاضر لا يشترط  
حضره الصبي ولو وجب للدين بمباشرة هذا الوصي لا يثبت له الا حضانة الصبي  
ولو وجب له بمباشرة كاتلاف ونحوه يشترط احضاره **مسئله** ادعى  
صبي عاقل عليه مالا باهالك او غضب لو قال المدعى له بينه حاضره يشترط  
حضره الصبي لانه مواخذا بفعاله ويحتاج الشهود الى الاشارة لكن يجوز مع  
ابوه او وصيه لو ادعى عنه ما يثبت وان لم يكن له ادب او وصي وطلب المدعي  
ان ينصب له وصيه ينصب له القاضي وصيا لكن يشترط حضره الصبي العاقل  
وقال بعض المتأخرين حضره الصبي عند الدعوى شرط سواء كان الصبي من عا  
عليه والصحيح انه لا يشترط حضره الاطفال الرضع ولو في المحيط وقال  
في الفتاوى الرشيدية لا يشترط حضره الصبي لطلب الوصي بل يشترط

25  
ان يكون القاصر **مسئله** ادعى المدعي ان يكون الصبي في ولايته قال هذا بل  
على انه يشترط حضرته عند الدعوى والقضاء ولكن المختار انه يشترط حضرته  
عند الدعوى **مسئله** لو شهد على قن ما ذون بغصب وياتلاف وديعه أو با  
به او شهدا ببيع او اجاره او شرا او مولاة غائب يقبل ولو كان مكان المادون  
مجهور والباقي محال يقبل عليه لا على المولى وكذا في اتلاف امانة يقضى على  
المولى عند ادعى يوسف وعندهما يقضى على القن لا على مولاة فيؤخذ به بعد  
عقده وفي الاقرار لا يقضى على مولاة حضرا وغاب وفي الفتاوى الرشيدية  
الصحة ان يكون لادعى على اخر مالا لا يشترط حضرته وصيه وكذا في ادعى  
خرا مالا لا يشترط حضرته مولاة ادعى القن معتبره **القسم الثالث في**  
**الدعوى على الغائب** وهو على قسمين غائب عن مجلس الحاكم حاضرا في البلد  
عن البلد قال في شرح الحكم على الغائب لم يخرج سوا كان غائبا عن مجلس الحاكم  
حاضرا في البلد وغائبا عن البلد ولو ادعى على غائب شيئا ليس للقاضي ان ينصب  
عنه وكذا لو قضى على الغائب بلا خصم عنه ففي نفاذ حكمه روايتان من فتا  
ظهير الدين وقال في الفتاوى الصغرى والفتوى على نفاذه قال خواهر زاده  
لا ينبغي للقاضي ان يحكم للغائب بلا خصم كالا يحكم على الغائب الا ان مع هذا  
لو وكل وكلا وانفذ الخصومة بينهم جاز وعليه الفتوى قال صدر الاسلام  
ابو اليسر قوله وانفذ الخصومة بينهم دليل على ان التوكيل لا يفقد مالم يخاصم  
ويقضي فيما بينهم اذا التوكيل لا يدخل تحت الحكم ومالم يقضى القاضي لا يصح  
**مسئله** القاضي ينصب على الغائب وكلا ويقضى من الدين فيبذل ما يفي  
كنا في المحيط وفيه الاصل ان الحكم للغائب وعليه لم يجز الاجتماع عند حاضراتا  
فضدى وهو يتوكل الغائب اباه واما حكمي وهو بان يكون المدعي على الغائب  
لما يدعى الحاضر لا محالة او شرط له على ما ذكر بعض المشايخ منهم البرزوي  
وشمس الاسلام هلا وزجدي وعند عامةهم يشترط السببية فقط قال  
خواهر زاده يجوز باحد معان ثلثة احوالها بوكيل الحاضر والثاني يكون  
المدعي على الغائب شيئا واحدا وما يدعى على الغائب شيئا لما يدعى  
على الحاضر لا محالة والثالث كون المدعي شيئين بينهما سببية لا محالة كما مر  
وفي هذه الصور يحكم على الغائب سواء خواهر زاده بين الشئين بشرط  
السببية لانصابا بالحاضر خضما عن الغائب في الفصلين وذكر عامة المتأخرين  
السببية تشترط فيما لو كان المدعي شيئا وهو الاشبه والا فربا الى الفقه هذا  
هو في السببية لا محالة ما لو كان المدعي شيئين وما يدعيه على الغائب  
شيئا لما يدعيه على الحاضر يحكم في حق الحاضر لا الغائب حتى لو حضر وانكر  
يحتاج الى عذرة البينة ولا ينصب الحاضر خضما عن الغائب في هذه الصور  
لانه جعله خضما عنه في موضع لا ينقلها المدعي على الغائب عن المدعي على



الحاضر ضروره ولا ضروره فيما ينفعك فيعمل بها  
 شين والمدعي على الغائب مسبب لما يدعيه على  
 الدعوى فظاهر واما الاصل الثاني في بيانها في مسيئتها اذا ادعى دارا انه  
 شراه من فلان الغائب وهو عليك وقال ذواليد هو فبمن المدعي يحكم على الحاكم  
 والغائب والمدعي شئ واحد وهو الدار والمدعي على الغائب وهو الشرايه  
 بسبب لبثت ما يدعيه على الحاضر اذا الشرايه من المالك سبب له كذا في الثاني  
 الصغرى لو صدقه ذواليد في ذلك فالقاضي لا يامر ذواليد بالتسليم الى المدعي  
 لكما يحكم على الغائب بالشرايه فقراره وهي عجيبة **مسئله** لو طالب المدعي الكفيل  
 بدنيه فبمن الكفيل على اذا المديون الغائب يقبل وينتصب الكفيل  
 عن المديون فلا يمكنه دفع الدارين الا بهدافا فكذا يقول هنا واسه اعلم من فتاوى  
 رشيد الدين **مسئله** اذا اطلب منه الوكيل بالخصومه لاجب على القاضي عليه وان  
 اعطاه كفيل لا بدعي ووكيلا بالخصومه وطلب ان يعطه كفيل بنفسه ام لا  
 يعطه كفيل بنفسه او بنفس الوكيل بالخصومه الى ان يعطى لانه اذا غاب بعد  
 التوكيد قبل القضاء امتنع القضاء عليه عندا في حقيقه ومحمد وعنده ابو يوسف  
 ينصب وكيلا عنه فيقضي عليه بخلافه اذا غاب بعد الاقرار حيث يقضي عليه  
 باقراره لما بينا ان الاقرار حجه في نفسه فلا تقف كونها حجه على القضاء فلا  
 تمس الحاجة الى القضاء حقيقته وانما تمس الحاجة الى ابطال الحق الى المستحق  
 من شرح التجريد **فصل في اثبات الدين على الغائب** وطريقه ان  
 يكفل بكل ماله ثقي الغائب ويجبر المدعي في المجلس فيدعي المدعي عليه على الكفيل  
 مالا مقدرا بسبب الكفاله المطلقة فيقر الكفيل بالكفاله وينكر دينه فبمن  
 المدعي بدنيه على الغائب فيحكم القاضي على الكفيل بما ادعاه عليه باقراره  
 بكفاله ثم يبرى المدعي الكفيل فيثبت الدين على الغائب لا تنصا بالكفيل خصما  
 عن الغائب وهذا اذا كانت الكفاله بكل ماله على الغائب ماله لو لم تكن بان ادعى  
 ان له على فلان الغائب كذا وهذا الحاضر كفيل به فبمن القاضي على الكفيل  
 لم يكن ذلك حكا على الغائب الا اذا ادعى الكفاله بامر الغائب الكفيل بكل ماله  
 فاحكم على الكفيل بما كان معين حكم على الغائب سواء ادعا الكفاله بامر او  
 الذخيره من كلام بعض المشايخ **القسم الرابع الدعوى على الميت**  
 ولا يسمع الدعوى في مال الميت الا بعد ثبوت وفاته وعدد ورثته فان اقر  
 الوارث الرشيد بها ولم يكن ثم غيره لم يفتقر الى شحها **مسئله** ادعى دين على الميت  
 ولم ورثه صغار يكفي حضرة الواحد من الذخيره **مسئله** امرأة ادعت على زوجها  
 بعد وفاته الف درهم من مهرها وذلك مهر مثلها وقالت الورثه قد علمنا ان  
 ابانا تزوجها ولا نذكر ما مهرها وطلعوها على قول ابينا ومحمد باسرها  
 مهرها قال في اجعل لها اقل الصداق عشرة دراهم لا اذ لك متيقن فيه

في فصول القادي تال عاد الدين وها

والزيادة مشكوك بها **مسئله** لو اشترى رجل من رجل عبدا فمات المشتري والعبد وادع  
 البائع الثمن على ورثته فالت الورثه ما تدري ما منه وطلعوها منهم لا يعلمون ما منه  
 قال فيهم القاضي حتى يقروا بشئ ويجول بينهم وبين المال ويضعه على يد عدل حتى  
 يبينوا ما على ايهم من الثمن بمنزلة رجل اقران رجل على ابيه دين وقال لا اعلم ما هو  
 فلا بد ان يقر بشئ ولا يجوز القاضي بينه وبين تركه ابيه فكذا هذا الكل من المحيط  
**الفصل الرابع في تقسيم المدعي عليهم وما يسمع في دينه منهم وما لا يسمع منها**  
 وهي انواع **النوع الاول** من يريد اقامتها لصحة ما ادعاه لنفسه **النوع الثاني**  
 من يريد اقامتها لصحة ما ادعاه لوكله **النوع الثالث** من يريد اقامتها لصحة  
 ما ادعي به لايه او لغيره بغير وكاله **النوع الرابع** من يريد اقامتها لصحة ما  
 ادعي به لمن هو تحت ولايته من ابله وصي **النوع الخامس** من يريد اقامتها لصحة ما  
 ادعي به لنفسه ولغيره **النوع الاول** من يريد اقامتها لنفسه وقد تقدم ان  
 الدعوى الصحيحة يمكن من غيرها من اقامة البينه على صحتها وقدميخ من اقامتها  
 في وجوه منها اذا استخلف المدعي المطلوب مع العلم بينه بعد ما قال لا بينه  
 لي وطلب من القاضي تخليف خصمه فخلف المدعي عليه ثم قال لا بينه حاضرة ولا  
 عند محمد من الحواشي ومنها لو انكر الوكيل قبض الثمن فقامت عليه البينه فقال  
 تلف او ردت لم يسمع دعواه ولا بينه لانه كذا بها انظر القنيه وما حكم من المحيط  
 من هذا المعنى من ان المقضي له اذا الكذب شهوده في بعض ما شهد وابه انتقض القضاء  
 فكذا هذا ومنها لو ادعي عليه انه اخذ منه مالا وبين نوجه وانته واقام المدعي  
 عليه بينه على اقرار المدعي انه اخذ منه فلان اخر هذا المال المسمى وانكر المدعي  
 ذلك لم يقبل هذه البينه ولا يكون ذلك باطل للدعوى من الفتاوى والظهيره  
**ومنها** ما ذكره في شرح الزيارات قال لو ادعي عليه محددا واقام بينه ونفي  
 القاضي له ثم مات المدعي ثم ادعي المدعي عليه ذلك المحدود ملكا مطلقا لا يسمع  
 دعواه ولا بينته لانه صار مقضيا عليه والوارث قام مقام الموروث من البينه  
**النوع الثاني** من يريد اقامتها لصحة ما ادعي به لوكله **مسئله** ادعى  
 رجلا على فلان فلو كانا وكله بكل حق هو له واراد بياته لا تسمع بيته لان  
 هذه بينه على الغائب ولم ينتصب عنه خصم الا ان يريد ان يسمع منها بديه ليكتب  
 الى قاض اخر لان كتاب القاضي ليس بقضاء بل هو نقل فلا يفتقر الى حضور الخصم  
 فان قيل البينه بين خصم جاز لان انكار الخصم شرط لسماع البينه عندنا **مسئله**  
 ولو احضر رجلا عليه حقا لوكله واقام البينه على انه وكله في استيفاء حقوقه  
 وخصومه في ذلك قبلت ويقضي با كاله ويكون القضاء قضاء عليه وعلى ما  
 الناس لانه ادعى على خصم بسبب لوكاله فكان اثبات السبب عليه اثباتا على الكا  
 حتى لو احضر اخر ادعى عليه حقا لا يكلف باعادة البينه على الكاله **فرض** رجل  
 جاز الى القاضي وقال فلان وكلت هذا الرجل يطلب كل حق لي والقاضي يعرف



الموكل جاز وان غاب والقاضي لا يعرفه فجاء الرجل  
ان الموكل فلان بن فلان لان الوكالة كانت صحيحة  
بالوكالة بحاله الموكل فاذا زالت بحاله بالبينه ولو ادعى مسلم انه وكيل فلان  
النصراني في حقوقه واحضر مسلما يدعي عليه حقا وهو يكره تقبل شهادة اهل  
الزمنه على ذلك لان الكاف لا شهاده له على المسلم وان احضر نصرانيا وادعى عليه  
حقا قضى بالوكالة عليه بشهاده اهل الزمنه ويكون قضاة على الكاف لا شهاده  
اهل الزمنه بعضهم على بعض مقبوله من المحيط ومن شرع التجريد **مسئله** واذا وكلت  
المراء رجلا على عقد بكاها من رجل فقده ثم قام على الزوج يطالبه **مسئله**  
صدقاتها فطلب خصمته في ذلك واذا اقامه البينه انه وكيلها في عقد بكاها  
لم تتم بينته الا ان ياتي بينه تشهد له على التوكيل في قبض الصداق لان عقد  
النكاح لا يستلزم قبض الصداق **النوع الثالث** من يريد اقامة البينه لصحة  
ما ادعاه لايه او لغيره **مسئله** قد مره الى القاضي ان لا يسمع هذا النوايا  
غائب وانا اخاف ان يتوانى هذا فجعله القاضي وكيل لايه وقيل بينه وبين  
لم يتم بحق على الغائب حتى يكون ذلك حكا على الغائب وانما قامت لعنايب وهذا  
بخلاف المفقود فان القاضي يحمل ابن المفقود وكيل في طلب حقوقه اذا المفقود  
كيت والقاضي نوع ولا يه في ماله قال قاضي فان وكذلك الاخ يقوم لاختيه  
والجار يقوم بجاره فليس له ما ذلك الا بوكاله **النوع الرابع** من يريد اقامة البينه  
لصحة ما ادعى ان هو تحت ولايته مثاله رجل له ولد صغير وله مال وعقد  
وجه في يد رجل بنير يطرق فطلبه الى قاض وادعى عليه واقام البينه ان ذلك الولد  
او الحجوره تقبل بينته وامثال ذلك كثيرا **النوع الخامس** من يريد اقامتها لصحة ما  
به لنفسه ولغيره برهن الله ولفلان الغائب على هذا النوايا واقام البينه حكم له  
بصفه فقدم الغائب فلا ياخذ من الغريم شيئا الا ان يبرهن وله ان ياخذ من  
شريكه نصف ما اخذه باقراره بشركته من المنتقى **الفصل الخامس في التبيين**  
**على احكام يتوقف جماع الدعوى بها على** **مسئله** ان لا يمكن المراء  
من النكاح الا بعد ثبوت ما يتوصل به الى ذلك وذلك على ثلاثة اشياء اول  
البكر اليتمه البلديه اذا ارادت الزوج كلغها اثبات بتمها وبكرتها وبلوغها  
وخلوها من زوج وانهم ما علموا ان اباهما او صبيها الى احد ولا ان احدا من القضاة  
قدم عليها مقدما وثبت ايضا انه لا ولي لها وان لها ولي هو الحق بعقد النكاح  
ويثبت كفاية الزوج وان الصداق صدق مثلها على مثله وانها فوضت للقاضي  
في بكاها بذلك ما علم منها **مسئله** في التيب البلديه واذا طلبت البينه  
كلغها ان يثبت اصل الزوجيه وطه والزوج لها او قهر عنها وانها لم تختلف  
زوجا ان تخل ذلك طول وان لا ولي لها وان لها ولي **مسئله** في بعض بكاها  
وتثبت الكفايه **الثاني** ان يكون الاب غير معروف ويأتي الى حاكم ليزوجه ابنته

على ما لا بد من وقوعه في القاضي الثاني للزوجين مع الاول ابنته الاولى

فقد كلفه بعد  
المصير يمنع المراءه الم  
دخول اهتدا وانه  
فاداد الذي طلقها ان يتزوجها فقال ابن المندرا لا علم احدا قال انها لا تصدق  
**مسئله من الدعوى** اذا ادعى رجل على اخر دين من قبل ابيه الميت ومورثه فليس  
ان يثبت موت مورثه وعدة ورثه ليعلم ما يستحقه مما يدعيه ثم ينظر في صحة  
دعواه وكذلك لو ادعى عليه ان عنده عروضا او نحوها لمورثه وادعى انها سارت  
الدينه **مسئله** اثبات موت مورثه وعدة ورثه وانتقال الميراث اليهم  
ثم ينظر في الدعوى **مسئله في باب الحجر** اذا رفع الى الحاكم ما لم يتم وسالوه ان  
يبينه لمورثه لم يجز ذلك الا بعد ثبوت ملكه وحيارته والحاجه الى البيع وكونه  
ايضا مبيع عليه وان كان الذي رفع الى القاضي وصى فلا بد من اثبات ما ما قبل  
يا مري بالبيع ولا بد حينئذ من ثبوت العبات والسداد في الثمن **الفصل**  
**السادس في حكم الوكالة في الدعوى** التوكيل باخصومه لا يخلوا اما ان بوكله  
باخصومه والاقرار مطلقا او بوكله باخصومه غير جائز الاقرار والانكار اما اذا  
وكله مطلقا واقرا على موكله في مجلس الحكم يصح وغيره لا وعذرا او يوسف يصح فيها  
وعذرا في الشافي لا يصح فيها **واما** اذا وكله باخصومه والاقرار يصير وكيل  
بهما وقال الشافي لا يصير وكيل وهذا بناء على ان التوكيل بالاقرار عنده يكون  
اقرارا من الموكل وعنده لا يكون اقرارا لانه لم يقر صريحا **مسئله** ان الانا  
قد يحتاج الى الاقرار بلسان غيره صيانة لرضه وما وجهه فجزه الى باب القاضي  
وهذا من مطلوب فيما بين العقلا فلا حاجة الى جعل توكيله عبارة عن التوكيل  
بالاقرار **واما** اذا وكله باخصومه واستثنى الاقرار لا يصير وكيل لانه  
لما استثنى الاقرار فانه قال وكذلك بالانكار ولو صرح بهذا لا يصير وكيل لانه  
**واما** اذا وكله باخصومه غير جائز الاقرار والانكار فلا رايه عند اصحابنا  
المقدمين **مسئله** في قول لا يصح لان التوكيل تفويض لا  
الزم **مسئله** في هذا التوكيل تقطيل وليس تفويض لان جواب الحكم  
الحكم اقرارا وانكارا اذا استثنى اها فلو يفوض الى غيره وقيل يصح التوكيل  
وكيل بالاسكوت في مجلس الحكم حتى يسمع البينه عليه لان مقصود الطالب من الخطا  
يحصل بالاسكوت وهو سماع البينه فان الاسكوت من الخصم كاف في السماع البينه  
عليه كالانكار وللوكيل نوع فائده في قصر الوكالة على هذا القيد **مسئله** في قول  
باخصومه في جعله قفا **مسئله** لان وكيل باخصومه جعل  
توكيلا بجواب محام **مسئله** في اجتهاد فعملت به في عدم في اقرار لوكيل في ورثه  
في درمايد **مسئله** لو وكل وكيلين باخصومه فلا حدما الاقرار  
باخصومه من حاضر صحيح في المصرا لا يرضاه خصمه وقال يوسف ومحمد والشافعي

ان يكون له في الدعوى



توكيله صحيح لانه تصرف في خالص حقه لانه ان وجد المدعي المدعى خالص  
وان وجد من المدعي عليه فالانكار خالص حقه لانه بينه **مسئله** والمراة كالرجل  
بكر كانت وتبين في هذه لان المعنى مجعها وقد استحسن المتأخرون مراعاة انما هم  
ابوبكر الرازي انما ان كانت غير زوج جاز لها ان توكل لانه يلحقها ضرر بالميب  
بالخروج والحضور **مسئله** لو وكله باستيفاء عين حقه لا يكون وكيل في الخصومة  
لان ما يقبضه يقبض عن حقه والوكيل يقبض المدين وكيل باستيفاء عين حقه فلا  
يكون وكيل في الخصومة **فرع** ولو وكله يقبض بدل حقه يكون وكيل في الخصومة  
لان وكيل بالتكليف فاسبه الوكيل بالشراء فيتعلق به حقوق **مسئله** لو وكله  
بقبض الدين وكيل باستيفاء عين حقه كما عند ابي يوسف ومحمد **فصل**  
ولو وكله بالخصومة في شيء ثم عزله عن ذلك ثم شهد له الوكيل قبل ان يخام  
في ذلك فشهادته جائزه ولو عزله بعد ما خاض في ذلك الى القاضي لم يقبل  
شهادته وهذا قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يقبل شهادته في  
الفضل وهذا الخلاف بناء على الخلاف في التخرج من اصل جمع عليه وهو ان  
استقب خصما في خادته لا يقبل شهادته فيها وان لم ينصب خصما حتى لا يقبل  
فيها وابو يوسف يقول الوكيل صار خصما بالتوكيل ولهذا اذا اقر في غير مجلس  
القاضي يقبض عنده واذا شهد بعد التول قبل المرافعة الى القاضي او بعدها  
لا يقبل شهادته وعندهما لا يصير خصما ما لم يخاض الى القاضي ولو خاض الى القاضي  
وقد وكله بكل شيء لم يجز شهادته فيما كان يوم التوكيل او حدث بعد ذلك  
قبل ان يخرج لانه صار خصما فيما كان يوم التوكيل **فصل** ولو وكل ان يوكل  
وكيلا الا ان يكون المطلوب وكل يطلب من جهة الطالب فلا يكون له ان يخرج  
الا بحضور من الخصم لانه يتعلق به حق الطالب فلا يملك ان يطالبه الا برضاه من  
المحيط ومن شرح التجريد ومن الايضاح **القسم الرابع في حكم الجواب عن المدعى**  
واذا وقت المدعى الصحيح بشروطها المتقدمة واستفرغ القاضي كلام الله  
وفهمه حتى لم يبق عنده فيه اشكال **والجواب** واهوا  
ثلاثة اشياء اما اقرار وانكار وامتناع **الاول** اقرار فاذا اقر  
ينبغي له ان يقيد اقراره فاذا اقتدرها ثم حكم وصفة تقييد اقراره ان يقول اقر  
بجلس الحكم المزك في فلان بن فلان لمنازعة فلان بن فلان بان له في  
ذمته ما ادعاه عليه وذلك كذا وكذا وجب له من وجه كذا حاله او موجه شهد  
عليه بذلك فلان وفلان **القسم الثاني في ضم اقسام الجواب لانكار**  
ويشترط في الانكار ان يكون صريحا فلا يكتفى منه ان يقول ما اظن له من شيء  
شيئا **مسئله** ثم اذا صحح بالانكار فان القاضي يقول انما بينك وبينه فان  
لها وقبلها ثم الحكم وان قال لا بينه لي يقول لك بينه واصلة في الخصومة  
والكفدي فانها اختصا في شيء بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عليه

السهم **مسئله** قال لا فقال لك بينه ليس لك غير ذلك ولو  
سكت المدعى عليه ولم لا ونعم ولم يكن به آفة سماوية فيمنع من الكلام بحمله  
القاضي منكرا حتى لو ارم المدعي اليه عليه يسمع انظر الى خلاصه **القسم الثالث**  
**اقسام الجواب** الامتناع من الاقرار والانكار مثاله لو قال لا اقر ولا انكر فقد اختلف  
فيه قال ابو حنيفة لا يستخلف وقال لا يستخلف لان كلاميه تقارضا فتساوقا  
فكان ساكتا والسكوت يكون حكما فينزل منزله النكول الحقيقي وقوله لا اهل  
اذ لم يكن السكوت عن افة ما ضاع عن الكلام وابو حنيفة يقول انما يتوجه شرعا  
على المدعى بان يقر بان غير منكرا فلا يمكن تحلفه لكن القاضي يقول له امانات  
صدق في دعواه واما ان تصحح بالانكار فان اصر على انكاره كان جانيا لترك  
طاعة اولي الامر فيؤديه القاضي بالحبس **مسئله** اشترى رجل عبدا فأتى المشتري  
والعبد وادعى البائع الثمن على ورثته فقالت الورثة ما ندر في ما ندره وحلفوا  
انهم لا يعملون ثمنه قال حسبهم القاضي حتى يقروا بشي وكول بينهم وبين المال  
ويضعه على يدي عدل يبينوا ما على ايهم من الثمن من المحيط **القسم الخامس**  
في ذكر اليمين وصفتها والتقليط فيها ومن يتوجه عليه اليمين ومن لا يتوجه  
وما لا يستخلف فيه وحكم النكول وبيان حكم اليمين المردودة ومن يتوجه عليه  
اليمين فالقاضي يحلفه باس ولا يحلفه بغير اسه يقول عليه السلام لا تحلفوا باسكم  
ولا بالطواغيت فمن كان حالفا فليحلف باسره وليزهر وقوله عليه السلام ملعون  
من حلف بالطلاق وحلف به ويحلف باسره الذي لا اله الا هو على الغيب والشهاد  
الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية لان التقليط من حيث اللفظ كما  
التقليط في اليمين الخابن واجل في الزجر من اليمين الكاذبة وقال ابو حنيفة  
في الجرد ان لم يتمه القاضي قضى على قوله باسره الذي لا اله الا هو وان اتمه فليحلف  
في يمينه وليس من شرطه استقبال القبله ودخول المسجد وعند المنبر كما هو من  
مالك والشافعي **مسئله** ويحلف للضرائي باسره الذي لا اله الا هو وان اتمه فليحلف  
واليهودي باسره الذي علمت الميتة **مسئله** ولا يحلف باسره مطلقا لان الضر  
يقول للمسلمين باسره واليهودي يقول للعيسري باسره ولكنهم يقولون بان الذي  
احل الانجيل والتوراة هو اسره والمجوسي باسره الذي خلق النار على قول محمد  
لانه يعتقد تعظيم النار فيعظمه في يمينه بما يعتقد تعظيمه وهو النار كما في الضر  
واليهودي وعندها يحلفه باسره لا غير لان تقليط اليمين بغير اسره لا يجوز الا ان  
في حق الضرري واليهودي ومردني وهو حديث ابن صوريان النبي عليه السلام  
حلفه باسره الذي انزل الله عليه من السماء والارض والسموات والتقليط بكتاب  
اسره من الحرم الميمن من سديون واردا في النار دالة وغيرهم من  
اهل الشرك **مسئله** ولا يحلف باسره الذي خلق الوش والسم لان التقليط  
بالصنم تعظيم له من وجه وقدم ناباهاته لان بعض الناس اخذوا له ولم يقر











القضاء ويكره ان يدخل الرجل بين اثنين يقولان لا عهد بيننا بما سمعنا  
ولا شهد لاحد الفريقين بشئ يدور بينهما مع هذا يدخل وسمع من احدهما  
اقرارا الاخر وطلب المقر له منه الشهادة من العلماء من قال لا تجزئ ان يشهد لان  
الشهادة امانة وقد منعه عن تحمل الامانة وعند علماءنا لا تجزئ لانه حصل له  
المعلم فلو امتنع عن الشهادة صار كالتكتم للشهادة ولا يجوز ان يكتم الشهادة واما  
الاداء وهو ان يدعي يشهد بما علمه واستحفظه اياه فان ذلك واجب عليه لا لاية  
لقوله تعالى ولا تكتموا الشهادة وقوله تعالى واقبلوا الشهادة مني واما حكمنا قال  
بعضهم حكمه مسرور وعينه صيانة الحقوق واما ما يجب فيه فالكل من كان من المسلمين  
الاول في حكم الاشهاد في الحقوق كالبيع والاجارة والسلم والقراض وما في ذلك  
ذلك قال الله تعالى واشهدوا اذا تباعدتم وحجرتي في مجرى الما يبيع الحقوق على  
اختلاف انواعها وقد اختلف في هذا الامر فقال بعض العلماء هو على الوجوب  
وعليه الاكثر وقال مالك هو على الذب **الفصل الرابع** في صفات الشاهد  
وذكر موانع القبول وفيه فضلان الاول في فضل الشاهد وصفته وقد ينطق  
القرآن العظيم بفضل الشهادة ورفعها ونسبها الى نفسه وشرفها ملائكة  
ورسله وافاضل خلقه فقال تعالى لكن الله يشهد بما اترل اليك انزل به علمه <sup>الملائكة</sup>  
يشهدون وقال تعالى فكيف اذا جئنا من كل امه بشهيد وجئنا بك على هوداء  
شهود اعلى امته لكونه افضل خلقه في عصره وقال تعالى شهد الله انه لا اله الا  
هو العزيز الحكيم بالشهادة شرفا ان الله تعالى حفظ الفاسق عن قبول شهادته  
ورفع العدل بعبودها منه فقال تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا وقال تعالى واشهد  
ذوي عدل منكم واخبر سبحانه ان العدل هو المرضي بقوله من ترصون من الشهداء  
وعرفنا سبحانه انهم قوام القائم في الدنيا فقال تعالى ولولا دفع الله الناس بعضهم  
ببعض لفسدت الارض قال بعضهم الاشارة الى ما يدفع الله عن الناس بالشهود  
في حفظ الاموال والنفس والدماء والاعراض فمن جهة الامام وبقوله تنفذ الامور  
وفي الحديث انه عليه الصلاة والسلام لا اكمل الله الا لشهود فان الله تعالى  
يستخرج لهم الحقوق ويدفع لهم الظلم واستحق الله تعالى لهم <sup>بعض</sup> اسما الحسن  
وهو تفضلا وكرما وقد تقدم ان للشاهد حالتان حاله التحمل وحالة الاداء  
وان من شرط الاداء الحرية والبلوغ والاسلام فيشترط وجود ذلك عند الاداء  
ولا يشترط ذلك عند التحمل واهلية الاداء ثبت به اهلية التحمل وبامور اخرى  
النطق والحفظ واليقظة لان بالحفظ يباقي عنده ما تحمله من الشهادة الى حين ادائها  
وبالنطق يقدر على الاداء باليقظة لا ان ينسى ادائها ما يجب ادائه حتى لا يقبل  
شهادة تسعه الصبي الذي لا يعقل والمجنون لا يعقل وعقلهما الاخر ليعلم  
نطقه والاعمى ليعلم بصره وان كان بصيرا وقت التحمل اعمى <sup>او</sup> لا يقبل عند  
اي حنيفة ومحمد خلا فالابي يوسف لا يقدر على تمييز من شهد عليه وبه

40  
النقطة والصبي  
مع الحق بعد العلم العقل في الضرورات الصادرة والآلا  
البيع والضرر والشه  
نجملة ذلك فلم يواظبوا على الشرع والعبد لان الشرع الحق  
بالفاجر والكافر لان الشرع ابطال اهليته في حق الشهادة على المسلم والمحدث والقدر  
لان الشرع ابطال اهليته على التابيد والحقه بالاخرين لانه جنى بلسانه فاقبته يقطع  
لسانه معنى والمفعل عند محمد فانه قال لا رجوع عاوه ولا قبل شهادته وهذا اذا  
شهد الصبي في حادثة فردت ثم اعادها بعد البلوغ تقبل وكذا العبد اذا شهد في  
ثمة فردت ثم اعادها بعد العتق تقبل وكذا الذي اذا شهد على مسلم ثم اعادها  
بعد الامانة الا اعمى اذا شهد فردت ثم اعادها بعد ما ابصر لان المرد ولم يكن  
مردا وانما حدث له للشهادة بعد زوال العوارض بخلافها اذا شهد الفاسق  
في حادثة فردت لنفسه ثم اعادها بعد التوبة لا تقبل لان المرد وكان شهادته  
لان الفاسق اهل للشهادة عندنا وكذا الذي اذا شهد على ذي ارحمة مستأس  
فردت لنفسه في دينه ثم اعادها بعد الاسلام لان له شهادته على جنسه فكان المرد  
شهادة وكذا المحدث في القذف اذا ردت شهادته في حادثة ثم اعادها بعد التوبة  
وكذا اذا شهد في حادثة فردت ثم ارتد واليهاد باسما لم يزل اعادها لا يقبل  
لما بينا ان الشرع ابطال اهلية شهادته على التابيد لقوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة  
ابدا بخلاف الذي اذا حدث في قذف ثم شهد فردت شهادته ثم اعادها بعد الاسلام  
حيث يقبل لانه خضع عن هذا الضرر بالاجماع واصد الزوجين اذا شهد لصاحبه فردت  
فاعادها بعد الابانة لا تقبل لان المرد وكان شهادته **فصل** في فتوى  
صاعد حد العدالة ان يكونوا احرار عاقلين بالغين غير مكيين بغيره ولا مصرين  
على صغير ولم يظهر منهم كذب قال الطحاوي وما اوعد الله عليه بالنار وقال غير  
ما يتعلق الحد والزجر به وفي فتوى في الليث شرط العدالة ان يجتنب الامور المستشفة  
وفيه يقضه ولا يكون سليم القلب قال بعضهم ايضا والعدالة هي راحة في  
النفس تحت ملازمة التقوى باجتناب الكبائر وتوقي الصغائر والتخاضع عن المراء  
المباحة وقال بعضهم الامانة هي في الاحوال الدينية وذلك بان يكون  
ظاهر الامانة خيضا عن المحارم متوقفا عن المائيم بعيدا عن الرب مامونا في الرضى  
والغضب **الك** في موانع القبول مانع مطلقا ومانع على وجه يعنى انه يمنع من قبول  
الشهادة مع بقاء العدالة القسم الاول يكره بقاؤه ويتعذر حصره ولكن يكره منه  
ما يتيسر منه كل وصف او فعل مناف للعدالة والمروءة اولها كتمانها في فعل الفاحشة  
وما اشبهها من الكبائر والاصرار على الصغيرة بصيرها كبر **ومنه** ان يدعي علم الغيب  
بالنهي فاذا ادعاه واشهر به <sup>كما</sup> طال العلماء  
ساجد اذ كان موت باسما عن رجل سراجان  
سجع والغروب لاثاها في شئ ما يحدث في العالم وان  
رجل هو الفاعل لذلك كله الا انه جعلها ادلة على ما يعبه الله عز وجل فحكم



هذا ان يزجر عن اعتقاده ويورد عليه ابداحته  
ويتوب عنه لان ذلك بدعه يخرج بها فتنسقاط  
ان يصدقه في شيء مما يقول ولا يصح ان يجتمع في موضع تصديقه مع قول الله تعالى  
قل لا يعلم من في السموات والارض الا الله وقوله تعالى لا يظهر على  
غيبه احدا الا من ارضى من رسول وغير ذلك من الايات والاحاديث **ومنه** شهادة  
الحاجي لان الهجو سخط ومجانة **ومنه** ترك الجمعة والجماعة والميدين وهو في الميدين  
بغير عذر مجانة وان تركها متولا بان الامام صاحب بدعه يقبل لانه يعتقد دينا  
فلا يخرج من عدالة **ومنه** عصر الحزب وبيعها وكرادها من بيعها **ومنه** لا يحكم  
فرايض الوضوء للصلاة **ومنه** من سافر فاحتاج الى التيمم فلم يحسنه **ومنه** من  
ما استفيد وجوبه بالامر المطلق لا يقبل شهادته على قول من يرى انه على التراجي  
المطلق عن الوقت الوجوب على الفور ويقبل على قول من يرى انه على التراجي  
**ومنه** اللاعب لطنبور ومن يلعب بالحمام ويطيرهن وقيل من سلفي الحمام ولا  
يطيرهن تقبل لان تطيره لا يخلو عن مطاوعة عورات الناس وانها محرمة  
**ومنه** من اعتاد دخول الحمام بلا ميزان لا يكشف العورة وانه حرام **ومنه** شهادته  
المعني والناجيه والقوال والرقاص ومن يحرق ثوبه في مجلس السماع وقيل  
لا يفتق بالقول من غير لعب **ومنه** شهادة الاقلف اذا ترك الحنك بغير عذر  
**ومنه** اكل في السوق بين ايدي الناس ذكره الكرخي **ومنه** من شرب في السوق  
في سراويل لا يرمي معه **ومنه** من يبول على الطريق **ومنه** من يتعارع الاحدا  
في الجمع لان هذه امور مستتنة وعن شداد لما ولي القضاء لم يقبل شهادة  
من حاسبه في الفتنة **ومنه** الفرار من الزحفان يفر من المثلين **ومنه** حمل  
الرجل احكام قصر الصلاة اذا كان من اهل السفر **ومنه** قبول جوايز العمال المفسر  
على ايديهم وكذا ايمان الكل عندهم بخلاف الفتنة بخلاف قبول جوايز الخلفاء  
من يرضى منهم ومن لا يرضى وقد قبلها جماعة من علماء اهل الفضل **ومنه** العصبية  
وهو ان يفضل الرجل الرجل لانه من بني فلان **ومنه** كذا **ومنه** النجاسة  
**ومنه** الحيانة والرشوة **ومنه** شهادة بايع الاكفان لا يقبل **ومنه** ان يترصد  
كذلك العمل لانه حينئذ يتمي الموت والطاعون اما اذا كان يبيع الثياب  
هكذا ويشترئ منه الكفن تجوز شهادته من المحيط **ومنه** سكوتة عن شيء من  
حقوق الله تعالى مثل عتق عبدا وامة براهما ملكا وطلاق امراة يرى زوجها  
مقبيا معها ولا يقوم بذلك وليس له عذر وقد سكوتة في الحرمة المخلطة خمسة  
ايام فغير عذر انما القننه وقد حكاه عن القاضي عبد الجبار **ومنه** الاية  
المالكية وركن الصباغ لو شهدوا بعد ستة اشهر بالطلاق الثاني  
لا يقبل اذا كانوا عالمين بعيشهم عيشا لازواجا وان كان منهم بعد تقبل  
**ومنها** ما حكاه عن شرح الزيادات مات عن امراة وورثته فشهد المشهود انه

كان اقرب من جنازة ح **ومنه** يشهدوا بذلك حال حيانه لا تقبل اذا كانت هذه  
المرادة مع هذا الرجل وسك **ومنه** فسقوا وشهادة الناس لا تقبل **ومنه** الشك  
من موانع قبول الشهادة بما يمنع على جهة وهو رد الشهادة مع بقاء العدالة وله استبا  
الاول الثقل وقد ذكرنا الثقل في صفات الشاهدانه يشترط في الشاهدان يكون  
محررا او من عليه الخيل وقد يكون الخيل الناضل صغيرا لا يربو من عليه لثقله وان  
يلبس عليه فاذا كان كذلك لم يجز للامام قبول شهادته **السبب الثالث** ان يجز لنفسه  
منعه او يدفع عنها مضره فاصل ان كل شهادة جرت مغنا او رفعت مغنا لم تقبل  
لانه تكملة الكذب وشهادة المتهم مردوده لقوله عليه السلام لا شهادة  
للمر شهادة المشاجر الاجر بالمستاجر والمستجير للمعير والمستعار لا يقبل لانه  
يجز لنفسه مقبلا لانه يظهر معنى الملك لنفسه وهو تلك الانتفاع قال ابو حنيفة  
في الجرد ولا ينبغي للقاضي ان يجز شهادته الاجر لاستاده والاستاذ لاجره **ومنه**  
الرفع شاة في يد رجل قال لا خراذ بها فذبحها فقام رجل شاهدين احدهما الزاج  
ان اذا اليد اغتصبها منه لا تقبل شهادته الزاج لانه يدفع عن نفسه مغنا لان  
الزاج ان لم يكن عالما يكون الامر غاصبا وقت الذبح فتى اختار المشهود له تضيي  
الزاج رجوع بما ضمن على الامر متى جازت شهادته فيكون رافعا مغنا وان كان  
عالميا يكون الامر غاصبا ان لم يكن له حق الرجوع لكن للمشهود له خيار التضيي يعني  
ايها شاة في التحجير نوع تخفيف للزاج لانه ربما لا يختار المشهود له تضيي فكان  
رافعا مغنا من المحيط **مسئلة** ثلاثة نفر قتلوا رجلا عمدا فشهد لثلاث ان الواحد  
على الولي انه قد عفى عنه قال محمد هو جاز لا ينها يشهدا على فضل غيرها وقال ابو  
يوسف هو باطل لانها يجزان هذه الشهادة مغنا الى انفسها وهو سقوط القضاء  
عنها وانقلابه لا لا لمفوا الولي عن احدهم من المستقي **مسئلة** رجل لم على اربعة نفوس  
مال وليس كل واحد منهم كفيل له على صاحبه فشهدا ثلثان انه قد ابراهما من المال  
قال محمد هو جاز وقال ابو يوسف هو باطل **مسئلة** شهدا ثلثان على رجل انه  
قال لا يكمل طلاق امراته في حياها قال المصنف في ايديكم فايهم طلقها فهو جاز وان  
لم يجز لم يثبت في ذلك لانهم شركاء في الوكالة فاذا اشتركوا في الوكالة ثم اقبل  
شهادة بعضهم لبعض فيها **مسئلة** ادعى على رجل دينا بعد وفاته وبالتزك  
وفاته بدنيه ف قضى القاضي بدنيه ثم شهدا لمقضى به بالدين لورثة الميت طلق  
على رجل كان لا يبرهن شهادته لانه يجز هذه الشهادة الى نفسه مغنا وهو  
انه يتعلق حقه بهذا المال الكل من المحيط **مسئلة** رجل مات وترك اربع بنين  
وتبنا لفر درهم فاقسموها ثم جاءت حقة الميت معه وفيه نطلب جميعا فشهد  
اشان من الورثة ان التكا درهم وشهدا ثلثان ان التزك الذي درهم فشهدا  
الاثنين على الا **مسئلة** يقبل لانها يدفان على انفسها الزيادة التي حصلت في امرها  
بشهره الاثنين الاخرين فيضيرون للتهم في دفع المساركة **ومنه** ولو شهدا ثلثان



ان فلانا او صيبتك ماله لفلان وفلان  
كله للحي عندهما وعندا بي يوسف للحي نصفه ولوا  
لم يجر اصح ابو يوسف انه اذا لم يعلم موت الميت منها  
الثالث فلا يجوز الجأز جميعه للحي والموصي لم يقصد ذلك بخلاف الاقرار فان  
الاقرار بالديون جائز للميت كجواز الحي فحصلت الشهادة موجبه للشركة فاذا  
يجز في حق احد هما لم يجز في حق الآخر وهما يتولان ان الوصيه للحي والميت  
معها على وجه الشركة والميت لا يثبت به مزاحم فوجب اسقاط حكمه في حق الحي  
وصيته **مسئله** ويجوز شهادة الاخ لاخته واخته لان التمسك بغيره  
لظهور التحاسد ولعدم اتصال منافع الاملاك بينهما ويقبل لولد الارض  
المراة وامها او ولدها لانه ليس بينهما اتصال منافع الاملاك والقراين حاصله  
على الميل والكنب وذكر في المحيط لا يقبل شهادة رب الدين لمديونه اذا كان  
مفلسا ونقل شمس الامير المحلوا في عن والد صاحب المحيط يقبل شهادة رب الدين  
لمديونه وان كان مفلسا وفي شرح الجامع للمعا في رب الدين اذا شهد لمديونه  
بعد موته بما لا يقبل لتعلق حقه بالتركة ولذا ذكر الموصي له بالف مرسله او بشئ يعينه  
لا يقبل لانه يزاد به محل وصيته او سلامة عينه **فروع** وشهادة الصديق لا تقبل  
جائزه وانما يمنع اذا كانت الصداقه متناهيه حيث تثبت لكل واحد منهما بسوطة  
يد في مال الآخر ويسلم اذا لم يكن متناهيه لانه لا توجب اطلاق النكر في كل واحد  
سهما في مال صاحبه من شرح التجر يد **السبب الثالث** ولا يقبل شهادة العدو على  
عدوه وان كان غير عدل وان كان عدلا فثلك هو الصحيح انظر القتيه وتقبل له  
وشرطها ان يكون العداوه في امر ديني من مال ارجاء او مضيل وخضام او ماني  
معنى ذلك بخلاف الرعيه الا ان يودي الى افراط الاداء من الغاسق المعاد  
لنفسه لمن غضب عليه وهجره لله لا رخصت زماورد الشحنة **السبب الرابع**  
الحرص على تحمل الشهادة او ادائها او قبولها اما التحمل فهي شهادة الاستغفار  
واما الحرص على الاداء فمثل ان يبداء بالشهادة في طمطم صلحها وهو حاضر والحق  
ما في قتي القتيه عن شرح الزيارات بتقبل والتبذير لطي او كذا الا ان الحضاف وال  
لا تقبل وعليه الاكثر وينبغي ان يعلم صاحبها ان علم بان غير عالم بها واما لو كانت  
في حقوق الله فلا تقدر المبادره واما الحرص على القبول فهو ان يحلف على صحة  
شهادته اذا اداه او ذلك قاصر فيها لان اليمين دليل القصب وشدة الحرص  
على نفوذها قال بعضهم الا ان يكون الشاهد من جملة العوام فانهم يسامحون  
في ذلك فينبغي ان لا تقبل لعل القصب وكذا لو خاضع الى احد  
المشهور عليه فان رد  
لربصة ما خاضع فيه هذا ان كان غير عدل وان  
هذا اذا كان في حق ادي فان كان في حق الله فقد تقدم الحكم **المقصود**

فما ينبغي للشهود ان يبين له في تحمل الشهادة وادائها ما يقع فيه الغلط والالتباس  
اعلم انه ينبغي التنبيه واخذ من العقل في الشهادة والمساخده التي جرت  
لها العادة وقد شاهدنا من احوال بعض الشهود من قلة الضبط ونقص الاحتياط  
او ردهم ذلك موارد منكره ويظنون انهم على سوا السبيل اقتداء من بعضهم بحسب  
بعض على غير علم باهتداء ولا اصل اقتداء واعتبد ذلك حتى وقع الانكار على  
من انكر عليهم وسنشى في ذلك الى مواضع فمن ذلك الاسترسال في تنقيح الشهادة  
عن معرفة المشهود عليه وذلك انما يصح بعد حصول معرفة المين والاسم معا  
ولا يكتفى في ذلك بمعرفة المين يعني ان يعرف المشهود عليه بعينه ولا يعرف  
ولا نسبته فقط لان ذلك يخل من وجوه اذ من الجأز ان يجزعه فيسمى له  
باسم غيره ليجب عليه حقا وهو لا يشعر بذلك وقد يقول المدعي فيسمى عيسى  
المشهور عليه او يحكم عليه بتلك الشهادة في غيبته فيكون قد نسي المشهود  
عليه باسم ذلك الغائب فيقوم بالبينة على الغائب ويحكم عليه وهو لا يشعر  
هو المشهود على معرفته بالبينة وغير ذلك من الوجوه ما فساد ظاهر وضمر متفقا  
فليت هذه هي المعرفة المقصود في هذا الباب بل يجب عليه مع ذلك معرفة  
الاسم الذي يقيم به مثل ان يعرف انه فلان بن فلان او ما اشبه ذلك مما يروى  
مع الاشتراك او يحلف ولا يكفي معرفة اسمه خاصة دون معرفة اسم ابيه او ما يؤول  
مقامه في التعريف والاختصاص وقد استحب بعضهم ان يزيلا اسم الجد لان ضبط  
وابعد لما يؤول في من اشتراك الاسماء في المسمى وابيه لان التمسك بما يتيم بذلك  
عندها خلافا لابي يوسف قال بعضهم وكذلك لو عرف الاسم دون المين كما لو كان  
يسمى برجل مشهور لم يقف على عينه فقبل له هذا فلان ولم يقف عنده فقبل بر اوجب  
العلم بصحته فلا يقدم على تقييد الشهادة في المعرفة بغير شهرة الاسم عنده  
فكل ذلك غلط وتدل ليس والوهم فيه كمن فلا بد من معرفة الامر من جميعا في الاسم  
والعين قال بعض العلماء ولا يعرف نسبه فلا يشهد الا على عينه وهو الصحيح لاحقا  
ان يضع الرجل اسم غيره على اسمه او بالعكس ونحو ذلك ان يتوردد عليه رجل يسمى  
فلان بن فلان ويحلف له او يدين فلا يعمل بالشهادة بالمعرفة حتى يحصل  
التردد واشتهار عينه واسمه بحضور غيره من الناس وتواطئهم عليه ما يوقع له به  
المعرفة التي لا يشك فيها وهذا باب كبير غلط فيه الجمهور ولا يشهد على منفعه  
حتى يكشف وجهها القتيه عند الاداء قال بعض المشايخ يصح عند التعريف قال  
ابو حنيفة لا يجوز الشهادة على امرأه اذا لم يعرفها حتى يشهد عنده جماعة وكذا  
ابو يوسف يجوز اذا شهد عنده **مسئله** لان **المجهول** باطلا نظر  
انها ثبتت **مسئله** رعت لها بنت زيد حتى يشهد عنده شاهدا  
انها ثبتت **مسئله** رعت لها بنت زيد حتى يشهد عنده شاهدا  
وكتا بالقاضي الى القاضي فلان ثبت فلان التيمية لم يجز حتى يبينها الى



فخذها وهي لقبه الخاصه والجزء الثاني  
في هذا المحل ومن ذلك ان ياتيه الرجلان لا يعرف  
من هذا ويشير اليه ولا يدرك اسمه حقاً على وجهه  
كذا وما اشبه ذلك مما يتعلق فيه الحق للجهول عنده ثم ينصرف المقر ويريد  
المشهد وله تعيين الشهاده فينبغي للشاهد التوقف لان يكون يعرف المشهد  
له ايضا وقد كان سائل عن اسمه وما يتميز به بحق المقر فوافق على ذلك وا  
ان اعتمد على قول المشهد له في غيبته المقر اسم فلان فلا يصح لانه  
سمى له غير نفسه من عليه المشهد الغائب حق كبير ليضعه او غيره ليعظم  
وما اشبه ذلك مما ينادى به الغائب ولا ينبغي للشاهد ان يتوهم ان احده  
يفعل مثل هذا فقد يفعل ذلك لوجوده واقترام الشاهد على ذلك امر قاصح  
وغلط واضح ومن ذلك ان يشهد من لا يعرف فيريد ان يكتب بقرينه غيره من  
الناس وقد يكون المعترف عنده غير معروف ولا يجوز قبول قوله في شيء وهذا  
من اعظم الجوراء في الاقدام على المسلمين والذي ينبغي لمن صح دينه وراقب  
اسمه ان يعرف كل من لا يعرف في الشهاده الى غيره ممن يعرفه مما امكن ذلك فان  
اضطر الى الشهاده عليه اميراً وكان لذلك وجه فليكن المعترف جليلاً ممن يرضى  
دينهما ويستجرح شهادتهما ويسميها فيكون كالشهادة على الشهاده او يتقرر  
عنده ترادف التقريف وقريته الحال ما يماز التبدليس معه كما لو استظهر سوال  
من لا يفهم غرضه في ذلك ولا حضرا ولا امر بحيث يؤمن بتواطيفهم في ذلك  
التعريف فاذا اظهر له الكشف على هذا الوجه وشبهه فلا باس ان يكتب به  
في حكم التعريف وان لم يكن فيهم عد ولا نعلم استقر عنده بالضرورة ولا بد  
له مع ذلك من التنبيه على انه عرف به على وجهه كذا وكذا فيذكر المعرفين ان  
كانوا عد ولا والوجه الذي تقرر ذلك به عنده وان كان التعريف على غير هذين  
الوجهين فهو باطل لانها شهاده على قول من لا يقبل وذلك منلال صبين وتبدليس  
على حكم المسلمين ومن ذلك ما اهلوه من سوال المعترف اذا ارادت النكاح  
ومباحاتها عن انقضاء العدة بما يفهم به احكامها من التفصيل فيمن الامر  
وبحو ذلك من شرط الحيض في عدة الوفاة فينبغي الاجتهاد في ذلك ولا يكفي  
بقولها قد انقضت عدتي على الاحمال فان النساء اليوم قد جهلن ذلك  
جهلاً كثيراً بل جهله كثير من يظن به علم ويرى لنفسه خطاً وقد ما وقد  
عانت بعض الجهله من الموقنين فتنى عن سوال المراه حمله اذ هو وجد  
لتاريخ الط

النساء والرجال اصلاً احوال عدو اطلاق و  
القبض **فصل** قال بعضهم وينبغي للشاهد اذا جئ به  
ان يقرأ جميع ما فيه ليعرف الخطأ ان كان فيه من الصواب والصحيح من

يعرف ما يشهده  
سواء النساء والرجال ليس له  
لا يراها الشاهد في عمر الامر واحده وهي متعقبه مستترة او من وراء الحجاب  
وقد تقدم من ذلك وكذلك ينبغي ان يشهد على شهادة ذي جرح او منهم  
في شهاده فيما يقبل عنه ولا يقبل مثله في ذلك الحق خوفاً من غلط الحكم فيه  
اذا انتقل اليه الشهاده لان نقلت عنه يوم عدالته ولا باس ان يشهد على شهادة  
لا يعلم بحرج ولا تقديراً وكذلك ينبغي له التحفظ من التزوير عليه في الخط ففقد  
هلك منه الاخذ عظيم وكذلك ينبغي له ان يتامل الاسماء التي تقبل صلاح يسير  
سط من غير ما نحو مطهر نحو فانه ينقلب مطهر ونحو بكر فانه ينقلب بكر ونحو صقر  
فانه يحكي صقر فيكون في اصل الكتاب صقر بن طهر مثلاً فيصلي طهر بن مطهر ونحو جيب  
فانه يحكي منه نحو محمد ونحو عايشه فانه ينصلح عاتكه ونحو منه ايضا فاعلم ونحو  
من دادان شادان ونحو من باقوت ونحو من جميل كيل ونحو منه ايضا  
خليل ونحو من يسار يسار ونحو منه ايضا انصار ونحو من عبد المجيد عبد المجيد  
وهذا باب واسع يكفي التنبيه عليه بهذا وقد يكون آخر السطر باس يمكن ان يقرأ  
فيه شيء كما لو كان آخره بكر فيزدكران ويكون عمر فيجعل عمران وكذلك ينبغي ان  
يزاد فيه شيء كما لو كان آخره بكر فيزدكران او يكون عمر فيجعل عمران وكذلك  
ينبغي له ان يحذر من ان تتم عليه زياده حرف في الكتاب فتدفع الالف المعنى اذا  
ازيدت مثاله ان يقر رجل بالدف درهم لرجل فيكتب في الوشقه اقران له عنده  
الف درهم فان لم يذكر نصف المبلغ امكن زياده الف فصار الف درهم وكذلك  
لو كان في الوشقه انه اقر بالف درهم لزيد وعمر فاذا ازيدت الف يزداد وعمر  
وصارت لزيد وعمر وبطل الدين من اصله لان الالف لم تجزها الواحد منها وقد  
يكون في الكتاب دينار واحد فيجعل دينار ونصف لان الواحد يصلح ونصف كذلك  
ينبغي للشاهد ان يتفقد حواشي الكتب فقد يبقى منها ما يمكن ان يزداد فيه ما يغير  
حكم الكتاب كله او بعضه **فصل** اذا شهدت في كتاب فيه ثقبان كان مما  
هو في اصل الكتاب شبه عدو في سطر كما من هذا الكتاب ثقب قبله  
كذا وبعد كما تفعل اذا كان في عدة مواضع ولا يكتب في الكتاب قرص فاب  
فانك لا تدري اقرضه الفار او غيره وان شهدت في كتاب سليم من الآثار ثم  
وجدت فيه آثار حين لا دار فان كانت مقاصد الكتاب قد سلمت له وقت الشهاده  
وان كان القرص في موضع يحتل معنى من مقاصد الكتاب فلا تشهد اصل **فصل**  
واذا كنت اول من يشهد في كتاب فانظر اخر حرف من الكتاب لتلا في غير  
الكتاب شيء ويعتذر عنه في الزجه ب ه ت ض ط لا تشع الشهاده قد  
بحسب البهونه ريل او بالجدسه وان ذكر اسمه ولا تضعها في آخر السطر بل انيه  
نص من بعض العلماء على النهي عن ذلك **فصل** اذا شهد قبلك شهود ثم







لثلاثين الحنفية فقصر خمسة الف وأبجرت  
فيه كالحنفية عشر فقصر خمسة وعشرين والسب

الصف من المبلغ فينبغي للشهود ان يذكر المبلغ في هاداهم لئلا يدخل عليه  
الشك لو طرأ في الكتاب تغيير وتبدل وتقدم شيء من ذلك وان وقع في الكتاب  
اصلاح او احاق بنه عليه وعلى محله في الكتاب وينبغي له ان يكمل اسطر المكتوب  
جميعا لئلا يلحق في اخر السطر ما يفسد بعض احكام المكتوب ويفسد كله وله

في اخر سطر مثالا وجعل النظر في الوقف المذكور وفي اول السطر الذي يليه  
وكان في اخر السطر مثالا وجعل النظر في الوقف فوجه امكان ان يكون في السطر

ثم يزيد فينطل الوقف عند من لا يرى ذلك جازيا او ما شبه ذلك فان  
في اخر السطر فوجه لا تسع الكلمة التي يريد كاتبها طولها وكثرة حروفها فانه  
يسد تلك الفرجة بتكرار تلك الكلمة التي وقف عليها او كتب فيها مع اوصاف  
مدوده او دأب مفتوحة وخو ذلك مما يشغل به تلك الفرجة ولا يمكن اصلا  
بما يخالف المكتوب وان ترك فوجه في السطر الاخر كتب فيها حسنا اسره ونعم  
الوكيل او الحمد مستحضرا لذكر اسره ناويا له او يامر اول شاهد يضع خطه  
في المكتوب ان يكتب في تلك الفرجة وان كتب في ورقة ذات اوصاف كتب علامته  
على كل وصل وكتب عددا او اوصاف في اخر المكتوب وبعضهم يكتب عددا سطر المكتوب  
كما في الكتاب الحكيم وان كان المكتوب يفسخ ذكرها وذكر عدتها وانها متوقفة

**فصل** وان اخضر عند الموثق رجل وامراه وادعيا انها زوجان بقصد  
صحيح وان المكتوب الذي بينهما عدم ويقصد ان تجرد كتاب الصداق وان كانا  
غنيين طاريين فالقول قولهما وان راي ربه تركها وان كان قد ومهما  
مع رفته يعلمون انها زوجان فليكتشف امرها وينبغي ان يسأل كل واحد من  
الزوجين بالتقارده ويتخهما في المسئلة بما يزيل عنه الرية والادفها عنه  
وان كانا بلدتين فلا يكتب لهما حتى يصح عندهما انها زوجان **فصل** واذا  
حضر رجل بمفرده او مع امراه وذكر انه لا وجه له ان يقصد طلاقا وليس معها  
كتاب نكاح يدل على الزوجية واد كتابة الطلاق في ورقة فليحترق  
فان بعض الناس يجعل ذلك وليست زوجة لم يل يري بكتابة الطلاق حتى  
يحضر عنده شهود ويراجعها ويكون ورقة الطلاق تدرأ عنه الهمة فينبغي  
التحرز في ذلك **فصل** ويقدم فيما يتعلق بالشهادة ان لا يشهد على من لم يكن  
الا بعد معرفة اسمه وعينه ونسبه كذلك ينبغي للموثق الاحتراز منه فقد يحضر  
الموثق رجل

فلعل ذلك قد يسمى باسم غيره ثم بعد مضي  
صاحب الاسم ولما الكاتب قد نسبه ومات الشهود وثبت  
فيحكم على ذلك المدعي باسمه وهو عري فلا ينبغي ان يكتب الا لمن عرف اسمه

معرفة تامه وكذا كل كتاب من مبيعة او وقف او تملك او عتق او  
صداق او طلاق لا يكتب بغير قول الشخص ناقلان ولا بالحلية على الشهود كما  
تقدم فان الحلية تغيب والناس يشبهون فينبغي ان يكون الكاتب ذكيا  
فطنا عارفا لئلا يدخل الضرب على الناس بجهله بالصناعة **فصل** واذا  
كتب لمبايعة فليحرر المكان وليذكر الجدارات المختصة به والمشتركة وطرفه  
ومدخله ويذكر محله من البلد وينبغي للكاتب ان يحرر في جهة لا يعرف اصطلاح  
ملها ان لا يتصدى للكتابة بين اهلها الا بعد ان يعرف سنتهم ومنهمهم ونفق  
ومعهم **فصل** الاصقاع والشوارع فبمعرفة ذلك يتم له الامر وينبغي له ان يحرر  
بسم المشترية على البايع لقوله تعالى ان اسما مشتركة من المؤمنين انفسهم الا  
ان يكون المشترك ذميا والبايع مسلما **فصل** في اجرة الكاتب اختلف العلماء  
في جواز اخذ الاجرة على كتابة الوثائق فاجاز ذلك قوم ومنعه آخرون ويدل  
على الجواز قوله تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد ولان من استبيع وكذا خاطره  
كلما احتاج الى ذلك انسان فان ذلك يضربه ويستغفر من حيوة من غير عوض  
على ذلك وهذا غاية الضرر واذا ثبت جواز اخذ على الكتابة فالاولى لمن  
قر بالتزعة عن ذلك واحتساب عمله عندها تعالى واذا لم يكن يدر من اخذ الاجرة  
فيقول وجه الاجارة ان يسمى الاجرة ويعين العمل فان وافق الكاتب المكتوب  
له على ذلك وجاء الكتاب على من اتفق معه عليه فهي اجرة صحيحة ويجوز بما  
اتفق عليه من قليل او كثير ما لم يكن المكتوب لم يضطر الى ذلك ما ان يكون  
ذلك مقصودا عليه واما لانه لا يوجد في ذلك الموضع غير من يقوم بذلك فلا  
حينئذ المسامحة ولا يرفع على الناس فوق ما يستحق لما علم من ضررهم  
البتة فان فعل في اجرة في حقه لانه قد يقين عليه القيام بذلك فغير اضارا  
اذ لم يوفق الكاتب المكتوب له على شيء فلهما نظر وعلى هذا الوجه غالب كتابات  
الناس اليوم لان الموثقين يفتقرون عن ذكر ذلك من باب الحياء والمروءة ولئلا  
ينزلوا منزلة اهل الكايسة والمسامحة وهذا امر حسن  
ومذهب جميل ان كان فاعل ذلك يفتقن بما اعطى على عمله بعد اكمله ولم يصد منه  
من المشاحة حينئذ ما هو اقله حلالا لما لو ابتداء المسارطة وهذا النوع لا يسمى  
اجارة خفيفة لان ما يما وض به مجهول عند الكاتب لان عطاء الناس يختلف بحسب  
اقدارهم ومبلغ مروايتهم وليس ذلك من الكاتب على سبيل الهبة المطلقة لانه  
لا رد المعاضدة على عمله وان نواب على ذلك فعمله مجهول على طلب النواب  
المكتوب له بحسب ادته مروءته لا على طريق المكايسة  
المشاحة وذلك اصلا لتواضعه وان ائبت هذا فان اعطاه المكتوب له  
اجرة المشاحة لزمه القبول وان اعطاه اقل فالكاتب مخير بين القبول او  
الرجوع ما عمل كما يكون ذلك في هيئة النواب الا ان يكون قد تعلق بذلك



حق المكتوب له لا يمكن معه استرجاع الكتاب لكونه  
فيه حق فيكون ذلك قويا فيجوز كل واحد منها على مثل كما يفعل  
**فصل** وللقاضي خذ الاجرة على كتب السجدة والمحاضر وغيرهما من  
اذ يجب عليه القضاة واصبال الحق الى اهله لا الكتبه ولكن انما يطيله لو اخذ  
ما يجوز اخذه لغيره قال في الخلف للقاتل ان ياخذ ما يجوز لغيره وما قيل  
في كل الف خمسة دراهم لا يقول به ولا يليق ذلك بالفقه والى مشقة  
المكاتب في كثرة الثمن وانما اجرم مثله بقدر مشقة ويقدر عمله في صنعه ايضا  
كمكان وثقاب مستاجر باجر كثير في مشقة قليلة **فصل**  
على من يجب قيل على المدعي ادب احيا حق فنفوذ وقيل على المدعي عليه اذ هو بائع  
بالسجل وقيل على من استاجر المكاتب وان لم يامر به القاضي فعلى من  
السجل وعلى هذا اجرة الصكك على من ياخذ الصل في عرفنا وقيل يعتبر المرف  
وعلى هذا لو اعطى المقر له اجرة الصكك يكون الكاخذ ملكه فيملك حبه بعد  
قضاء الدين واليه الاشارة في فتاوى رشيد الدين حيث قال المدعي عليه لو اخذ  
خط اقاربه فلو كان بالمال ياخذ منه المال وكذا الخط لو كان ملك المدعي ولو  
كان منكرا يبرهن على ان الخط في يده وياخذ جلا ويدعي عليه حكم الخط ولو  
كان لابنيه على الخط يجلفه ان خطه ليس في يده فلو نكل يجر على دفعه ثم  
يدعي المال من الخط **مسألة** اذا قضى دينه فالمقر له لا يجر على دفع صك الاقرار  
اليه والجبر على الكتاب في عرفنا قال في الفتاوى الصفر **فصل** في  
النفوت واذا احتاج الكاتب الى ذكر نفوت الشهود عليه فينبغي ان يذكر من  
صفاته اشهرها كالصم والعمى والعرج والبياض اعنى البصر واثار الجذبة والثر  
فيقول في وجهه اثار جذبة او ثمنش وان كان فيه خال ذكرته وذكرته موضع  
ويذكر قطع الانامل او عضو ما هو مشهور ظاهر في الوجه والجسد ويذكر مع  
ذلك اسمه ونسبه وصناعته وقبيلته وجليه تخليته جده لا تحل بالمقصود  
فاذا كان المنفوت غليظ الشفتين فمنه **فصل** وان كان الفم فايرا  
فهو اقم والمرارة فقهاء وان كان الانف طويلا مع قنوفي وسط فهو اقنى والمرارة  
قنوا وان كان طرفه عريضا فهو افطس والمرارة فطسا وان كان قائما مستقيما  
معتدلا فهو اشم والمرارة شماء وان كان قصيرا بين الشم والافطس فهو اخنس  
والمرارة خنسا ويقال في قضية الانف خلفا وان كان اخذ مستقيلا فهو اسيل  
الحذ والمرارة اسيله الحذ وان كان العنق طويلا فهو اغيد والمرارة غيدا وان كان  
العنق قصيرا **فصل** ان كان في العينين غور فهو  
العينين والمرارة عيون **فصل** في  
العينين واذا كان موضع الكحل اسود قلت كحل او  
كانت اشفا العين كانهما مضمرة في عجا واذا كان في المقلة اسود

في الماقي ما يلي الانف فالعين حولاء وان كان  
بن اكثر من ا **فصل** في برحسا وتسمى حولاء والجلد العين الواسع  
والدعجا التي سواد **فصل** كثر من بياضها والوطفا المفضة العينين والسح  
الحمر سوادا حذرتين والدوسا الضيقة العينين والاقليج والعلجاء من كان  
في اسنانه صفرم ويقول واسع الجبهة او اصلب الجبهة اذا كانت منبسطة لها  
عصون ويقول في شعر الراس غم اذا انبت على الجبهة وترجع اذا كان له ترعنا  
بني راسه من مقدمه واملع اذا انحصر شعر مقدم راسه واقرع اذا لم يكن  
في **فصل** المرارة قرعاً وتقول في الحاجبين مقرون اذا التقيا وابلج  
اذا انفصلا وتقول في الاسنان افضم للكسورة نصفها عرضا واثر ما اذا سقط  
السن كلها وان كان بين الاسنان فرجة قلت مفلج الاسنان وان كان فيها رقة  
وتحدد قلت اشنبه الاسنان ولا نشأ شنباً واليه اشار ذو المربقوله وفي  
ايناهما شنب وان كانت الاسنان بان قلت بان الاسنان وان كانت اسنانه  
العليا قد دخلت والسفلى برزت قلت افتم الاسنان والانثى فتم الاسنان  
وان كان الشعر غير متجعد ولا منكسر من واسط الشعر والانثى حمداً بالشعر  
وان كان فيه جعد قلت اجعد الشعر والانثى جعدى الشعر ولا يقال اجعد  
ولا جعدا واذا كان يشوبه شئ من حمره يسمى الشعر احمر واذا كان فيه حمر الى  
صفرة قلت في الرجل اشقر الشعر والانثى شقراء الشعر وان كان في الوجهين  
تقرت في الرجل ناتي الوجهين وفي المرارة وجنا وان كان في الاذن صفراً  
قلت جباء وان كانت مقطوعة قبل مصطم الاذنين وان كان في الصدر غوراً  
وفي الصلب نخاء قلت في الذكر احشاء وقلت في الانثى بها حشاء **فصل**  
والبلادة بذكر السن اولى فان كان في المنفوت شيب قلت في الذكر شمط وفي  
الانثى شمطا ويقال فيه ايضا كهل ويقال شيخ لمن غلبه البياض وان كان الشعر  
صغير قلت فيه رضيع او فطيم او صبي والانثى صبية وان كانت الجارية يتبعها  
صغير او صغيرة قلت **فصل** او بصبية صغيرة لا باحدها الفت بصغر  
وان كان الصبي قد رابعة اشبار قلت رباي القدر وان كان قد رخمسة  
اشبار قلت خامسي القدر وان كان قد رسته اشبار قلت سداسي القدر وان  
كان قد قارب البلوغ قلت مراهق في سنه وان كان ملتح قلت ملتح فان كان  
لحيته عريضة طويلا قلت مسل وان لم تكن طويلا قلت كثر اللحية وان كان  
في عارضيه خفة قلت خفيف لعارضين وان لم يكن في عارضيه شئ قلت  
كح وان لم يطلع في وجهه **فصل** اما اللون  
ويجاء **فصل** وان كان ابيض قلت فيه احمر ولا تقل ابيض لان الابيض  
برس واستدل عليه بقوله في الحديث عن ابي ريس عن ابي بكر القرني انه



كان به بياض اي برص فذكر عيسى عليه السلام في ذلك قوله عليه السلام  
تجعل الامر دون الاسود وفوق الاصفر وهو وهم **قال** على ذلك قوله عليه السلام  
لعمري يا حير او قوله عليه السلام بعثت الى الامر والاسود واطلال في  
الاستدلال على ذلك وفيما قاله في البياض لقول العباس مديح النبي صلى الله عليه وسلم  
وابيض ميت نسقي الغمام بوجهه ثم اليتامى عصمة الارامل **وقال**  
وقال زهير غرابيض قبلاض وقال بعضهم انه يجوز ان يقال في الامر وفي الاصفر  
امر ويقال في بياض الاصفر من غير بني ادم ايض ناصع وفي تأكيد الامر قاصد  
وفي تأكيد الاسود من بني ادم ومن غير بني ادم اسود حاله **وقال** في التوضيح  
وتأكيد صفرا الاصفر بان يقول اصفر فاق **تبيينه** وفي الوثائق المجموعة  
بعضهم الصفرا السودا وانكر ذلك على قابله وعدت منه وهله لان قولهم عز وجل  
صفرا فاقع لوها يدل على وهم من قال ذلك ولا يجوز ان يقال اسود فاقع  
وانما يجوز ذلك في الابل ويجوز ان يقال في الاصفر ان الاسود من جهنم ان  
سوادها مشوب لبني من صفره ويقول امرأه خذ لاهي المأكلة الشق ولطفها  
في مبيضة الساقين وهو من نفوت للسودان ولعساك حمراء الشفتين والاول  
العسر والمارقهما تقول رجل الما وامراه لميا والمتكا التي لا تحبس بولها والنها  
التي لا تحبس والمفضاة التي صار مسلكها واحدا عن مسلك البول ومسلك  
الذكر والرمح الذي لا شعر لها في سوتها والقرنبا المظلم السن التي تمنعها القفا  
من اصابها قفا بعض الفضلاء والقرنبا عند الفقهاء ان يكون في المحل عظم  
يشبه بقرن الشاة وعند اهل اللغة هو العفلة الصغيرة قاله الاصمعي وختم  
الى شرح في جارية لها قرن فقال لقد وهما فان ضات الارض فهو عيب وان  
يصب الارض فليس بعيب والرتقاء التي لها حمرة تمنع الوحي منها قال بعضهم  
هي التي لا يستطيع جماعها الارتقاء ذلك الموضع منها وهو من الرقيق الذي  
هو ضنا الفتق قال الله تعالى او لم يرى الذين كفروا ان السموات والارض كانتا  
رقتا ففتقناهما قبيل وهو في المروءة **قال** ان يكون محل الجماع  
مستد بالحم وهذا يمكن علاجه والثاني يكون مستد بالعظم ولا يمكن علاجه  
والعفلة هي التي اصابها العفل والعفلة بتحرك الفاظها وهو شئ يخرج  
من قبل النساء ومن حياد الناقة شبيه بالادريه التي للرجال ويقال امرأه  
عفلة ذكره اللغويون والفقهاء والخريجن في الفم والاسمك هو ضيق المرقوبين  
والفتح انتفاع المرقوبين حتى كان يخرج ذلك من القدر المعتاد والطويل القفا  
يقال فيه شاطئ القفا ساطع القفا ساطع القفا ساطع القفا ساطع القفا ساطع القفا  
صند ذلك فهو قصير القامة وان كان بينه وبين القامة والاسم القامة وان كان  
دون ذلك قلت من يوع القامة وان شئت قلت في المروءة **قال** القامة  
وربعه القامة **والاكرع** من عوجت بياض من قبل الكوعين الى خارج

انها اصل اليد في اول الزند والزند ان  
اصابع يده تقبض قلت مقبض اليد والانتى مقبض  
ليدين وان كان في عقدة ايها ي قدميه لتوفي جانب القدمين مع ميل في ايها  
لواصابع التي بينهما من غير تراكب قلت في الرجل افدع والانتى ذعرا وان كان  
بها ما قدميه قد قبلت كل واحد منها على صاحبها قلت احقق الرجلين والانتى  
نما وان كان وسطا سفلى قدميه لا يلصق بالارض اذا كان في وسط حاشيتي  
بيه من داخلها تقبض قلت احقق القدمين والانتى خضراء القدمين وان  
انها من معتد لا اصقا بالارض قلت ربح القدمين والانتى رجاء  
من **الفصل السادس** فيما ينبغي للقاضي ان يتنبه له في الشهادة عند  
وفيما يجتر من الاشهاد به على نفسه في التسجيلات وغيرها **فصل** وينبغي  
للقاضي اذا شهد الشاهد عنده ولم يكن القاضي يبر فيه ان يكتب اسمه ونسبه ومكانه  
وحليته ويجعل صفيحة الشهادة في ديوانه لا يسقط للشهود له بشهادة  
فيزيد فيها الشاهد وينقص **مسألة** اذا لم يبين الشهود وجهه حتى لا يشهدوا  
فيه ولا يقرروه فليس ذلك بشئ حتى يبينوا اصل الشهادة وكيف كانت فيقولوا  
اسفله بمحضها او اقرعنا المطلوب نداء سلفه وان كان الذين من مع ضرر ولا  
ذلك وقالوا اباع منه كذا وكذا بحضها او باقراره عندنا لان الشهادة مصدرة  
للدعوى **مسألة** ذكر الحضا لو شهد شاهد وفشل الشاهد على وجهها ثم شهد  
الآخر فقال اشهد على مثل شهادة صاحبي لا يقبل القاضي حتى تكلم شاهد بشهادته  
لان هذا يحتمل ان يكون المراد منه اشهد على مثل شهادته من ولد او من خلاله  
او من اخره فيضمن الشاهد شيا في هذه الشهادة فيجتر عن الوبال ويلبس على  
القاضي والشهادة حجة القضاء ومع الاحتمال لا يجزئ القضاء لها وقال بعض  
مشايخنا المختار انه ينظر ان كان الشاهد فضيحا يمكنه بيان الشهادة على وجهها  
لا يقبل منه الاجمال وان كان اعرج اعين فضع يقبل منه الاجمال بان قال انك  
اشهد بما شهد به **قال** لا يمكنه ان يصير الشهادة بلسان  
لانه مبني شهادة على شهادة صاحبه والبناء يكون كالمبني قال بعضهم المختار  
ينظر انه احسن القاضي بخيانته من الشهود بشهادة الزور وكلف كل شاهد ان  
يفسر شهادته وان لم يحسن بشئ من خيانته لا يكلف ويحكم في ذلك براهين  
عن محمد ان القاضي اذا اتم الشهود بشهادة الزور فرفق بينهم وان لم يتمهم  
لا يكلف لذلك ثم قال هذا اذا قال انك اشهد بمثل ما شهد به الاول فان  
قال اشهد على مثل شهادته **مسألة** ود يكون صله قال الله تعالى ليس كمثله شئ  
في **مسألة** في الشهادة في الميراث لقول الله تعالى في الشهادة على  
سراط منها ان شهد انه كان لمورثه حتى لو قالوا انه لمورثه لا يقبل







قالا شينا وغلطنا ما نحتاجه فلا يكون هذا شهدا  
الطلاق قبل الدخول او على الطلاق البائن وطلب المرأة القاضى ان يصعد  
على يدي عدل ان كان الشاهد فاسقا لا يصحها الا به لا تجب حكا وان كان عدلا  
فان قال الشاهد الاخر غائب لا يضع لانه ربما لا يحضر فلا يطلع حتى ان زوج بالشك  
وان قال حاضر يضع استحسانا **فصل** في الشهادة في القتل مسئلة رجل  
قتل وله ابنان فاقام الاكبر على الاصغر بینه انه قتل الابن عمدا واقام بينه ان  
اجنبيا قتله عمدا فعند ارجحيه تقبل البينات ويقضي كل واحد منهما بـ  
الدم على عاقلة خصمه وعند ما بينه الابن ولى ويقضي على ابيه **فصل** في  
الاخر على الاجنبى باطله ثم عندها الميراث للمدعي والصحيح ان عند  
الميراث بينهما نصفان لان بسبب ميراث الاصغر ثابت يمينين وهو البتة  
ولو ترك لمقتول ابنا واخا واقام كل واحد بینه على صاحبه انه قتله عمدا  
قضى بینه الابن على الاخ وعليه القود لان الابن وارث يمينين والاخ ليس  
فكان بمنزلة الاجنبى فكان الابن حضا عن الميت فقبلت بینه والاخ ليس بحضرم  
فبطلت بینه **فصل** في معرفة العدالة للعدالة شرائط منها ان يكون ملائما  
للمجاعة محافظا عليها الا ان المخلص انما يقدر من المناقاة بالمحافظه على الجماعة  
فكنا العدل من الناس **ومنها** ان يكون معروف فاصحة المعاملة في الدنيا والآخرة  
لان الرجل انما يعرف بالمعاملة لقول عمر رضي الله عنه لا يعرفكم طنطنة الرجل  
في صلوته وانظر الى الم عند درهمه وديناره **ومنها** ان يكون موديا لآمانه  
غير محوون فيها بل الشهادة عند الشاهد آمانه فيستدل بآدابها لآمانات  
على اذ هذه الآمانه على وجهها **ومنها** ان يكون صدق اللسان قليل اللغو والحد  
حتى اذا اعتاد الكذب ونقود الهذي لا تقبل شهادته لانه لا يوم من ان  
يكون في الشهادة متى اعتاد الكذب في المعاملة فاما اذا كان يقع فيه اجابا  
قبلت شهادته لانه لا يسلم احد من الديون **ومنها** ان لا يكون معاقا للنبذة  
يعنى مدا وما ومله وهو ان لا يشرب مع الناس فاما اذا شرب وحده في السر  
لاستقرار الطعام لا يسقط عدالة لانه لا يصبى نارا بل يروى فلا يميل  
الى الكذب مخافة ذهاب ما وجهه **ومنها** ان لا يلعب بشي من الملاهي وهذا  
يظهر ان كانت مستشغلة بغير الناس كالمزامير والطناير لم تجز شهادته  
وان لم تكن مستشغلة بخوارض وضرب القصب جازت شهادته الا ان يتفاحش  
بان يرقصون به فيدخل في خد المعاصي والكجابر فيستفقد العدالة **ومنها**  
ان لا يكون قاذفا للمستهة لان قاذف المحضات ملعون بالضيقة كان ملينا  
في الدنيا والاخر كيف يكون مصوبه شهادته **فصل** في المسئلة عن  
الشهود التركيبة نوعان تركيبة السرو تركيبة الملاينة اما السرو فينفي القأ  
ان يختار للشهود عن اليهود من هو وثق الناس واورعهم ديانا

هم جهر  
بانه  
جملة باسماهم وصلا  
لانه يتوهم ان يتفق في تلك الحلة رجلا ان على ذلك الاسم والنسب وينفذ تلك الرقة  
على يد امينه الى ذلك المذكي ولا يطلع احدا على ما في يده امينه حتى لا يعلم يتخبر  
بكر في المشترا رجل شهيد عند القاضى وهو على رأس حشرين فرسخا من بلد القأ  
ثم امينا يجعل يسأل المدول عن الشاهد والجعل على المدعي لان الامين  
عامل في الصيغة التي يكتب فيها قضيتها عليه ثم ينظر المذكي في ذلك  
بكر في احوال الشهود من يعرف حالهم فيسأل عنهم الشقة والامانة من جملتهم  
واهل محلهم وان لم يكن في جيرانهم من يصلح للمسئلة عنهم من اهل الثقة والامانة  
يسأل عن اهل اسواقه لانهم اعرف بحاله فاذا قال المسؤول عنه هو عدل عندك  
جائز للشهادة وان كان بخلاف ذلك كتب انه غير عدل وردت تلك الرقة الى القأ  
في السنة **فصل** والعدد في المذكي ورسول القاضى والمترجم على الشهادة  
ليس بشرط عندهما والواحد يكفي والاشان احوط وقال محمد بشرط حتى لا يثبت  
العدالة بقول الواحد ومنشا الخلاف هل هو شهادة ام اجبار **فصل** واذا  
اتاه كتاب التقدير واحيا ط القاضى واذا دان يسأل غيره ايضا يدفع اليه  
اسما والشهود ولم يعلم انه يسأل عن حاله غيره لانه متى اعلم بذلك لم يصدق  
على قول الاول ولا يبالغ في الخصم عن ذلك فان اتى الثاني اتاه الاول والثاني  
ذلك **فصل** واما تركيبة الملاينة قال محمد ويسأل الملاينة بعد التركيبة  
في السرو وهو ان يحضر القاضى والمركب بعد ما روى الشهود في السرو برهم بين  
يدي القاضى يستنير اليهم فيقول هو لا عدول عندي زاله الالتباس واحترار  
عن التبديل والتزوير واليوم وقع الاكتفاء بتركيبة السرو لما في تركيبة الملاينة  
بلاؤفته لانه ربما يكون الشاهد فاسقا فلا يحجز من يعرف حال الشاهد للمركب  
انه فاسق في الملاينة **فصل** اما حتى لا يوردي الى الغضبة او تقا من  
شوه لانه ربما يجعل ذلك على الصعينة والعداوة فيما بينهم **مسئلة** ذكر الحضانة  
في ادب القاضى ان العدد في تركيبة الملاينة شرط عند الكل لان هذه في معنى الشها  
واما تختص بمجلس القاضى وتركيبه السري لتيت في معنى الشهادة ويشترط اهل  
الشهادة لتركيبة الملاينة بخلاف السرو **فصل** لو قال المركب لا اعلم منه  
الاخر تقبل منه اذا كان عالما والوقوف في ذلك قال محمد غريب نزل بين اظهر  
قوم سنة اشهر فلم يروا منه  
رجاهوا وقال ابو يوسف اذا ملكت سنة فلم يعرف  
من بعد لوه لان الوقوف على الانسان ان يكون بالتحريم و  
محان والمدة التي تصلح للتحريم السنة كما في المين **مسئلة** ويقول المركب في



الشاهد المبرح واسم اعلم ولا يزيد على هذا الا في رصعه هتلا  
وقد امرنا بالستر على المسلم ولا يقول القاضى للمدعى جرح شهوده ان يقول  
زني شهودك او يقول لم يجد شهود ذلك عندي لان هذا اقرب الى الستر  
**مسئلة** اذا كان المستول عن الشهود عرفه بعد التلايمسك عن الاخبار بما فيه  
اذا كان القاضى عدلا وان كان جابرا او جاهلا فلا بأس بان يمسك لانه اذا عدل  
ربما يقضي بحوزة جهله وان عرفه بفسق ومجانة ان عرفه لم يلزمه بحجز القضاة  
بما فيه بحوزة غيره امسك عن هتكه واسم اعلم به وان عرفه انه لولم يجزه هو يمد  
فيقضي به القاضى لا يسمعه ان يمسك بل عليه ان يحجز القضاة  
**مسئلة** لو ثبت عدالة الشهود عند القاضى وقضى بشهادتهم ثم شهد  
عند القاضى في حادثة اخرى ان كان قريبا لا يشتغل بتعديله وان كان بعيدا  
اشتغل به وفي الحد الفاصل بينهما قولان اهما انه مقدس ستة اشهر والكتاب  
انه موافق الى رأي الامام **مسئلة** قال اسمعيل بن حماد فانما في حنيفة رعم الله  
اربعة شهود لا يسأل عن عدالتهم شاهدا راد الظنية وشاهدا بتعديل القضاة  
وشاهدا لغزبه وشاهدا لاشخاصات استعدي على رجل يريد برباب  
يبعث خارج المصرويان لان القاضى لو اشتغل بتعديل شهود الغزبه ولا  
لا يقطع المسافر عن الرفقة ولهرب الحفيم فلا يفيد وشاهدي راد الظنية وقال  
محمد بن سماعة اذا سأل عن شاهدي راد الظنية والاشخاص لان فيهما الزام  
على غزبه وفي الزام على الغزبه لا بد من العدالة وليس في تقدير الغزبه  
وتركية الملاية والزام شتي على الغير واسم اعلم **فصل** فيمن يجوز تقديمه  
ومن لا يجوز تقديمه قال محمد في النواذر كمن جل اقبل شهادته ولا اقبل  
تقديمه لانه يحسن ان يودي ما سمع ولا يحسن التعديل ويقتل بتعديل الوالد  
لولده والولد لو والده وكل ذي رحم محرم لرحمه راد به تقديمه لان تقديمه  
السر ليس بشهادة انما هو اخبار وهو لا الاخبار سواء وانما الخلاف في تقديمه  
العلانية لانه من باب الشهادة **مسئلة** في القضاة المراءه لزوجها وغيره  
اذا كانت امرأة بريرة تحالط الناس وتعاملهم لان لها جرحه بامورهم فيفيد  
السؤال والتعديل من امور الدين فيستوى فيه الرجل والمرأة كرواية الاخبار  
وروية هلال رمضان خصوصا في تعديل النسوان لان احوال النساء في بيوتهم  
لا يعرفها الا النساء حقيقة فان كانت امرأة مخدرة لا يتوزر وليس لها خبره  
فلا يكون تقديمها مقبولا **مسئلة** وتركية السر من العبد والاعمى والصبي والمجنون  
في القذف تقبل اذا عدل المشهود عليه شهودا  
ان قال صدقوا في شهادتهم او قال هم عدول في شهادتهم  
لا بالشهادة لان ذلك اقرار منه بالمال فان قال هم عدول  
في الجماع الصغير لانه لا يصح هذا التقديم لان من زعم المدعي وشهوده ان الملك

٥١ 50  
محترقته وقال في كتاب التزكية ويجوز تقديمه  
اذا كان لان تقديم المشهود عليه بمنزلة تقديم المزيك  
واقرار يكون الشاهد لا يكون اقرا او جوبا بحق على نفسه لا محالة  
**مسئلة** واذا عرف القاضى احد الشاهدين بالعدالة ولم يعرف الاخر فزكيا احدهما  
الاخر هل تقبل قيل يقبل وقيل لا تقبل لانه منهم فيه **فصل في الطعن** والجرح  
في الشهود قال في المبسوط عدله واحد وجرحه اخر اعاد المسئلة وهذا قول محمد  
عند العدالة والجرح لا يثبت بقول الواحد فصار اسيان وعندهما الجرح اول  
لان الجرح لا يثبت بقول الواحد عندهما وترجح الجرح على التقديم لان  
الجرح في الجرح اعتمد على الدليل وهو العيان والمشاهدة فان سبب الجرح واد  
الكبرى **مسئلة** جرحه واحد وعدله اثنان فالقديم او الى عدله جماعة وجرحه  
اثنان فالجرح اولي لانه لا يثبت الترجيح بزيادة العدد على الاثنين **مسئلة** ذكر  
الخصاف في ادب القاضى ان الركوب في البحر الى الهند سبب الجرح لانه خاطر بدنه  
ونفسه وسكن دار الحرب وكثر سوادهم وعددهم وشبه لهم لينال بذلك ما لا يرجى  
الى اصله عسا فاذا كان لا يبالى ان يحاطر بدنه ونفسه فلا يؤمن ان ياخذ من  
غرض الدنيا فيشهد بالزور وكذا التجاره في قري فارس فانهم يطعمونهم الربو  
وهم يعلمون **فصل** ولا يقبل شهادة الاثراف من اهل العراق لانهم قوم  
يتعضون واذا نابت احدنا بيه الى سيد قومهم فتشهد له سيد قومهم وشفع فلا  
يؤمن من ان يشهد بالزور **فصل** لو اقام المدعى عليه بينة على جرح الشهود  
فان كان جرحا لا يدخل تحت الحكم كما لو قالوا انهم فسقوا او اراهم المدعي الشهود  
وهذه الشهادة او اقر الشهود انهم شهدوا بباطل وزورا او اقر وان ما يثبته  
المدعي بباطل تقبل بينته فان كان جرحا يدخل في الحكم كما لو اقام البينة انهم ادبوا  
او شربوا خما او سرقوا او انهم عبيد او محرومون في العتق او انهم شركاء في  
المشهود به او اقر المدعي ان شهوده شهدوا بزورا او انهم استأجرهم على هذه  
الشهادة تقبل بينته وقال ابن ابي عمير لا بد من الشافعي تقبل في الفضل والحج تعرف  
بالمطولات **مسئلة** قال الحفيم الشاهدان عبيدان وقال الخضر ان عرف القضاة  
حريتهما لا يلتفت الى قول الشهود عليه لانه يدعي خلافا لظاهر وان كان لا يجر  
لا يقبل شهادتهما حتى ياتي ببيئته لان الناس في الاصل احرار الا في اربعة مراتع  
احدها هذا القول عمر رضي الله عنه الناس احرار الا في اربعة في الشهادة والحد  
والعقل والقصاص فان اجز واحد بحريتهما قبلت شهادتهما **فصل** ذكر في نواذر  
ابن سيم عن محمد لولم يقدمه في شهادته في اربعة مراتع في ان يقضى  
حقا لان  
واحدة  
في عليه ان يكتب بر شهادتهما  
وذلك وقال محمد في الكسائيات اذا رد شهادته شاهد فقال الملك



انا ان بعدلين بعد لان شهوتي في هذه المسئلة من الصلح في المحيطة  
**الفصل السابع** فيما يحدثه الشاهد بعد شهادته فتبطل **مسئلة** لو شهد ورس  
باجير ثم صار اجيرا قبل القضاء بشهادته بطلت شهادته فان لم ترد شهادته  
حتى خرج من الاجارة ثم اعاد الشهاده شهادته **مسئلة** في نوادر ان رسم لو شهد  
رجلا لامرانه بحق ثم تزوجها قبل القضاء بطلت الشهاده **مسئلة** ذكر في السائل  
شهد لامرانه ثم طلعت فانقضت عدتها قبل القضاء ترد شهادته فانه لا يقضي  
لها الا ان يعيدها فان اعادها قضى لها **الفصل الثامن** في صفة اداء اللفظ  
يصح به اداء الشهاده اعلم ان اداء الشهاده لا يصح بالخبير **مسئلة** في اداء الشهاده  
للحاكم اذا احببت اليها القاضي بان يزيد عند عمره ودينار عن يمين فلا يصح  
اعتماد القاضي على هذا الوعد ولو قال قد احببتك اليها القاضي بكذا كان كافيا  
لان مقتضاه تقديم الاخبار منه ولم يقع والاعتماد على الكذب لا يجوز فالمستقبل  
وعد والماضي كذب وكذا اسم الفاعل المقضي للحال كقوله انا احببتك اليها القاضي  
بذلك فانه اخبار عن اضافته بالخبر للقاضي وذلك لم يقع في الحال فالخبر كيف  
نصرف لا يجوز الاعتماد عليه قال في شرح التجر يد واما شرطه الزايد فينبغي به شرط  
القبول والجواز وانما موردا احدها لفظ الشاهد حتى انه قال اعلم اذا اتفق عالم  
يقبل الشاهد لان الشهاده جزء محتمل للصدق والكذب وان لا يصلح محله ما لم  
يتايد بموید وهو لفظ الشاهد لانه يبين بدلا لقوله عز وجل جزا عن المنافقين  
قالوا نشهد انك لم رسول الله واتخذوا ايمانهم منه هباءا من دونه واذا قال الرجل شهد  
يكون حائفا بالامر انتهى وهذا من شروط الزائد التي وعدناك بالتبني عليها  
وتأنيها ان لا يكون متهاجرا عنهم او دفع عنهم وقد تقدم وثالثها كون الشاهد  
صدقا عند القاضي بدليل ولا يبا ان تقع الشهاده على خصم حاضر وخامسها  
ان يتقدمها دعوى صحيحة وسادسها ان يكون موافقة للدعوى ومعنى وسادسها  
ان تقع لمعلوم على معلوم وثامنها الاتفاق في لفظ الشهاده وتاسعها عدد اداء  
في الشهاده بالزنا وعاشرها المذكور في العقدة وهو ما ساعد اعلم وكذا اذا قال  
الحاكم للشاهد بای شئ تشهد فقال حضرت عند فلان سمعته يقول بذلك او  
اشهدني على نفسه بذلك وشهدت بينهما بصدور البيع او غيره ذلك من  
العقود لا يكون اداء شهادته ولا يجوز للحاكم الاعتماد على شئ من ذلك بسبب  
هذا محجة عن امر تقدم فيحتمل ان يكون قد اطلع بعد ذلك على مانع من الشهاد  
به من ضيق او قالة او حدوث ريبه للشاهد تمنع الاداء فلا يجوز لاجل هذه  
الاحتمالات الاعتراف على شئ من ذلك اذا صدر من الشاهد بل لا بد من اداء  
الاخبار عن الواقعة المشهورة والاشارة بذلك لاحتمال التضيق  
والكذب فاذا قال الشاهد شهد عندك ايها القاضي انشاء ولو قال  
شهدت لم يكن انشاء وعكسه في البيع لو قال لا يبيعك لم يكن انشاء للبيع

لا ينعقد به البيع من حور المستقبل ولو قال بعتك كان انشاء للبيع فلا انشاء  
في الشهاده بالمضارع وفي محذور الماضي وفي الطلاق بالماضي واسم الفاعل  
نحو انت طالق وانت حر ولا يقع الانشاء في البيع باسم الفاعل كما تقدم في الشهاده  
نحو انا شاهد عندك بكذا او انا ببيعك بكذا فهذا ليس انشاء قال القرافي في ريب  
الفرق بين هذه المواطن الوضع العربي فيما وضعه اهل العلم لانشاء كان انشاء  
وما لا فلا فاذا ثبت ان العوائد تغيرت وصار المستعمل موضع الانشاء الشهاده  
والمضارع لانشاء المعقود رجاء للحاكم الاعتماد على ما صار موضع الانشاء ولا يجوز  
له الاعتراف **الفصل الاول** في صفة الشاهد **فصل** في صفة الشاهد بالصدور  
المعقود والشهاده بالمصدر فاذا قال الشهود شهد ان هذا وقف  
او هذا بيع من فلان او هذه منكوبة فلان فان الحاكم يحكم بموجب شهادتهم ويكون  
مضمنا للحكم بصحة الوقف ونحوه ولو قالوا شهد بصدور الوقف او بصدور البيع  
لم يحكم بموجب شهادتهم لاحتمال تغير ذلك المعقود كما لو استحق الوقف او صدق  
الاقاله في المبيع ونحو ذلك قاله الشيخ سراج الدين البلقيني في بعض تعليقاته  
وهو الذي استأثر اليه بقى الدين السبكي فيما قدمناه عنه قبل هذا فينبغي ان يتايد  
ذلك **القسم الثاني** في انواع البيئات وما ينزل منزلتها ويجري مجراها ويجوز  
ذلك في احدى وجهين بابا الاول في القضايا باربعة شهود وذلك في الشهاده  
على نيات الزنا وهي على وجهين الاول شهادة على رؤية الزنا فهذا الوجه  
هو المتيقن على انه لا بد من اربعة شهود لقوله تعالى فاستشهدوا عليهن اربعة  
منكم وقوله تعالى فان لم ياتوا باربعة شهداء الوجه الثاني كاد على الاقرار  
به ولو كان اربع مرات عند غير الامام لم تقبل الشهاده عليه ولا يثبت ذلك الاثر  
لانه لا تخلوا ما ان يكون مقرا او جاحدا فان كان مقرا لم يوجد شرط قبول الشهاده  
وان كان منكرا لم يوجد جوع عن الاقرار فيسقط به الحد وهذا خلافا لما كرهه فانهم  
جوزوا الشهاده على الاقرار به ولو مرة واحدا لمواهل يكتفي بشهادة رجلين على المقر  
او لا بد من شهادة اربعة على الاقرار فهذا السائل **فصل** في الحد لا يتعلق بالاقراء  
حتى يقر اربع مرات في اربعة محاسن مختلفة في المقر دون القاضي ولا يباي  
في الاقرار متى تراو بسبب ذلك الشهود لان التقادم لا يؤثر في الاقرار ويؤثر  
في الشهاده ويجوز ان يسأل في الاقرار ايضا لاحتمال انه زنا حاله الصبي  
**مسئلة** لو اقر بالزنا مرتين وشهد عليه اربعة عدول بالزنا ذكر في النوادر  
انه لا يجزى عند ابي يوسف وعند محمد **مسئلة** ولا يجوز في تركية السري  
الزنا الا اربعة عند محمد من المحسطة **فصل** في الشهاده على الشهاده قال في الاصل  
لا يصح زنا شهادته **مسئلة** في شهادة رجلين او رجل وامرأتين من المحسطة  
**مسئلة** في اقل من اربع شهادات لانها شهادات عندنا موكله  
بلا يان لان اسد استغنناهم عن الشهد بقوله والذين يرمون ازواجهم ولم يكونوا



شهداء الا انفسهم والمستثا يكون من جنس الم  
بأيه والباء للقسمة فجعلنا الركن شهادتين موكره باله والزوج يصدر  
في اثبات الزنا وهذا اذا شهد معه ثلثه بالزنا فيهما يكن الزوج قاذفا فيحد  
المراة مسئلة الشهود الذين يحضرون عاموا به الزاني اقلهم اربعة مسئلة  
اذا ادعى الى الشهادة على امرأة لا يوفها يشهد عليها في قولنا في حيفه حتى  
يشهد عنده جماعة انها فلا تة اقلها اربعة وقيل ثلاثة خلافا لصاحبه  
**مسئلة** الشهادة المسماة بالعرفية اذا تحملها بالسامع في النكاح والوقف  
والولا وما اشبهه وهو ان يشيع على السنة قوم لا يتصوره المصنف الكذب  
قالوا اقلها اربعة ويشهد ولا يفتقران فيه فليست بعرفية فلا تقبل  
**الباب الثالث** في القضا بشاهدين لا يجزى عنهما وذلك في النكاح والرجوع  
والطلاق والخلع والعدو والتليك والمباراة والعتق والاسلام والردة والو  
والسب والكتابة والتدبير والبيع والاقالة والخيارات والشركة والحوانة  
والجمالة والكنالة والوكالة والشرب في القذف والحاربة والاحلال والاحصا  
وقتل العهد والصلم وكل هذه الاحكام لا تثبت الا بشاهدين رجلين عاقلين  
مقبولين الا في الزنا فان شهد في هذه الامور شاهد واحد وادخلت حكما آخر  
بيانه لو شهد واحد الطلاق قبل الدخول وعلى الطلاق البايين وطلبت المرأة  
من القاضي ان يضعها على يدك عدلان كان الشاهد فاسقا لا يضعها الا انها  
توجب حكما ولا كان عدلان قالت الشاهد الا غراب لا يضع لانه ربما لا  
يحضر فلا يسطر على الزوج بالشك وان قالت حاضرا يضع استحسانا لان قول  
الواحد المعدل في باب الحريات مقبول وامر يضع تحت طافيه فيجول بينهما احتيا  
ولكن لا يجب الجلول لان سبيل الحل قائم وهو النكاح حتى لو لم يحل بينهما الا باس  
به وكذلك لو شهد شاهدان مستورا لهما ان يجول بينهما وان كان بعد الدخول  
لا يجول بينهما الا انها اما معتدة او منكوبة فسكنها بيت الزوج ولان مطلق  
الطلاق لا يحرم الوطى ولا الخلو فان عجزت عن الإتيان باخر هدت شهادة  
الشاهد ولو كان **علا فرع** ثم اذا شهد قسما النكاح بحد واحد فان كان  
الزوجات مقربين اشهد شاهد اخر واجرا الا في منها وان كان احدهما منكرا  
لم يجعلنا المشهور له مع الشاهد عندها في حيفه اذ لو نكل لا يقضى بنكوله لان  
القضا بالنكول ههنا معتذر اذ لا يجوز ان يحمل النكول اقرا لانه لو صار  
مقرا صار انكاره كذباً ولكن بجرم ولا يجوز ان يحمل النكول بدلا لانه لا بدل  
والاباحة لا يجزى **مسئلة** ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١٥٣٢ ١٥٣٣ ١٥٣٤ ١٥٣٥ ١٥٣٦ ١٥٣٧ ١٥٣٨ ١٥٣٩ ١٥٤٠ ١٥٤١ ١٥٤٢ ١٥٤٣ ١٥٤٤ ١٥٤٥ ١٥٤٦ ١٥٤٧ ١٥٤٨ ١٥٤٩ ١٥٥٠ ١٥٥١ ١٥٥٢ ١٥٥٣ ١٥٥٤ ١٥٥٥ ١٥٥٦ ١٥٥٧ ١٥٥٨ ١٥٥٩ ١٥٦٠ ١٥٦١ ١٥٦٢ ١٥٦٣ ١٥٦٤ ١٥٦٥ ١٥٦٦ ١٥٦٧ ١٥٦٨ ١٥٦٩ ١٥٧٠ ١٥٧١ ١٥٧٢ ١٥٧٣ ١٥٧٤ ١٥٧٥ ١٥٧٦ ١٥٧٧ ١٥٧٨ ١٥٧٩ ١٥٨٠ ١٥٨١ ١٥٨٢ ١٥٨٣ ١٥٨٤ ١٥٨٥ ١٥٨٦ ١٥٨٧ ١٥٨٨ ١٥٨٩ ١٥٩٠ ١٥٩١ ١٥٩٢ ١٥٩٣ ١٥٩٤ ١٥٩٥ ١٥٩٦ ١٥٩٧ ١٥٩٨ ١٥٩٩ ١٦٠٠ ١٦٠١ ١٦٠٢ ١٦٠٣ ١٦٠٤ ١٦٠٥ ١٦٠٦ ١٦٠٧ ١٦٠٨ ١٦٠٩ ١٦١٠ ١٦١١ ١٦١٢ ١٦١٣ ١٦١٤ ١٦١٥ ١٦١٦ ١٦١٧ ١٦١٨ ١٦١٩ ١٦٢٠ ١٦٢١ ١٦٢٢ ١٦٢٣ ١٦٢٤ ١٦٢٥ ١٦٢٦ ١٦٢٧ ١٦٢٨ ١٦٢٩ ١٦٣٠ ١٦٣١ ١٦٣٢ ١٦٣٣ ١٦٣٤ ١٦٣٥ ١٦٣٦ ١٦٣٧ ١٦٣٨ ١٦٣٩ ١٦٤٠ ١٦٤١ ١٦٤٢ ١٦٤٣ ١٦٤٤ ١٦٤٥ ١٦٤٦ ١٦٤٧ ١٦٤٨ ١٦٤٩ ١٦٥٠ ١٦٥١ ١٦٥٢ ١٦٥٣ ١٦٥٤ ١٦٥٥ ١٦٥٦ ١٦٥٧ ١٦٥٨ ١٦٥٩ ١٦٦٠ ١٦٦١ ١٦٦٢ ١٦٦٣ ١٦٦٤ ١٦٦٥ ١٦٦٦ ١٦٦٧ ١٦٦٨ ١٦٦٩ ١٦٧٠ ١٦٧١ ١٦٧٢ ١٦٧٣ ١٦٧٤ ١٦٧٥ ١٦٧٦ ١٦٧٧ ١٦٧٨ ١٦٧٩ ١٦٨٠ ١٦٨١ ١٦٨٢ ١٦٨٣ ١٦٨٤ ١٦٨٥ ١٦٨٦ ١٦٨٧ ١٦٨٨ ١٦٨٩ ١٦٩٠ ١٦٩١ ١٦٩٢ ١٦٩٣ ١٦٩٤ ١٦٩٥ ١٦٩٦ ١٦٩٧ ١٦٩٨ ١٦٩٩ ١٧٠٠ ١٧٠١ ١٧٠٢ ١٧٠٣ ١٧٠٤ ١٧٠٥ ١٧٠٦ ١٧٠٧ ١٧٠٨ ١٧٠٩ ١٧١٠ ١٧١١ ١٧١٢ ١٧١٣ ١٧١٤ ١٧١٥ ١٧١٦ ١٧١٧ ١٧١٨ ١٧١٩ ١٧٢٠ ١٧٢١ ١٧٢٢ ١٧٢٣ ١٧٢٤ ١٧٢٥ ١٧٢٦ ١٧٢٧ ١٧٢٨ ١٧٢٩ ١٧٣٠ ١٧٣١ ١٧٣٢ ١٧٣٣ ١٧٣٤ ١٧٣٥ ١٧٣٦ ١٧٣٧ ١٧٣٨ ١٧٣٩ ١٧٤٠ ١٧٤١ ١٧٤٢ ١٧٤٣ ١٧٤٤ ١٧٤٥ ١٧٤٦ ١٧٤٧ ١٧٤٨ ١٧٤٩ ١٧٥٠ ١٧٥١ ١٧٥٢ ١٧٥٣ ١٧٥٤ ١٧٥٥ ١٧٥٦ ١٧٥٧ ١٧٥٨ ١٧٥٩ ١٧٦٠ ١٧٦١ ١٧٦٢ ١٧٦٣ ١٧٦٤ ١٧٦٥ ١٧٦٦ ١٧٦٧ ١٧٦٨ ١٧٦٩ ١٧٧٠ ١٧٧١ ١٧٧٢ ١٧٧٣ ١٧٧٤ ١٧٧٥ ١٧٧٦ ١٧٧٧ ١٧٧٨ ١٧٧٩ ١٧٨٠ ١٧٨١ ١٧٨٢ ١٧٨٣ ١٧٨٤ ١٧٨٥ ١٧٨٦ ١٧٨٧ ١٧٨٨ ١٧٨٩ ١٧٩٠ ١٧٩١ ١٧٩٢ ١٧٩٣ ١٧٩٤ ١٧٩٥ ١٧٩٦ ١٧٩٧ ١٧٩٨ ١٧٩٩ ١٨٠٠ ١٨٠١ ١٨٠٢ ١٨٠٣ ١٨٠٤ ١٨٠٥ ١٨٠٦ ١٨٠٧ ١٨٠٨ ١٨٠٩ ١٨١٠ ١٨١١ ١٨١٢ ١٨١٣ ١٨١٤ ١٨١٥ ١٨١٦ ١٨١٧ ١٨١٨ ١٨١٩ ١٨٢٠ ١٨٢١ ١٨٢٢ ١٨٢٣ ١٨٢٤ ١٨٢٥ ١٨٢٦ ١٨٢٧ ١٨٢٨ ١٨٢٩ ١٨٣٠ ١٨٣١ ١٨٣٢ ١٨٣٣ ١٨٣٤ ١٨٣٥ ١٨٣٦ ١٨٣٧ ١٨٣٨ ١٨٣٩ ١٨٤٠ ١٨٤١ ١٨٤٢ ١٨٤٣ ١٨٤٤ ١٨٤٥ ١٨٤٦ ١٨٤٧ ١٨٤٨ ١٨٤٩ ١٨٥٠ ١٨٥١ ١٨٥٢ ١٨٥٣ ١٨٥٤ ١٨٥٥ ١٨٥٦ ١٨٥٧ ١٨٥٨ ١٨٥٩ ١٨٦٠ ١٨٦١ ١٨٦٢ ١٨٦٣ ١٨٦٤ ١٨٦٥ ١٨٦٦ ١٨٦٧ ١٨٦٨ ١٨٦٩ ١٨٧٠ ١٨٧١ ١٨٧٢ ١٨٧٣ ١٨٧٤ ١٨٧٥ ١٨٧٦ ١٨٧٧ ١٨٧٨ ١٨٧٩ ١٨٨٠ ١٨٨١ ١٨٨٢ ١٨٨٣ ١٨٨٤ ١٨٨٥ ١٨٨٦ ١٨٨٧ ١٨٨٨ ١٨٨٩ ١٨٩٠ ١٨٩١ ١٨٩٢ ١٨٩٣ ١٨٩٤ ١٨٩٥ ١٨٩٦ ١٨٩٧ ١٨٩٨ ١٨٩٩ ١٩٠٠ ١٩٠١ ١٩٠٢ ١٩٠٣ ١٩٠٤ ١٩٠٥ ١٩٠٦ ١٩٠٧ ١٩٠٨ ١٩٠٩ ١٩١٠ ١٩١١ ١٩١٢ ١٩١٣ ١٩١٤ ١٩١٥ ١٩١٦ ١٩١٧ ١٩١٨ ١٩١٩ ١٩٢٠ ١٩٢١ ١٩٢٢ ١٩٢٣ ١٩٢٤ ١٩٢٥ ١٩٢٦ ١٩٢٧ ١٩٢٨ ١٩٢٩ ١٩٣٠ ١٩٣١ ١٩٣٢ ١٩٣٣ ١٩٣٤ ١٩٣٥ ١٩٣٦ ١٩٣٧ ١٩٣٨ ١٩٣٩ ١٩٤٠ ١٩٤١ ١٩٤٢ ١٩٤٣ ١٩٤٤ ١٩٤٥ ١٩٤٦ ١٩٤٧ ١٩٤٨ ١٩٤٩ ١٩٥٠ ١٩٥١ ١٩٥٢ ١٩٥٣ ١٩٥٤ ١٩٥٥ ١٩٥٦ ١٩٥٧ ١٩٥٨ ١٩٥٩ ١٩٦٠ ١٩٦١ ١٩٦٢ ١٩٦٣ ١٩٦٤ ١٩٦٥ ١٩٦٦ ١٩٦٧ ١٩٦٨ ١٩٦٩ ١٩٧٠ ١٩٧١ ١٩٧٢ ١٩٧٣ ١٩٧٤ ١٩٧٥ ١٩٧٦ ١٩٧٧ ١٩٧٨ ١٩٧٩ ١٩٨٠ ١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣ ١٩٨٤ ١٩٨٥ ١٩٨٦ ١٩٨٧ ١٩٨٨ ١٩٨٩ ١٩٩٠ ١٩٩١ ١٩٩٢ ١٩٩٣ ١٩٩٤ ١٩٩٥ ١٩٩٦ ١٩٩٧ ١٩٩٨ ١٩٩٩ ٢٠٠٠ ٢٠٠١ ٢٠٠٢ ٢٠٠٣ ٢٠٠٤ ٢٠٠٥ ٢٠٠٦ ٢٠٠٧ ٢٠٠٨ ٢٠٠٩ ٢٠١٠ ٢٠١١ ٢٠١٢ ٢٠١٣ ٢٠١٤ ٢٠١٥ ٢٠١٦ ٢٠١٧ ٢٠١٨ ٢٠١٩ ٢٠٢٠ ٢٠٢١ ٢٠٢٢ ٢٠٢٣ ٢٠٢٤ ٢٠٢٥ ٢٠٢٦ ٢٠٢٧ ٢٠٢٨ ٢٠٢٩ ٢٠٣٠ ٢٠٣١ ٢٠٣٢ ٢٠٣٣ ٢٠٣٤ ٢٠٣٥ ٢٠٣٦ ٢٠٣٧ ٢٠٣٨ ٢٠٣٩ ٢٠٤٠ ٢٠٤١ ٢٠٤٢ ٢٠٤٣ ٢٠٤٤ ٢٠٤٥ ٢٠٤٦ ٢٠٤٧ ٢٠٤٨ ٢٠٤٩ ٢٠٥٠ ٢٠٥١ ٢٠٥٢ ٢٠٥٣ ٢٠٥٤ ٢٠٥٥ ٢٠٥٦ ٢٠٥٧ ٢٠٥٨ ٢٠٥٩ ٢٠٦٠ ٢٠٦١ ٢٠٦٢ ٢٠٦٣ ٢٠٦٤ ٢٠٦٥ ٢٠٦٦ ٢٠٦٧ ٢٠٦٨ ٢٠٦٩ ٢٠٧٠ ٢٠٧١ ٢٠٧٢ ٢٠٧٣ ٢٠٧٤ ٢٠٧٥ ٢٠٧٦ ٢٠٧٧ ٢٠٧٨ ٢٠٧٩ ٢٠٨٠ ٢٠٨١ ٢٠٨٢ ٢٠٨٣ ٢٠٨٤ ٢٠٨٥ ٢٠٨٦ ٢٠٨٧ ٢٠٨٨ ٢٠٨٩ ٢٠٩٠ ٢٠٩١ ٢٠٩٢ ٢٠٩٣ ٢٠٩٤ ٢٠٩٥ ٢٠٩٦ ٢٠٩٧ ٢٠٩٨ ٢٠٩٩ ٢١٠٠ ٢١٠١ ٢١٠٢ ٢١٠٣ ٢١٠٤ ٢١٠٥ ٢١٠٦ ٢١٠٧ ٢١٠٨ ٢١٠٩ ٢١١٠ ٢١١١ ٢١١٢ ٢١١٣ ٢١١٤ ٢١١٥ ٢١١٦ ٢١١٧ ٢١١٨ ٢١١٩ ٢١٢٠ ٢١٢١ ٢١٢٢ ٢١٢٣ ٢١٢٤ ٢١٢٥ ٢١٢٦ ٢١٢٧ ٢١٢٨ ٢١٢٩ ٢١٣٠ ٢١٣١ ٢١٣٢ ٢١٣٣ ٢١٣٤ ٢١٣٥ ٢١٣٦ ٢١٣٧ ٢١٣٨ ٢١٣٩ ٢١٤٠ ٢١٤١ ٢١٤٢ ٢١٤٣ ٢١٤٤ ٢١٤٥ ٢١٤٦ ٢١٤٧ ٢١٤٨ ٢١٤٩ ٢١٥٠ ٢١٥١ ٢١٥٢ ٢١٥٣ ٢١٥٤ ٢١٥٥ ٢١٥٦ ٢١٥٧ ٢١٥٨ ٢١٥٩ ٢١٦٠ ٢١٦١ ٢١٦٢ ٢١٦٣ ٢١٦٤ ٢١٦٥ ٢١٦٦ ٢١٦٧ ٢١٦٨ ٢١٦٩ ٢١٧٠ ٢١٧١ ٢١٧٢ ٢١٧٣ ٢١٧٤ ٢١٧٥ ٢١٧٦ ٢١٧٧ ٢١٧٨ ٢١٧٩ ٢١٨٠ ٢١٨١ ٢١٨٢ ٢١٨٣ ٢١٨٤ ٢١٨٥ ٢١٨٦ ٢١٨٧ ٢١٨٨ ٢١٨٩ ٢١٩٠ ٢١٩١ ٢١٩٢ ٢١٩٣ ٢١٩٤ ٢١٩٥ ٢١٩٦ ٢١٩٧ ٢١٩٨ ٢١٩٩ ٢٢٠٠ ٢٢٠١ ٢٢٠٢ ٢٢٠٣ ٢٢٠٤ ٢٢٠٥ ٢٢٠٦ ٢٢٠٧ ٢٢٠٨ ٢٢٠٩ ٢٢١٠ ٢٢١١ ٢٢١٢ ٢٢١٣ ٢٢١٤ ٢٢١٥ ٢٢١٦ ٢٢١٧ ٢٢١٨ ٢٢١٩ ٢٢٢٠ ٢٢٢١ ٢٢٢٢ ٢٢٢٣ ٢٢٢٤ ٢٢٢٥ ٢٢٢٦ ٢٢٢٧ ٢٢٢٨ ٢٢٢٩ ٢٢٣٠ ٢٢٣١ ٢٢٣٢ ٢٢٣٣ ٢٢٣٤ ٢٢٣٥ ٢٢٣٦ ٢٢٣٧ ٢٢٣٨ ٢٢٣٩ ٢٢٤٠ ٢٢٤١ ٢٢٤٢ ٢٢٤٣ ٢٢٤٤ ٢٢٤٥ ٢٢٤٦ ٢٢٤٧ ٢٢٤٨ ٢٢٤٩ ٢٢٥٠ ٢٢٥١ ٢٢٥٢ ٢٢٥٣ ٢٢٥٤ ٢٢٥٥ ٢٢٥٦ ٢٢٥٧ ٢٢٥٨ ٢٢٥٩ ٢٢٦٠ ٢٢٦١ ٢٢٦٢ ٢٢٦٣ ٢٢٦٤ ٢٢٦٥ ٢٢٦٦ ٢٢٦٧ ٢٢٦٨ ٢٢٦٩ ٢٢٧٠ ٢٢٧١ ٢٢٧٢ ٢٢٧٣ ٢٢٧٤ ٢٢٧٥ ٢٢٧٦ ٢٢٧٧ ٢٢٧٨ ٢٢٧٩ ٢٢٨٠ ٢٢٨١ ٢٢٨٢ ٢٢٨٣ ٢٢٨٤ ٢٢٨٥ ٢٢٨٦ ٢٢٨٧ ٢٢٨٨ ٢٢٨٩ ٢٢٩٠ ٢٢٩١ ٢٢٩٢ ٢٢٩٣ ٢٢٩٤ ٢٢٩٥ ٢٢٩٦ ٢٢٩٧ ٢٢٩٨ ٢٢٩٩ ٢٣٠٠ ٢٣٠١ ٢٣٠٢ ٢٣٠٣ ٢٣٠٤ ٢٣٠٥ ٢٣٠٦ ٢٣٠٧ ٢٣٠٨ ٢٣٠٩ ٢٣١٠ ٢٣١١ ٢٣١٢ ٢٣١٣ ٢٣١٤ ٢٣١٥ ٢٣١٦ ٢٣١٧ ٢٣١٨ ٢٣١٩ ٢٣٢٠ ٢٣٢١ ٢٣٢٢ ٢٣٢٣ ٢٣٢٤ ٢٣٢٥ ٢٣٢٦ ٢٣٢٧ ٢٣٢٨ ٢٣٢٩ ٢٣٣٠ ٢٣٣١ ٢٣٣٢ ٢٣٣٣ ٢٣٣٤ ٢٣٣٥ ٢٣٣٦ ٢٣٣٧ ٢٣٣٨ ٢٣٣٩ ٢٣٤٠ ٢٣٤١ ٢٣٤٢ ٢٣٤٣ ٢٣٤٤ ٢٣٤٥ ٢٣٤٦ ٢٣٤٧ ٢٣٤٨ ٢٣٤٩ ٢٣٥٠ ٢٣٥١ ٢٣٥٢ ٢٣٥٣ ٢٣٥٤ ٢٣٥٥ ٢٣٥٦ ٢٣٥٧ ٢٣٥٨ ٢٣٥٩ ٢٣٦٠ ٢٣٦١ ٢٣٦٢ ٢٣٦٣ ٢٣٦٤ ٢٣٦٥ ٢٣٦٦ ٢٣٦٧ ٢٣٦٨ ٢٣٦٩ ٢٣٧٠ ٢٣٧١ ٢٣٧٢ ٢٣٧٣ ٢٣٧٤ ٢٣٧٥ ٢٣٧٦ ٢٣٧٧ ٢٣٧٨ ٢٣٧٩ ٢٣٨٠ ٢٣٨١ ٢٣٨٢ ٢٣٨٣ ٢٣٨٤ ٢٣٨٥ ٢٣٨٦ ٢٣٨٧ ٢٣٨٨ ٢٣٨٩ ٢٣٩٠ ٢٣٩١ ٢٣٩٢ ٢٣٩٣ ٢٣٩٤ ٢٣٩٥ ٢٣٩٦ ٢٣٩٧ ٢٣٩٨ ٢٣٩٩ ٢٤٠٠ ٢٤٠١ ٢٤٠٢ ٢٤٠٣ ٢٤٠٤ ٢٤٠٥ ٢٤٠٦ ٢٤٠٧ ٢٤٠٨ ٢٤٠٩ ٢



على الهداية ما نضه واجمعوا ان المدعى بعد اقامه  
ابراه وان لم يدع الخصم قال ولا يعلم فيه خلاف ذكر  
في التجريد وان ادعى رب الدين ان له مالا باطنا فله ان يضي بعد شهادة الشهود  
على الا فلاس لانه ادعى شيئا خارجا عما علمه الشهود فتأمل ذلك وقابل بين العيان  
**مسئله** قال بعضهم وعين القضاء مستوجهة على من يقوم على الميت وعلى الغائب  
او على اليتيم او على من يستحق شيئا من الحيوان ولا يتم الحكم الا بها **مسئله** وعين المنيحة  
على الميت انه ما باع ولا وهب ويمين الورثة على العلم انه ما خرج عن ملك مورث  
بوجه من الوجوه كلها وان ملك جميعهم يعني الورثة باق في دينهم **مسئله** وعين المنيحة  
وهذه التمه في اليمين تلك على الميت **مسئله** اذا ادعى رجل دين على ميت و  
البينة التامة وان كان ورثته كبارا ولم يدع دفع الدين من وارثهم ولا من  
انقسام لا يلزم رب الدين يمين وهو يوعد عبارة عن التجريد بخلاف ما لو كانا  
صفا فلا بد من اليمين **مسئله** قال بعض المتأخرين واذا شهد رجل شاهد  
معينا فاستخذه شاهدين خلفا له من يده بوجه من وجوه الملك **تبينه**  
واليمين في ذلك على من نظن به علم ذلك ولا يمين على من لا يظن به علم ذلك ولا  
على صغير ومن كل عن يلزمه اليمين منهم سقط من الدين حصه فقط **تبينه** من  
اقام بينه على حاضر يدين فلا يحلف مع بينته اثباتا حتى ولا انه ما قبض منه  
حتى يدعي المطلوب بوجه من وجوه اليمين او دفعه عنه موانع من وكيل وغيره فحينئذ  
يحلف قال بعض **فصل** وما يحكم فيه باليمين مع الشاهدين اذا قامت  
بينه المقرقة المجهول الحال بانه معدوم فلا بد من يمينه انه ليس له حال ظاهر ولا  
باطن وان وجد مالا ليورثه حقه عاجلا لان البينة انما شهدت على الظاهر  
ولعله عيب **ومن ذلك** المراه تدعى على وكيل زوجها الغائب لنفقة وتقديم  
البينة باثبات الزوجية والعينية وانضالها ونهم ما علوه ترك لها نفقة فلا  
بد من يمينها انها لم تسقط حقه او لا ارسل لها نفقة ولا احالها على احد فاصح  
على جميع المسقط والمبطل **ومناظر** **مسئله** **فصل** يمين القضاء لا يرضى على وجوبها  
لعدم الدعوى على التحالف بما يوجبها الا ان اهل العلم راوا ذلك على سبيل  
الاستحسان نظر للميت والغالب وحياطة عليه وحفظ الماله للسكن في نقاء  
الدين فاذا حلف ورتاخر القضاء لم يصح ان يحلف بالله بالتوهم المحتمل ولا  
يشبه ذلك اذا كان صاحبه حاضرا وادعى عليه انه قد قضاه بعد ذلك او  
اياه لان اليمين القضاء يمين المدعى عليه **مسئله** اذا كان  
المدعى عليه ثم قال له بينة حاضرة تقبل عندي جميع  
بين استشهدا دعي الاستهاد ويدين ما قال في الابتداء لجواز انه لم يبين

ان هو لا يشهده ثم سار بوثا شهود ثم صاروا ابا ان المدعى عليه  
عندهم فلا يكون مناقضا **مسئله** لو قال كل شهادة شهد لي بها فلان وفلان  
بهذا الحق فلا حتى لي فيها ثم ادعى بعد ذلك شهادتهم وكنا لو قال ليس لعند  
فلان وفلان شهادة هما ادعى قبل هذا او قال كل شهادة يشهد بها فلان فهو  
زور ثم طلب من القاضي يحلف خصمه فحلفه ثم قال لي بينه فجميع ما مر على هذا  
الخلاص ففندا ويخيفه فتسمع ويقضي له بها اذ من حجة ما ان يقول لم نذكر حيث  
قلنا ليس لك عندنا شهادة ثم تذكرنا بعد ذلك وعند محمد لا يقبل مقتضى  
من ادعى **الباب السادس** في القضاء بقول رجل بانقراده **مسئله** قال  
بعضهم ويكفي الشاهد الواحد فيما سدى الحكم فيه بالسؤال وفيما كان علما بوجه  
**مسئله** وما اختصم فيه من العيوب التي تكون في العبد المنع فالحاكم اذا تولى  
الكشف عن ذلك يرسل العبد الى من يرضيه او يثق بنظرة ومعرفة بذلك  
العيوب وعوره مثل الشقاق والطحال والبرص المسكول وامثال كثير فيأخذ  
فيه بالمخبر الواحد ويقول للطيب البطل كذا عن فلان المتأخرين **مسئله** وتقبل  
شهادة الفرد في هلال رمضان اذا كان في السماء عله وفي الجرح والتعديل  
والرسالة يريد به رسول القاضي المسؤول عن الشهود ويرى في الكلام اذا لم  
يعرف القاضي لسانه وتقديره الارش وتقويم السلف والسلم انه جيد  
او ردي وهذا مذمومها وعند محمد في الجرح والتعديل والترجمة لا تقبل الا انها  
رجلين او رجل وامراتين **مسئله** لو شهد عند القاضي فقام المدعى عليه  
ها عبدا والآخر حريين وكانا مجهولين لا يقبل شهادتهما حتى ياتي بينه  
فان اتى واحد وشهد بحريةهما قبلت شهادتهما من المحيط **مسئله** اذا اخبروا  
ثقة باعسار المسجون يخرج من السجن والحجر الفرد يلحق بالشهادة متى انضمت  
اليه قرينة لها اثر في احباب الصدق والايمان احوط **مسئله** ثبت الشهادة بالمو  
بجبر الواحد العدل رجلا كان وامراه ولا يشترط فيه لعق الشهادة لان الموت قد  
يتفق في موضع لا **مسئله** ثبت الشهادة بقول الواحد لصانع الحقوق  
المتعلقة بالموت فلهذه الصيرورة يثبت الاشهاد رجلا لو اذ ولان في اشتراط  
العدد في الموت جرحا لانه يقوم بمنازعة اسنانه من العلم وغيره الا واحد **مسئله**  
رجل تزوج امراه رضيعة فغاب عنها فجاء رجل واخبر انها ارضعت من ام الزرع  
او اخته واخبره انها قبلت ان زوجها او اباه وهي ومشتتهاه ووقع عنده  
انه صادق فلما ان يتزوج احبها واربعها سواها بخلاف ما اذا سبق الرضا  
وشاهره على النكاح لانه ثمة الزوج يزارعه اما بهما فيدعي امرأ عارضا  
والزوج لا يزارعه لانه لا يعلم والاثنان احوط به فان وقع عنده صدقه  
وجب قبوله **فصل** واخبر رجلا ان امراه ارتدت عن الاسلام واخبرته المراه  
ان رجلا ارتد هل يجب لقبول ولو اخبرها اثنان انه طلقها زوجها يحل



لها التزوج بزوجه آخر نظر الخلاصه **مسئله** سكو  
يكون سكوها رضا بامور احدها ان تكون عالمه  
رسولا واحدا عدلا او غير عدل فيجبها بذلك او  
فصولا فلا بد من العدد **مسئله** من العوان وقت وامه والطريق هو الرجوع الى  
اهل النظر ان اجزوا احد يثبت لميب في حق المحصور وان شهد به عدلان وشهد  
انه كان عندا لبايع برده عليه قاله قاضي خان **الاستدلال** وتبينه القياس ان يكون  
شهادة الغرض الا انه حجه جعل العدد شرطا فيما يطالع عليه الرجل فضلا لقياسا  
فبقى هذا على قضية القياس مع ان ههنا مستلصق بغيره **مسئله** لا بد من  
كثيرا كثر النظر الى العورة وهل يشترط لفظ الشهادة قال مشايخ خراسان  
لان هذه شهادة محضه توجب على غيره لا على نفسه وقال مشايخ العراق لا يشترط  
لان هذا خبر لم يشترط لقبول الشهادة وذكر في بعض روايات المبسوط ولا يقبل  
في ذلك شهادة رجل واحد فقد اختلف المشايخ فيه هل يقبل لانه فيه شهادة  
امراة واحد فلا يقبل في ذلك شهادة رجل واحد ولا يقبل بفسق بالنظر  
او لا يحل له لانه يشكك بما لو شهد على ذلك رجل وامرأتان او رجلان يقبل  
وقيل لا يقبل انظر كتاب الشهادات من المحيط **مسئله** قال جمع من العلماء يجوز  
تقليد المعنى الواحد اذا كان عدلا بالقياس سوا كان حرا او عبدا ويجوز ان يقبل  
رسولك اليه ولذا اذا كتبت المفتي خط في رقة للمستفتي اجاز العمل بخط اذا  
كان الرسول فترة ففيه نظر ووجه هذا ما جرت العادة به في سائر الاعصار  
والامصار مع ضرورة الناس الى ذلك وكانت الخواتيم تجوز على كتب القضاء حتى  
احدثت الشهادة على كتاب القاضي لاجل حدوث الهمم على خاتم القاضي واولئ  
احدثت الشهادة على ذلك هرون الرشيد وقيل ابن المهدي قال بعضهم فرغ  
اذا اجزى بعد ما حصل عدل هل يكفي فيه ام لا بد من اثنين ورخلاف فرغ  
والموذن يكفي اخباره بدخول الوقت اذا كان بالغا عاقلما بالالواقات  
**الباب السابع في القضاء بقول امراة** **مسئله** لا بد من اثنين  
والبكاره والتوبة والحيض والحمل والسقط والاستهال وعيوب الجراير والامأ  
وفي كل ما تحت ثيابهن ووجه ذلك انه لما كانت هذه الامور مما لا يحضرها الرجل  
ولا يطلعون عليها اقيم فيه النساء مقام الرجل للضرورة **مسئله** اذا كان ارجو  
ثم انت بولد فجذولادتها حال قيام النكاح فشهدت امراة واحد عزم مسئله  
ثبت ذلك وبه صرح في المبسوط حتى لو نكحها الزوج بلا عن لان النسبه تثبت  
بالفراش الفت **مسئله** انما يجب التقدف وليس من ضرورته وجود اركان  
فانه يصح بدونه **مسئله** لو قال لزوجته ان ولدت فانت طالق فله  
وانكر فشهدت به القابله يقبل قولها عند ابو يوسف  
حجه في ذلك قال عليه السلام شهادة النساء جائزه فيما لا يستطاع

النظر اليه ولا نهائ **مسئله** الولاده تقبل فيما ينبغي عليه وقال ابو حنيفة رحمه  
الله انها ادعت الحث فلا يستل اجمعه تامه وهذا لان شهادتين ضرور في  
الولاده فلا يظهر في حق انطلاق لانه يقبل **مسئله** واما شهادتين على اشياء  
الصبي فعند ابو حنيفة لا يقبل في حق الارث لانه مما يطالع عليها الرجال الا في حق  
الصلاه لانه من امور الدين وعندنا يقبل في حق الارث ايضا لانه صوت عند  
الولاده ولا يحضرها الرجل عادة فصار كشهادتين على نفس الولاده **مسئله**  
وما يكون في موضع لا يطالع عليها الرجال فعلى القاضي ان يبريه حق عدله ولا يشترط  
اجزوا **مسئله** انه لا عيبه فلا حضوره ام لا بد من ثبوت العيب لخاصم  
وان اخبرت بالملم فلا يرد مجرد قولها اذ مجرد قولها ليس بلمر لكن يحلف البائع  
فيه لو نكل والا فلا عزاي يوسف انه يرد مجرد قولها لان قولها حجه فيما لا يطالع  
عليه الرجال وعند محمدان العقد يفسخ قبل القبض بقولها لا بعد للحاجه الى  
ادخالها في ضمان البائع ومجرد قولها ليس بحجه فيه مقتضب من جامع النضر  
**مسئله** يقبل قول المراه في ان سال الهديه ويجوز قبولها والافتداه على الاكل  
بقولها ويقبل قولها في الاذن في دخول الدراهم والهمم على الميال **مسئله** اذا  
انكر الزوج ما ادعته عليه من الاعتراض وكانت بكر انظر النساء اليها فان  
قلت هي بيثت فالقول قوله مع يمينه لان قول النساء ليس بحجه فوجب حلفه  
واما بيثت بقول النساء اليها لا الوصول وفي الاصل ان المراه الواحد يجوز  
والثتان احوط لان ما لا يضم اليه قول الرجل لا يعتبر فيه **مسئله** لان اشتراط العد  
عرفناه بالنقض بخلاف الاصل فلا يصير متواترا باشتراط هذا العدد كما ذكرته  
في شرحي للوقايه ما لا يستغنى **مسئله** نقل ابن عمر في مراتب الاجال على قول  
المراه الواحد في اهداها الزوج لزوجها ليلة العرس **الباب الثامن في القضاء**  
بالنكول عن اليمين وعن حضور مجلس الحكم وبيان المواضع التي تجب فيها  
اجابة دعوة الحكم وما لا يجب فيه الاجابه مسئله يجوز القضاء بالنكول في  
باب الاموال ولا **مسئله** وقال الشافعي لا يقضى بالنكول ولكنه  
رد اليمين الى المدعي فان حلف باخذ المال والا فلا والصحيح قولنا لان النكول  
دل على حمان الكذب في النكارة لانه لو كان صادقا في النكارة لا قدم على الحلف  
او لو لم يحلف بغير ماله لان عندنا يقضي بمجرد النكول وعندنا نقل اليمين الى  
المدعي فيحلف غالبا فيقضي له بالمال وهذا صادق للمدعي عليه عن النكول لو كان  
صادقا في النكارة لانه حبا للمال يحمله على اليمين الكاذبه عسى صيانته للمال  
فيحلف لا يحمله على اليمين الصادقه فلما امتنع عن اليمين حلف على ظن المشا  
انه امتنع عن اليمين الكاذبه وظهر كونه مبطلا وكون المدعي بحق فوجب على  
القاضي تمكين المدعي من اخذ المال دفعا للظلم عنه **مسئله** ويجوز رد اليمين  
ان شئ على وجه الصلح وذكر في الجامع الصغير ان الصلح على اليمين جائز حتى







مخرجت وان معه لجملا ما رايت مثل هامته وار  
نوا الله ما ملكت ان اعطيه حقه في الحديث بيان ج اعداء بحمد  
الاترى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام بنفسه  
القاضي لا يقوم بنفسه لكثرة الخصوم او لما فيه من الاستخفاف به فاما ان  
كان الخصم خارجا عن المصر قالوا ان كان قريبا من المصر بان كان بحيث لو استكر  
من امكنه ان يحضر مجلس القضاة في بيت في منزله بعد به وان كان  
ببعدا من المصر بحيث لا يمكنه ان يعود في المصر ويبقى في منزله لا بعد به ثم  
كيف يصنع القاضي في اختلاف المشايخ فيه قيل يامر المدعي باقامة البينة له  
عليه حق ولا تكون هن البينة لاجل القضاء بل لاجل الاحضار كما في كتاب  
القاضي فاذا اقام البينة امر انسانا ان يحضر خصمه فاذا حضره امر المدعي  
باعداد البينة فاذا اعدا البينة المادية قضى بها عليه وقيل بجلفه القضاة  
فان نكلها قامه من مجلسه وان حلف امر انسانا ان يحضر خصمه والاولى اصح  
وعليه اكثر القضاة وذكر الحنفية ان القاضي يدفع خاتمة لاحضار الخصم  
اذا كان في المصر ويبعث من يحضره ان كان خارجا عن المصر والقضاة على عكس  
هذا فانهم يبعثون الراسل في المصر ويدفعون العلامة خارج المصر ويبعث  
القضاة يجتازون في العلامة دفع الحاتم وبعضهم دفع الطينة وبعضهم  
دفع قطعة قرطاس وهذا لان الخصم ربما يكون ببعدا عن المصر والمدعي  
يلحقه مونة الراسل ويبريدان يتحمل تلك المونة بنفسه فلا يلزمه شي فقلنا  
بان القاضي يبدل له علامة ليذهب به فيريه خصمه ويشهد على ذلك فان  
اجاب الخصم وحضر مجلس الحكم والابعد القاضي اليه من يحضره ومونة الخوف  
بعدت واذا تقر بذلك فنها ان من دعي من مسام ما ذكرنا فادونها وجبت  
عليه الاجابة لانه مصالح الاحكام واصناف المظلومين من الظالمين لا يبدل  
وان كان البعد لا يجب ومنها ان يدعوه الخصم الى حق مختلف في ثبوتة وخصمه  
ليعقد بثبوتة فتجب الاجابة لانه دعوى من ادعى ان الخصم ادعى بثبوتة وخصمه  
لانه مبطل وان دعاها حاكم وجبت الاجابة له لان المحل قابل للحكم والمصرف  
والاجتهاد ومنها النفقات فتجب الحضور فيها عند الحاكم لتقديرها ان كانت  
الاقارب وان كانت للزوجة او للزوجة فهو مخير بين ابانة الزوجة وعقوبة  
وبين الاجابة **فصل** فاذا امتنع الخصم من الحضور عذره لانه ساء الارب  
فيما صنع فاستوجب لتقريره القاضي ما بالضرر وبالصلح او بالحبس على  
قدر ما يرى او يبعد وجهه فيقره القاضي على ما يراه تقرير او تاديبا ولا يترك  
اذا سكت ولم يقل اني احضر او لانه لم يحضر في الوقف الذي وقت له لان السكوت  
في موضع الجواب امتناعا عما دعي اليه **فصل** في بيان ما لا يجزى  
هو مخير فيه بين الاجابة وعدمها فانها اذا ادعاه ولم يكن له عليه حق لم

57  
على الحاكم فلا يجزى الاجابة فان كان قادرا على ادائه  
انه ولا يذره منها متى علم الخصم اعسار خصمه حرم عليه طلبه ودعوى  
الى الحاكم **ومنها** اذا ادعاه خصمه وعلم انه يحكم عليه بجور لم تجب الاجابة وتجرم الاجابة  
اذا كان الحكم في الدماء والعروض والحدود وسائر العقوبات الشرعية **ومنها** اذا كان  
الحق موقوف على حكم كتاب جليل العنين فان الزوج بين مخير بين الطلاق فلا تجب  
الاجابة وبين الاجابة فليس له الامتناع منها **ومنها** القسم المتوقف على الحاكم  
فتجوز المطلوب بين تمليك خصمة لغريم وبين الاجابة وليس له الامتناع منها وقد  
يقسم ما في يده روجه والرفيق **تنبيه** متى طولب بحق عليه اداؤه على الفور  
كرد المقتضوب فلا يحل له ان يقول له خصمه لا دفعه لك الا بالحكم لان المطل ظلم والو  
على الاحكام صعب من القواعد **التاسع** في القضاء بينة الخارج على ذي اليد اذا  
قاما البينة وفي تاريخ الدعوى والشهادة اعلم ان الرجلين فانما عينا  
وبرهنهما فلا تخلوا اما ان يدعيهما ملكا مطلقا او وارثا او شرا وكل قسم ثلثا قسما  
لانه اما ان يكون المدعي في يد ثالث وفي يدهما او في يدهما وكل وجه على  
اقسام لانها اما ان يورثا او ارثا تاريخا واحدا او تاريخا احدهما الاخر فاعلم  
فذلك ستة وثلاثون فضلا اما لو ادعى ملكا مطلقا والعين في يد ثالث ولم  
يورثا او ارثا تاريخا واحدا او برهنهما يقضي بينهما الاستواء في الحجم وان  
ارثا تاريخا سبق يقضي للاسبق لان ثابت الملك لنفسه في زمان لا ينافيه  
غيره فيعطي بالملك بعد لا غير الا اذا تلقى الملك منه ومما ينافيه لم يتلق  
الملك منه فلا يقضي له ولو ارثا احدهما الاخر فعندنا في حقيقته رجحانه لا غير  
للتاريخ ويقضي بينهما نصفين لان توفيقه احدهما لا يدل على تقدمه لانه  
مخير ان يكون الاخر اقدم منه ويحتمل ان يكون متاخرا عنه فتجعل مقارنا  
رعاية للاحتمالين وعندنا في يوسف رجحانه للمودع لانه اثبت لنفسه الملك  
في ذلك الوقت يقينا ومن لم يورث يثبت كحال يقينا وفي شعبة في وقت تاريخ  
صاحبه شك فلا رسته ر يقضي لمن اطلق لانه دعوى الملك المطلق  
دعوى الملك من الاصل ودعوى المورث يقتصر على وقت التاريخ ولهذا يرجع الباع  
بعضهم على بعض ويستحق الزايد المتصله فكان المطلق اسبق تاريخا فكان اول  
هذا اذا كان المدعي في يد ثالث فان كان في يدهما فكذلك الجواب لان لم يترجحا  
على الاخر باليد ولم يخط حاله عن حال الاخر باليد وان كان في يد احدهما فان ارثا  
سواء اول يورثه فهو للخارج لان بينته اكثر اثباتا وان ارثا واحدهما سبق ملكا  
وتنجز محذاه رجوع عن هذا القول وقال لا يقبل بينة ذي اليد على الوقف ولا على  
غيره لان البينتين قامت على مطلق الملك ولم يترصنها بجهة الملك واستوى  
المقدم والمأخر فيقضي للحال ولها ان البينة مع التاريخ يقضي للمدفع مع الدفع  
فان ثبت لشخص في وقت ثبوتة لغيره بعد لا يورث الا بالتلقي منه



نصارت بينه ذي اليد بذكر التاريخ متضمنه دفع **سنة** تاريخ على معنى انه  
لا يصح الا بعد اثبات التلق من قبل وبينته على الدرع مقبولة هذا اذا كانت من  
في يد احدها وصاحبها لو قتل الاول او في عندها وعنده يكون سها واذا ارجع احدها  
لا الاخر فعند ابي يوسف يقضي للمورخ لان بينته اقدم من المطلق كما لو ادعى بطلان  
شرا من واحد واربع احدها الا اخر كان المورخ اولى وعند ابي حنيفة ومحمد يقضي  
للمخارج ولا غيره للمورخ لان بينته ذي امان قبل اذا كانت متضمنه معنى الدرع ومنها  
وقع الاحتمال في معنى الدرع لو وقع الشك في وجوب التلق من جهة الجوار ان شئ  
الخارج لو وقتوا كان اقدم فاذا وقع الشك في بقتنه معنى الدرع فلا يقبل  
الشك والاحتمال واذا ادعى كل واحد منهما الارث مع ابيه فلو كان العين في يد  
ثالث ولم يورخا اذا ارخا سوا فهو بينهما نصفان لاستوائهما في الحجج وان ارخا  
واحدهما اسبق فهو له يسبقهما عند ابي يوسف وكان ابو يوسف رحمه الله يقول ولا  
يقضي به نصفين من الارث والمالك المطلق ثم رجع الى ما قلنا وقال محمد رحمه الله  
في رواية ابي حنيفة كما قال ابو حنيفة وقال في رواية ابي سليمان لا عبرة للتاريخ  
في الارث فيقضي بينهما نصفين وان سبق تاريخ احدهما الا انها لا يدعيان الملك  
لانفسهما ابتداء بل لو تم انهما ثم رجعا الى انفسهما ولا تاريخ للمورخين تاريخ  
يقضي لاسبقهما وان ارخا احدهما الا اخر قضى بينهما نصفين اجماعا لانها ادعيا  
تلقى الملك من رجلين فلا غيره للتاريخ وقبل يقضي للمورخ عند ابي يوسف  
ولو كان العين في ايديهما فذلك الجواب وان كان العين في يدي احدها ولم يور  
او ارخا سوا يقضي للمخارج وان ارخا واحدها اسبق فهو لاسبقهما وعند محمد  
للمخارج لانه لا عبرة للتاريخ هنا وان ارخا احدهما الا اخر فهو للمخارج اجماعا  
وقيل عند ابي يوسف رحمه الله للمورخ وان ادعيا الشراء من احدها ولم يورخا  
او ارخا سوا فهو بينهما نصفان لاستوائهما في الحجج وان ارخا واحدها اسبق  
يقضي لاسبقهما اتفاقا بخلاف ما لو ادعيا الشراء من رجلين لانها لا يثبتان  
الملك لبايعهما ولا تاريخ للملك لبايعيه **سنة** متدبه وصار كانا  
حضرا وبرهنا على الملك بل تاريخ فيكون بينهما اما هنا فقد انقضا على ان  
الملك كان لهذا الرجل وار اخلف في التلق منه وهذا الرجل اثبت التلق  
لنفسه في وقت لا ينافي فيه صاحبه فيقضي له به لا يقضي به لغيره بعده  
الا اذا تلقى منه وهذا لا ينافي منه وان ارخا احدهما الا اخر فهو للمورخ اتفاقا  
لانه اثبت شراؤه لنفسه في زياده لا ينافي فيه غيره فيقضي به له حتى يبين  
بقدم شراؤه عليه بخلاف ما لو ادعيا الشراء من رجلين ووقت احدهما الا  
فانه يقضي بينهما نصفين لان كل واحد منهما ثم خصم عن بايعه في اثبات الملك  
له وتوقيت احدهما لا يدل على ما سبق ملك بايعه ولعل ملك البايع الاخر اسبق  
فهذا قضينا بينهما وهنا اتفاقا على ان الملك لبايع واحد فحاجة كل منهما الى

اثبات سببها **سنة** اثبات الملك للبايع وسبب الملك في حق من وقع  
سوق وكان هو **سنة** لم يدعي الحق وان كان الحق في ايديهما فهو سها الا اذا  
ارخا واحدها اسبق **سنة** لا يقضي لاسبقهما وان كان في يد احدهما فهو لذي اليد  
سوا ارخا اولم يورخ والا اذا ارخا وتاريخ الخارج اسبق فيقضي به للمخارج انظر  
المالك في وفي الذخيرة تقضي في الملك المطلق بينه المخارج لا بينه ذي اليد  
عند المولى من كرات تاريخا او استويا فيه ولو كان تاريخ احدهما اسبق فهو اولى  
ولا للتاريخ غيره عند ابي حنيفة في الملك المطلق وهو قول ابي يوسف رحمه الله  
محمد رحمه الله **سنة** على قول ابي يوسف رحمه الله اولا وهو قول محمد رحمه الله  
في الملك المطلق فيقضي للمخارج **سنة** لو اقامت المرأة بينه على دار في يد ابي  
انها لها قالت قد غصبته مني واقام الزوج بينه انها داري اشترتها منك  
قبل يقضي بها للمرأة لان الدار والمرأة في يد الزوج فكانت هي خارجة وقيل  
يقضي لها للزوج لانه لا ينافي بين البيعتين ففصلات ست العصب ولا ثم الزنا  
آخر من الفتاوي **سنة** لو كانت شاتان احدهما سوداء والاخرى بيضاء واما  
في يد رجل فاقام خارج بينه ارا البيضاء قد ولدتها السوداء في ملكه واقام  
صاحبها لبيد البينة ان السوداء اسانة ولدتها البيضاء في ملكه قضى لكل واحد  
بالشاة التي شهد شهودها ولدت في ملكه اذا كان سن الشاتين مشكلا  
من الايضاح **سنة** التاريخ في التنازع لفعلى كل حال ارخا سوا او واحد  
اسبق وارخا احدهما فقط اذا فرض من اثبات التنازع زيادة الاستحقاق لا  
على خصمه ليتخرج بينه واثبات زيادة الاستحقاق لا يصور في التنازع لانه  
دعوى اولوية الملك انظر جامع العضولين **فصل** ولو ادعى رجلان دارا في  
يد ثالث فادعى احدهما كل الدار وادعى الاخر نصفها واقاما جميعا البينة قال  
ابو حنيفة يقضي بطريق المنازع لصاحب الجميع بثلاثة اوباعها ولصاحب النصف  
بالرفع قال ابو يوسف ومحمد يقسم اثلاثا بطريق المضاربة ولو كانت الدار في  
ايديهما والمسئلة حال **سنة** اجماع الجميع بالنصف الذي يد صاحبه وترك  
النصف الذي بحاله انظر الايضاح **سنة** لو شهد بملكية الدار للمدعي ولم يشهد  
انه بيد المدعي عليه يقبل عند محمد لا في ظاهر الرواية ولو شهد بالدار للمدعي لا يثبت  
المدعي عليه وشهد اخوان بيد المدعي يقبل كلاهما اذا حاجدهما الى الشهادة يد البينة  
خصما في اثبات الملك ولا فرق بين ان يثبت كلا الحكيمين بشهادة فريق او فريقين  
ثم اشهد بيده بسلامهما القاضين من سماع هل شهد بيده او عن معاينة لانها  
رسمهما اقراره انه بيد فظن انه يطلق لهما الشهادة **سنة** استنبه على كثير  
من الفقهاء انه اقراره هل ثبت يد حكما فالم يذكر انهما معا يناد لا يقبل ولا يحق  
هذا به **سنة** اذ ثبت بل في غير حاجتي لو شهد ببيع وتسليم بسلامهما القاضين شهدا  
على **سنة** بايع او على معاينة البيع والتسليم والحكم **سنة** فان الشهادة



بالبيع والتسليم شهادة بالملك والشهادة على اقره **مسألة** في البيع به ليست شهادته  
بملك البائع انظر شرح ظهير الدين المرعبي في **الباب الثاني عشر** في القضايا بخالف  
من المجتهدين اذ اختلف البائع والمشتري في البيع او في الثمن فخالفا فيختلف  
البائع ما باعه بالثمن كما ادراه المشتري ويختلف المشتري ما اشتراه بالثمن  
كما ادعى البائع ثم يفسخ البيع بينهما واما كل عن الثمن لزمه دعوى الاخر  
ويبدأ بقرينة المشتري في قول ابي يوسف لاخر وهو قول محمد وهو رواية  
الحسن عن ابي حنيفة واما اقام البينة قبلت بينته وان اقام البينة فبطلت  
بينة البائع في الثمن **مسألة** ولو كانت السلعة هالكة في يد المشتري فخرجت  
عن ملكه وصار بحال لا يقدر على الرد بالعيب فالقول قول المشتري مع يمينه  
ولا يختلفان اذا كانا الثمن دينيا في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد والشا  
يتخالفان ويتوادان القيمة **فروع** ولو اختلفا بعد هلاك الجارية في يد  
المشتري فادعى البائع ان الثمن عين وهو هذا العبد وادعى المشتري ان  
الثمن دين وادعى المشتري ان الثمن عين وادعى البائع ان الثمن دين لم  
ينظر الى دعوى البائع وانما ينظر الى دعوى المشتري فان اقر بالدين فالقول  
قوله وان اقر بالبينة خالفا **مسألة** ولو اختلفا وقد هلك احد الموصفين  
في يد الاخر ومثله ان كانا القول الباقي ولا ياحد من ثمن الهالك فيتخالفان  
وقال ابو يوسف القول قول المشتري في حصة الهالك ويتخالفان ويتوادان  
في الثايم وقال محمد يتخالفان فيها **فروع** ولو اختلفا في الاجل فقال البائع وكذا  
الاخر الى شهر او الى هذا الشهر وقال الاخر الى شهرين فالقول قول البائع  
ولا يتخالفان وقال زفر والساجي يتخالفان **مسألة** واذا اختلف الزوجان  
في المهر فقال الف وقالت الف يتخالفان ويبدأ بيمين الزوج لم يحكم فيه مهر  
المثل فان كان مثلهما الف او اقل فالقول وان كان البين واكثر فالقول  
قولها وان كان الف وخمساه ولها مهر المثل وهذا هو عند ابي يوسف القول  
للزوج الا اذا قال شيئا مستكرا قبل ان يكره **مسألة** وقيل ما يكون بيمين  
عن مهر مثلهما وهو الاصح **مسألة** ولو كان المهر مكيلا او موزونا ففسخه  
فاختلفا في قدر الكيل والوزن فهو مثل الاختلاف في الف والالفين لانه  
اختلاف في لذات الاثرى ان اذاله البعض منه لا تنقض الباقي ولو اختلفا في  
جنس المسمى او صفته ادرعه ان كان مدعى والمسماعين واختلفا في قيمة  
وهو هالك فالقول للزوج ولا يتخالفان لانهما اتفقا على المسمى فصحت فاقطع  
حكمته مهر المثل بيمين الا انها تدعى عليه وصفا او صفا نازا ايدار هو ينكر  
القول له بخلافه ولو اختلفا في قدر المسمى لان التسمية فاسده عندهما  
في قدره اختلفا فيه فوجب حكم مهر المثل **مسألة** اذا ادعى الراهن انه رهن  
بخمسماية والمرهن بالف فالقول قول الراهن مع يمينه لان يعلق حق الرهن

بالرهن يستفاد من **مسألة** وكان القول قوله في قدره **مسألة** ولو قال الراهن  
ع الدين الذي استعلى وهو الف والرهن ساوي ذلك وقال المرهن  
انه رهنه بخمسماية والرهن ثايم فقد روى عن ابي حنيفة ان القول قول الراهن  
ويتخالفان ويتوادان لان الاختلاف وقع في المعقود عليه حال قيامه فيتخالفان  
كما في البيع فان هلك الرهن قبل التحالف كان كما قال المرهن لانه سكر زيادة منها  
عليه **مسألة** لو ادعى كل واحد منهما انه رهن سوى الذي يدعيه الاخر واقاما  
البينة فالبينة بينة المرهن **فروع** فان قال الراهن هلك في يدك وقال المرهن  
فبنيته **مسألة** في ذلك فالقول قول المرهن والمرهن يدعي الجاهل  
الضمان والراهن سكر فكان القول قوله والبينة لانهما تبنت بقا الدين وبينة  
المرهن بنفسه فالبينة اولى **مسألة** اذا ادعى المشتري الشراء بالبينة والشفيع  
بالف فالقول قول المشتري مع يمينه فان اختلف البائع معهما والدار في يد  
المشتري والمشتري والتمن غير منقود فالقول قول البائع ويتخالفان ويتوادان  
لان اختلاف وقع في البيع والسلعة قايمة فياخذ الشفيع بما قاله البائع ارضا  
لان الوجوب بايجاب البائع فكان القول قوله من الايضاح ومن المحيط ومن الجامع  
ومن التبريد **الباب الحادي عشر** في القضايا بيمان اللعان حقيقة شهادات  
موكدة من كراه باليمان موقوفه بالعين والعصب وسميت بيمانها لانه لا يها ذكر  
اللعن وكونها سببا في لعن كل واحد من صاحبه وصفها ان يقول اربع مرات  
اشهد باسدي لصادق فيما رميتها به من الزنا ويقول في الخامسة لعنة الله  
عليه ان كان من الكاذبين فيما رميتها به من الزنا وتقول المرأة ثايمه اشهد بالله  
انه كاذب فيما راي من الزنا وتقول في المرة الخامسة غضب الله ان كان من  
الصادقين فيما راي من الزنا **مسألة** شرط اللعان قيام الزوج بينهما نكاحا  
صحيا حتى لا لعان بينه وبين امراته نكاحا فاسدا لان اللعان حكم مختص بقذف  
الزوجان والازوجه في النكاح الفاسد حقيقة فلا يمكن شرعه حال عدم الزوج  
**مسألة** ولو القعناء **مسألة** ولم يقر حتى عزلا ومات فاحكم الشكا يستقبل  
اللعان بينهما عندها وقال محمد لا يستقبل **مسألة** في اللعان بيد الزوج لا  
النبي صلى الله عليه وسلم لا عن بين المجالين وامرأة وبداء بالزوج ولو التقت  
المراة اولام الزوج لعن المرادة لان الترتيب معتبر حتى يكون على الوجه المخصوص  
عليه فان قر قبل الاعادة صح خلافا للساجي لان اصل اللعان قد وجب وفاقا  
صفته وهو الترتيب فيقع حكمه لوجود اصله **مسألة** لا عنها بولدهم ولت الى  
بين لزمه لانها معتدة بالطلاق حكما فصار كما لمعتدة باللاق حقيقة اذا  
جاءت بولدا لبنتين يلزمه الولد فكذا هذا **مسألة** نفى حمل امراته لللعان ولاحد  
عن **مسألة** وعندها والشا في تلان ان جاءت به لاق من ستة اشهر من  
يمن وطاروي عنه عليها السلام انه لا عن بين هلال امراته وهي حلالا



كان لا بد قد فارق امراته بالزنا صريحا فانه قال اي رجل اعطى بطن امرأته  
بها او يحتمل انه قد فارقها بالزنا صريحا وانكر الولد ايضا ان يكون منه ويورث  
مجد منها **مسئله** روى هشام عن محمد بن رجل اعان امراته بولدهم اذ تريت وكحت  
بدر الحرب بولدها ثم سببا جميعا فاشترها الزوج فالولد حر مسلم لانه حين ولد  
على فراشه والنسب وان انتفى باللعان ولكنه مخلوق من مائه وذلك يكفي لاثبات  
العتق لولد الزنا والمراده بمنزلة ام الولد لا يجوز له بيعها ولا له ان يقرها لانه  
اذا عتق الولد هي ام ولد له الا انه لا يقرها لان حكم اللعان لانه لم يتصل به الاكاذب  
وانه اكد بنفسه لاحد عليه لانه صار قاذ فالها وهي امته **مسئله**  
امرات جارت بولده فقاه الزوج فلا عن القاضي بينهما فالزمنه امه فتزوجت آخر  
بعدا القضاء المدة ثم اعان الاول الولد النقي لزمنه ويضرب الجدلان بالنسب قائم  
وهو المراسن كذا الملقوق وقد امتنع لما منع وهو اللعان وارتفع المانع بالاكاذب  
بالاكاذب ففعل النسب من الجامع **مسئله** انت بتوام فاقرب بالاول ونقي الاخر بولد  
الولدان ويلاعن لان الاقارب باحدهما اقرارهما كولد واحد فانها خلقتا من ماء  
واحد ونقي احدهما نقيهما فضا كان اقرارهما نقيها فلزمه لانه لا يصدق في  
النقي بعد الاقرار ويلاعن لانه قد فارق امراته بالزنا حين نقي الولد النقي واسلم اعلم  
**مسئله** ذكر الحسن عن ابي حنيفة امرأة جاءت بثلاثة اولاد في بطن واحد فاقرب  
الزوج بالاول ونقي السكا واقرار الثالث يلاعن وهم بنوه وان نقي الاول ثم اقر  
به فانه محذور الزمنه لان الاقرار بنسب بثبوت بعض الحمل يكون اقرارا بالكل لان  
بعض الحمل لا يحسن بالنسب دون البعض كمن قال يد مني ورجله مني كان اقرارا  
بثبوت بعض نسبه لولود منه وانما وجب اللعان في الصور الاولى لانه صحيح  
النقي لانه باقراره الاول اثبت عليها وبالسكا قد فارقها فضا رقاذا فاحصنه فيلزم  
اللعان كما لو قال لها ما زينت ثم قال زينت واما اذا نقي الاول واقرار السكا فالتقي  
الاول صار قاذ فالها بالاقرار السكا فضا رجا وكد بانفسه فيلزمه الحد  
وكذا في الواحد **الباب الثاني عشر في القضاء** يشاهد به بعض اهل الحق **مسئله** قال  
محمد بن جلمان واوصى لفقرا جيرانه فتشهد على ذلك فقيران من جيرانه فتشهدا  
جائزه ولو شهدا ناه او وصى لفقرا اهل بيته وهما من اهل بيته فقيران لم يجز الشهاد  
لها ولا لغوها انظر الفرق في المحيط **مسئله** ذكره هلال في كتاب الوقف رجل وقف  
على فقرا جيرانه فتشهد رجلان من الجيران او شهدا ناه وقف على اصحاب ابي حنيفة  
وهما من اصحابه حازت شهادتهما **مسئله** شهادة الفقهاء على وقفيه وقف على مائة  
كذا وهم من تلك المدرسة تقبل **مسئله** وفي الفتاوى رجل وقف وقفا على بيت  
في قرية وعلى معلم ذلك المكتب وعصب رجل هذا الوقف فتشهد بعض اهل القرية  
ان هذا وقف فان بن فلان على مكتب كذا وليس هو ولا الشهود اولاد في المكتب  
تقبل شهادتهم فان كان لهم صبي في المكتب فكذلك هو الاصح انظر المحقق

**مسئله** قضى القاضي العامة كالطريق والمخاطبة والموردية ونحوها فتشهد  
لان في العامة على ذلك جازت الشهادة فان قلت وكيف يجوز لها ان  
ولهم في ذلك سهم قلت هي لا بد منه لان لا يوجد احد ليس لهم سهم ويشهد عليه  
**فرع** اهل سكة شهدوا بعتي من مصالح السكك كان السكة غير نافذة لانه  
وفي النافذة اطلب حقا لنفسه لا تقبل وان قال لا اخذ شيئا تقبل وكذا في الوقف  
المدرسة على هذا في فتاوى النسفي وقبل ان كانت السكة نافذة تقبل مطلقا  
من اخلاصه **مسئله** ذكر في وصايا الاصل لو شهدا ربعة نفر شهدا ثمان منهم ثلاث  
على الميت **مسئله** في حار عتدي حنيفة ومحمد بنهما الله وعندي ابي يوسف لا يجوز  
لانهم يشتركون في قضية الدين لما عرف في كتاب الوصايا **فرع** روى بشر الوليد  
اذا شهد رجلان رجلين بدین علی الميت وشهد صاحب الدين للشاهدين بن  
لها على الميت فعن ابي حنيفة يباروا بيان **مسئله** لو شهد رجلان رجلين بوجه  
بقتل وشهدا الاخران لهما بوصية الثلث او بعبد نفسه لم يجز شهادتهما ولو شهد  
هذان لهدين انه اوصى بشاهديهما هذه الامه فشهادتهما جائزه وفي المجر اذا  
كانت الوصيه في جنس واحد لم يجز شهادتهم وفي الجنسين جائزه **مسئله** روى  
بن سماعه عن ابي يوسف لو شهد رجلان رجلين على رجل بالف درهم وشهدا ثلث  
لها للشاهدين على هذا الرجل بالف درهم والشهود عليه حتى جاز في قولهم  
جميعا **مسئله** رجل سرق من الغنم فتشهد رجلان من اهل القرية انه سرق هذا الغنم  
وهو يضاب جازت شهادتهما عليه في حق الغنم ولا يقطع لانهم فيه نصيبا  
**مسئله** رجل سرق بضائبا من بيت مال المسلمين فتشهد عليه رجلان من  
عدول العامة والمال قائم بيد السارق قبلت شهادتهما في حقه واخذ منه ولا  
قطع عليه لان له حقا ببيت المال ودرا عنه القطع **الباب الثالث عشر في القضاء**  
بالشهادات المختلفة والاختلاف بين الدعوى والشهادة اعلم ان الاختلاف  
لا يحلوا اما ان يكون في الانشاء او في السبب والجهة او في الوقف والمكان اما  
الاختلاف في الانشاء والاقرار فتشاهد شهادتهما بالقتل والاخر بالاقرار بالقتل  
او شهدا احدهما بالنسب والاثلاف بالاقرار لا يقبل لان اختلافهما في الانشاء  
والاقرار وقع في الفعل يمنع قبول الشهادة وكذلك لو شهدا احدهما ان قتله  
عمدا بالسيف والاخر انه قتله بالسكين لم تقبل لان القتل لا يتكرر باختلاف الاله  
**مسئله** ولو شهدا احدهما بالبيع والاخر بالاقرار به او احدهما بالاقراض والاخر  
بالاقرار به تقبل وكذلك في الطلاق والعقاق بان شهدا احدهما بالايقاع والاخر  
بغير اقرار به لاصيغة الانشاء والاقرار في هذه التصرفات واحد فانه يقول في  
الانشاء بعت واقرضت وفي الاقرار بعت واقرضت فمع قبول الشهاد  
**مسئله** ولو شهدا احدهما بالانشاء القذف والاخر بالاقرار به لا يقبل وان كان  
قولا في القذف صيغة الانشاء زنيته ويا زاني وفي القذف وهما



مختلفان لان احدهما قد فسد متداً والاخر حكاية عن التذوق **مسئله** واما الاختلاف  
في السببان شهد احدهما بالهبة والاخر بالصدقة لا يقبل لانها شهد **مسئله**  
مختلفين **مسئله** ولو ادعى رجل الف درهم فشهد ادهما على خمسة مائة من ثمن  
عبد قبضت وشهد الاخر على خمسة مائة من ثمن متاع قد قبضه فانه يقضى بحسب  
تخلاف ما لو شهد احدهما انه اشترى منه هذا العبد ونفقه الثمن وشهد الاخر  
انه وهبه منه وسلم اليه لا يقبل والفرقان في حق الميراث الملك بسبب تخالف  
الملك بغير سبب فان الملك بغير سبب يكون ثابتاً من الاصل حتى يستحق بزوآده  
المنفصلة وترجع اليه باعده بعضهم على بعض والملك بسبب لا يكون ثابتاً من الاصل  
حتى لا يستحق الزوايد المنفصلة ولا ترجع اليه باعده بعضهم على بعض بل ملكا حادثا  
فتقدر القضاء بالملك بسبب لاختلافهما فيه ويعذر القضاء بغير سبب لانها  
يشهد به فاما في حق الدين الثالث في المقنن في الحالين ملك حادث فكان  
المقصود منها جاهلا بماي سبب ثبت الدين فلم يمنع قبول الشهادة باختلاف  
المقر والمقر له في السبب لم يمنع صحة الاقرار في حق الميراث والدين جميعاً لان ذلك  
بالاقرار ملك حادث فكان هذا **مسئله** عنك ذراعي دار من ملكا من الميت وشهد  
احدهما باقرار الميت بغيرها منه والاخر باقرار الميت لها داره واختلفا في الوقت  
ينبغي ان يقبل عن فتاوى العصر **مسئله** ادعى عليه ورعيه عشرة دنانير فشهد  
احدهما ان المدعي اعطاه عشرة دنانير وامانه وشهد الاخر انه اعطاه عشرة دنانير  
ولم تقبل امانته لا تقبل وعدم قولها عن جواب فتاوى النسفي ليس لاختلاف  
الشاهدين ولا ما لو شهد ان المدعي عليه اعطى هذا المدعي مائة درهم ولم  
يقول من جهة الدين فقل جواب فتاوى النسفي لا يقبل ايضا انظر المنبه  
**مسئله** ادعى المديون ايضا القرض مائة درهم فشهد احدهما انه قضاه الدين  
وشهد الاخر انه اعطاه مائة درهم لا تقبل عن فتاوى النسفي **مسئله** ادعى بال  
شهادة احدهما ان المحتال عليه احتال عن غريمه هذا المال وشهد الاخر انه  
كفل عن غريمه هذا المال تقبل عن برهان الدين صاحب المحيط **مسئله** شهد  
احدهما في دعوى الشتم انه قال يا فاجر وشهد الاخر انه قال لربا فاسق لا تقبل  
عن الفتاوى الجارية **مسئله** سرق بقره واختلغا في لونها قال ابو حنيفة يقبل  
شهادتهما وقال لا تقبل عن ابي جعفر رحمه الله ان هذا الخلاف فيما اذا اختلفا  
في صفتين متضادتين كالسواد والياض واما في المقاربتين بان شهد احدهما  
على الصفرة والاخر على الحمرة فانه يقبل لان الصفرة المشبعة تضرب الى الحمرة والحمرة  
اذا رقت تضرب الى الصفرة وكثير من العوام لا يميزون بينهما وكذلك اذا شهد  
احدهما انها بيضاء وعنه والاخر انها بيضاء تقبل باختلاف وقال في شرح من  
عن الكرخي غير هذا فقال هذا في لونين يتساويان كالسواد والحمرة والصفرة  
فاما اذا لم يتساويا كالسواد والياض لا تقبل عندهم جميعاً **مسئله** ادعى على

60  
رجل فانكسرت شهادته احد مشاهدين باليمين والاخر باليمين لا تقبل شهادتهما  
وعند صاحبه تقبل على الف لانها اتفقا عليها واختلفا فيما زاد فقبل  
شهادتهما فيما اتفقا عليه وابو حنيفة يقول لا تختلفا فيما شهدا به فلا تقبل انه  
كذلك لان لفظ الف تغاير لفظ الفين والتغاير في اللفظ دليل على التغاير في  
المعنى لان اللفاظ وضعت لتعريف المعاني **مسئله** ولو شهد بالجمع او البيع والهبة  
او الصدقة او الرهن او الصلح واختلفا في المكان والزمان قبلت لا يرد قوله  
يتكرر وجوده الا النكاح فان لاختلاف بين شاهديه مكانا وزمانا يمنع قبول  
الشهادة **مسئله** ولو شهدا بالرهن ومساكنة قبضه واختلفا في الايام والبلدان  
جازت وكذلك الهبة والصدقة والمساكنة لا يجوز الا ان يشهدا بانا اقرار  
الراهن او الواهب او بالمصدق بالقبض **مسئله** لو ادعى عليه سبب كرا وارتد وكفى  
وبرهن على مطلق الملك لا يقبل وهذا الوادعي السك من معروف بان يقول شئني  
فلان بن فلان الفاني اما لو ادعى من مجهول بان يقول شئني من مجهول  
احد فبرهن على الملك المطلق تقبل لانه اكثر ما فيه اقرار بالملك لباينه وهو لم  
يجز لانه اقر لمجهول وهو باطل وكان لم يذكر الشراء وهناك يقبل البيه على الملك  
المطلق كذا ههنا وذكر في فتاوى رشيد الدين وقال قيل في المجهول ايضا  
لانهم شهدوا بالكر ما يدعيه هو ولانه لما ادعى الشراء اقرانه ملكه بسبب لا مطلقا  
فلا يقبل ولو ادعى ملكا مطلقا وشهدا بملك سبب يقبل شهادتهما باقل مما ادعى  
او شهدا بملك حادث فينبغي هذا للقاضي ان يسأل انه يدعي الملك لهذا السبب  
الذي شهدا به او سبب اخر فلو قال ادعيه هذا السبب يقبل فباينه ويحكم له بالملك  
هذا السبب ولو ذكر سببا اخر وقال لا ادعيه هذا السبب لا تقبل شهادتهما  
**مسئله** ادعى مراهقة خمسين دينارا بنينا بوريه وشهد شهود بخمسين مائة  
تقبل لانهم شهدوا بالاقل قاله عبد الجبار وكذا عن القبايل وعلى العكس لا تقبل  
**مسئله** ادعى نتاجا وشهدا بسبب رد **مسئله** لو ادعى مطلقا وشهدا احدهما  
بمطلق والاخر بسبب بخلاف عكسه ويحكم بملك حادث فلا يكون له الزوايد من  
الفتاوى الرشيدة **مسئله** قال اسمعيل المتكلم ادعى على اخر ديناً على موردته  
وشهد وان كان له على الميت دين لا يقبل حتى تشهد وان مات وهو عليه من  
العتية وفي المحيط خلافة وافق برهان الدين بهذا الجواب ثم رجع عنه  
بقوله انما تقبل اذا شهدوا على اقرار رجل بدين وقال المشهور وعليه ان شهد  
اربعه القدر على الان فقال لا ادري اهو عليه لان ام لا تقبل شهادته **مسئله**  
لو اقر بدين عند رجلين ثم عدلان عند الشاهدين لانه قد آتت به فشاها  
اقراره يشهدان انه كان عليه ولا يشهدان انه عليه كذا لو شهدا احدهما انه  
ملكه والاخر انه كان ملكه تقبل شهادتهما لان اتفاقهما انه لم يخال معني لما روى كذا  
الشهادة على النكاح والاقرار انظر المحيط **مسئله** ادعت نكاحه وشهدا احدهما



انها امراته والاخر انها كانت امراته تقبل وكذا لو شهد احد هما انه اقربها  
امرته والاخر انها كانت امراته لان الشهادة باقراره بنكاح حاله لان ما ثبت في  
مصلحة الوادي ملكا مطلقا وشهدا انه ورثه من ابيه ولم يتصرفا للملك  
في الحال او شهدا انه شراه من فلان ولم يتصرفا للملك في الحال بان لم يقولوا  
ملكه في الحال يقبل لكن ينبغي للقاضي ان يسأل شهوده هل تعلمون انه خرج من  
ملكه وكذا لو ادعى انها امراتي او منكوحتي وشهدا انه كان تزوجها ولم يتصرفا  
للملك يقبل وهذا الذي ذكرنا اذا شهدا بملك في الماضي ما لو شهدا بملك  
في الماضي بان ادعى دارا بيد رجل فشهدا انه كان بيد المدعي لا يقبل ولا يقضي  
بشيء في ظاهر الرواية لانها شهدا بيد في الماضي وقدر الخروج من بين يدين  
بجلاء ما شهدا بملك في الماضي وعمر ابني يوسف رحمه الله ان يقبل ولو شهدا  
باقرار المدعي عليه انه كان بيد المدعي يقبل ولو ادعى ملكا في الماضي وشهد  
انه في الحال بان قال كان هذا ملكي وشهدا انه قيل يقبل وقيل لا وهو لا  
وكذا لو ادعى انه كان له لا يقبل لان اسناد المدعي يدل على نفي الملك في الحال  
اذا كان لا فائدة للمدعي في الاسناد مع قيام ملكه بخلاف الشاهد بن لو اسند  
ملكه الى القاضي لان اسنادها لا يدل على النفي في الحال اذ لهم فائدة سوى  
النفي في الحال وهي ان يشهدا بما عاينا من ملكه بيقين ولا يشهدا بيقين الملك  
في الحال لانها لا يعرفان بقاء الابا استصحاب الحال والشاهد قد يخرج عن الثبوت  
بما ثبت باستصحاب الحال لعدم يقينه بخلاف المالك لان كما يعلم بثبوت ملكه  
يقينا يعلم بغيره يقينا انظر فتاوى رشيد الدين **الباب الرابع عشر في القضاء**  
بشهادة السماع قال بعضهم شهادة السماع امانك مراتب لمرتبة الاولى تفيد  
العلم وهي المعبر عنها بالتواتر كالسماع بان ملكه موجوده ومصدق بذلك  
فهذه اذا حصلت كانت بمنزلة الشهادة بالروية وغيرهما يقيده العلم  
**المرتبة الثانية** شهادة الاستقاضة وهي تفيد ظنا قويا يقرب من القطع وتنفذ  
عن شهادة السماع مثل ان يشهدا ان نافعا مولى بن عمر وان عمر بن الخطاب كان  
عليه ابن ابي طالب وان يعلم لذلك اصلا فيجوز الاسناد اليها ومنها اذا راى  
الاهلال روية مستفيضة وراه الجمل الغفير من البلد وشاع امره فيهم لزوم  
الصوم او لظن من راوه ومن لم يره وحكم حكم الجزا المستفيض لا يحتاج فيه  
الى شهادة عند الحاكم لاستظهار عدالة ومنهم من يسأل عنه لاستظهار جرحه  
وانما يكشف عن اشكل وقد شهدا بن حازم عند قاضي المدينة او عاها فافقا  
اما الاسم فاسم عدل ولكن من يعرفه ان ابن ابي حازم قد دل هذا على ان عدالة  
ابن ابي حازم لا يحتاج ان يسأل عنها وهو لا يعرف شخصه لشهرته بالعدالة  
بل يسأل ان يشهد على عيني ابن ابي حازم **المرتبة الثالثة** شهادة السماع وهي  
التي يقصد الفقهاء الكلام عليها فالشهادة بالشهر والسماع ينفذ في المرتبة

اشياء بالاجماع وهي النكاح والنسب والموت والقضاء لان هذه الاشياء مما تستقر في  
الشهر والاستقاضة اقيمت مقام البينة والمشاهدة كالاخبار اذا اشهرت من النبي  
عليه السلام كان بمنزلة السماع منه الا ترى اننا شهدا ان نافعا مولى بن عمر وان عمر  
بن الخطاب وان عليا ابن ابي طالب وان عبد الله بن مسعود وان لم يدرك هؤلاء  
الشهر في هذه الاشياء بطريقين احدهما حقيقة والاخر حكمة واما الحقيقة بان  
يخبر جماعة لا يتوهم تواطئهم على الكذب فتشايح ونشر واما الحكمة ان يشهد عند  
رجلان عدلان او رجل وامرأتان بلفظ الشهادة في النكاح والنسب والقضاء لان  
لفظة الشهادة من اثنين كما ثبت بالمعاينة ولا يثبت بلفظة الجرح فقامت شهادة اثنين  
مقام الجرح عن جماعة لا يتوهم تواطئهم على الكذب في ابحاث الشهر والاستقاضة حكما  
واعبارا ولكن هذا اذا شهد عند غير شئها حاكمي قالوا فلان بن فلان الفلان  
حتى اذا لقي رجلين عدلين شهدا عند علي بنسبة من غير استشهاد وعرفا حاله و  
بشهادة وان اقام هذا الرجل شاهدين عند شاهد على نسبة لم يسعه ان يشهد  
على نسبة نضر عليه محمد في المبسوط لان ما لم يعلم قوله في شهادة لا يعتمد قول من اعتمد  
هذا الرجل على قوله **مسألة** الموت يثبت بالشهر بخبر الواحد العدل جلا كان او لا  
لا يشترط فيه لفظ الشهادة لان الموت قد يتفق في موضع لا يحضره الا الواحد  
فلم يثبت بالشهر بقول الواحد لصناعة الحقوق المتعلقة بالموت فهذه الصفة  
ثبتت الاشهاد بخبر الواحد لان في اشتراط المدعي في الموت عرجا لانه لا يقوم بشأ  
اسبابه من السفلى وغيره الا واحد ويأجله اذا شهد جوارته او دفنه او اخبره  
بموته من يثق به جازله ان يشهد بموته على السبات حتى انه لو شهد بذلك لا يقبل  
وفي الموت مسئلة عجيبه وهي انه اذا لم يعاين الموت الا واحدا ولو شهد عند  
القاضي لا يقضي شاهد وحده ما اذا يصنع قالوا يخبر بذلك عدلا مسئلة فاذا سمع  
منه حل له ان يشهد على موته فيشهد مع ذلك الشاهد فيقضي شهادتهما انظر  
الخلاصة **تبينه** لو جاز انسان فضعه او ما يصنع على الميت لم يسعك ان تشهد  
بموته لان المصائب قد تقدم الموت اما خطأ او غلط او حيلة لغتة المال فلا تسمع  
الشهادة عليه لم يثبت بخبر من يثق به فاما الشهادة في الاملاك والطلاق والقضاء  
لا تخل بالشهادة والسماع خلافا للمالك والشافعي وسورة ما قالوا به في منعه  
**مسألة** لو قال رجل لامرات رجل سمعت من الناس ان زوجك فلان مات جازله  
ان تزوج ان كان الجرح عدلا ولو ان المرء اذا تزوجت زوجا اخر جازها  
جماعة ان زوجها حي رخصت الاول فالنكاح جاز بهذا في فتاوى المشافعي وفي  
المتن لم يشترط قصد بقاء المرء لكن بشرط العدالة في الجرح **فروع** لو اجرحها واحد  
بموت الغائب واجرحها الثتان بحيوته ان كان الجرح بالموت شهدا انه حي وموته  
او شهد جوارته وكان عدلا وسع للمرء ان تزوج باخر بعد انقضائها من هذا  
ان لم يجرها وتاريخ شاهده في الحيوة بعد تاريخ شاهده بالموت شهادة شاهد



الحيوة اولاً نظرنا الى الفضلاء **مسألة** النكاح اذا اراد المهر والنفقة او  
 اخبره رجلان عدلان او رجل وامرأتان بان هذه امرأة فلان جاز له ان يشهد  
 بذلك على الثبات ولو قيدها لا يقبل **مسألة** النكاح لو سمع الناس يقولون هذا ابن  
 فلان واخوه لو اخبره بذلك عدلان جاز ان يشهد به **مسألة** ولاية الحاكم فانه  
 اذا سمع الناس يقولون هذا قاضي بلد كذا جاز له ان يشهد به لان العلم بهذه الاشياء  
 يقع بهذه الطريقة الا ترى اننا شهد بخلافه الخلفاء الراشدين والعقاة المتقد  
 كسبح وغيره واسناب الصحابة رضي الله عنهم وان لم يشهد عقد ولايتهم ولا لب  
 اسبابهم فهذه الاربعة تثبت بالشهادة والتسامع بالاجماع **ف** وكذا الوكلاء  
 على قولنا في يوسف الاحير واما على قولنا في حنيفة ومحمد وهو قولنا في يوسف  
 الاول لا يجوز ان يشهد بالوكالة مالم يعاين **فروع** الوقف اذا اشترائه وقف فلان  
 على كذا بان له ان يشهد به في قول وهو المختار لانه لو لم يجز ادعى ذلك الاستحالة  
 الاوقاف لعديمه وقيل لا يجوز له ان يشهد لان الوقف قربة والاخنا بالة  
 اكثر من الاعلان لها فيصير بمنزلة الاملاك والصحيح من الجواب جواز الشهادة  
 بالتسامع على اصل الوقف لانه يبقى بعد انقضاء قرون وانه يشتركن على سراط  
 الوقف لا يجوز من خلاصه **مسألة** وفي المهر عن محمد روايتان في رواية لا يجوز  
 لهم ان يشهدوا على شتمية الصداق بالاول والظاهر بالتسامع الا ان يشهدوا على  
 شهادة من حضره وفي رواية هشام يسمعون ان يشهدوا بالمهر اذا اخبروهم  
 انها زوجة علي كذا من المهر **مسألة** واما الشهادة على الدخول بالشبهة والتسامع  
 اختلفوا فيه فيجوز واليه مال الشيخ الامام السرخسي رحمه الله لان هذا امر متبر  
 ويتعلق به احكام مشهورة من المهر والعدو وبثوت الاحصان انظر المحيط  
 وشرح التحرير هذا ما يتعلق بالمذهب **واما** شرط شهادة السماع عند المالكية  
 فنبهه الاول ان لا يستخرج بها من يد جاز واما ما شهد بها لمن كان الشئ بينه  
 فنقح خيانة الثاني الزمان الثالث السلام من المريب فان شهد اثنان بالسماع  
 وفي التتيل ما به من اسانها لا يعرفون شيئا من ذلك لم يقبل شهادتهما الا ان يكون  
 علم ذلك ناشئاً **الشرط** الرابع ان يحلف لشهوده **الشرط** الخامس ان لا يسموا المشهور  
 منهم والا كان تقبل شهادة فلا يقبل اذا كان المنقول عنهم غير عدول **الشرط**  
 السادس ان يشهد بذلك اثنان فصاعداً ويكتفي بهما على الشهود **الشرط** السابع  
 ان يكون السماع فاسياً من الثقات قال ابن عبد السلام اما كونه فاسياً فمتفق عليه  
 واما كونه من الثقات فمنهم من شرط ومنهم من لم يشترطه **واما** محل شهادة السماع  
 فقد ذكر القاضيان الوليد بن سعيد من المواطن التي تشهد فيها بالسماع اجاباً  
 وعشرين وقد نظمها في هذه الابيات **قال**  
 ايا سابعي عما يقدر حكمه وثبت سمعاً دون علم باصله  
 فقي العزل والجمع والكفر وفي نسخة او ضد ذلك كل

وفي البيع والاجناس والصدقات والرضاع وطلع والنكاح وحله  
 وفي قسمة اوقية ولاية وموت وحمل والمضار باصله  
 فقد حكمت عشرين من بعد واحد فدل على حفظ الفقيه وبطله  
 وزادها ولده ستة نظمها ايضا في هذه الابيات  
 ومنها هبات والوصية فاعلمن وملك قديم قد يظن بمسألة  
 ومنها ولادات ومنها عراصة ومنها اباق فليظم لشكله  
 ابي نظم العشرين من بعد واحد واستمعها سائماً ما فعله  
 وزاد ابن هارون ربيعة فقال وفي اليسر والاعسار سمع مقرب  
 وفي الاسر من يقوم لقتله ابو الحسن البجلي يقيم قايلاً  
 ولان قبيل بالسماع بقتله  
 هذا ما يتعلق بمذهب المالكية وبعضها قال به الشافعية **الباب الخامس عشر في**  
 قضايها بالشهادة على الشهادة بتعلق النظر بمعرفة جواز الشهادة ووقتها  
 وكيفيه الاستدلال من الاصل وكيفيه الاداء من الفرع اما جوازها ثابت استحساناً  
 قياساً لانه لا يقع للفرع العلم بالاصل الحق على المطلوب بشهادة الاصول لاحتفاء  
 تمة الكذب في شهادة الاصول اما وقتها فحالة الجرح عن شهادة الاصل فانه ذكر  
 في الجامع الاصغر الشهادة على الشهادة لا يجوز حتى يكون شاهداً الاصل مريضاً  
 او على سيره سفلان فيهاز يارده تمكن تمة وامكن الاحتراز عنها بحسب المشهور  
 فلا تحل الا عند الجرح وذلك بالمرض وبالسفر واقل مدته ثلاثة ايام وعن ابي يوسف  
 انه يجوز شهادة الفرع اذا كان الاصل في موضع لو غدا الى من الحكم لا يمكنه  
 ان يبيت لاهله احياناً للمحقق واما كيفية الاستدلال من الاصل وذكر في الجامعين  
 ولا يجوز الشهادة على الشهادة حتى يقول الاصل اشهدوا على شهادتي بذلك  
 او اشهدوا ان فلانا اقر عندى ان فلان عليه الف درهم فاشهدوا على شهادتي  
 بذلك اذا احتج اليها لان الشهادة على الشهادة توكل وتحيل لانه لا بد من نقل  
 الشهادة الى مجلس القاضى فلما لم يكن يد من النقل لم يكن يد من التحيل والتحيل لا يصح  
 الا بالامر وهذا هو معنى الاصول المزوع عن الشهادة بعد الامر على المني **فروع**  
 لو قال اشهد على شهادتي فسمعها رجل آخر لم يثبت شاهد على شهادته لان التحيل  
 شرط ولم يوجد بخلاف القاضي اذا شهد قوم ما على قضية وسمع ذلك اخر ومنه  
 وسمع للسامعين ان يشهدوا لان قضاه حجة بمنزلة الاقرار فيصح التحيل من غير  
 تحيل **مسألة** ولو قال اشهدوا على بذلك قال اشهدكم فاشهدوا او فاشهدوا  
 شهادة لا يصح لانه لم يوجد التحيل لانه لم يامرهم بنقل شهادته بل امرهم بان يشهدوا  
 على فلان باصل الحق وليس لهم ذلك لانهم لم يعلموا بوجود الحق فاما كيفية الاداء  
 من الفرع بان يقول الفرع عندا حاكم يشهد فلان ابن فلان على اقرار فلان  
 بن فلان بكذا او اشهدني على شهادته وامرني ان اشهد على شهادته وانا اشهد



على شهادته **مسئله** لا يجوز شهادة واحد على واحد لانها ليست بحجة وانما يجوز  
شهادة اثنين على شهادة اثنين ومعناها ان يشهدا شتان على شهادة كل واحد  
منهما على الوصف الذي ذكرنا وشهدا شتان على شهادة هذا واحدا على شهادة  
**فرع** ولو شهدا على شهادة رجل واحد ما يشهد بنفسه ايضا لا يجوز لان شهادته  
الاصل الخاص على شهادة الاصل الغائب غير مقبولة لانها لو قبلت ادعى ان ثبت  
بشهادته ثلثه ارباع الحق نصف الحق بشهادة واحدة وربيع الحق بشهادته مع آخر  
على شهادة آخر ولا يجوز ان يثبت بشهادة الواحد ثلثه ارباع الحق لانها سطي  
الحجة فيني على شهادة الاصل الغائب شاهد واحد فلا يثبت شهادة الاصل الغائب  
**مسئله** ذكرنا طفي في واقعة ان الشهادة على الشهادة في الوقف لا يجوز  
والصحيح انه يجوز لما فيها احياء الوقف **مسئله** ولا يجوز الشهادة على الشهادتين  
في الحدود والقصاص خلافا للشافعي فان شهد شاهدان على شهادة شافعي  
بان قاصي يلد لنا ضرب فلا نأخذ في قذف تقبل لان الشهادة قامت على  
الحد لا على ايجابه لانهم شهدوا انه حده حد القذف والشهادة على الشهادة  
تقبل على استيفاء الحد وذكر في كتابنا لدرجات انها لا تقبل **مسئله** ارتد شاهد  
الاصل ثم اسلم فشهد الفرع لا تقبل لان بالرد بطل الاصل والشهادة فيعتبر بما  
لو بطل الامر بنفيه بعد الاشهاد ولا يقبل شهادة الفرع فكذا هذا **مسئله**  
شهدا على شهادة فاسقين فردا القاضي لهما الاصول ثم تاب شهود الاصل  
لم تقبل شهادة الاصل ولا الفرع لان الرد كان شهادة الاصول لان الفرع  
تقبل بشهادة اصول فيعتبر بما لو شهد الاصل بنفسه فردا القاضي شهادة بتم  
الكذب لا تقبل شهادته في هذه الحادثة ولا شهادة فرعه ابدا فكذا هذا  
**مسئله** اشهد على شهادته كافرين او عبيدين ثم اسلموا واعتقاجازت الشهادة  
لان الامر يقبل الشهادة من الاصل قدم لان من اهل الشهادة حاله الامر بالقتل  
وان لم يكن الفرع اهلا للحال لانه يتوهم ان يصير اهلا في الكفاية فيصح التحمل منه  
لان من اهل الترخف والتمييز **فصل** ذكر في المنتقى يجوز شهادة الابن على  
شهادة ابيه وعلى قضائه وعلى كاتبه وذكر الحضانة في ادب القاضي انه  
يجوز شهادة الابن على شهادة ابيه ولا يجوز شهادته على قضائه فرق بين  
الشهادة والقضاء والفرق ان القضية فعل ابيه والابن قايم مقام الاب في  
الشهادة والاب لو شهد على الحق يقبل فكذا الابن والاب لو شهد على فعل نفسه  
لا تقبل فكذا الابن اذا قام مقامه في الشهادة وذكر الشيخ الامام ابو بكر اقول  
السر حسي رحمه الله في شرح الادب القاضي هذا قول ابي يوسف وعلى قول  
محمد يقبل هذه الشهادة في الوجهين كما ذكر في المنتقى لانه لا منفعه للاب  
هذه الشهادة ولا وقع مفرم ولا جلب منم **الباب السادس عشر في القضاء**  
بشهادة الابداد

مد من البنيذ وما خوذ من قولهم بدد اسه شغل العدو ولان الشهود شهدوا  
في ذلك مفترقين واحدهما واحد في موضع اخر واحد اليوم واغدا و  
على معنى واحد على آخر **قال** في الوقاية في كتاب النكاح وحضور حرس كل من  
مسلمين سامعين معا لفظ الزوجين لا عدلتهما فلا يصح ان يسمع احدهما الشاهد  
دون الآخر ولا اعادة النكاح وسمع من لم يسمعها ولا الاخر **الباب السابع عشر**  
في القضاء بشهادة الاستغفار وصورتها اذا كان له رجل على اخر حق في السر  
ومحمد في العلانية وعجز صاحب الحق عن الوصول الى حقه فاحتال بان ادخل قوما  
من العدو في بيته ثم استخضر من عليه الحق فاقرب ذلك سرا وخرج فسمع الشهود  
حل لهم ان يشهدوا عند علمائنا لان العلم قد حصل وقيل لا يجوز بحل لان فيه  
تدلسا وعجزا ولكن انما يجوز اذا كان الشهود يرون وجهه ويعرفونه وان كانا  
لا يرون وجهه ولكن يسمعون كلامه لا يحل لهم ان يشهدوا فان شهدوا وفروا  
بقاضي شهادتهم لم يقبل بشهادتهم الا اذا كان احاطوا بعلمه بان راوه حل  
بيتا وعلما انه ليس في البيت غيره وليس لهذا البيت مكان آخر وسمعوا اقرارا بحج  
لا يشتبه عليهم حاله فحل لهم الشهادة انظر شرح التجرية **مسئله** وسئل بعض الحكماء  
هل يجوز للشاهد ان يجتري ليشهد على المقر فاجاب بانه يتخوف ان لا يحيط  
بالشهادة علما بما كان بين الخصمين ثم قال ولكن ان تحقق الاقرار كما يجب فليشهد  
**مسئله** وحيث اخر شهادته فلا يكون من باب الحصر على التحمل **تنبيه** ينبغي  
للتشاهد التنبيه ان يرفع عن ان يجتري ليشهد هذا مما لم يندب له ولا يرفع عنه  
فان فعل فقد فعل ما لا يليق بالفضلا ولا يختار ما اعتقدا **الباب الثامن عشر** في القضاء  
بالشهادة بغلبة الظن **اعلم** ان الشرع لم يمتد مطلق الظن في غالب المسائل  
واما يعتبر ظنونا مقيدة مستفاده من امارة مخصوصه وذلك فيما لا يستحيل  
الى القطع كالشهادة ان المديان معدم فانهم انما يشهدون على علمهم وقد يكون  
الباطل بخلافه فاستظهر باليمين في ذلك على المشهود بقيام على ذلك مع يمينه  
استحق حكم العدم وسقط عنه الطلب ادام على تلك الحال **مسئله** وكذلك الشهادة  
لامرأة غاب زوجها وتركها بغير نفقة لان الشهادة فيه على العلم دون اليقين  
قامت بذلك عند الحاكم وشهد بها المشهود واستظهر عليها باليمين على محله ما شهد  
به المشهود لها بمقارنة اليمين للشهادة وجبها الحكم بذلك **مسئله** ومن ذلك  
الشهادة على عدة الورثة لبيان يقولوا انه وارثه لا يملكون له وارثا غيره ولا  
يكلف المشهود ان يقولوا انه لا وارث له على البتات وكذلك شهادتهم في الشيء  
المستحق لبيان يقولوا لا نعلم انه باع ولا وهب ولا تصدق واخرج عن يمينه  
بوجه من وجوه انتقالات الاملاك ولا يشهد في الاستحقاق ولا في عدة الورثة  
على البت فلو قالوا لا وارث له غيرهم **مسئله** ما على البت او قالوا يشهد انه شئ لم يسمع  
ولا فقه كانت شهادة زور وقال ابن ابي ليلا الشهادة في ذلك على البت والصحي



قولنا لانه لا علم للشاهد بنفي وارث غيره على القطع والنيات لانه لا يمكنه ان يستحي  
جميع عمره بحيث لا يغيب عنه حتى يعلم انه لا وارث له غيره فكانت الشهادة بنفي وارث  
آخر شهادته بما لا علم له فلا تقبل قال القرآني اعلم ان قول العلماء ان الشهادة لا  
يجوز الا بالعلم ليس على ظاهره فان ظاهره يقتضي انه لا يجوز ان يورث الشاهد  
الاما هو قاطع به وليس كذلك بل حالة الاداء دايم عند الشاهد الظن الضعيف  
في كثير من الصور بل المراد بذلك ان يكون اصل المدرك علما فقط فلو شهد بعض  
الدين جاز ان يكون الذي عليه الدين قد دفعه فجوز الشهادة عليه بالاستفاد  
الذي لا يفيد الا الظن الضعيف وكذلك الثمن في المبيع مع احتمال دفعه ثم  
في الملك الموروث لو ارثته مع جواز بيعه بعد ان ورثته ويشهد بالاجارة ولو  
الاجرة مع جواز بيعه بعد ان ورثه الا قاله بعد ذلك بناء على الاستصحاب  
والحاصل في الصور كلها وشبهها انما هو الظن الضعيف ولا يكاد يوجد ما يفي  
فيه العلم الا القليل من الصور فمن ذلك السب والوكالة فانه لا يقبل التقليل فيه  
العلم على حاله من ذلك الشهادة بالاقرار فانه اجاز عن وقوع النطق في الزمان  
الماضي وذلك لا يرفع ومن ذلك الوقف اذا حكم به حاكم اما اذا لم يحكم به فان  
الشهادة انما فيها الظن فقط فاذا شهد بان هذه الدار وقف فاحتمل ان يكون  
حاكم حنفي حكم بنقضه **الباب التاسع عشر في القضاء بشهادة النقي** قال القرآني  
اشتهر على السنة القضاة ان الشهادة على النقي غير مقبولة وفيه تفصيل  
فان النقي قد يكون معلوما بالضرورة او بالظن الغالب الناشئ عن الفحص وقد  
يعرف عنهما فلهذا ثلثة اقسام القسم الاول تجوز الشهادة به اتفاقا كما لو  
شهد انه ليس في هذه البقعة التي بين يديه فرس وخوفاً فانه يقطع بذلك  
وكذلك يجوز ان يشهد انه زيد لم يقتل عمر ولا مس لانه كان عنده في البيت  
لم يفارقه او انه لم يسافر لانه رآه في البلد فلهذه الشهادة صحبة بالنفي **الحكاية**  
تجوز الشهادة به اعني بالنفي مستندة الى الظن الغالب وذلك في صور **مما**  
التقليس فان الحاصل فيه انما هو الظن الغالب لانه يجوز عقلا حصول المال للنفس  
وهو كيمه **ومما** الشهادة على حصص الورثة وان لم يورثه وارث غيره فاستندت  
الشهادة لظن وقد يكون له وارث لم يطلع عليه فلهذه الشهادة على النقي مقبولة  
وسياق لذلك مزيد بيان انشاء الله والثالث ما عرى عنهما مثل ان يشهد  
ان زيدا لم يوفد لدين الذي عليه اوباع سلعه ويخوذ ذلك فهذا نفي غير  
منضبط وانما تجوز الشهادة على النفي المنضبط قطعاً او ظناً **فرع** الشهادة  
لو قامت على الاثبات وفيها نفي بان يقول هذا غلامه نزع عنده او هذه دابته  
بتحت عنده ولم يزل مالكاً له هل تقبل اختلاف المشايخ فيه والاصح قولهم ما  
كنا في الفتاوى **فرع** شهد انه اقرم كذا وصنع كذا في مكان كذا ومن  
المدعى عليه انه لم يزل يورث في مكان ذكره الاول وكان في مكان كذا

لا تقبل لانها قامت على النفي لان قولهما كان في مكان كذا نفي معني ولو كان اثباتاً  
صريحاً اذا الغرض نفي ما قامت عليه البينة الاولى **مسألة** لو آمن الامام اهل مدينته  
فاختلطوا باهل مدينة اخرى وقالوا كذا جميعاً فهو شهود من غيرهم لم يكونوا  
وقت الايمان فيها تقبل الشهادة قاله في الوقفات **فرع** الشوط يجوز اثباته بينه  
ولو كان نقياً كما لو قال لقننه ان لم ادخل الدار اليوم فانت حريز من القتل ان لم يدخل  
ليقتل قتل على هذا الوجه امرها بيد ما ان ضررها بغير جنايه ثم ضررها وقال قتل  
جنايه وبرهنت ان ضررها بغير جنايه بيني ان تقبل بينهما وان قامت على النفي لفتا  
على الشرط عن الميسوط **مسألة** حلف ان لم يجرى صهر في هذه الليلة فامرته كذا فشهد  
انه حلف كذا ولم يجبه صهرته في تلك الليلة وطلعت امرته تقبل لانها على النقي صحتها  
وعلى الاثبات لطلاق حقيقة والعبرة بالمقام لا بالصورة كما لو شهد انه اسلم  
واستثنى وشهد اخر ان اسلم ولم يستثن تقبل بينه اثبات الاسلام ولو كان نقياً  
نفاذ عن غيرها اثبات اسلامه انظر الفتاوى الصغرى **مسألة** قال في الاصل الوارث  
لو كان محجب غيره كجد و جدة واخ واخت لا يسطع شيئاً ما لم يبرهن على جميع الورثة  
او شهدا انهما لا يعلمان وارثا غيره لان ارث الاخ واخت معلق بشروط الكماله من  
له والد ولا ولد فليعلم ان يثبت هذه الشروط بضرر الشهود لا يبرهن ولو قال لا وارث  
غيره يقبل عنده لا عند ابي ليل وقد يقدم في القسم الثاني من هذا الباب اجمع ابن  
ابي ليل انهما جاز فاذا اطرقت لهما الى معرفة نقي الولد ولنا العرف فان مراد  
الناس به لا يعلم له وارثا غيره فلهذه الشهادة على النقي قبلت لما مر انما تقبل على الشرط  
ولو كان نقياً وهذا كذلك لقيامها على الشرط الارث ولو كان وارث من لا يجب  
باصد فلو شهد انه وارثه ولم يتولا وارث له غيره او لافعله يتلوم القاصي فانا  
رجا ان يحضر وارث اخر فان لم يحضر يقضى له بجميع الارث ولا يكفل عند ابي حنيفة  
في المسكتين يعني فيما قالوا فلهذه وهو الاصح من مذهبه وعندهما يكفل في المسكتين  
ومرة التلوم مضمون اني راى القاصي وقيل حول وقيل شهر وهذا عند ابي يوسف  
واما احدا من زوجين لو اثبت لوارثه بينه ولم يثبت له لا وارث غيره فعند ابي حنيفة  
ومحمد يحكم لها بالتمريضين بعد التلوم للزوج النصف وللزوجة الربع وعند  
ابي يوسف يحكم لها باقتل الضييين له الربع ولها الثلث **فرع** لو شرط على الصبر الاضام  
بنفسها فارضعته بلين شاة فلا اجرها واختلفوا في القول لها مع يمينها استحساناً  
ولو برهن اهل الصبي على ما ادعوا فلا اجر لها وتاويل المسئلة ان يشهد اهلها ان  
بلين شاة لا بلين نفسها اما لو اكدت بما يقولها ما ارضعته بلين نفسها لا تقبل ثباتها  
لن اهلها على النقي مقصوراً بخلاف الاول لان النقي منه دخل في صفات الاثبات ولو برهن  
بينة الظاهر اولى بنظر المحيط **الباب العشرون في القضاء بالشهادة التي توجب حكماً**  
ولا توجب الحق المدعى به **مسألة** لو شهد الشهود على انه رقيق بعد حين فتمت المال  
ولم يعلل لان المقادير يورث في حق القطع دون المال **مسألة** لو شهد واحد عدل على



الطلاق قبل الدخول او على الطلاق البائن وطلبت المراه من القاضي ان يضمنها على  
يدي عدل وقالت ان شاهد حاضر يضع استخسا نالان قول الواحد في باب الحما  
مقبول وامر البضع بخياط فيه فيحول بينهما احتياطاً ولكن لا يجزئ الجلوله **مسئله**  
شاهد عدل وامر تان على الطلاق او العتق فلهما التوجب اليمين عند جهم فان  
اقامت المراه شاهداً بالطلاق وانكر الزوج حلف وخلا بيه وبيتها وان كل  
فعل ما تقدم **مسئله** لو ادعى على رجل انه زنا بامراه وجاوا بثلاثة شهداء فشهدوا  
انهم قذفه يجزون اذا اطلب المشهور عليه لما روي انه شهد ثلاثة على المعاريه  
بالزنى عند عمر فقام الرابع وقال رايت قدماً بادية ونفساً عالياً وامراً مكرراً  
ولا اعلم ما وراء ذلك فقال عمر الحمد لله الذي لم يفضح رجلاً من اصحاب محمد عليه  
السلام وحدها لثلاثة **فروع** لو حاداهم فترقين يشهدون على الزنا واحد بعد  
واحد فمهم قذفه يجزون وان كثر والان اتحاد المجلس شرط لصحة الشهاد  
في نكاح الزنا لان كل منهم مترددين ان يكون قذفاً وبين ان يكون شهادته وان  
ينبغي كونه قذفاً باتحاد المجلس لان وقوع شهادتهم دفعة واحدة مقدر فيجعل  
يغفل الشهاده منهم في المجلس واحد لشهادتهم دفعة واحدة ولم يوجد اتحاد المجلس  
وعن محمد اذا كانوا قعوداً في موضع الشهود فجاءوا واحد بعد واحد فالشهادة  
جائزه وان كانوا خارجين من المسجد ضربوا احد **الباب الحادي والعشرون**  
في القضاة بالشهادة والناقضه التي يقيمها غيرهم **مسئله** اذا شهد الشهود  
على رجل لا يبر فون عدده فاليمين على المدعي عليه فان اقر بشئ حلف عليه  
وبرى لاننا لم باقراره لان الشهاده لم يثبت بها الحق حتى يحكم به عليه لان  
الشهود لم يعينوا شيئاً واحده فشهداتهم مجهوله يحكم بها ولو قالوا شهد  
ان له عليه دراهم لا يبر فمهم عددهم فهي ثلثه وكذا الشهود وان عليه دراهم  
جعلت ثلثه ثم خلفت على شهادتهم لان الشهود قد بينوا بشهادتهم شيئاً معلوماً  
وهي الدراهم ويجلف مع شهادتهم يجوز ان يكون اكثر من ذلك **فروع** لو ان رجلاً  
اقر في وصيته ان فلان عليه حقاً مات ولم يسم ذلك الحق كم هو فانه يقال  
للورثه كم هو حق هذا ان قالوا لا علم لنا به قيل للمقر له حكم حلفك فان سماك  
عليه واعطيه وان قال لا امر فوهو كان احفظ متى قبل للورثه لا اتصلوا  
الى شئ من هذا الميار حتى تدفعوا الى هذا حقه منها وتقرر واما ما شتم وتخلون  
عليه لان هذا قد ثبت لم ان لم فيها حقاً فلا بد ان يصل الحق **مسئله** قال في  
المحيط شهود الدار لمن شهدوا انها في يد المدعي عليه فشهدوا ان انها في يد  
المدعي عليه يقبى القاضي كما لو شهدوا بالملك في المحدث وشهدوا ان  
بالحدود ويقبل مقيماً كما لو شهدوا بالاسم والاسب ولم يبر فمؤرجل  
بعينه وشهدوا بان المدعى به يقبل في لو ثبت الا ان  
بشهاده فريق واحد ولو قالوا شهدوا ان الدار في يدي يمين فلان

ويذكر المدعي حدودها الاربعه ملك هذا السبب ولكن لا يبر فمؤرجل  
نقف عليها فشهدوا ان حدود الدار المدعى بها لا يقبل وفي عامه الروايات  
تقبل وهو الاصح انظر القتيه والخالصه **الباب الثاني والعشرون** في القضاة  
عزل المدول للضرورة **مسئله** بعضهم ان اهل البادية اذا شهدوا في حق لامراه  
او غيرها ولم يكن فيهم عدل ان يستكبر منهم ويقضي بشهادتهم **فروع** وسئل بعض  
العلماء عن القرى البعيده من المدن على الثلثين ميلاً والاربعين وفيها الثلثون  
رجلاً والاكثر من ذلك والاقل وليس فيهم عدل مشهور بعد المدة وفيهم مؤذنون  
وايمه وقوم موسومون بخير غير ان القضاة لا يبر فمؤرجل ولا يجزون من  
يعرفهم يجمعون على الشهاده عندهم في الاملاك والمديون والمهور والنكاح  
وغير ذلك ولا يخالف منهم احد هل يجوز شهادتهم ويقضى بها او يتركوا غير ان  
ينظر في امرهم فكتب في الجواب لكل قوم عدوتهم ولا بد من معرفة القاضي لغيرهم  
يعني بذلك التوسم بينهم **فروع** ومن ذلك ان يحمل كتاب قاض الى قاض رجلا  
فيشهد واعند المكتوب اليه على كتاب القاضي واثنى عليها القاضي عنده بخبر  
وان لم يكن بعد يلا بينا وزكاه واحد ولم يترك الاخر او توسم فيها الصلح وكان  
الحظ والختم مشهورين عند المكتوب اليه فاني استحسن اجازة مثل هذا التقد  
المدول وما جرى به العمل في صدر السلف الصالح من اجازة **مسئله**  
قال القرافي باب السياسة بض بعض العلماء على انا اذا لم نجد في جهة الاعز المدول  
اتنا اصلهم واطرهم فجوزا للشهادة عليهم ويلزم ذلك في القضاة وغيرهم لئلا  
تضيع المصالح قال وما اظن احداً يخالفه في هذا فان التكليف طي الامكان  
وهذا كله للضرورة ولئلا تهمل الاموال وتضيع الحقوق قال بعضهم واذا كانا  
فما قال الا القليل النادر قلت شهاده بعضهم على بعض وحكم بشهاده الامثل من القضا  
هذا هو الصواب المنبسط عليها العمل وان انكره كثير من الفقهاء بالسنة كما ان العمل  
على صحة ولاية الناسق ونفوذ احكامه وان انكره بالسنة وكذلك العمل على صحة  
كون الناسق والباقي في النكاح ووصيا في المال وهذا يؤيد ما نقله القرافي واذا  
غلب على الظن صدق الناسق قبلت شهادته وحكم بها واسه تعالى يا عمر بر دج الناسق  
مطلقاً ثبت فيه حتى يجتنب صدقه من كذبه فيعمل على ما بين وضقه عليه  
واعلم ان المدعي شهادته الناسق ماخذ ان احد ما عدم الوثوق به وانزله في قلتي  
مبالاة بدينه ونقصان وقاراسه تعالى في قلبه على تقدير الكذب الثاني هجوم على  
اعلانه بفسقه ومهاجرته فقبول شهادته فيها ابطال لهذا الغرض المطلوب بها  
فاذا علم صدق لهجه وانه من اصدق الناس وان فسقه بغير كذب فلا وجه له  
شهادته وقد استاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم هادياً يذله على طريق المدينة  
وهو مشرك على دينه وكنى لما وثق بوله آمنه ودفع اليه راحلة وقبل  
دلالة قال اصبع ابن العرج من ايمه المالكية اذا شهد الناسق عند الحاكم وجب



التوقف في القضية وقد يحتمل بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا انما جاءكم فاسق بنبأ الاية  
وقال ابن قتيبة الجوزي الحنبلي وسال مسأله ان مدار قبول الشهادة ورد على  
غلبة ظن الصدق وعدمه قال والصواب المقطوع به ان العدالة بتعريف يكون  
الرجل عدلا في شئ فاسقا في شئ فاذا ثبت الحكم انه عدل فيما شهد به قلت  
شهادته ولم يضره فسقه في غيره واصل هذا ما وقع في المحيط والفقيه اذا كان  
الرجل يشرع مترا و هو ذا امره فللقاضي ان يقبل شهادته **باب الثالث والعشرون**  
في كتاب القاضي للقاضي **اذا** تقدم رجل الى القاضي فساله ان يقبل بينته على  
حق على رجل في بلد آخر ليكتب له الى قاضي ذلك البلد فالقاضي يسمع من شهوده  
حقه الذي يدعي لان حاجه ماسه الى هذا فان الانسان قد يتعدى عليه  
الجمع بينه وبين خصمه والشهود في مجلس القاضي فكان فيه حاجه ماسه  
الى تجوز كتاب القاضي الى القاضي كما في الشهادة على الشهادة جعلت حجة  
لمسار حاجه وذكر الحضا في ادب القاضي يكت عند شرط الشهادة بازاء  
رجل عند القاضي شاهدا واحدا بحق لم قبل رجل او شهدت له امرأه او شهادته  
على شهادته فالقاضي يكتب له بذلك لان القاضي بما يكتب عند كمال الضابط لاجل  
الضرورة وهو نقد الجمع بين خصمه وشهوده على هذا المعنى موجوده فيما  
اذا وجد شرط الشهادة او نصف الشرط لان الانسان ربما يكون بعض شهوده  
في هذه البلده وبعض في البلدا الاخر فيجوز الكتاب كما يجوز عند كمال الاتصال  
**فصل** ولو كان القاضي علم شئ من اقرار رجل لرجل بحق ما خلا الحدود و  
القصاص فساله احب الحق ان يكتب له بذلك الى قاضي بلدا اخر والمطلوب هناك  
اختلف المسامح فيه قيل ان كان علم به حاله القضاء يكتب له بملكه القضاء هذا  
العلم فلان يمكنه الكتاب كان او لم يكن وان كان علم قبل القضاء عند اي حقيقه  
لا يكتب كما لا يقضي وعندهما يكتب كما يقضي وقيل القاضي يكتب في الوجهين  
جميعا في قولهم جميعا و في قول الاي حقيقه بين القضاء والكتاب والصحيح هو  
**الاول** **فصل** واذا اراد القاضي ان يكتب الى قاض آخر يكتب في الكتاب اسم  
المدعي واسم ابية واسم جده وحمليه وينسبه الى قبيله وفخذه او صناعته ان لم  
يكن من العرب ويكتب اسم المدعي لان التعريف يقع بهذه الاشياء لانه قل ما يتفق  
رجلان في هذه الاشياء الثلاثة وان ذكر اسم ابية واسم جده وترك ما سوى ذلك  
كناه لان نسبة الى الفخذ او الى تجاره او الى صناعه كان ذلك زياده في التعريف  
الا ان يكون شرط الارفاق وان ذكر اسمه واسم ابية ولم يذكر اسم جده او نسبه الى  
قبيله او الى صناعته وترك اسم الجده فهو على الخلاصه المعروف وسياتي في الامر  
بيان فان كان في الفخذ جلات بذلك الاسم والقبيلة التجارية لمن يصح لانا لا نعرف  
لم يحصل لان الالف تنقطع بينه فان اقي عليه بينه ان في  
القبيله رجل آخر هذه النسب فان كان جدي لا يقضي الثالث اليه

العدالة كالثابت معاينه وان كان ميتا سطر كان ميتا قبل شهادة الشهود  
وكتاب القاضي صح الكتاب لان التعريف يحصل بهذا لان ذكر اسم فلان مطلقا  
الاسم يضر فلا يفي دون الميت فكانهم ذكره في الشهادة فلان بن فلان الحي فيبين  
الحي مطلقا وان كان حيا وقت الكتاب ثم مات لا يصح لان التعريف لم يقع لما كانا  
حيين وقت الكتاب لان مطلق الاسم يتناولها فيبقى الاشتباه **فصل** ثم ان شأرك  
اسم الشهود الذين شهدوا عنده واسماهم وعلامهم ومواضعهم وان شأرك  
بقوله شهد عندي بذلك فهو عدول قد عرفتهم واثبت معرفتهم كما في القاضي اذا  
كتب السجل انشأ اظهر فيه اسما الشهود واسماهم وانشأ اخفى واكتفى بقوله  
بعد ما ثبت بشهادة شهود عدول كذا هذا ثم اذا كتب اسما الشهود كتب في غيرهم  
ان عرفهم بالعدالة والا سال عنهم وان لم يكتب القاضي عدالة الشهود ولا باس لان  
القاضي المكتوب اليه متى وصل اليه الكتاب يتحقق عن حال الشهود الذين شهدوا  
عند القاضي بحق فمضى ظهرت العدالة حينئذ يقضي **مسألة** واذا كتب الكتاب بغير  
كتابه على الشهود الذين شهدوا على الكتاب لان معرفة ما في الكتاب للشهود شرط  
عندها خلافا لابي يوسف ويحتم الكتاب بحضرتهم لانه لو لم يحتم بحضرتهم يتوهم  
التغيير والتبديل ويشهدهم ان هذا كتاب الى فلان بن فلان قاضي بلد كذا  
وهذا خاتمه عليه حتى لا يثبت على الشهود حال المكتوب **فصل** في شروط قبول  
اشياء احدى ان لا يقبل القاضي مكتوب اليه حتى يقيم عليه البينة ان كتاب  
القاضي عند علمائنا خلافا للشعبي بخلاف كتاب اهل الحري اذا جاء الى امام المسلمين  
يكون معتبرا بغير بينة وبخلاف رسول القاضي الى المزي الى قاضي لا القضاء  
انما يقع بشهادة الشهود لا بالتركيه **الك** ان يقرأ عليهم الكتاب ويخبرهم بما فيه  
حتى لو شهد ان كتاب القاضي وخاتمه ولم يشهدوا بما فيه لا يقبل هذه الشهادة  
عندها وعند ابي يوسف تقبل **الثالث** ان يحتم الكتاب بحضرتهم وان كان غير  
مختوم لا يقبل وقيل عند ابي يوسف يقبل وقيل لا يقبل بالاتفاق وذكر الحضا  
لو انكسر خاتم القاضي الذي على الكتاب يقبله في قولهم جميعا لان هذا مما يقبل  
به الناس **الرابع** ان يكون عليه عنوان بان كتب هذا الكتاب من فلان بن فلان  
الى فلان بن فلان قاضي بلد كذا حتى لو كتب اسم المكتوب لا غير واسم ابية لا غير  
او كتب هذا من فلان بن فلان الى من وصل اليه من قضاة المسلمين واحكامهم لا يصح  
الكتاب عندها خلافا لابي يوسف ولو كتب هذا من فلان بن فلان الى قاضي بلد  
كذا فلان بن فلان والى كل من وصل اليه كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم  
فانه يصح بالاجماع **الخامس** ان يكون داخل الكتاب اسم القاض كتاب والمكتوب اليه  
واسم ابية على عنوانا بوجه لو لم يكتب داخل الكتاب وان كان على عنوان لم  
يقبله عندها خلافا لابي يوسف فيما جعله القاضي المكتوب اليه  
بالكتاب واذا جاء القاضي كتاب قاض ينبغي له ان يقرأ الذي جاء بالكتاب



خصمه ثم يسأل الذي جاء به بينه وبينه كتابه وخاتمته فان اقام المدعي بينه على ذلك  
يسألهم هل قرا عليكم وختم بخصمكم فان شهدوا على ذلك قبله ولا يقبل الكتاب  
الا بحضور خصمه لان كتاب القاضي بمنزلة الشهادة على الشهود ولا يفتحه الا  
بمحضر الخصم وان فتح بغير محضره جاز لان القضاء انما يقع بالشهادة ان هذا كتاب  
القاضي فيما فيه لا بالفتح لكن الفتح سبب لامكان القضاء فكان بمنزلة ادراك الثبوت  
من وجه ثم يحتمل ويكتب عليه اسم صاحبه لان هذا الكتاب صار حجة للمدعي فكان  
بمنزلة السجلات والمحاضر **فصل** لو مات القاضي الكتاب وعزل قبل ان  
يصل الكتاب الى القاضي المكتوب اليه او بعد الوصول قبل القراءه لم يقض به وقا  
ابو يوسف في الاما لي يقضي به وهو قول الشافعي ولو وصل اليه ثم مات او عزل  
فقضى به بالاجماع وان عمى القاضي الكتاب وفسق او ارتد او صار في خلاف لا يجوز  
حكمه بعد وصول الكتاب قبل القضاء به لا ينفذه عندها وعند أبي حنيفة ينفذ  
**فصل فيما يقبل في كتاب القاضي** وفيما لا يقبل لا يقبل كتاب الى القاضي في  
الحدود والقصاص عندنا خلافا لما لك والشافعي لان قول القاضي لما قام  
مقام شهادة الشهود فاشبه الشهادة على الشهادة والشهادة على الشهادة  
لا مدخل لها في الحدود والقصاص لان فيها زيادة احتمال لا يوجد في شهادة  
الاصول وهو انهم هل اخذوا من الاصول لا فاشبهت شهادة النساء وشهادة  
النساء لا تقبل في الحدود والقصاص فكذا هذه وكذا لا تقبل كتابة في الحيوان  
والثياب في قول أبي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف تقبل في العبيد والجواري  
والدواب لكان حاجه قلنا الحاجه انما تجب فيها اذا امكن ولا يمكن لان ثبوتها  
لا يحصل بالوصف لان بعد الاستقصاء في الوصف يبقى جهات تناوت كثير ولهذا  
لم يجر السلم في الحيوان وفيما لا يضبط بالوصف يشترط احضاره لمجلس الحكم ليقع  
الشهادة بلاشارة اليه وكذا الدعوى ويقبل فيما لا يعقل ويجعل كالديون والقفا  
والنكاح والطلاق والوكالة والوصية لان العقار يتعرف بذكر حدوده والذين  
بذكر قدره ووصفه وعن محمد انه رجع عن كتاب القاضي لما ظهر في زمانه من خيانه  
القضاء وفي بعض الكتب عن محمد لا يقبل الى القاضي في شئ يعينه الا العقار وانما  
يقبل القاضي الى القاضي في العقار والديون اذا كان من قاضي مصر الى  
قاضي رستاق ولا يقبل من قاضي رستاق او قريه الى قاضي مصر لانه يجرى  
القضاء فيختص بمكان يختص به وهو مكان يقام فيه الجمع والاعباد **صورة**  
**الكتاب في العبد** انما اذا اقام مولا بينه وبينه عند الحاكم في مصر انه كان له عبد  
فابق وقد اخذه فلان كتبه كتابا الى قاضي مصر الذي فيه اخذ انهم شهدوا  
عنده ان عبدا له مبارك الهندي حليته كذا وقامته كذا ملكه وانما بقوله فاذا  
ورد هذا الكتاب الى القاضي المكتوب به احضر العبد به الذي في يده ثم فكل  
الكتاب ونظر في الغلام الكتاب فان وافق حليته للغلام ما في الكتاب ختم ذلك

ويجعل عتق العبد من صاحبه حتى لا يتغير منزله في اخذ الطريق بدعوى السرقة وغيره  
ويقع الامن عن التبدل والتغير وياخذ منه كفيلا ويدفع اليه العبد فيذهب  
الى الحاكم ليرى كفيله ويبني على هذا كتاب القاضي فيسبب لابن لا يقبل عندهما  
خلافا لابي يوسف **وصورة** رجل وامرأة ادعيا ابنا وابنتا وقالوا هو معروف  
النسب منا وهو في يد فلان بن فلان الغلامي في بلد كذا سرقة فلان يقيم البينة  
على ذلك عنده وياخذ كتابك بذلك الى قاضي ذلك البلد لا يكتب لها عندهما  
خلافا له وكذلك الزوج يدعى المراه فعلى هذا فرقا بين هذا وبينها اذا ادعى  
النسب على الاب بان قال فلان بن فلان ابي وهو في بلد كذا وهو يدعى سني ولي  
بينه هاهنا على انه اقر لي في ابنه وانه تزوج ابي والي ولدت منه على راسه  
فاقام بينه على ذلك وسأله كتابه يكتبه بالاجماع وليس هذا محل للفرق **مسألة**  
رجل قال للقاضي كان لفلان ابن فلان الغلامي على كذا كذا درهما وقد دفعها  
عليه ابا براء في منها او هبها لي وهو من بلد كذا فاذا انما صير الى ذلك البلد  
فياخذ في هذا المال ولي شهودهم هنا فاسمع منهم واكتب لي ذلك القاضي فانه  
لا يسمع من شهوده ولا يكتب له عند أبي يوسف وعند محمد يكتب له ولو قال محمد  
الاستيفاء ويخاضني مرة اخرى حتى يستوفي الحق مني مرتين واراد اقامة  
البينة على الوفاء فانه سمع من شهوده ويكتب له الكل من المحيط وشرح التحديد  
**الباب الرابع والعشرون في القضاء بمشاهدة القضاة للقضاة**  
روى عن محمد بن عمر انه قال في مصر فيه قاضيان في كل جانب منه قاض فكتب  
احدهما الى الآخر كتابا يقبل كتابه ولو اتي احدهما الى صاحبه فاحضره بالحادثه  
بفسقه لم يقبل قوله ان في الوجه الاول جعل كانا كاتب خاطبه في موضع القضاء  
وفي الوجه الثاني كانا خاطبه في غير موضع القضاء كذا هذا **مسألة** لو ان قاضين  
التقيا في عمل احدهما او في مصر ليس من عملهما فقال له قد ثبت عندي لفلان  
بن فلان الغلامي كذا كذا على فلان فاعلم به لم يقبل ذلك ولم ينفذه لان الخطأ  
او السماع وجد في موضع لا ينفذه فيه قضاؤه فصار كخطاب غير القاضي وكساعه  
وهو غير قاض فلا يجوز ان يعتمد في القضاء به بخلاف كتاب القاضي الى القاضي  
لان الخطاب لكتابا لهما وجد في موضع ينفذه فيه قضاؤه ويثبت ذلك عند  
المكتوب اليه ينفذه قضاؤه ايضا وهكذا ذكر الكرخي في اختلاف العلماء ان كتاب  
القاضي الى القاضي يقبل وان كان في مصر واحد لان هذا النقل حكم القضاء  
بدليل انه لا يصح هذا النقل الامن القاضي ووجب هذا النقل على القاضي لكان  
له اع البينة وما يجب على القاضي لسماع البينة يكون قضاؤه ويجوز القضاء  
من القاضيين من مصر **الباب الخامس والعشرون في القضاء بمسألة**  
**القاضي ونفق قوله** يا ابا م. يا ابا م. يا ابا م. شاهد الاقوال  
فانه لا يضي بغير الحق والاصح منه تعالوا الى السرقة وشرب الخمر



لان في حقوق الله تعالى كل واحد من احد المسلمين ليساوي القاضي ثم غير القضاة  
 اذا علم لا يمكنه اقامة احد فكذا القاضي لا في السكران فانه اذا وجد سكران او  
 رجلا به امارات السكر فانه ينبغي له ان يغزوه لاجل المنة ولا يكون ذلك حراما  
 ومن لطائف ما جرى عن بعض قضاة العدل قال لا صحاب هذا القاضي وكنا معه في بعض  
 الامر في صوب كحافل من وجوه الناس اذ اعرض لنا في متادب قد خرج من بعض  
 الازقة يتمايل سكران فلما رأى القاضي هابه واراد الانظر في خاتته رجلاه  
 فاستند الى الحائط واطرق لما قرب القاضي رفع راسه ثم انشأ **يقول**  
 الاية القاضي الذي عم عدله فاضحي به في العالمين فريدا  
 قرأت كتاب الله تسعين مرة فلم ارى فيه للشراب حدودا  
 وانشئت ان تجلد فدر وذل منكبا صبرا على ريب الزمان جليدا  
 وانشئت ان تغتزلن لك منة تزوج بها في العالمين حميدا  
 وان كنت تختار الحديث فاني لسانا على هجو الزمان جريدا  
 فلما سمع القاضي شعره وتبين اذ به اعرض عنه وترك الانكار عليه ومضى لشأ  
 وفي الاقضية القاضي يقضي في حقوق العباد بعلمه بان علم في حال قضائه  
 في مصره ان فلانا غضب فلان او طلق امراته وفي التجريد في آخر كتاب الحدود  
 عن محمد رحمه الله انه رجع عن هذا من الخلاصه وكذلك في القصاص والحقوق  
 المتركة نحو حد القذف وهذا اربعة اوجه في وجه يقضي بعلمه بالاجماع وهو  
 ما اذا علم بعد تقلد القضاء في المصير الذي هو قاض فيه وفي ثلثة اوجه وهو  
 ما اذا علم قبل تقلد القضاء او بعد تقلد القضاء لكن في غير المصير الذي هو قاض  
 فيه او علم في حالة القضاء ثم عزل ثم اعيد على القضاء فعند اي حيفه لا يقضي  
 بذلك العلم وعندهما والشا في يقضي **فروع** ذكر في السواد لو خرج القضاة  
 من المصير لتسليم الجنازة او خرج الى ضيعته فلم يسبب الحق اختلاف المشايخ فيه  
 على قولين حيفه قيل ان لم يكن مقلدا على القرع لا يقضي بذلك العلم وان كان  
 مقلدا على القرع يقضي وهذا يدل على ان الولي اذا قلدر رجلا قضاة كونه لم الا  
 يصير قاضيا في سواد تلك الكورة مالم يقلد قضاة تلك الكورة ونواحيها وقيل  
 لا يقضي بذلك العلم وان كان مقلدا على القرع **مسئلة** القاضي هل يعمل بما يجد  
 في ديوانه ان كان ذا كمال لتلك الحادثة يقضي وان لم يكن ذا كمال لا يقضي وعند  
 يقضي واجموا انه لا يعمل بما يجد في ديوان قاض قبله وان كان نحو قاض  
 الخلاصه **مسئلة** لو دفع القاضي مال اليتيم الى آخر فخره قضى عليه من غير  
 بينه لان من حقوق الناس والقاضي ان يقضي بعلمه في حقوق العباد لانه  
 علم حالة القضاء ولو باع القاضي مال الميت فهدى على الذي باع له ولو اجد  
 من اشترى منه او باع قضى عليه من بعده مالم يرج عليه صار كما لم يسهان  
 من المحيط **الباب السادس والعشرون في القضاء بالصلح بين الخصمين**

الصلح مشروع بقوله تعالى فلا جناح عليهما ان يصالحا بينهما صلحا والصلح خير وقيل  
 عليه السلام الصلح بين المسلمين جائز الا صلحا احل حراما او حراما حلالا اي الاشتراط  
 احل حراما او حراما حلالا بان صلح على غير ما يحل لانه احل حراما وكذا الوصلح على عبد  
 ان لا يبيعه ولا يستخذه فهذا صلح حرم حلالا فكان مردودا ولان الصلح  
 لدفع الخصومة وقطع المنازعة والمستاجر والمنازعة متى امتدت ادت الى  
 الفساد فكان الصلح دفعا لسبب الفساد واطفآ لثايرة الفتن والعناد  
 وتحقيق سبب الصلح والساد وهو الالف والموافقة فكان حراما من قبله  
 شرعا وكنه الاحباب والقبول لان معاوضه وشرايط جوازها ان يكون المال  
 المصالح عليه معلوما ان يحتاج الى قبضه بان صلح على ما في يد المدعي عليه  
 متى كان البدل مجهولا يقع بينهما منازعة ما فقه من التسليم وان يكون البدل  
 وهو المصالح عنه حقا يجوز الاعتياض عنه اولم يكن بالاك القصاص معلوما كان  
 ومجهولا وان لا يجوز الاعتياض عنه كحق الشفعة وحد القذف والكفالة بالنفس  
 لا يجوز الصلح عنه وحكمه وقوع الملك في البدل وبثوث الملك في المصالح عنه  
 ان كان مما يحتمل التملك كالمال ووقوع البراءة عنه للمدعي عليه ان كان كمال  
 التملك كالقصاص هذا اذا كان الصلح على الاقرار وفي الصلح على انكار  
 بثوث الملك في البدل ووقوع البراءة للمدعي عليه عن الدعوى سواء كان القصاص  
 عنه مالا او لم يكن مالا واذا خشي القاضي من تقايم الامر بين المتخاصمين او كانا  
 من اهل الفضل او بينهما رحم لواء بينهما وامرهما بالصلح وقال عمر بن الخطاب رضي  
 الله عنه ردوا القضاء بين ذوي الارحام حتى يصطلموا فان قيل القضاء بين  
 الضغائن **تنبيه** ولا يامر بالصلح اذا تبين له وجه الصلح لاحد هار جاز ان  
 لا يصطلم الا ان يرى لذلك وجهها مثل ان يرى الحكم يوقع فتنه وتهيأ جرافع  
 قال وينبغي للامام ان يندب الى الصلح اذا اشكل عليه وجه الحكم فان ابا او ابا  
 احدهما لم يصلح عليهما الحاخا يشبه الا حبل يفضل بينهما بالواجب ويترك الحكم  
 بينهما **تنبيه** قال بعضهم انما يجوز للقاضي ان يامر بالصلح اذا تقاربتا بحيثان  
 بين الخصمين عريان احدهما يكون الخن يحجته من الاعز او يكون الدعوى في امور  
 درست وتقادمت وقشها بهت واما اذا تبين للقاضي الظالم من المظالم لم  
 يسمعه من احد الا فصل القضاء **فصل في معرفة النوازع** وفي الاصل الصلح اتوا  
 ثلثة صلح مع الانكار وصلح مع الاقرار وصلح مع السكوت وكل ذلك جائز عند  
 لكن معنى الصلح على الاقرار لا يتحقق فيه لان الصلح قطع المنازعة والمشاجرة  
 ولم يوجد هنا خصومة ومنازعة وانما هو اسقاط عن بعض الحق عن طوعه  
 ورغبة وفي الصلح على سكوت لواق المظالم لانه بعد نبض مال الصلح ليس  
 للطالب عليه شيء **تنبيه** يجوز ما يكون الصلح  
 على الانكار لان الصلح يتحقق فيه وهو قاطع واجموا على ان صلح



الفضولي جازبان قال اجبني المدعي ان المدعى عليه اقرب في السر وان يحق في  
دعوى فضا حتى على كذا تضمن ذلك فضا لمح صح ودعون ضمان الفضولي بان  
يقول الفضولي المدعي صالح فلانا من دعوى عليه كذا اني ضامن به او على كذا اني  
مالي او قال صالح من دعوى هذه على فلان واصناف العقد على نفسه او الى طاله  
نفذ الصلح والبدل على الضامن سواء كان بامر او بغير امر ويرجع بما ادعى على المدعى  
عليه ان كان الصلح بامر والامر بالصلح والخلع امر بالضامن **مسئله** وفي شرح التلخيص  
رجل ادعى دائيا فانكر المدعى عليه فضا لمح على نصف تلك الدار ثم وجد المدعى  
بينه فاقامها باخذ النصف الباقي وبه كان يفتي الشيخ الامام ظهير الدين وفي  
الطاب لان الصلح اسقاط واسقاط الحق عن المدين لا يصح وذكر خواهر زاده في  
نسخته ان هذا رواية ابن سماعة اما ظاهر الرواية لا تتم دعوى الباقي ولا يابا  
وقد ذكر وجه كلا القولين في الخزانة **مسئله** وفي فتاوى القاضي الامام رجل قتل  
عن رجل بالتمه رم فضا لمح الكفيل الطالب من الف على خمسة اصح الصلح وبرئ  
الاصيل والكفيل عن الخمسة الاخرى وفي الاصيل اذا صلح من الكفالة بالنفس  
على مال على ان يبرأ كنهالم بجر الصلح لان هذه معاوضة مال بمال ليس بماله ولا  
هو في معنى المال بطل ولم يبرأ ولو اداه يرجع فيه فان ابراه من الكفالة على كذا  
فللكفيل ان يرجع عليه بما قضاه انظر خلاصة في ناي الكفالة **مسئله** قال المحقق  
الصلح بعد الحلف لا يصح وفي الاسرار لا يصح وهكذا في نكت الشيرازي وقيل يصح  
وروي محمد بن ابي حنيفة رحمه الله انه يصح ووجه عدم الصحة ان اليمين بدل على  
المدعى فاذا حلف لم يقد استوفى البدل فلا يصح قاله محمد بن ابي حنيفة وعلا الاية  
رحم الله ادعى على اخ حق التفرير او حلف القذف وانكر الاخر وتوجهت اليه اليمين  
فانكرى يمينه بمال قالوا لا يحلوا في فقد اختلف المشايخ فيه فقيل بجل للاخر ذلك  
وقيل لا بجل قلت فان هذا يدل على انه يستخلف في دعوى حق التفرير ووجه القذف  
ولكن بضر عليه انه لا يمين في حلف القذف عندنا فبقى دليلا في حق التفرير كما نص عليه  
في الفتاوى الظهيرية **تنبيه** قيل يستخلف في حلف القذف فان كل قيل  
يحد وقيل يعزى ذكر في شرح الطحاواني انه الاصل وقد ذكر ايضا يجوز افتداء اليمين  
عن دعوى التفرير في الصحيح من المذهب وكذا الوصال **مسئله** عن عطية بن عوف  
ان الصلح على انكار على دعوى فاسده لا يصح ولا بد لصحة الصلح عن الانكار  
عن حجة الدعوى وفساد الدعوى على وجهين اما المعنى في الدعوى او في المدعى  
على وجه لا يسمع منه احدا صلا كالمناقضة فيه ونحوها واما ترك المدعى  
في دعواه شيئا يمكن تداركه ويعيد لها على وجه الصحة كدعوى المنقول قبل اضا  
ودعوى لمقاراد الم بذكر جوده وانما لا يصح الصلح اذا كان فاسدا لدعوى  
لمعنى في نفس الامر اذا كان سر ١١٠ **مسئله** في صلحته يصح هكذا اشأ  
اليه في شرح خواهر زاده انظر تمام ذلك في القنية **قوله** ادعى عليه دائيا فضا لمح

٧٠  
على لقطعه منها الم يصح والحيلة فيه ان يزيد درهما في بدل الصلح ليكون عوضا  
عن الباقي او يلحق به لفظ البراءة عن دعوى الباقي كذا في حواشي القنية وفي الهداية  
كذلك وذكر في الفوائد للهداية ناقلا عن الذخيرة ان الصلح على هذا الوجه صحيح  
هو الاصل **فصل فيما يمنع جواز الصلح وما لا يمنع** الصلح على اربعة اوجه  
معلق على معلوم ومجهول على معلوم وهما جازبان ومجهول على مجهول ومعلوم  
على مجهول وهما فاسدان مثال الاول لو ادعى دينيا او حقا معلوما على انسان فضا  
على رجاء لان بيع المعلوم جازب فالصلح اجوز لانه واسع ومثال الثاني لو ادعى  
حقا في دار اثنان في يده ولم يسم الحق فاصطالحا على ان يعطى المدعى عليه مالا  
معلوما جاز لان هذه اجهالة غير مفضية الى المنازعة لا غير مانعة من التسليم  
ومثال الثالث لو ادعى حقا في دار في يدا اثنان ولم يسم وادعى المدعى عليه حقا  
في ارضه فان اصطالحا بان يدفع احدهما مالا الى الاخر ليرتد دعواه لا يجوز لانه  
من حاج فيه الى التسليم والتسليم وجهالة البدل مانعة منها فقع المنازعة بينهما  
وان اصطالحا على ان يترك كل واحد منهما دعواه جاز وهذا صلح وقع عن مجهول  
على مجهول وجاز ذلك لانه لا يحتاج فيه الى التسليم والتسليم ومثال الرابع وهو  
الصلح عن معلوم على مجهول ان كان يحتاج الى التسليم والتسليم لا يجوز والا فضا  
لما بينا **فصل فيما ينقض الصلح وما لا ينقضه** صلح من دعواه في دار على حدة  
عبد سنة فهو على سنة اوجه اما ان اعتقه المالك او اعتقه صاحبا لخدمته  
او قتله المالك او قتله صاحبا لخدمته او قتله اجنبي ومات حقا انقه فان  
اعتقه المالك عتق بخلاف الوارث اذا اعتق العبد الموصي له ابرأ منه فانه يضمن  
القيمة وان اعتقه صاحبا لخدمته لا يعتق لانه لا يملكه واما اذا قتله صاحبا لخدمته  
يضمن كالمواعتقه ويطلق الصلح فيما لو يستوفى من الفقه وان قتله صاحبا لخدمته  
يلزمه الخدمة لانه اتلف رقبته هي ملك المير وكذا لو قتله اجنبي خطأ واخذ  
قيمه لا ينقض الصلح عندنا ويوسف ولما اخرجنا راسا واشترى بالقيمة عبد  
لخدمته سنة وارثا عاد الى دعواه وعند محمد ينقض الصلح وعاد الى دعواه  
ولو مات العبد ينقض الصلح بالإجماع ولو لم يمت العبد ولكن مات احدا المتصالحين  
لا يطل الصلح وتكون الخدمة اورثته وعند محمد يطل ويرجع بمحصول دعواه من  
المحيط **الباب السابع والعشرون في القضاة بالاقارب** اعلم ان الاقرار من  
اقوى الاحكام واشدها وهو اقوى من البينة ووجهه انه اذا كان يستند  
القضاة الى ظن فيان الاستدلال على اولى لان الحكم بالاقرار مقطوع به والحكم  
بالابينة مظنون ولان الاقرار جز صدق او يرجح صدقه على لان نقاشاتهم الكذب  
وربما لا تفكر وحقية **مسئله** في ثبوت الحجة سابقا  
على اجاره وركنه **قوله** من يصدقه صدقه ما يشبهه لا يقوم به ظهور الحق  
وانكشافه حتى لا يصح شرط الخيار فيه بان اقرب يدعي عين على ان لا بالخيار



ثلاثة ايام فاحيا رباطا وان صدقه المقر له والمال لان من لان الخيار مشروط بالفسخ  
والاقرار لا يحقل الفسخ لان حكمه وجوب المقر به وهو الدين **وشرط** جواز العقل  
والبلوغ لانه يصح بدونهما الضرف اصلا واخره شرط في بعض الاشياء دون البعض  
حتى لو اقر العبد المحجور بالمال لا ينفذ في حق المولى ولو اقر بالخصاص يصح وكذا كون  
المقر به مما يجب تسليمه الى المقر له شرط حتى لو اقر بغيره فبطلان اقراره وجه  
من خطئه لا يصح الا بالمقر به لا يلزمه تسليمه الى المقر له **مسألة** لو قال لي عليه الف درهم  
درهم فقال نعم يكون اقرارا لان قوله جواب لكلامه ولو قال لي عليه الف درهم  
فقال اتزها او انقدها او اقد فاقبضها او لم يحل بعد او قال عندا او قال ال  
من يزها فكلها اقرار لان هذه الكلمات يصح للبناء لا للابتداء ولو قال اتزن او  
ااحتا واخر لو سؤا عطيكم ولم يذكر مع حرفا لكان لا يكون اقرارا لانه لا يصح  
للاستدعاء ولا للبناء فانه سقيم ان يقول له المحاطب يا ذا اتزن او انقده فقبضوا  
آخر **فروع** لو قال وجدت في كتابي او تذكر في او حسابي او محطتي او كتبت بيدي  
فلان على الفاشاهيه فهو باطل لانه اقرار بالوجود لا بالوجوب لانه اجزاء وجوب  
فصل هكذا والوجود لا يدل على الوجوب لانه قد يجد في كتابه مكتوب غيره وقد  
يكبت تحت الخط فلا يكون اقرارا بالوجوب **مسألة** ذكر ابو الليث في نوار له لو ادعى  
على آخر فلا واخرج بذلك خطأ بخط يده على اقراره بذلك المال فانكر المدعى عليه  
انه خطه فاستكتب فكتب فكان بين خطين مشابهة ظاهره داله على انها خطا  
واحد قال اياه بخاري انه يحج به يقضي لها ونقل صاحب المحيط عن محمد بن نصران  
ذلك لا يكون حجة لان هذا لا يكون اعلا حلالا لو اقر فقال هذا خطي وانا كتبت  
غيره ليس على هذا المال كان القول قوله ولا تنى عليه **فروع** وفي العيون في كتاب  
الدعوى دار في رجل ادعاها رجل فافر الذي هي في يده انه اشتراها من المدي  
القياس ان تنزع الدار من يده وتدرج الى المدعي حتى يقيم البينة انه اشتراها  
المدعي وفي الاستحسان تترك في يده ثلثة ايام ويؤخر منه كفيلا حتى يقيم البينة  
وكذا في دعوى الدين اذا ادعى المدعي عليه الايفاء يومه بالاداء قياسا والامام  
ظاهر الدين كان يفتي بوجه القياس في المسلمين **مسألة** واية بلخ رهم اسر  
قالوا في يادكار الباعه اذا كان فيه مكتوبا بخط البائع منى لازم عليه لانه لا يكت  
في يادكار الاماكان له على الناس وبالناس عليه فعلى هذا اذا قال البائع وجد  
في يادكارى فلان على الف درهم كان اقرارا ذكره السرخسي وخط الصراف  
والسمسار محمد ايضا كما ذكرنا وقيل كان الصور برهان الامية يعني هكذا في  
خط الصراف انه **فصل** استرى جاربه متقبه فلما كشف وجهه لم يأل  
هي جاربي وادعاها لاي **مسألة** وكذا لو اشترى ثوبا جراب فلما نشره قال هذا  
ثوبي لا يسمع واعلم هذا في الزيادات في امر كتاب ليس في الاستيلاء لان الا  
هل هو اقرار فيه روايات على رواية الزيادات يكون اقرارا بكونه من البائع

وفي رواية الجامع لا يكون اقرارا والاصح رواية الزيادات وعلى الروايتين لا  
يسمع دعواه بعد الاستيلاء والاستيلاء من غير البائع كالاستيلاء من البائع ولا يستد  
والاستعانة والاستيهاج والاستيهاج اقرارا بانه في اليد وسوايد في نفسه  
اوله بغيره بالوكالة **فروع** ولو اقيمت البينة على انه ساومه في مجلس القضاة خرج هو  
من الخصومة دون الموكل **فصل** عن ابي يوسف قال اقرضني فلان الف  
درهم الا اني لم اقبض منه المال استحسانا والقياس ان يلزمه لان الاقرار من  
فصل من والقبض فعل المستقرض فيوجد بدونه وجدا الاستحسان وهو ان الاقرار  
لا يتم بدون القبض فاشبه احد شرط في العقد ولو اقر بالبيع وانكر القبض لا يصدق  
وكذا روى عن محمد اذا قال اعطيتني الف او اقرضتني او اودعني او اسلفني  
او اسلمت لي ثم قال لم اقبض لم يصدق اذا فصل وان وصل صدق لان هذا وان  
كان عبارة عن الفعل حقيقة لكن تمامه يقف على القبض وكان انكر القبض استثناء  
عن ما تكلم به فيصح موصولا لامفصولا **مسألة** ولو قال يفتني الف ولم اقبض  
او دفع الي لم يصدق في قول ابي يوسف وان وصل وقال محمد يصدق **فروع**  
ولو قال يفتني دارا او اقرضتني ثم قال لم اقبض صدق وصل او فصل لان البيع  
او الاجارة يتم بدون القبض فلم يكن الاقرار بها اقرارا بالقبض **مسألة** لو قال  
فلان على الف درهم عن ثمن وكذا لو اقر بالف ثم قال هو مال العيال لا يصدق ول  
ام فصل عندا في حيفه ولو اقام البينة انه مال العيال او ثمن الخ يقبل وتندفع  
الخصومة عنه ولو صدقه المقر له صدق ولا يلزمه شئ **فصل** وفي العيون  
رجل قال قتل ابن فلان ثم قال قتل ابن فلان يكون هذا اقرارا بقتل ابن  
واحد وفي فتاوي اهل سمرقند لو قال لاخر لم قتل فلان فقال كان في اللوع  
مكتوبا كذا او قتل عدوي فهو اقرارا بالقتل ويلزمه الدية في طر ان لم يقر بالمد  
ولو قال المفد ومكان لا يكون اقرارا **فصل** لو قال لي عليك الف درهم  
دين فقال الحق واليقين او اصدق او قال حقا او يقينا او صدقا كان اقرارا  
لان هذه الالفاظ تستعمل للتصديق غالبا سواء ذكرها بالرفع او بالنصب  
ذكره مضويا كان تقريره كانه قال ادعيت وقلت الحق وان ذكره مرفوعا فقد  
كانه قال قلته وادعيت الحق لم يكن اقرارا لان قوله الحق ابتداء وقوله حق جرح  
كما يقال في عالم او قاييم والمعرفة يجوز ان يذكر جرحه نكرة ولو قال الصلاح والبر  
لم يكن اقرارا الا بالبراء المنفرد يستعمل للبر غالبا لا للصدق عليك بالبر فيكون اقرارا  
ايا به بالبر ونهايه له عن الكذب ولو قال الحق البر واليقين البر او الصدق البر  
اقرارا لان البر المعروف بالحق والصدق يستعمل في التصديق ولو قال الحق الصلا  
او البر الصلاح لم يكن اقرارا **فصل** في الاقرار **مسألة** لو قال لي عليك الف درهم  
اقرارا بقتله فانه لا يلزمه يتعلق بماله حتى احد حق محرم اقرارا فيما يرجع الى



ابطال حقه بخلاف المريض اذا اقر بدين حيث لا يصح اقراره في حق غيره الصحة  
 لان حق غيره لصحة تعلق بماله وسوا كان المقتدر وارثا للمقر او اجنبيا اذا كان  
 الاقرار واقعاً في الصحة بخلاف ما اذا اقر المريض لوارثه حيث لا يجوز عندنا **مسألة**  
 ولا يصح اقراره فيما يؤدي الى ابطال حق الباقيين لا بقصد يقم بخلاف الاقرار  
 للاجنبي لان التعلق لم يظهر في الاقرار الاجنبي ضرورة لانه كان محتاجا الى معاملة  
 الاجانب حاله الصحة غالباً ولو لم يصح اقراره لهم بالدين في المريض لا مستعوا  
 معاملة ولا ضرورة في حق الوارث لان المعاملة لم يقع معهم غالباً **فصل** في  
 قضى منهم دينه فهو جائز ولا يشارك فيه الباقيون لانه ليس في تخصيصه ابطال  
 حق الباقيين لان حقه لم يتعلق بماله في حالة الصحة الا ان يكون اقراره جليلاً بين  
 واحد فاقضاه احدهما يشترك فيه الاخر لان الدين يزيد بالقبض لان القبض  
 خير من غير المتبوض والزيادة صفة دين مشترك فيحدث على الشركة كثره بشرة  
 مشتركه بخلاف المريض اذا اخضر بعض غرضه بالقضاء حيث لا يصح الباقيين  
 حق الباقيين تعلق بماله في مرض الموت **مسألة** ولو اقر بدين ثم بوديعه منها  
 ديان ولا تقدم الوديعة لانه حين اقر بالدين كان ملكه ثابتاً ظاهراً بالعين التي  
 في يده فتعلق بها الدين فلا يجوز اقراره بكونها وديعة فيما يرجع الى ابطال  
 حق الغريم فصار مقراً باستهلاك الوديعة فيكون اقراراً بالدين **مسألة** ولو  
 بالوديعة اولاً ثم بالدين فالأقرار بالوديعة اولاً وكذلك البضاعة والمضاربة  
 حكمها حكم الوديعة سواء لو اقر بوديعة الف درهم ثم مات ولا يعرف بعينها لاني  
 دين في تركته **فصل** في اقرار المريض باستيفاء الدين  
 كل دين وجب في الصحة بدلا عن مال او عما ليس بمال فاقرار المريض باستيفاء  
 جائز لانه كما وجب استحق عليه الباءة بالقبض ولهذا اذا اخضره اجبر على قبوله  
 وكذا كل دين وجب له في مرضه بدلا عما ليس بمال بخوان قتل عبده او قطع يده  
 او قتل عملاً فضاح عن عدم العمد على مال فاقرب باستيفاءه جائز لان حق الغريم  
 انما يتعلق بالمال وهذا بدلا عما ليس بمال **فصل** في اقرار الزوجين  
 في مرضه صرفاً الى مهر مثلها لانه لا تتم في هذا القدر ولو اقرت المراهة المريض  
 باستيفاء مهرها من زوجها وهو هذا الالف ثم طلقتها قبل الدخول بها ثم ماتت  
 قسم الالف بين غريمها ولا شيء على الزوج من المهر لانه لما طلقتها قبل الدخول بها  
 اجنبيا عنها فاجاز اقرارها باستيفاء مهرها منه لان المهر بدلا عما ليس بمال ولو  
 كان بها واقرت بالاستيفاء ثم طلقتها وانقضت عدها قبل ان تموت صح الاقرار  
 سواء كانت الزوج صحیحاً او مريضاً لان عدها لما انقضت صار الزوج اجنبياً  
 عنها ولو لم ينقض عدها ماتت وقد كان طلة اطلاقاً بائناً فاقرت باستيفاء  
 المهر فمأ الصحة اولى بذلك من يسوفوا بالانكاح وما يصيبه من الميراث  
 لانها كانت في المدة ماتت والنكاح باق في حق الارث فصارت مقراً باستيفاء



الدين من الوارث وانه لا يجوز لكان التهمة لا يحتمل انها جعلت هذا طريق لتجميع  
 الاقرار ولهذا صح اقرارها في حق الاقل لانه لا تتم في الاقل ولا يصح في الزيادة من  
 الايضاح ومن شرح التجريد **فصل** ذكر في جزالة الفقه خمسة اقاير لا يجوز  
 من المريض اقراره بالدين لوارثه واققراره باستيفاء الدين ووارثه كميل لانه  
 محجور عما ينفع وارثه وهذا الاقاير يتفقه لان بعضها اسقاط الدين وفي  
 بعضها ابراء عن المطالبة واققراره باستيفاء كتابه عبد كاتبه في مرضه يجوز من  
 الثالث ابيناً **واشأن** من اقاير لا يجوز في الحال وتنفذ في المال احدهما  
 اقراره لوارثه بدين في مرضه ثم صح من ذلك المومن ثم مات والثاني اقراره  
 لعبده وارثه بالدين لان المومن الذي تعقبه الصحة كلام من ولانه بالصحة  
 ظهر انه لم يكن مرض موت **اربعة** اقاير لا يجوز في الحال ولا تنفذ في المال  
 اقراره لابنه بدين وهو عبد ثم عتق ثم مات المقر وذكر في كتاب الاقرار ان كان على  
 من لا يصح لانه اقرار بالدين وقع لابنه فلم يحج لانه وارثه وان لم يكن عليه  
 دين صح لان الاقرار وقع للاجنبي والثاني اذا اقر لابنه وهو نصراني ثم اسلم  
 ثم مات المقر والثالث اذا اقر لامرأة بدين ثم طلقها طلاقاً بائناً ثم تزوجها  
 ثم مات والرابع اذا اقر لاجنه بدين ولم يكن ابن ثم مات الابن ثم مات المقر لان الاول  
 وقع للوارث وان كان لا يستحق الارث حالة الاقرار لكن سبيل الارث قائم و  
 النبوه الزوجية وانه يمنع صحة الاقرار انظر شرح التجريد **الباب الثاني والعشرون**  
**في القضاة بالعرف والعادة** قال الله تعالى خذوا العفو واورا بالمعروف  
 الاية والعادة غلبت معنى من المعاني على جميع البلاد او بعضها ونقل بعض  
 العلماء الاجماع على ان من باع سلعة بماية دينار ونقد البلد مختلف ان البيع صح  
 ولو كان مع اختلاف السكك جرت عادة بالتبايع بسكة معلومة منها كان البيع  
 صحيحاً وقضى بدفع تلك الصحة ومن ذلك قول المقر له عندي ومعي فهذا اللفظ  
 يستعمل في الامانات لان كلمة عند تستعمل للمقره ومع المقارنة والمقارنة هي  
 المقارنة والدين لا يكون قريباً من انسان حقيقة والوديعة تكون قريبة منه  
 ولان هذه الكلمة في العرف والعادة تستعمل في الامانات لاني الاجابات **مطلوب**  
 الكلام يحل على المقارن **مسألة** اذا كان الخضر بين الدارين فادعه كل واحد  
 منها والقط الى احدهما لا يؤمن اليه القط في قولها خلافاً لابي حنيفة لا عندها  
 ترجح بذلك اعتباراً بالعاده وهو ان الانسان يجعل وجه البناء الى صاحب  
 العلو وكذلك لطاقت فترجع به **مسألة** واذا اختلف الزوجان في فترج  
 الميت فما يعرف بالرجل فهو للرجل وما يعرف بالنساء فهو للنساء وما يصلح لهما  
 فهو للرجل **مسألة** رجلاً وامراً شيئاً او اشياء لها امتعة بعد ما بنى  
 بها القال الزوج هـ والمهر وقالت هـ بذكر في الجامع الصغير ان القول قول  
 الزوج لا فيما يוכל فالقول لها لان في غير المأكول شهد له الظاهر بذكره والعرف



اجاري بخلافه **فان** كل من لم يعرف يحل كلامه على عرقه لموله عليه السلام  
من خلف فاستثنى عا دكن لا يحلف يحل على الحلف الشرعي **فروع** لو قال ايمان البيعه  
تلمني فانها يخرج على ما جرت به العادة في الحلف عند الملوك الفاجرة اذ لم يكن  
فيه فاي شئ جرت به عادة تلك الوقت في التحليف به في بيعهم واشترع عند  
الناس بحيث صار عارفا ومنقول لا مبادر للذهن من غير قرينة حمل على يمينه وان  
لم يكن الاوكل لك اعتبر بنية فان لم يكن شئ من ذلك فلا شئ عليه وذلك القرأة  
في هذه المسئلة في كتاب الاحكام في الفرق بين الفتاوى والاحكام **باب** يحج  
في هذه الاحكام في مذهبي في حيفه والتشافي وغيرها المرتبة على الموايد  
الذين كانوا حاصلين حاله جزم العلماء هذه الاحكام فهل اذا تغيرت تلك الموايد  
وصارت تدل على ضد ما كانت تدل عليه او لا فهل تبطل هذه الفتاوى في الكتب  
ويقتضي بما تقتضيه الموايد المتجددة او يقال نحن مقلدون وما لنا احداث نرفع  
لعدم اهليتنا للاجهاد فيفتي بما في الكتب المنقولة عن المجتهدين **والجواب** ان  
اجز هذه الاحكام التي صدر بها الموايد متى تغيرت تلك الموايد خلاف الاجماع وعلمنا  
في الدين بل كماله هو في الشريعة يتبع الموايد يعتبر الحكم فيه عند تغير العادة  
الى ما تقتضيه العادة المتجددة وليس ذلك تجديد الاجتهاد من المقلدين حتى  
يشترط فيه اهلية الاجتهاد بل هذه قاعده اجتهاد فيها العلماء وجميعها  
فتحن يتبعهم فيها من غير استئذان اجتهاد الاتراهم انهم اجمعوا على ان المعاملات  
اذا اطلق فيها الثمن يحل على غالبه لنقود فاذا كانت العادة نقدا معينا حملنا  
الاطلاق عليه **باب** انما انقلبت العادة الى غير عينا ما انقلبت العادة اليه والغنيا  
الاول لانقلبت العادة عنه وكذلك الاطلاق في الوصايا والامان وجميع ابواب  
الفقه المحولة على الموايد وكذلك لدعاوي اذا كان القول قول من ادعى شيئا  
العادة ثم تغيرت العادة لم يبق القول قول مدعيه بل انعكس الحال فيرد ولا  
يشترط فيه تغير العادة بل لو جرحنا نحن من ذلك البلد او بلبلنا عن عوايدهم  
على خلاف عادة البلد الذي كنا فيه ائتمناهم بعبادة بلدهم ولم نعتبر عادة البلد  
الذي نحن فيه وكذلك اذا قدم علينا احد من بلد عاداته مضادة للبلد الذي  
نحن فيه لم نقتضه الا بعبادة بلده وهذا امثلة كثيرة في الفقه فلا يطيل بحملها **باب**  
قال القرافي في كتاب المذكور ويبيغي للفتي اذا ورع عليهم مستقت لا يعلم ان من  
اهل البلد الذي فيه المعنى فلا يفتيه بما عادت يفتي به حتى يسأل عن بلده هل  
حدث له عرف في ذلك البلد في ذلك اللفظ اللغوي ام لا وان كان اللفظ عرفيا  
فهل عرف ذلك اذ موافقا لهذا البلد في عرفه لا وهذا امر متيقن واجب  
لا يختلف فيه العلماء **باب** ليس اسوا انما اختلف  
العلماء في المرفوع **باب** هل يبعد من مرفوع من غيرهم **باب** لا يفهم **باب** يتبين  
ونقلت من الرحلة **باب** عيسى بن ربيعة الدين **باب** من غلبت احدى لف بلا ايمان **باب** اللازمة

دحت هل يلزمه الطلاق الثلاث او واحد ثم قال والمعتبر في ذلك عرف الخالف  
لا عرف المفتي فلو دخل المفتي الا يكون عرفهم فيه انه يرا دبه الطلاق الثلاث لم يحز  
لان يفتي بما يتوقف على العرف لا بعد معرفة العرف لغير الجواب وهذا من الامور التي  
معرفة انتهى وهذا بعض كلام القرافي **الباب التاسع والعشرون في النقار**  
**باب** اهل المرفوع **باب** الرجوع الى قول اهل البصرة والمعرفة من التماسين في  
معرفة عيوب الرقيق من الاماء والعبيد وسائر الحيوانات **فروع** هل يحكم بقول  
النساء فيما يشهدون فيه من عيوب الاماء انما قد يسم قبل تاريخ البايع ام لا  
يسمع منهم في ذلك ويشهد في ذلك الحكم والتخاسون قال بعضهم ان كان طبيا  
سمع منهم والا فلا يشهدون به الا الحكم وهذا هو الصحيح **باب** وطريق الحكم  
في ذلك ما ذكره بعضهم في رجل ابتاع جارية من رجل ثم قام المشتري يريد رد الجارية  
وذكر ان بها اثار يجب رد هالم يكن بينها البايع وقال البايع لم اعلم بها عيبا تشهد  
بذلك الفتاوى طبيبا ان الاثار التي سبقتها من مرق سوداء دلت على ان ذلك من  
قروح عظيمه قديمة كانت منذ سنة او نحوها وان عيب يجب به الرد في علمها ومشا  
الحاكم في ذلك بعض المفتين فلم نعرف من شهادته الشهود معر بحج التنبيه لان في  
عن الطبيبين انهما شهدا في الشقاق ان من مرق سوداء كانت منذ سنة وان عيب  
يجب به الرد في علمها فصاراها المفتيان بالرد وهو خطأ من العمل انما عليها ان  
يشهدا بان من قد يسم لها قبل امدا البايع ثم يشهد اهل البصرة من تجار الرقيق  
وتخاسم بان عيب يحط من ثمنها كثيرا ثم يفتي الفقيه بعد ذلك بجواب الرد وهذا بين  
من ان يحتاج فيه الى التطويل لكن لايت هذا المعنى قد كثر في الاحكام لا يكره  
بل قد بلغني عن بعضهم انه قال لم تترك لشهادته تروى في هذا المعنى هكذا والبيوع  
متوافقة ولا يكره وقد رايت جواب جاهل اهل للاعتناء بالغنى وقد افنى  
في فتاة ظهرت في دار مبيعة بالقرب من بيروها فقال يقال للشهود هل يحجب ذلك  
الرد فان قالوا يحجب ردت فليت شمر في ما الذي استفتي هو فيه اذا كان الشهود  
يسألون هل يحجب الرد ام لا وهذا نهاية في العبارة واذا شئت الجاهل في الناس طنت  
وحسنت سنة ووقع لبعضهم ايضا في رجل قام عند القاضي على قوم من التماسين  
في خادم باعوه هامة وظهرت بها عيوب قال القاضي فامر من وثقت بها من الغنى  
لتنظر اليها في تلك العيوب فاستبان بشهادة المرأة ان العيب قديم بمثله ترد  
فردت على التماسين قال ابن سهل فتولا الفتاوى حكايه عن المرأة ان عيب قديم  
بمثله يرد جهل لا خفاء صارت المرأة عنده شاهدته والطبيب والمفتي وليس بها  
بشيء من ذلك الا ان كانت طبيبه ماهرة في الطب فليسمع منها في ترمه او حدوده  
واما ان تقول هل يحجب **باب** لا يسأل عنه وانما الحكم  
اذا ثبت العيب وقد يشهد من يجوز شهادته فيه ان يسأل تجار الرقيق هل  
مورع فاذا شهد بان عيب يحط من الثمن كثيرا افتى الفقيه حينئذ بالرد وقد



تقدم الباب **باب التلويح في القضايا** بالتناقض في الدعوى وفي دعوى الرجوع  
والتناقض في النسب **قال** ابوالكاسم التناقض مع الدعوى لغيره كما يمنع لنفسه من  
اقرعين لغيره فكما لا يملك ان يدعيه لنفسه لا يملك ان يدعيه لغيره بوكالة  
ابوصايه **مسألة** برهن المدعي عليه على وكيل الخصومة انه سبق منه مساومه  
او استقاراه او استخدام او حوالة من الوكالة لانه لو فعله عند القاضي لمزله  
والموكل على حقه لو شرط ان اقراره عليه لا يجوز **مسألة** الكرخي استأجر ثلثا  
او استقاراه ثم ادعى انه لا يملك الصغير يقبل ذلك قاضي خان **مسألة** الا يراه  
وقال هذه على الرواية التي تكون الاستقاراه اقرارا بان لا ملك للمستقيم ولا يكون  
اقرارا بالملك للغير وتبين بهذا ان الاقرار بان لا يملك فيه يمنع دعواه لغيره **قال**  
في الذخيرة **مسألة** الاستقاراه عن ابي يوسف رحمه الله تعالى المبسوط ادعاه لنفسه  
ثم لغيره بوكالة لم يسمع اذ لا منافاه بين الدعوتين اذ وكيل الخصومة قد يضيف  
الملك لنفسه على معنى ان له حق المطالبة ولو ادعى لغيره بوكالة ثم لنفسه لا يستقيم  
لان ما هو ملكه لا يرضى لغيره عند الخصومة فيمكن المنافاه وكذلك لو برهن  
انه فلان آخر وكله بخصومه فيه لا يتسمع اذ وكيل الخصومة من وجهه زيد لا  
يضيفه الى غيره فيمكن التناقض بين الدعوى على وجه لا يمكن التوفيق **مسألة**  
**قال** في فتاوي رشيد الدين اقراره بملك له فيه ثم ادعاه لنفسه يقبل ولو اقر  
انه ملك فلان ثم ادعاه لا يقبل لانه يبطل ملك الغير بخلاف الاول **قال** عماد الدين  
في تحقيق هذا البحث وتخصيصه لو قال دوايد ليس هذا لي وليس ملكي ولا حق  
لي واخوه ولا امره **قال** ثم ادعاه احد فقال دوايد هو لي فالقول له والتناقض  
لم يمنع لان اقراره بهذا لم يثبت حقا لاحدا الا اقراره للجوهر باطل والتناقض انما  
يمنع اذا تضمن ابطال حق على احد فلو كان لزيد اليد منازعة حين قوله ذلك فهو  
اقرار بالملك في رواية لكن القاضي يسأل اذا اليد هو ملك المدعي فلو اقر به امره  
بتسليمه اليه ولو انكر برهن المدعي ولو اقر بما ذكرناه غير ذي اليد ذكر في شرح  
الجامع ان قوله ليس لي او ما كان يمنع من الدعوى بعد التناقض وانما لم يمنع  
ذال اليد على ما في قيام اليد **فصل** **قال** في الفتاوي الصغرى مالى في يد  
فلان دار ولاحق ولم ينسبه الى سباق ولا قرية ثم ادعى ان له قبله حقا  
بالذي في قرية لا يقبل بينه **قال** المدعي لا يبينه في ثم برهن هل يقبل فيه رواية  
**قال** في المتلطف يقبل لو وقف ولو قال المدعي لا يقع في ثم اتى بدفع قبل هو على  
ها تين الروايتين وقيل لا يصح دفعه وفاقا ادعاه ليس دعوى الرجوع  
**قال** لا دعوى **قال** فلان ثم ادعى لا يسمع كذا هنا الاول اصبوا ذال فرغ من حمل  
بالبينة على المدعي **قوله** لا يبينه في **مسألة**  
**قال** في الفتاوي **قوله** لو فاداه رجع في ثم جاء به فهو هو على خلافه فيما  
لو قال لا يبينه له وحلف خصمه ثم برهن يقبل عند ابي حنيفة لا عند محمد بن الحسن

72 **مسألة** **قال** في العدة المدعي من غير المدعي عليه لا يصح الا اذا كان المدعي عليه احد الورثة  
فهو من الوارث الا ان المدعي انما يبطل بيمين وفيها ايضا جعل امر امراته بيمينها على  
انه لو لم يصل اليها نفقتها في وقت كذا فهي تطلق نفسها متى شئت فمضى ذلك الوقت  
فاردت ان تطلق نفسها فاختلغا في وصولا النفقة في ذلك الوقت فزعت انه اقر  
انه لم يصل نفقتها قبل وتقدم دعواه ولو برهن ان اقراره لم يدفع اليها نفقتها لا  
يقبل بحوازان وكيله دفع اليها وقيل يقبل في الوجوب لان دفع وكيله كدفعه  
الا ترى انه لو حلف ليعطين فلا ناحقه فامر غيره فاعطاه به ولو برهن على طلقا  
ثلاث وبرهن الزوج انها اقرت بعد الطلقات الثلاث انها اعتدت وتزوجت  
بآخر ودخل بها وطلقها ومضت عدتها وتزوجت وهي امراته اليوم فقد قيل  
هذا ليس بدفع والصحيح انه دفع **فروع** الايضاح **قال** ابراهيم المدعي عن هذه  
الدعوى يسأل المدعي المتضمنه على المال فلو برهن بحلف المدعي على البراءة وان  
برهن بحلف المدعي عليه او لا على دعواه المال فلو حلف المدعي عليه ترك ولو  
نكل بحلف المدعي على البراءة ودعوى البراءة اقرارا بالمال عند المتأخرين لا عند  
المقدمين وهو الاصح **مسألة** لو برهن ابن عمه فلان الاخر يقبل في حق المدعي  
لا في اثبات النسب كعاقلة برهنوا ان القاتل فلان لا ولينا يقبل في دفع المدعي  
عنه لا في ثبوت القتل من فلان **قال** في الفتاوي الرشيدية **مسألة** **قال** في جامع  
الفتاوي برهن على انه ابن عم الميت وذكر النسب فبرهن خصمه انه جد الميت فلان  
غيره يبينه المدعي ولم يقضي بالاول ولا يقضي بشئ للتناقض ولو قضى بالاول  
لا يقضي بالثاني **مسألة** تطلق امراته يوما لغيره يكونه في هذا السن وعمره فيه  
بمكة يوم النحر في هذه السنة **مسألة** امرأة محتاجة خاضعت عنها ليفرض لها  
النفقة عليها فبرهنوا لم رجلنا خوها وهو اقر بالنفقة عليها وانكر المراه  
ذلك فالقاضي يبرأه من النفقة ويقول ان شئت فرضيتها على الاخ بخلاف  
ما اذا اثبت النسب من رجل لا قبل البينة من الرجل ان الاخر ابوه **قال** في المستقى  
**فروع** ادعى على رجل هو محمد بن علي بن عبد الله ثم ظهر ان اسم جده احمد بن عبد  
الله لا يتصل بالدعوى يجوز ان يكون جده اسمان من الفتاوي الرشيدية **مسألة**  
ادعى ارضا وقال لا وارث له غيري ثم ادعى ان معي وارث اخر تسمع دعوى الارث  
اذ التناقض على نفسه لا يمنع صحة الدعوى لان ادعى كل المال لنفسه ثم ادعى  
بعضه فتدعى ببعض من الاول فيسمع من الوقاعات **باب الحادي والثلاثون**  
**في القضاء بتهارده العفاس** والوكلاء اذا جاز انسان وقال ان هذه القطعة  
لي سمي عدد ها وعفاسها ووكاها وما المشدود فيه وبه لا يستحقها  
به عندنا وان اصاب لعمري عليه السلام البينة عا المدعي واليمين على من انكر  
ولا يبرأ من انكارها فان الاسماء والرسا في تشابهه وقال مالك وابو حنيفة  
يستحبان له لما روينا في حديث ابي كعب عن عمر بن الخطاب وعفاسها فان



جاء صاحبها فادفعها اليه قلنا امر بالدفع الى مالكها فلا يعرف ذلك الا بحجة ونحن لا  
نشتري قيام البينة على شرطها منه وانما يشترط قيامها على كونه مالكا لها وهو  
يمكن **مسألة** القول قول المستقط اذا رفع اللقطة ليردها الى مكانها ثم وضعها في  
المكان الذي اخذ منه ان هلك واستهلكها غيره لم يضمن هذا اذا لم يبرح عن مكانها  
فان برح عن مكانها ضمن وعن محمد انه اذا مشى خطوتين وثلاث خطوات ثم اعاد  
الى مكانها برى ولو نزع الحاتم من اصبع نائم ثم اعادها في تلك النومة برى انما  
الخلاصة **الباب الثاني والثلاثون** في النقص بقيام بعض اصحاب  
البعض في الدعوى والخصومات برهن عليه اي وفلان الغائب شريها هذا  
منه بكذا ونقدنا منه فعلى قياس قولنا في حقيقته يحكم للحاضر بنصفه فاذا قدم  
الغائب كلف إعادة البينة وعلى قولنا في يوسف يحكم بكلمة الحاضر والغائب ويبرح  
الى الحاضر بنصفه ويودع الباقي عند ثقة ولا يقسم حتى يحضر الغائب الشراء  
بطل بضيقه فيه وصار نصيب الحاضر وهذا بخلاف وذكر في المسئلة في  
وقال يقبل في حق الحاضر لا في الغائب ولم يذكر خلافا **مسألة** في المشتري عن ابي  
يوسف قال ذواليد هولي ولفلان بغير رث وقال المدعي هولي ولفايب عن  
سميته بغير رث برهن المدعي ان نصفه في يقضي له برهه اذا النصف الذي  
هو في يد الحاضر هو بين المدعي وبين من نزع من شركه نصفان ولو قال المدعي  
نصفه لمن سميته ونصفه في برهن يقضي له بالنصف ولو قال ذواليد نصفه  
لفلان وهو دفعه الي والنصف الاخر لا ادري لمن هو فقال المدعي نصفه لمن  
ذكرته كقلت والنصف الاخر برهن لا يقبل حتى يحضر فلان الغائب الدافع فيه  
عن ابي يوسف رحمه الله يدره دارباع نصفها من رجل غير مقسوم واشهد له بالقبض  
وباع النصف الاخر من اخر ثم استحق رجل نصف الدار ثم خضم المشتري من جميعها  
ياخذ من كل واحد نصف ما بيده فليها طفر فهو خصم ياخذ منه نصف ما بيده ولو  
اجاز البيع الاول ثم اجعل بينه وبين المستحق خصومه ولو باع نصفه من رجل  
غير مقسوم وقبض المشتري فالمدعي خضم للمشتري والبايع ياخذ من كل منهما  
نصف ما بيده ولو قال للبايع انا اسلم اليك ما بيدي من الدار هم وهو النصف  
غير مقسوم جاز ذلك ولا خصومه بينه وبين المشتري وكذا لو كان هذا في  
كدرين من طعام في يد رجل فباع منهما كذا ودفعه فاستحق رجل نصفه فانه خصم  
للبايع والمشتري وعن ابي يوسف لو باع نصف الدار غير مقسوم ولم يقبضه  
المشتري حتى ادعى النصف فاحضم فيه البايع لا المشتري ويقضي للمدعي على  
البايع بنصف الدار وقال للبايع سلم المشتري فالدار كذا في الفتاوى **مسألة**  
**مسألة** قال في المختار **مسألة** قال ابو حنيفة  
اقضي بالمال وقال ابو يوسف  
وذكره في المسئلة في المحيط وقال ابو حنيفة اقضي بالمال بينهما كذا في

٧٥  
**فروع** لو كفل كل منهما على الاخر بامره ينتصب كحاضر خصما للغائب اذا ما يدعيه على  
الكفيل غير ما ثبتت على المكفول عنه اذ ثبت له حق الرجوع به فيكون خصما عن الغائب  
لا لو كان بلامره اذا ما يدعيه على الكفيل ليس بسبب لما يدعيه على الغائب لا ترى  
انه لا يرجع به على الغائب فلا ينتصب خصما عنه وقوله او كان الاصل على الحاضر  
والغائب كفيل عنه فيه نظراذ يجوز ان يكون المال على الاصيل دون الكفيل كما  
الكفالة بخلافه لو كان الاصيل على الغائب والحاضر كفيل عنه اذ لم يجوز ان يكون  
المال على الكفيل الا الاصيل وكان من ضرورة وجوب المال على الكفيل وجوبه على  
الاصيل فينتصب كحاضر خصما على الغائب **ومن جنسه** عن محمد رحمه الله فيمن باع  
منها بالف على ان كل منهما كفيل عن الاخر فبرهن على احدهما ان له عليه وعلى فلان  
الغائب لغا وكل منهما كفيل عن الاخر بامره فانه يحكم على الحاضر بالنصفه اما له  
ونصفه كماله ولو حضر الغائب قبل اخذ الاصل لم يكن للبايع ان ياخذ من حضر  
الا خصما به الاصيل اذا حكم على كفيله حكم عليه وحكم على المكفول عنه ليس يحكم  
على الكفيل **وفيه** له عليه الف وكفل به بامر فبرهن على الاصيل ان له عليه كذا  
وفلان كفيل به بامر لم يقضي على الاصيل ولا يكون هذا قضاء على الكفيل فلو لم يقي  
الكفيل ليس له ان ياخذ منه شيئا قبل ان يعيد البينة ولو برهن على الكفيل ليس  
له ان ياخذ او لا ببينة الاصيل وان ثبت كفايته بامر يثبت له المال عليه وعلى الغائب  
وينتصب الكفيل خصما عن الاصيل اما الاصيل فلا ينتصب خصما على الكفيل من النوازل  
**الباب الثالث والثلاثون** بما شتم فيه الشهادة بلاد دعوى الزهادة بعق الامم  
وبالطلاق يقبل حسمه بلاد دعوى ولا يشترط حضور المراده والامه ولكن يشترط  
حضور الزوج والمولى قال في شروط الحلواني تحضر المراده ليستشيرا ليهما **مسألة**  
لو شهد انه ابان امراته فلانه فقال لم تطلق وقال الزوج ليس اسمها فلان شهد  
ان اسمها فلان قال القاضي يفرق بينهما ويمتاثل عتق الامه فلو شهد انه حرها وان  
اسمها كذا وقالت لم يحررني قال القاضي يحكم بعقها والشهادة بحرية المصاهر والا  
والظهار بدون الدعوى يقبل في الايلاء والظهار والشهادة بالوقف بدون الدعوى  
قبل تردد وقبل تقبل لان الوقف حق الله وهو المصدق بالهله فلا يشترط فيه  
الدعوى كطلاق وعتق امه والشهادة بعق المقر لا تقبل عند ابو حنيفة بدون  
دعواه خلافا لهما **تنبيه** قال في الفتاوى الرشيدية ان كان خلاف في الشها  
بالمعنى كالحاصل من جهة مولاه اما لو شهد انه حر الاصل يقبل بلاد دعواه وفاقا  
اذا الشهاده بجرمة الاصل شهاده بجرمة امه شهاده بجرمة الفرج وهي حق الله تعالى  
فيقبل حسمه كافي الطلاق وعتق الامه قال في شرح الجامع الصغير الصحيح ان  
دعوى المقر شرط وعند ثوري حرية الاصل ايضا التناقض لا يمنع صحة الدعوى  
والشهادة في الحرية صل ولا يضر من عارض **مسألة** قال في المحيط لا يخلف  
على عتق المقر حسمه بدون الدعوى وفاقا وعتق الامه والطلاق بدون الدعوى

في قوله  
لو شهد انه ابان  
امراته فلانه  
فقال لم تطلق  
وقال الزوج ليس  
اسمها فلان شهد  
ان اسمها فلان  
قال القاضي يفرق  
بينهما ويمتاثل  
عتق الامه فلو  
شهد انه حرها وان  
اسمها كذا وقالت  
لم يحررني قال  
القاضي يحكم بعقها  
والشهادة بحرية  
المصاهر والا  
والظهار بدون  
الدعوى يقبل في  
الايلاء والظهار  
والشهادة بالوقف  
بدون الدعوى قبل  
تردد وقبل تقبل  
لان الوقف حق الله  
وهو المصدق بالهله  
فلا يشترط فيه  
الدعوى كطلاق  
وعتق امه والشهادة  
بعق المقر لا تقبل  
عند ابو حنيفة  
بدون دعواه خلافا  
لهما



قبل يحلف وقيل لا يتناول عند الفتوى شهادة رمضان بدون الدعوى فتعدها  
وينبغي ان يشترط الدعوى عندا وحيفة وقيل يشترط لفظ الشهادة وقيل  
لا في الشهادة النظر والاصح ليعتبر لفظ الشهادة كذا في الفتاوى الظهيرية  
**الباب الرابع والثلاثون** في القضاة في تحديد العقار ودعواه وما يتعلق  
به **يك** في الحد ينهي الى كذا او يلاصق كذا ولا يكتب واحد حردوده كذا قال ابو  
حنيفة لو كتب احد حردوده او الطريق او المسجد فالبيع جائز ولا يدخل الحد  
في البيع اذ قصد الناس الظاهر ما يقع عليه البيع لكن ابو يوسف قال **اليه**  
اذا الحدود فيه تدخل في البيع فاخترنا ينهي ولزني او يلاصق تخزنا عن الخلاف  
ولان الدار على قول من يقول تدخل في الحد في البيع هو الموضع الذي ينتهي  
اليه فاما ذلك الموضع المنتهي اليه فقد جعل حدا وهو داخل في البيع وعلى قول من  
يقول لا يدخل الحد في البيع فالمنتهي الى الدار لا يدخل تحت البيع ذلك عند ذكر  
حدوده تدخل في البيع او فاقا من شروط الحاكم **مسئله** بعد ذكر الحدود وبيان  
محدوده وحقوقه لا يرد لولم يذكرا حقوق لا يدخل الطريق والمسيل فيقتل  
عليه الانتفاع فلا يفيد استحقاق الدار ولا ينبغي ان يذكر طريقه ومسيل  
ما به لو كان باب الدار والميزاب على طريق العامة يصير مديا ذلك الموضع تملكه  
نفسه وهو لم يخر اذ طريق العامة لا يملكه احد قاله من الاقضية **مسئله** لا يكتفي  
بذكر الحدين ويكتفي بثلاثة فيجعل الرابع بارا اذا شك حتى ينتهي الى مبدء الحد  
الاول والشكاه فالدعوى فيما من الاحكام قاله في المحيط **فروع** لو كان الحد  
الرابع ملك رجلين كل منهما ارض على حده فذكر في الحد الرابع لزيق ملك فلان  
ولم يذكر الاخر يصبح وكذا لو كان الرابع لزيق ارض ومسجد فذكر الارض لا المسجد  
يجوز وقيل الصحيح انه لا يصح الفضلات اذا جعل الحد الرابع كله لزيق ملك  
فلان فاذ لم يكن كله ملك فلان فدعواه لم يتناول هذا الحد ودفعه فلا يصح كذا غلط  
في احد الاربعه بخلاف سكوتة عن الرابع قاله في الفتاوى الظهيرية **مسئله**  
شهاد بحد وثلاثة قاله لا نفى الرابع يجوز شهادتهما لو غلطا في الرابع احد  
حدودها او كلها متصل بملك المدعي هل يحتاج الى ذكر الفاصل قيل لا يحتاج ولو  
كان متصلا بملك المدعي عليه وقيل لو كان المدعي ارضا فذلك وان كان بيتا  
او مترا او دارا فلا حاجة الى ذكر الفاصل والجدار فاصل ولو شهدا ان الحد  
الرابع متصل بملك المدعي بفضله ولم يذكر الفاصل في الاراضي ايضا لو ذكر الفاصل  
وحكم بالمدعي هل يدخل الفاصل في نفي فوايد شيخ الاسلام برهان الدين اشار  
الى انه يدخل وكذا وقعت في الفتوى كتب في صلح الشاهد حردوده دارا بائع  
والفاصل جدارا من **مسئله** اصله لا يرد **مسئله** اشارة الى انه لا يشترط  
ولو كان المدعي ارضا **مسئله** اصله لا يرد **مسئله** لا يحيط بحد  
به والفاصل يجب ان يكون محيطا بكل المدعي به حق يصير **فروع** كذا في

المحيط لو جعل الحد طريقا لما لمه لا يشترط فيه انه طريقا القربة او البلدة لان  
ذكر الحد لا علم ما ينهي اليه المحدود وقد حصل العلم حيث انتهى الطريق وفيه نظر  
يصلح حدا ولا حاجة فيه الى بيان طوله وعرضه الاعلى قول شمس الامية السرخسي  
فانه قال بين الطريق والنهر لا يصلح حدا عند البعض وكذا السور وهو  
رواية عن ابى حنيفة رحمه الله وظاهر المذهب انه يصلح حدا والحد قد كان في  
الفتوى الرشيدية عند ابى حنيفة سور المدينة والنهر والطريق لا يصلح حدا لانه  
يبعد وينقص ويماحى بالسور ولا يبقى وعسى يترك السلوك في هذا الطريق  
واجرا الماء في هذا النهر وعندهما يصلح حدا واختار شمس الامية الاورجندية  
قولهما **فروع** بين حدود الدار ولم يبين انه كمر او ارض او دار شهدا كذلك  
لا يسمع الدعوى ولا الشهادة وقيل يسمع لو بين المصير والمحل والموضع وقيل  
في المصنف والقربة والمحل ليس لانهم قاله في الزخيرة **مسئله** من الجامع في الفتاوى  
ادعى سكنى دار ونحوه وبين حدوده لا يصح اذا السكنى نقل فلا يجد قال في الفتاوى  
رشيد وان كان السكنى تقليا لكن لما اتصل بالارض اتصالا تاييدا كان تقريره  
بما به تعرف الارض اذ في سائر النقلات انما لا يعرف بالحدود لا مكان احضاره  
فيستغنى بالاشارة اليه عن احكاما السكنى فنقله لا يمكن لانه مركب في البناء  
تركيبا فالتحق بما لا يمكن نقله اصلا **مسئله** الشاهد لو اخطا في بعض الحد  
ثم تدارك واعاد الشهادة واصاب قبلت شهادته لو امكن التوفيق سوا ذلك  
في المجلس وفي مجلس اخر ومعنى امكان التوافق ان يقول كذا صاحب الحد فلانا  
الا انه باع داره من فلان اخر وما علمنا به او يقول كان صاحب الحد بهذا الاسم  
الا انه سمي بعد ذلك بهذا الاسم الا وما علمنا به وعلى هذا القياس فانهم اصله  
من شرح الجامع هذا اذا ترك الشاهد احدا حردود او غلط فلو ترك المدعي احد  
الحدود او غلط فحكمه كالشاهد عمله قال في المحيط والزخيرة في فتاوى رشيد  
الدين لو غلط الشهود في الحد الرابع ثم ذكر واعلى وجه الصواب وقالوا هذا هو  
الشهادة بالدعوى الاولى لا يقبل للتناقض **الباب الخامس والثلاثون** في القضاة  
بالاشارة والنسب والتعريف والدعوى والشهادة **اعلم** ان الاشارة في مواضعها  
من اهم ما يحتاج اليه في الدعوى قطعا للاحتمال حتى قالوا لو كنت في المحضر حضر  
فلان مجلس الحكم واحضر معه فلانا هذا الدعوى لا يفتى بصحة المحضر وينبغي  
ان يكتب على هذا الذي احضره معه لانه بدو به وهم انه احضر وادعى على غيره  
وكذا عند الخصمين في اثناء المحضر لا بد من ذكر هذا فكتب المدعي هذا والمدعي  
عليه هذا وكذا لو ذكر الخطان في المحضر او السجل باسمهما واشيرا اليهما باب  
يكن مثلا وقضيت لمحذا على احمد هذا لا يذكر المدعي والمدعي عليه فيكتب  
هذا المدعي علوا وهذا المدعي دنا عن ذكر شهادة الشهود واشارة  
الى المتداعيين بدو لا يقضي بصحة اذ الاشارة المعتبرة هي الاشارة عند



الحاجة اليها ولعلم اسرارها الى المدعي عليه عند الحاجة الى المدعي واساروا  
عند الحاجة الى الاشارة الى المدعي وذلك لاشارة المتدعيين ولكنها غير معتبر  
فلا بد من بيان ذلك ببلغ الوجوه وعند هذا قالوا لو كتب في صلح الاجارة ان  
أجر فلان من فلان ارضه بعد ما جرت المبايعة الصحيحة بينهما في الاشجار والارض  
التي في هذه الارض لا يفتي بصحة الصلح يجوز ان الاشجار كانت للمستاجر باعها  
الموجر ثم استاجر الارض وعلى هذا التقدير لا يصح اجارة الارض وهذه اجارة الارض  
بعد ما جرت المبايعة الصحيحة في الاشجار بينهما كما كتبت في الصورة الاولى  
ما جرت بين المتعاقدين كما كتبت في الصورة الثانية لانها متعاقدان وينبغي ان  
يكتب أجر الارض منه بعد ما باع الموجر الاشجار منه انظر وقائق الاعراب والخلال  
**مسألة** برهن انه وارث فلان الميت لا يحكم بوراثة ما لم يبينوا سبيل الورثة  
ولو اقام بينه وشهدوا ان قاضي بلد كذا استشهدنا على حكمه ان ظهر وارث  
فلان الميت لا وارث له غيره وقالوا لا ندر في باي سبب حكم فالتعاقب في الشك  
يجعله وارثا لان حكم القاضي محمول على الصحة وموافقة الشرع وكذا في السجل  
وكتاب القاضي ولو كتبت موجرا ثبتت عندي من الوجه الذي ثبت به الحوادث  
الشرعية والنواز الحكيمة لا يقتضي صحة السجل ما لم يبين الامر على الوجه  
وقد يفتي بصحة قالوا وكذلك يكتب بقوله وشهد الشهود على موافقة المدعي  
وذكر الامام الشافعي في نسخة حكاية شمس الامية الحلواني مع قاضي غنم فرده  
المحاضر والسجلات تهاون ونقل عن شمس الاسلام انه كان يقول كيف يكتب في  
وشهد واعلم موافقة المدعي والمدعي يقول المدعي به ملكي والمشهد يقول  
المدعي ملكي المدعي فلا يكون بينهما موافقة قال واختار في هذا الباب ان  
يكتفي به في السجلات دون المحاضر لان السجل يرد من مصر اخر فلا يكون في  
التدارك حرج اما في المحاضر فيمكن التدارك من الخلاصه قالوا يكتب في محضر  
المدعي وشهد واعقب عوى المدعي وكذلك يكتب وعقب الجواب لانكار المدعي  
عليه كيلا يظن انهم شهدوا قبل المدعي او علم الخصم المقر اذا الشهادة على المقر  
لاستتمع الا في مواضع معدودة **مسألة** قال في الفتاوى الرشيدية لو اخبرت  
امرأة انها فلانة بنت فلان لا يحل للشاهد ان يشهد باسمها وبسببها لان  
المراة الواحدة والرجل الواحد لا يكفي ولو عرفها رجلا وقال استشهد انها  
فلانة بنت فلان بن فلان حل له الشهادة وفاقا لان في لفظ الشهادة من التاكيد  
ماليس في لفظ الجلالة يمين باسمه ومعنى ولو كان يلفظ الجلالة جواز عند  
خيفه لو اخبر جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب وعند هذا اجزم عدلان  
انها بنت فلان بن فلان **مسألة** قال في الفتاوى الرشيدية لو اخبر  
لها سوا كانت الشدة وكذا لم يشترط لفظ الشهادة **مسألة** قال في الفتاوى الرشيدية  
لان هذا جاز لا يشترط

يقربه كذا في المحيط **فروع** ذكر رشيد الدين وتقريرا لاب والابن والزوج بجواز  
شهادة هؤلاء عليها معتبره فضع التعريف ايضا لعدم التمه بخلاف التقدير فان  
التقدير بشهادة والتعريف لا قال في الجامع في الفتاوى وتقريرا ان يشهد على ثمة  
عدلان او رجل وامرأتان وهل يصح الشهادة على المرأة المنتقة لبعض مشايخنا  
قالوا يصح عند التعريف وقد عرفت هذه المسئلة في فصل ما ينبغي للشاهد ان يشهد  
له في تحلل الشهادة عن ابن مقاتل لو سمع اقراء امرأه من وراء الحجاب وشهدا ثمة  
افلا نذكر نسبها لم يجز ان يشهد عليها اطلق الجواب اطلاقا وقال ابو الليث  
لم يجز ان يشهد عليها الا اذا راى شخصها حال اقرارها خيتم بجوز ان يشهد  
قل اقرارها شرط روية شخص لا روية وجهها **مسألة** جرت وقالتنا فلانة  
فلان بن فلان وهبت لزوجي ميري فلا يحتاج الشهود الى شهادة عدلين هنا  
فلا نثبت فلان ما دامت هبة او يمكن للشاهد ان يشهد اليها فان ماتت فحينئذ  
يحتاج الى الشهود الى شهادة عدلين بنفسها انظر الجامع الصغير **الباب السادس**  
**والثلاثون في القضاة باحكام الشروع** اعلم ان الشايع ينقسم قسمين شايع يحتمل  
القسمة كصف الدار ونصف البيت الكبير وشايع لا يحتملها كصف قن ورجوع وعام  
وثوب وبيت صغير ففاصل بينهما صرف واحد وهو ان القاضي لو اجبر احد  
الشريكين على القسمة بطلب الآخر فهو من القسم ولو لم يجبر فهو من الثاني اذا جبر  
وامهات مسائل الشروع سبع بيع الشايع واجارته واعارته ورهنه وهبته  
وصدقته ووقفه اما بيعه فقسمان لا يحتمل القسمة او لا ولا قسم على وجهين اما  
ان باع من اجنبي ومن شريكه فالوجه الاول وهو البيع من اجنبي على صنفين اما  
ان كان الكل له فباع بصفه او كان بين اثنين فباع احدهما بصفه فالبيع جاز  
في المواضع كلها انظر التجديس **مسألة** تحل بينهما وعليه ثمر ارض بينهما وفيها  
زرع فباع احدهما حظه من الكل ينبغي ان يجوز اذا المشتري لا يجبر على القطع  
لتيامه مقام البائع انظر الواقعات **فروع** دار بينهما باع احدهما بناءها حسن  
اجنبي لم يجز اذا لا يخلو اما ان اباعه بشرط الترتك او بشرط القلع اما الاول فلا  
يجوز اذ فيه شرط منقعه للمشتري يسوي البيع فصار بمنزلة اجاره في بيع واما  
الثاني فلم يجز لصورته بشرطه وكذا لو ادعى رجل على احدهما شيئا فصاحم على نصف  
هذا البناء او على نصف هذا الزرع المشترك لم يجز **مسألة** باع بئرا بلاء ارض  
على ان يترك المشترك في البناء فباع البيع ولو ان بينهما بئرا وارضا باع احدهما  
حظه من البئر غير شريكه من غير ان يكون له طريق في الارض جاز لا لباعه على ان  
يكون للمشتري طريق في الارض ذكره في الفتاوى الصغرى **فروع** لو باع احدهما  
حظه من بيت معين ار فلا حلاط **مسألة** قال في الفتاوى الرشيدية  
قال في المحيط دارين نصيبه عليه عند القسمة قال ارايت باع نصف كل بيت منها  
لتشركي شريكه



لم ينقطع نصيب شريكه قال وكذا الارض وان كان بينهما عشرة شيا ب هرويه ما يقسم  
فباع احدها نصف ثوب بعينه من جل فان ابا حنيفة جوزه وكذا الغنم وهذا لا  
يشبه الدار الواحد وقال ابو يوسف وينبغي ان يكون هذا والدار سواء في قوله  
الارض انه لو باع من كل شاة نصفها من رجل على حدة لم يستطع شريكه ان يجمع له  
نصيبه فيها فنظر وانقطع نصيبه فكيف يختلفان ولو كان بينهما ارض وتخل  
باع احدها نصف نخلة معينة باصلها من رجل لم يجر عند ابي حنيفة ولو باع احد  
نصف الارض واستثنى نصف النخل باصله فهذا مثل ذلك عند ابي حنيفة وكذا  
لو باع نصف الدار شاة الا بيتا معينتا منها لم يدخل في البيع قال ابو يوسف  
رحمهما وانا ارى كل هذا جائزا الا ان تقضى بيعا القسمة لا بد من تقسيم ام لا ولها  
لو وقعت لا بد من تقسيم من هذا البيع ولو باع احدا الورثة شيئا من التركة  
فلو باع نصيبه من كل شئ والمشتري يعلم نصيبه جاز ولو باع شيئا معينتا  
لاحتال ان لا يبيع هذا في نصيبه ومعنى قوله لم يجر البيع في كل ذلك الشئ اما  
في نصيبه فيجوز واسد اعلم بما هو الصواب من هذا الروايات **مسألة** قرضها  
وليست شريكين في الاشياء وكل احدهما صاحبه يبيع حظه من القرض فباع الماس  
نصفه ولم يبين اي النصفين هو مات القرض بعد تسليمه فقال البائع بقبضه  
صدق من الفتاوى الظهيرية **مسألة** قاضي خان دار له فباع رجل نصفها  
بالارض لم يجر ولو باع سهما واحدا شاة بجد ودهن السهم قال السنفي فاك  
مشايخنا بانه يجر الفساد اذ يوهم الاقرار بالقرض يكون له احدى الامور  
فلا والصحيح عندي انه لا يفسد واما اجارة المشايخ فلا فرق عند ابي حنيفة  
بين ان يحقل القسمة وبين ما لا يحقلها فلو باع كل واحد عنده ثم لو اجر احد  
الشريكين نصيبه من شريكه جاز بالاجماع في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وروي  
عنه انه لم يجر وسواء اجر كل نصيب من شريكه او بعضه ولو اجر نصيبه من اجنبي  
جاز عند ابي حنيفة في رواية ولو كان كله لرجل فاجر بنصفه من اجنبي ففند  
ابي حنيفة لا يجوز عندهما يجوز ثم عند ابي حنيفة قتل لا ينفق حتى لا يجر  
اصلا وقيل ينفق فاسد فنجح المثل وهو الصحيح ولو وكله فاجر من  
اشين فان اجل وقال اجرت الدار منك جاز بالاتفاق ولو فضل بقوله نصف  
منك ونصفه منك او نحوه كذلك وربع مجله ان يكون عند ابي حنيفة على اختلاف  
مرفيا اذا كان كله بينهما واجر احدهما النصف من اجنبي ينبغي ان يجوز في رواية  
لا في رواية والشيوع الطاري لا يفسد الاجارة في ظاهر الرواية عند ابي حنيفة  
ويفسد هاتي رواية عنه كما قاله الصديق الشهيد **فصل** ايداع المشايخ  
جائز وقرض المشايخ بالاجماع انظر الهداية **مسألة** ان في مضاربة المشايخ  
يجز و هبة المشايخ فيما لا يجر من غير زينة وفيما يجرها  
لم يجر من شريكه ولا من اجنبي وط والشيوع لا يفسد الهبة بالاتفاق ولو

الكل من اثنين فان اجل ان قال وهبته منك لم يجر عند ابي حنيفة وعندهما يجوز  
ولو فضل بالنصف فهو على هذا الخلاف ولو بالتثليث يجوز عند محمد لا عندهما  
**فصل** دهن الشايخ لم يجر من شريك ولا من غيره احتمل القسمة او لا وطرا للشيوع  
كقران وطروه بان باع العدل بعض الرهن وقد كان وكيل لا يسمعه جحما ومتقفا  
بطل الرهن في الباقي او كان قلبا فانكر ففنى نصفه فيصير له بطل الرهن كذا عن  
ابن حنيفة **فروع** رهنا عينتا عند رجلين جاز اذ لا شيوع في الدين الا اذا قال كل منهما  
ان يحقل فحنيفة لا يجوز كذا عن خزائن الفتوى **مسألة** قال في الهداية  
لم يجر رهن ثمر على نخيل ولا زرع او تخل في ارض ومنها الاضال الرهن بغير خلقه  
فصار كشيوع وكذا رهن ارض بلا تخل وزرع او رهن تخل بلا ثمر فالاصل ان  
الرهن لو كان متصلا بغيره لم يجر لقدر قبضه وحده وعن ابي حنيفة ان رهن الارض  
بدون الشجر جاز لان الشجر اسم للنبات فيكون استثناء الاشجار بمواضعها بخلاف  
رهن دار دون بناء اذ البناء اسم للمبنى فيصير رهنها جميع الارض وهي مستغولة بملك  
الراهن ولو رهن النخل بمواضعها جاز ان كان هذا مجاورا وهي لا تمنع الصحة  
ويدخل التمتع الاضالة فيدخل تصحيا للعقد بخلاف البيع اذ يبيع التخل بلا ثمر  
جائز فلا ضرورة الى ادخاله بلا ذكر بخلاف متاع في دار حيث لا يدخل في رهن الدار  
بلا ذكر بيعته وكذا يدخل الزرع والرطوبة في رهن الارض لا في بيعها لما مر ويدخل  
البناء والغرس في رهن رضى ودار وقرية لما مر ولو رهن دارا بما فيه جاز فلو  
بعضه فلو جاز رهن الباقي ابتداء بقي رهنا بحصة الا بطل **الباب السابع**  
**والثلاثة في القضا بدعى الوقف والشهادة عليه** ارض بيده وارض اخرى  
بيده اخر فادعى رجل ان هاتين الارضين وقف عليه وقفها جده على اولاده **مسألة**  
ابدا ما تناسلوا واحدا من جيلين غائب فزعم المدعى على الحاضر وشهد بها  
ملك الواقف وقفها جميعا وقتنا واحدا وذكر شرايط الوقف حكم على الحاضر بكون  
الارضين وقفا اذا الحاضر هنا يصير خصما عن الغايب فصار كاحد الورثة ولو شهد  
انه وقف فغير متفرقين يقضي بما في يد الحاضر فقط قال صاحب الفتوى الظهيرية  
وفي المسئلة اشكال وينبغي ان يحكم بوقفه بما في يد الحاضر في الوجهين جميعا  
لان الحق به باحد الورثة انما يصير خصما عن البقية اذا كان الدين بيده حتى لو  
ادعى عينا من التركة على وارث ليس له ان يبيده لا شتم وفي مسئلتنا احدا الارضين  
بيده الغايب فكيف يقضي بوقفها على الحاضر **مسألة** قال في الذخيرة ادعى دارا  
فقال ذواليدانه وقف على الفقراء او اباة فيهم صح فزاره ويكون وقفا فلو ادعى  
كحنيفة لياخذ الدار فله نكاحا يخلفه وفاقا اذا المين صار مستهلكا بصير ورثة  
وقفا ولو اراد نكاحا **مسألة** يخلفه بعد اقراره  
بالدين لا نهلا **مسألة** يخلفه وان نكل باخذ  
منه مئة ويحبول محمد كذا لا يحتال هذا حيلة لدفع الدين عن نفسه وعلى



هذا الواقع بالدار لابنه الصغير فقد ذكر في مسائل الاستحالة وقفه في صحته  
فات وادعى اصدائه له واقربه ورثته لا يطل الوقف وضمنوا قيمته من تركه  
الميت ولو انكر واخذه تخليفهم لاخذ القسمة اما لو اراد تخليفهم لياخذ الوقف فلا  
يميز لهم عليه كذا في التحسين **مسألة** ادعى الموقوف عليه انه وقف عليه لوداعه  
باذن القاضي يصح وفاقا وبغير اذنه ففيه روايتان والاصح انه لا يصح لان  
له حقا في الغلة لا غير فلا يكون خصما في شيء آخر ولو كان الموقوف عليه عامرا  
احد هم انه وقف بغير اذن القاضي لا يصح رواية واحدة وفيه ان استقر غلة  
الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملك المتولى ولو كان الوقف على رجل  
معين قيل يجوز ان يكون هو المتولى بغير اطلاق القاضي اذا لم يرد ولا يرد  
بانه لا يصح لان حقه اخذ الغلة لا المصروف في الغلة ولو غصب الموقوف احد ليس  
لاحد من الموقوف عليهم المحصوم به بلا اذن القاضي كذا عن الفتاوى الرشيدية  
**مسألة** ادعى انه وقف وانكره واليد فضالحة على حال لم يجز اذا الصلح كبيع وادعى  
للمتولى بعه واستبداله ولو دفع المتولى شيئا الذي لا يد واخذ الدار له واليد  
يجوز لو لم يكن له بينه على ابيات الوقف والموقوف عليهم لوفد ذلك لم يجز  
لانه ليس بخضم والمضولي لوفد ذلك يجوز اذا الموقوف عليه فعله لياخذ  
الدار من فتاوى رشيد الدين **فصل** متولى ادعى انه وقف على كذا ولم يذكر  
الواقف قيل يصح وقيل لم يذكر الواقف عندهم اذا وقف عندهما حبس اصل الملك  
على الواقف فلا بد من ذكره لئلا يكون اثباتا للجهول قال في الفتاوى الرشيدية  
الشهادة بالوقف بلا بيان واقف يقبل وفي الفتاوى الرشيدية لا يقبل قال في  
العدة ينبغي ان يقبل لو كان قديما ولو ذكر الواقف لا المصروف يقبل وان كان  
قديما ويصرف الى الفقراء **مسألة** وقف مشهور قديم لا يعرف واقفه استولى  
عليه ظالم فادعى المتولى انه وقف على كذا مشهور وشهدا كذا ذلك فالحق ان  
يجوز اذا الشهادة على اصل الوقف بالشهر يجوز في المختار ولو كان الوقف على  
قوم باعيانهم اما على الشرايط فلا هو المختار له في الفتوى **مسألة** وفي الفتوى  
الرشيدية يقبل الشهادة على الشهادة في الوقف وكذا شهادة الرجال مع  
النساء وكذا الشهادة بصريح ولو صرح به اذا الشهادة ربما تكون من عشرة سنين  
وتاريخ الوقف بآية سنة فتيقن القاضي انه شهد سماع فاذا افرق بين سكوره  
وامصاح بخلاف سايرها يجوز فيه الشهادة سماع فانها لو صرحا بها شهدا سماعا  
لا يقبل ولو شهدا بوقف على نفسه او على اجنبي لا يقبل الا في حق الاجنبي  
شهدا احدهما انه وقفه على زيد وشهد الاخر انه وقفه على عمه ويقبل ويصرف  
غلة الى الفقراء لانه امانة ان وقف **مسألة** قال في كتاب الدعوى والبيات  
وقف بصفه او بحره مشاعا جاز **مسألة** وقف حصتي لم  
يسمها قال استحسن ان اجره لو ثبت الواقف على اقراره بالوقف والا فلا وله عليه

٧٨  
بالوقف وبقدر حصته منه وسماه يعيل ويحلم بالوقف فيما سواه ويحلم بوقفته  
ولو مات الواقف فوارثه يعقوب مقامه فيما اقر به لزمه الى ان يثبت الزيادة عند  
القاضي فيحكم بما ثبتت عنده منه ولو شهد انه وقف جميع حصته وهو الثلث فانما  
هو اكثر يصير جميع حصته وقفا لا ترى ان اصحابنا قالوا الوقف او وصيت لم يثبت  
مال وهو الف فاذا هو اكثر فله الثلث كله بالغا ما بلغ والا يرى انه لو قال او وصيت  
بخصتي من هذه الدار وهو الثلث فاذا هي النصف فله نصفه وكذا في الدخيرة **فصل**  
فتاوى اهل سمرقند غضب وقفا فنقض ما اخذ ببقضه يصر في امره لا الى  
اهل الوقف لا يبدل الرقبة وحقتهم في الغلة لا في الرقبة ولو زاد غاصبه فيه شيئا  
فلو كان كالميسر بمال ولا له حكم المال يؤخذ منه بلا شيء الا قايما كغرس وبناء امر  
بقلعه الا اذا اضرب بالوقف يضمن القيم والقاضي قيمته من غلة الوقف ان كانت  
والا يوجر الوقف ويعطى من اجرة كذا في فتاوى الفضل **مسألة** قال في النوازل  
مثل النسفي عن ارض وقف فيه بناء عمارات وكان صاحب السكنى قد استاجر ارض  
مثل بوميد فقبل المتولى بعد زمان وزاد اجرة مثله فادى ملك البناء الاجرة الاولى  
والمتولى لجدي لا يرضى الا باجر المثل الآن هل للمتولى ذلك قال نعم **مسألة** قال  
في الدخيرة استاجر ارض مائة ثلث سنين باجره هي اجرة مثله حتى جازت الاجارة  
اجرة مثله لا يفسخ ولو غلت لا يفسخ فيه رواية لان اجرة المثل يعتبر وقت العقد وفسخ  
فيه رواية وتجرد العقد الى وقت النسخ لزمه المسمى الاول ثم فيما بعده لورضى  
المستاجر الاول بالزيادة فهو اول من غيره ولو لم يكن نسخ العقد بان كان فيها  
ذرع قال وقت زيادة لزمه المسمى الاول وبعد الزيادة يجب له مثلها وزيادته  
تعتبر لوزاد عند الكل حتى لو زاد واحد تغتسل لا تعتبر هذه الزيادة **مسألة**  
لو اجار باجره مثله ثم زاد اجرة مثله لا يفسخ ولو اجاره باقل وجب لاقبل فلوزاد اجرة  
فلم يتولى ان يخرج الاول الا ان يستاجر الاول باجره مثله انظر الجامع الصغير  
ولو بغي المستاجر باذن المتولى فلما مضت المدة في الاجرة للمستقبل فرضني صاحب  
السكنى بالزيادة فهو اول **مسألة** لو زاد المتولى ان يشتري ضيعه بغلة الوقف  
لتكون موقوفه على وجه الوقف الاول فقد وقعت ولم يوجد فيه رواية فقبل  
بجره القاضي ثم اتفقوا على انه لم يجز ويضمن المتولى لو بغله لانه يجوز على الوقف  
شرط يكون فيه عمارة الوقف فزيادة الغلة وانما ما يكون وقفا على ذلك الوجه فهو  
وقفا على اصل مصلح الوقف الاول لا ترى ان غلة تقربا لعمارة نفسه وبفضل  
بصرف العمارة الوقف الاول انظر شروط الحاكم **مسألة** اجتمع من مال المسجد شيء  
لبيس القيم ان يشتري به دار للوقف ولو فعل ووقف به ويضمن وقيل  
يجوز استحسانا وبها **مسألة** قال في كتاب الوقف لبيع  
الوقف من القاصد **مسألة** قال في كتاب الوقف لبيع  
فصل في العدة بوقف لواقف لواقف رفع الى القاضي حتى يفسخ الوقف







ولم يكن يكتب لشهادته ولكنه قال عندا القاضي ان شاهد بان الذي اليد هو  
المشتري لا يقبل شهادته للخارج ولو كتب في الصك بمشهدي يقبل شهادته  
للمدعي وكذا لو كتب اقرارا للبائع بذلك وفيه ادعاه فقال ذو اليد ان توخيه  
ام يحج عن البيعة فحكم للمدعي بشهد بذلك وكتب فيه باعه ولم يذكر بارا جازيا كما  
ذلك منه اجازة لبيع الثالث ولو كتب فيه باع بغير جازيا فشهادته باقراره  
لذي اليد لان اقرارا البائع وقع جازيا ولو باعه وسلم ثم البائع باعه فغفر  
والمشتري كتب في صك شراؤه الثاني شهد بذلك فلو كان المكتوب باع بغير  
جازيا لم يوافق اقراره بفسخ الشراء بينه وبين البائع لانه اقراره باع ملك نفسه ولا يكون  
ملكا للبائع الا بالفسخ وفيه من ادعى ملكا لنفسه ثم اشهد انه ملك غيره لا يقبل  
شهادته ولو شهد بملك لسان بشره بغيره لا يقبل **مسألة** قال الشافعي  
عند القاضي ان المدعي به ليس هذا ثم شهد بعد الدعوى ان المدعي به هذا لا  
للتناقض وقيل على قياسه قال في تم ادعى انه ملكه ينبغي ان يقبل **مسألة**  
الشاهد وقال حين تحلل الشهاده كان منها كذا والآن زاد كذا فشهد بانبا  
عليه تقبل كما مسئلة الدار لما قال حين راينا كان كذا فشهد بانبا عليه الكل  
الفتاوي الرشيدية **مسألة** قال في الحجام شهد انه اقرضه عام اول الف درهم  
فحكم به ثم برهن المدعي عليه ان المدعي ابراه قبل شهادته يوما فحكم بالبراه وورد  
المال فلم يضمن اذ لم يظهر كنهها لاسكان التوفيق لجواز انها عاينا القرض علم اول  
فشهد به ولم يبرأ البراه فلم يتعرض للحال وبمثله لو لم يشهد وافر من وشهدوا  
انهم عليه الف درهم والمسئلة بحالها فانها ضمنوا ويحج المدعي عليه ضمن المدعي  
والشاهد ين لانها حقا عليه ايجابا لمال في المال فظهر كنهها بخلاف الوص  
الاول لانه تمثال يحقق المال عليه في الحال بل اخبر عن شئ مضى فلم يظهر كنهها  
واوضح محمد رحمه الله هذه المسئلة بمسئلة الطلاق ان المدعي عليه لو انكر  
المال وحلف ثم شهد باقراره لم يثبت لانه لم يحقق عليه الايجاب ولو حقا في  
الحال حيث فاقض الفرق واسد اعلم **الباب التاسع والثلاثون في القضاء**  
**بالاستحقاق والقرعة** قال ابو الليث الاستحقاق نوعان مبطل للملك كمتق وخوة وناقل  
للملك كاستحقاق بالملك فالباطل لا يوجب فسخ العقد في ظاهر الرواية وبطل  
يوجبه في كل الروايات ثم انهما يتفقان من وجه ويختلفان من وجه فوجه  
الاتفاق انهما يحملان المستحق عليه ومن يملك ذلك الشئ من جهة مستحقا  
عليهم حتى ان واحدا منهم لو برهن على المستحق بالملك المطلق لا يقبل ووجه  
الاختلاف الثاني اذ اقر فان كل واحد من الباعة لا يرجع على بايعة مالم يرجع  
عليه ولا يرجع الكس **مسألة** **المطل** يثبت لكل منهما الرجوع  
على بايعة وان لم يرجع عليه ويرجع على المملوك عنه **مسألة** **الرجوع** اجماع الاستحقاق  
ضربان قديم ومن حقه الرجوع على بايعة بثمنه لانه يظهر ان البائع ملك

بزه وحديث ومن حقه ان لا يرجع على بايعة لانه باع ملك نفسه ثم استحق  
من المشتري الا ترى انه لو اشترى شئ ملكه عند سنة ثم برهن اخرانه  
منذ شرفا انه لا يرجع على بايعة بثمنه ولو شري ثوبا لمخاطه قميصا فبرهن  
اخران القميص له فالمشتري لا يرجع على بايعة بثمنه اذ المبيع لم يستحق والمتق  
مع اذ المبيع كذا بااثره والمستحق قبض ولا نلما خاطه قميصا لم يحج ان يملكه  
اسبب حادث بعد الحياطة اما شرا من خاطه او باقراره **مسألة** ذكر في  
الرواية وذكر رشيد الدين في ان البائع متى يفسخ قبل اذ قبض المستحق قبل  
بنفس الحكم والصحيح انه لا يفسخ مالم يرجع المشتري على بايعة بثمنه فاذا  
رجع يفسخ حتى لو اجاز المستحق بعد ما قبضه قبل ان يرجع المستحق على  
يبع قال شمس الائمة الحلواني الصحيح ان البياعات لا تفسخ بالاستحقاق  
الم يرجع كل واحد على بايعة بقضاء ابو الليث عن ابي حنيفة انه لا يفسخ مالم ي  
العين بقضاء دليل الفسخ فيفسخ حتى لا يحتمل الاجازة بعده وفي ظاهر الرواية  
لا يفسخ مالم يفسخ وهو الاصح ولو استحق فاراد المشتري نقض البيع بلا نقض  
ولارضاء البائع لا يملكه لان احتمال اقامة البيعة على النتائج من البائع او على  
التلقي من المستحق ثابت الا اذا حكم القاضي فيلزم العجز فيفسخ والمشتري  
انما يرجع بثمنه على بايعة لو ثبت الاستحقاق فبيعه اما لو ثبت باقرار المشتري  
او بنكوله او باقرار وكيله محضومه او بنكوله فلا يرجع اذ لا قرار ليس بحجة  
في حق غيره كذا في الظاهرية **فروع** لو استحق شاهد من وعد له فظاهر المشهور عليه  
قال ابو يوسف اسأل عن الشاهد من فان عدل لا يرجع المشهود عليه بثمنه  
على بايعة وان لم يعد لا يقضي على المشهود ولقد يله اياها ولا يرجع بثمنه لانه  
لا قرار انظر الفتاوي الرشيدية **مسألة** شرا فادعاه آخر فقيل ان يثبت لا  
الاستحقاق صالحا للمشتري ودفع اليه شيا وامسك المبيع يصير هذا شرا للمبيع  
من المستحق فينبغي ان يثبت الرجوع على بايعة من المبسوط **مسألة** دار بده  
ادعى اخر بصفه فصالحه على الف فادعى اخر بصفه فصالحه على الف ثم استحق  
بصفه لا يرجع على واحد منهما بشئ لان كل منهما يقول بقي بصفه ولو استحق ثلثه  
ارباعه عليها بصفه اخذنا نظر المشتري **مسألة** استحق حمارا وطلب من بايعة  
فقال البائع للمستحق من كم من غاب عنك هذا الحمار فقال منذ سنة فبرهن  
البائع انه كان في يده منذ سنتين لا تدفع المحضومه من المحيط **فروع** قال  
المحقق غايه لارابه منذ سنة فقيل لا حكم بها **مسألة** برهن البائع  
انها ملكه منذ عشرة  
ادعى ملك بايعة بت  
عشر سنين غير ان التاريخ لا يعتبر حاكم الاقرار عند ادعى



حينئذ يفتى دعوى الملك المطلق حكم المستحق انظر كتاب الدعاوى والبيانات **فصل**  
المشتري يرجع على وكيل البيع بقيمة البناء ويقسمه المفروض ولو بني داراً ثم شري  
ارضه فاستحق له يرجع بقيمة بنائه ولو شري داراً وحفر به بئراً او نفقاً بلوعة او ري  
من الدار شيئاً ثم استحق لا يرجع بشئ منها اذا حكم يرجع الرجوع بقيمة لا يفتقه  
حتى لو كتب في الصك فما انفق المشتري فيه او من فعل البائع ليس البيع ولو حفر  
من بئر او نحوها يرجع بقيمة الحفر ولو شرط في البيع كذا في الفناء  
الظاهر به **مسألة** واقعه شيء داراً فبني فاستحق جميع ما فيه من البناء يرجع  
لا بقيمة له ما ان الاستحقاق اذا ورد على الملك المشتري لا يوجب الرجوع  
على البائع والبناء طلت المشتري فلا يرجع به ولا نزل ما استحق الكل لا يقدر المشتري  
ان سلم البناء الى البائع وقد مر انه لا يرجع بقيمة بنائه الى البائع **مسألة**  
ولو عرف المشتري ان الدار لغير البائع ولم يدع البائع وكالته فبني فاستحق له  
يكن مفروضاً ولو لم يعلم انه يبيع بامر ولكن البائع قال لا امر في بيعه فشاء فيه  
ثم استحقه مالكه وانكر الامر بالبائع فالمشتري يرجع على بائعه بثمنه وبقيمة البناء  
لتحقق المفروض كما شري امه عن بقول امر في مالهما يبيعها فالولدها المشتري ثم  
انكر مالهما الامر بالبائع فالولد بقيمة وبجميع المشتري بالثمن والقيمة على بائعه  
والولد والبناء بحريان جرى واحد في المفروض كذا في شرح الجامع **مسألة** شراكرماً  
فاستحق اصل الكرم دون الشجر والقضبان والحيطان فالمشتري ان يرد الكرم  
على البائع ويستترى جميع الثمن لانه لو لم يرد يفتقر لانه يوم بالفتح كذا في الدرر  
وقال وبمثله لو لم يرد مع برزعة فاستحق الحمار والبرزعة ليس للمشتري  
ان يرد البرزعة ويرجع بكل ثمنه بل يرجع بحصه الحمار وحده من الثمن والفرق  
انه لو لم يرد الشجر فيصير خطياً ويخرج عن هذا الانتفاع الذي شراه لاجله وهذا  
عيب فاحش فيثبت له حواله بخلاف البرزعة لانها لا تخرج عن انتفاع شراه لاجله  
**الباب الرابع في القضا ببيع الوفاء واحكامه وشرايطه واقسامه**  
اعلم ان العقد الذي شرط فيه الاقاله اذا اراد البائع الثمن سماه الناس بيع  
الوفاء وفي المصنف يسمى ببيع الامانة فله حكم الرهن عند اكر الشيوخ فلا يباح  
للمشتري ان ينسفع بالمبيع بدون اذن البائع ويسقط الدين بهلاكه وبعض  
الناس جعله باطلا اعتباراً بالهاذل وبعضهم جعله في حكم بيع المكرم فيقتضيه  
المشتري ان شاء لا ينزل يمكن راضياً به قال نجم الدين النسفي اتفق في هذا  
الزمان على جوارده قال صاحب النهاية وعليه الفتوى في الخاتمة الصحيح ان العقد  
الذي جرى بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون رهناً ثم ينظر ان ذكره الشرط فيه  
وان ذكر قبله **وهو** احدى المواعيد وعقد خالياً عن الشرط يصح العقد  
ويجزى الوفاء بالمهدي لان المواعيد قد يكون لازمة اجهة الناس وفيما في  
لذلك من زيد بيان انشاء اسر عن فتاوى النسفي قال البيع الذي لا يرد

اصل ما شئت الاحتيالاً للربا وسماه بيع الوفاء هو رهن في الحقيقة لا يملكه  
ولا ينسفع به الا باذن مالكه وهو ضامن لما اكل من ثمنه او تلف من شجره ويسقط  
الدين بهلاكه لو بقي لا تضمن الزيادة للبائع واسترداده اذا قضى دينه لا في  
عندنا بينه وبين الرهن في حكم من الاحكام لان المتعاقد من وان سمياه البيع  
ولكن غرضهما الرهن والاستيثاق بالدين اذا العاقد يقول لكل احد بعد هذا  
انقدر هنت ملكي فلانا والمشتري يقول ان هنت ملك فلان والعمر في التصرفات  
للمتعاقد والمعك لا الالفاظ والمباي فان الحواله يشترط ان لا يبرأ كماله  
والكفالة بشرط البراءة حواله وهبه الحرة نفسها بحضرة الشهود وتسمية المهر وكما  
والاستصناع الفاسد اذا ضرب فيه الاجل سلم ونظايره كثير قال السيد  
الامام قلت للامام الحسن لما تردت قد قفشت هذا البيع بين الناس وفيه منفعة  
عظيمة وفتواك انه رهن وانا ايضا على ذلك فالصواب ان يجمع الاية وتتق على  
ما يظهر بين الناس فقال المعتز اليوم فتنونا وقد ظهر ذلك بين الناس ثم  
خالفتنا فليبرز وليقم دليله وقيل هو بيع جائز وسئل عن باع نصف كرمه من  
اخر بيع الوفاء وخرج هو في الصيف باهله واخرج هذا المشتري باهله وادركت الغلة  
فاخذ البائع نصفها والمشتري نصفها هل للبائع اذا تقابلا البيع واعطاه ثم ما  
شراه ان يطالبه باجل من الغلات قال لو اخذ بغير رضا البائع فلبائع ان يطالبه بالرد  
اخذ برضاه ويكون ذلك هبة منه قال ولا بد من التفصيل فيه فان ربا المكرم هو  
الذي نقله الى كرمه فيجوز له اخذ برضاه وبغير رضاه فاما لو شري كله وقبضه  
واخذته غلاته ولا اخذ بغير رضاه البائع فهو في الحقيقة رهن وعقد من الرهن ان ياكل  
غلة الرهن فاذا اكلها ضمنها فافتيا بالصمان على الاتفاق لذلك ومن يجمع التوفيق  
قال النسفي اتفق مشايخ زماننا على صحته بيعاً على ما كان عليه بعض السلف لا بها  
تلفظاً بلفظ البيع بل اذكر شرط فيه والعبرة للملفوظ ايضاً دون المقصود فان  
من زوج امرأة ومن يفتيه ان يطلمها بعد ما جامعها صح العقد **مسألة** متيقنة  
قال النسفي بعث خاتوناً باربعائه ثم طلب المشتري اقالة البيع ورجع الثمن  
وهو يقول بعثني ببيع الوفاء وانا اقول بعثك باتا فاجاب ان قولك فقال  
السائل لو حللني على ذلك هل يسعني ان احلف وكان ينبغي ان اخذ الحانوت  
منه واد الثمن اليه بعد زمان وكان قصد المشتري ذلك كما هو المعروف لا  
اني لا اقدر اليوم على ان انقد الثمن اجاب بما ذكر ذلك قبل العقد وما كان  
في القلب عند العقد لا يبرأ لذلك لو لم يرد كرمه عند العقد سوى الاجاب والفتوى  
والان تحلف انك بعته بيعاً باتاً فدل هذا ان العبر للملفوظ وقد تلفظ البائع  
لا الهن فاعتباره بيعاً الى ان يشك بان المدا انما استأج الى العماره فالبالغ  
يعود يبرودي خراجها واجوبت به من لك اختيار لا اجل حتى لو امتنع  
لا يجبر كذا لا يجبر على ترك الوفاء بذلك ويجعل البيع باتاً للمشتري حتى يطلب

بلفظ

ع



القول لا غير فان انتقض البيع بان كان دارا فانه لم لا يجبر البائع على رد الثمن لانه  
كبيع جدي ولو كان البيع قفا او دابة فهلك عند المشتري فلا شيء لو اضر منها  
على الاقرار **مسئله** لو شرط البائع في فسخ البيع ولو تناضعا قبل البيع ثم تباه  
بلاذ كر شرط جازا البيع عند ارجائه الا اذا تضاد قائما بينهما على تلك المواضع  
فكذا لو تناضعا الوفاء قبل البيع ثم عقد بالشرط الوفاء للعقد جاز ولا غير  
للمواضع السابقة من مختلف الرواية **مسئله** بتايها بلاذ كر شرط الوفاء  
شرطه يكون بيع الوفاء ان الشرط اللاحق يلحق باصل العقد عند  
من فوايد شيخ الاسلام برهان الدين **مسئله** الشرط الفاسد ان الحق بالعقد  
يلتحق عند ارجائه لا عند اضرها عن محض الجحاص وهذا بشرط الاحاق في مجلس  
العقد لصحة الاتحاق اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يشترط من فوايد  
صاحب المحيط **مسئله** باع كرا مبيعا جازا فمضى بعد المدة وخرج الثمن ثم تباعه  
من المشتري جاز بغير اثار ولم يكر الثمن فالشئ للبائع لا للمشتري ولو شرط  
جازا فاجر من غيره ثم البائع باعه من غيره في اول الشهر فاجر نصف الشهر  
المشتري جازا واصله ان الفسخ ان كان من المشتري في شهر الوفاء لم  
يكن مردا ولا يظلم حق المستاجر لانه ليس بمضطر فيه لانه كبيع والبيع ليس بعذر  
لوم يكن على البائع دين وهذا المشتري غير مضطر في اجازة هذا البيع فتبقى  
الاجازة واذا بقيت والعاقد هو المشتري كانت الاجرة له وعلى هذا اجره ما  
بقي من المدة بعد الاجازة يكون للمشتري شرا جازا ولو ضحى البائع فان  
كانت الاجارة ربح متعارفه ولم يظلم في حق المستاجر ولو كانت مدة غير متعارفه  
بان اجر عشرين لا يبقى الاجارة لانا لو قلنا بانه لا يفسخ بتفاحش الضرر  
بخلاف متعارفه المدة فقلة الضرر ولو طالب المشتري البائع بثمنه فدفق  
ان لا يفسخ البيع في حق المستاجر وله ان يمتنع عن اداء الثمن طال يفسخ الاجارة  
لانه ليس بعذر كما قال شيخ الاسلام برهان الدين **فروع** المورع باع  
المستاجر من اجني ثم المشتري دفع ثمنه الى المستاجر بجهة ماله الاجارة هو  
متبرع لو كان المورع حاضرا والا فلا لانه مضطر في اداءه لتخلص ملكه لو تار من  
وعنده حضوره ليس بمضطر فيه لانه يمكن ان يدفع الثمن الى المورع فيقضي المورع  
مال الاجارة فيسلم للمشتري ملكه انظر الزخير **مسئله** قال في المدة باعه  
بازن مستاجر فادى المشتري مال الاجارة الى مستاجر بغير امر المورع ليس  
له المبيع يكون متبرعا بخلاف مع المورع ولو باعه وفاد باعه من غيره فان  
باعه المشتري بعضه او كله فاجاز المشتري شرا جازا بغير البيع المورع  
لا ينفذ بيع المورع الا في حاله **مسئله** باع المورع مال المالك المبيع  
الاول لا ينفذ **مسئله** باع المورع مال المالك المبيع  
يجب على البائع

ارضاء فزرعها ثم تناضعا والزرع بقل هل يترك الارض في يد المستاجر باجر مثله  
الحصادة ام يوم يقلعه كذا لا يترك ان كان المستاجر رضي بطلان حقه في الزرع  
حيث اقدم على الفسخ باختياره وقيل يترك دل عليه **مسئله** مورعها دفع ارضه  
من ارضه فزرع في اخر السنة ليس له ارض قلعه فيترك باجر مثل نصف الارض  
حكما الى حصادة صيانة بحق المزارعة وقد رضي المزارع هنا بطلان حقه في الزرع  
حيث اخر الزرع الى اخر السنة وبيع ذلك باجر المثل وفي هذا الفصل ايضا لو  
مصد لا جاره وقد عرس المستاجر فيه شجرا فالصحيح انه يوم المستاجر يقلعه لا  
انه يجب على المورع قيمة الشجر مقلوعه بخلاف الزرع فانه يترك باجر مثله الا ان  
اذا الزرع له هاهنا بخلاف الغرس انظر اصل المسئلة في الزخير **الباب الحادي**  
**والاربعة في القضاء بدوى النكاح والمهر والنقح ودعوى الجار ودفاتله**  
قال في الزخير برهن على نكاح امرأه بقول ان لي زوجا في بلد كذا وسمته ولا  
الحكم له واقرارها لغيره لا يمنع من الحكم بينه المدعي ادعى نكاحا فانكرت  
ولكن تقر بغيره ثم اقرت لهذا المدعي لسمع اقرارها ولو قررت لآخر ثم لهذا المدعي  
لا يسمع اقرارها لهذا المدعي ولو تزوجها ثم انكرت النكاح وتزوجت باخر وقدما  
شهود الاول ليس له ان يجامها اذا خصومه سيكلف بقصد به يكون هو اقرار  
او لو اقرت وصى بها بنكاح الاول بعد ما تزوجت بالثاني لم يجز اقرارها ولكن الاول  
ان حلف الكا على العلم فان نكل صار مقرا بطلان نكاحه فالان يحلف على البتات  
والحاصل انه لو ادعى نكاح امرأة هي في نكاح الغير ولا بينه للمدعي استحلاف الزوجة  
والمرأه وهذا يمين الزوج على العلم فان حلفا نفطت الحلال له فان نكل يحلف  
ببائنا فان نكلت فهي للمدعي ادعت انه نكحها فانكرت ثم اقر جاز وكذا لو ادعى فانكرت  
ثم اقرت وليس انكار الزوج كان غاية الفسخ وتامه في الزخير **مسئله** ادعى  
نكاحا فانكرت واقرت به لرجل حاضر وصديقها المقر له فان برهن للمدعي  
يحتاج المقر له الى البينة على هذا المدعي بخبرة المراه فلو برهن المقر له بعد ما  
برهن المدعي يتبرج المقر له البينة والاقرار انظر شروط الحلواني **فروع** وفي المحيط  
برهن على النكاح فلو كانت في بيته احدهما ودخل بينهما حتى لم اذ دخوله ونقلها  
دليل سبق عقده الا اذا سبق تاريخ الاخر فحينئذ يسقط اعتبار دليل سبق  
عند الصريح بالسبق ولو لم يكن في بيته احدهما ولا دخل بها فلو وقتا فالاول  
اولى ولو لم يوقت او وقتا سويا فزكيت بيته اولى ولو زكيا نسأل المراه فلو لم  
تقر لاحدهما فرق بينهما وبينها ولو اقرت لاحدهما بالمقدم فهي له الا اذا سبق تاريخ  
للاخر وهذا لان المعتمد بالسنتين متقد رفسقا وبقى تصديق احدهما  
سرم فيثبت النكاح بينهما مادام هذا كله فماتت ارضه **مسئله** باع المورع مال المالك المبيع  
الاول لا ينفذ **مسئله** باع المورع مال المالك المبيع  
يجب على البائع



والفرق بين حياتها ان الفرض في حياتها هو المهراد وهي لا تقبل الشركة والفرق  
في موتها هو الارث وهو ما يقبل الشركة فان ولدت بفت نسبه منها وموتت من  
كل منهما ارث ابن كليل اذا ابوه لا تحرى علم **فصل** ادعت بكاحه في ربيع كذا  
وادعت المهر في تركته والورثه برهنا وان مورثهم مات في صغر لا يقبل بينهم  
لانهم اشتوا الموت والموت لا يدخل تحت الحكم **مسئله** قال في فتاوي اهل سمرقند  
ادعت مهر المثل ثم ادعت المسمى يقبل اذا المسمى يتصور بعد ثبوت مهر المثل  
نكاح واحد بان سمي بعد نكاح بلا تشبيه ولو ادعت المسمى ثم مهر المثل  
**فصل** من الزايل مات فادعت امراته على ورثته مهرها يصرف رها  
قال ابو الليث لو بني لها يمنع منها قدر ما جرت العاده في التجهيل والقول للورثه  
فيه والقول للمراه فيما زاد عليها ذكره في الذخير وعمل بان النكاح شاهد على  
وجوب كل المهر والفرق شاهد على بعض المهر فيعمل بها وقيل لو صرح بانكار  
القبض وقالت امر قبض شيئا فالقول قولها اذا النكاح دليل على وجوب  
كل المهر والدخول والموت دليلان محكان على تقدير ذلك الواجب والساكن  
ليس بدليل حكم على قبض بعضه لانه قد ينيها قبل تجهيل شيء من المهر فيكون  
القول لها وهذه المسئله تريد ما ذكرناه القاضى بغير الدين انها لو ادعت  
كل مهرها بعد موت الزوج وبرهنت على اقرار الزوج به لاستمع اذا الظاهر انها  
لا تسلم نفسها الا بعد قبض بعضه وكذا الظاهر **فصل** تزوج كبير طلق  
النفقه وهي في بيت الاب بعد فلما ذلك لولم يطلها الزوج فاذا لم يطلها بالجابا  
فقد ترك حقها مولا يطل جمعها وبه يفتى وقيل لا نفقه لها ان لم تزول الى  
زوجها ولو امتنعت عن الانتقال بحق كطلب المجل فلها النفقه ولو امتنعت  
حق يكون المهر موصولا فلا نفقه لها وكذا الجواب في صغيره مجمع مثله والا  
فلها نفقه حتى تنصير بحال تطبيق الجماع سوا كانت في بيت الزوج او بيت الاب  
قال في لطايف الاشاره نضج الجماع لتسع وفي الصحيح يعتبر الا طاقه **مسئله** ولو  
ابت ان تحول معه الى ما يريد من البلدان وقد افاه المجل فلا نفقه لها الا انها  
مبطله في هذا النع فتشتر بخلاف ما يعطها المهر هذا لولم يدخلها ولو دخل  
فلما الجواب عندا في خيفه وعندها لا نفقه لها سوا او فاه المهر او لا وهذا بان  
على ان المداخل بها لها ان تمنع نفسها للمر عنده لا عندها فكانت محقه في هذا  
المنع عنده لا عندها من تهذيب لفتلاسي قال الصديق الشهيد هذا الخلاف  
فيما دخلها برضاها وهي بالعه او ما لو دخلها وهي كارهه او صغيره او مجنون  
لا يسيق حقا في منع نفسها قال ابو القاسم الصغار هذا في زمانهم اما في زماننا  
فلا يملك الزوج منع نفسها قال ابو القاسم الصغار هذا في زمانهم اما في زماننا  
من البلدان الى امره ومنع نفسها قال ابو القاسم الصغار هذا في زمانهم اما في زماننا  
في الذخير وفيه ليس والقوى على ان من يسافر هذه او فاه المجل

نقوله كما اسكنوهن الا يبر وقال في العده ليس لها اخراجها الى بلد اخر ولو اوقا  
المهر كما اختار القفيه فليمر المرعي في **فصل** في دعوى الجهار قال في الذخير  
جوز بنته وجوزها ماتت فزعم بوجها ان الجهار اعاره منها ولم يهبه بالقول للزوج  
وعلى الاب بینه اذا الظاهر ان اذا جاز بنته يدفع بطريق التملك والبيعه الصحاح  
فيه تشهد عند التسليم الى بيته ان اعطيت هذه الاشياء ابنتي عارية او كبت  
نسخه معلومه وتشهد الابنه على اقرارها ان جميع ما في هذه النسخه ملك  
والى عاريه منه في يدي لكن هذا يصلح للقضاء لا للاحتياط لجواز ان ينظر  
لها في صغرها بهذا الاقرار لا يصير للاب ديانا ولا احتياط ان يشري ما في هذه  
النسخه ثم يبريه بنته عن الثمن وعن السعده ان القول للاب اذا لم يستفيد  
قلبه فهو اعرف ولان الماريه تبرع والهبة تبرع والماريه اذا ناهى محل على  
الادنى قال الصديق الشهيد والقوى ان لو كان المهر مستمرا ان الاب يدفع  
ان الاعاريه كما في ديارنا والقول للزوج ولو كان المهر مشترك والقول  
للاب قال المتلفظ القول للزوج مع يمينه على علمه قال في الايضاح ان كان الا  
من الاشراف لا يقبل قوله وان كان ممن لا يجزى البات بمثله قبل قوله **فزع** كت  
نسخه الجهار واقر الاب ان هذه الاشياء ملك البنت لكن الشهود لم يروا هذه  
الاشياء جمله واحده لم يجز لهم ان يشهدوا بانها ملكها من فتاوى رشيد الدين  
**مسئله** تزوجها وبعت ليها هدايا وعوضه ونزت اليه ففارقا فقال ما بعت  
فكاه عاريه فالقول له في ضاعه لانه ينكر التملك ولهذا اخذ ما بعت له لانها رعت  
انه عوض له به فلما لم يكن هبه لم يكن ذلك عوضا فلكل منها ما ادفع ايضا في لو  
صرحت جره بعت ان عوض فلكل ذلك ولو لم يصرح به لكنها توبه كان هبه وبطلت  
بنيها **مسئله** لو استهلك ما بعت الزوج اليها فانكر الهبه وحلف بيقين ان يجوز له  
التقنين لان حكم الماريه كذلك وكذا لو اتلف الزوج ما بعتته اليه ينبغي ان يجوز له  
انظر الاسقروسي قال في الذخير بعت الى المراه ان ثابتا ثم ادعى انها عاريه فنقدت  
**فزع** بعت الزوج الى اصل زوجته شيئا عند زفافها منها ديباج فلما رقت اليه ان  
ياخذ منها الديباج ليس له ذلك ولو بعت اليها على وجه القليل من فتاوى رشيد  
الدين **مسئله** ماتت فاختدت والدتها ما تما بعتت زوج الميته بقره لتدفع ثمنها  
ففعلت وطلب الزوج قيمه البقره انتقتا على شرط الرجوع يرجع لا لو انتقتا  
على ان لم يذكر القيمة لانها ففعلت باذنه بلا شرط القيمة ولما اختلفا فيه فالقول  
لام الميته لانها تترك شرط الضمان قال ابو الليث **مسئله** غره فقال ازوجك  
التي وارثها جهازا عظيما فتزوج المدينيان الى ابها ثم ابوها بجهازا روايته  
في ذلك وانقضى بان الزوج طالب بالمراه بالنكاح والاب يسترد ما زاد  
دستمان مثلها ووجه بعضهم الجهار بدين دستمان لكل ديار من الدستمان  
ثلثه ودانير من الجهار واربعه ودانير فالزوج يطالب بهذا المقدر والاب يسترد



وما زاد على رستمان مثلها قاله في بعض فوايد ملائمه وقال في فتاوى ظهير  
الدين الصحيح انه يرجع بشئ على المراه اذا المال في باب النكاح ليس بقصر اصل  
**الباب الثاني والاربعون** في القضاء بموجبه الخلع وما يتعلق به **الخلع**  
طلاق باين ووردا لا شرعن النبي صلى الله عليه وسلم وعن جماعة من اصحابه وقال  
الشافعي فسخ حتى لا يقضي به عدد الطلاق عنده وهو قول ابن عباس ولو  
قضى بكونه فسخا قيل ينفذ وقيل لا وقد مر **مسئله** قال في الذخير **قال**  
يعقل لا تطلق ما لم تعقل استترت ولو قال خالعك ونوى الطلاق به  
شراء الزوج من المهر وفاقا تم اطلع قد يكون بلفظ الخلع وقد يكون بلفظ بيع  
والشراء وقد يكون بالفارسيه قال ابو الليث الخلع والطلاق على مال من ماله  
يبين على معنى التملك كان قال ان قبلت فانت طالق فيقتصر على المجلس لو  
كانت حاضره وعلى مجلس العلم لو كانت غايه **مسئله** يتعلق الخلع بالشرط يصح  
منه لامنها تم الخلع لوعلى بالشرط بان قال ان دخلت الدار فقد خالعك الله  
كذا يعتبر قبولها بعد دخول الدار وكذا لو قال لامرأة كل امرأة اتزوجها فقد  
بعث طلاقها منك بكذا فاقبول ليها بعد التزوج او قالت شريت طلاقها تطلق  
لا لو قبلت قبل التزوج لان هذا الكلام من الزوج خلع بعد التزوج بشرط القبول  
بعده ولو شرط الخيار للمراه جاز عندنا في خفيه لا عندنا وخيار الزوج لم يجز  
وفاقا لان الخلع من جانب عيين وهي لا تقبل الخيار ومن جانبها معاوضه وهي  
مقبلة **فرع** قال في فوايد نظام الدين خالعها وقالت ان لم ارد البول الى اربع  
ايام يكون الخلع مالا ولم يرفهنا خلع بشرط الخيار من حكمه **مسئله** لو  
خالعها على مال معلوم ولم يذكر المهر فقبلت سقط المهر عندنا في خفيه خلافا  
لها من الفتاوى الصغرى **مسئله** وفي الصغرى ان صرح بالطلاق بالمسمى من  
المثال هل لو وجب براءة كل منهما من المهر اختلف فيه المشايخ واكثرهم على انه لا  
يجب وبه يفتي ولا يبرأ عن نفقة العده وفاقا في كل ما ذكرنا الا بالشرط وكذا  
لا يبرأ عن نفقة الذكر واجرة الرضاع والنفقة المبروضه هل يسقط ذكر في فتح  
الطاوى لو اجمع عليه نفقه بقضاء تم خالعها تسقط النفقة وفاقا **مسئله**  
اختلف على كل حق يجب للنساء على الازواج قبل الخلع وبعده ولم يذكر المهر ونفقة  
العده يكفي ويبرأ عن المهر ونفقة العده اذا المهر يجب قبل الخلع ونفقة العده  
تجب بعده انظر فتاوى رشيد الدين **الباب الثالث والاربعون** في القضاء  
بموجب تصرفات الفضولي واحكامها في النكاح قال في فتوى المنسفي المختار  
في نكاح الفضولي الطلاق المضاف انه بحيث باجازه قول لا فلا سريان  
الحلف بان قال  
لان دخولها في  
فكانه قال ان تزو

يدخل في ملكي فانه تحب بعقد الفضولي هنا لان ملكه ليمين لا يختص بالشراي  
بل له اسباب سواء قال في شرح الحيل واليزدي والجامع في الفتوى يحتمل  
الفضولي فيدخل في نكاح ويضيق حلالا لى وقال صاحب المحيطها قوله اتزوجها  
في الحكم **مسئله** قال في المحيط امرأة اتزوجها او يتزوجها غيري لاجلي واجيزه  
هي طالق ثلثا لوجه لجوازها قال في الحاوي في حيلته لا يتوجه وفضولي بلا امرها  
في بيع هو فسخ قبل اجازة المراه الى جزاء لعدم الملك ثم يجزى المراه فاجازتها  
لا تمل فسخا من النكاح فيجوز اذا اليمين العقد على تزويج واحد كذا في المحيط  
وهذه الحيله انما يحتاج اليها اذا قال في خطبه واجيزه اما لو لم يقل واجيزه قال  
المنسفي يتزوج الفضولي لاجله فطلق ثلثا اذا الشرط التزويج الغير لمطلقا  
ولكنها لا تخبر بطلاقها قبل دخولها في تلك الزوج قال الايري في بعد عقد  
الفضولي لو طلقها الزوج ثلثا لا تخبر عليه لما مر كذا هذا الا انه لا يقبل الاجازة  
من صار مردودا في عقد الفضولي ثانيا لاجله فيجيزه وهو فعلا قال ظهير الدين  
في فتوى وعندي انه لا حاجة في المراه الثانية في عقد الفضولي بل لو تزوجها  
بنفسه لا تطلق ان اليمين ان حلت بتزويج الفضولي لا اجرا الايري ان من قال  
ان تزوجت فلانة وامرهما شيئا ان يتزوجها في فكذا فامر بتزويجها لم يطلق  
اذا اليمين انحلت بالامر لا الى جزاء وكذا لو قال ان خطبتها او تزوجتها فكذا انحلت  
ثم تزوجها اذا اليمين انحلت بخطبة لا الى جزاء **مسئله** زوج بنته الصغيرة من ابن  
كبير رجل بلا اذنه خاطب عنه ابوه فمات ابو الصغير قبل اجازة الابن بطل النكاح  
ولو كان مكان الصغيرة كبيرة تزوجها بلا اذنها والمسئله بجاء لا تبطل النكاح بتو  
الاب نظر المحيط **مسئله** عن ابى يوسف زوج بنته الصغيرة من غايه فمات  
الاب ثم اجازة الزوج جاز في قوله ثم فضل الكبير يدل على ان بقا الفضولي  
ليس بشرط الصحة الاجازة في باب النكاح بخلافه لبيع من الوارد **فرع** زوج  
فضولي بامرها بالف درهم ثم الفضولي والمراده جرد النكاح النكاح لذلك ارجل  
بخسين دينار ينسخ الاول بالشئ حتى الزوج ولو اجاز النكاح الاول لا يعل  
اجازته ولو اجاز به ولو اجاز النكاح مع انظر الذخير **الباب الرابع والاربعون**  
في القضاء بالخيارات هي انواع منها ثبتت في تصرفات عقود يحتمل الفسخ لا فيما  
يحتمل اما الخيارات التي لا يثبت فيها لا يحتمل الفسخ منها خيار الشرط اذا تزو  
بشرط الخيار لها او لاحدها يصح النكاح لا الشرط عندنا وقال الشافعي بطل به  
النكاح ومنها خيار الرديه لا يثبت في النكاح لافي المراه ولا في المهر ومنها خيار  
المو حقا الفسخ يعيب عندنا لا يثبت في النكاح فلا تزود المراه بعيبه **مسئله** وقال  
الا وافي ان تزود المراه لاجل العيوب الخمسة بخلافه ثم روي عن وقرن در  
فان ردها قبل الدخول سقط من مهره وبعده فلها كمال المهر ولا رد له  
يكون وجب من عند الحسن وقال محمد طرده ولا يرد الزوج بعيبه وجب

النكاح هو طلاق من غير رضا ما ثبت في النكاح لا في الفسخ



ولما المطالبة سال بالمعروف وقت التفرق بناء عليه وكذا كانت الفرقة بسبب  
العنة واجب طلاقا باينا كذا في قاضي خان **مسألة** خيار العتق المنكوحه اذا كانت  
او مدبره او ام ولد فعتقت قبل دخوله او بعده فلها حق الفسخ حرًا كان زوجه  
او قنوا وقال الشافعي لا خيار لها في زوج وكذا المكاتبه الصغيره او الكبيره لو  
زوجها المولى برضاها فعتقت بآء او تحرير يتجبر عندنا وهذا الخيار كخيار  
المحبوه يثبت لاني لا للذكر ووقوع الفرقة به لا يتوقف على القضاء ولا بطلان  
بسكوت ويمتد الى اخر المجلس الا اذا اطلعت صريحا او لانه بان يمكنه  
ونحوه فانما لا يفارق هذا الخيار والمحجيز لوجهين احدهما ان الفرقة بخيار  
العتق لا يكون طلاقا بخلاف المحجيز لانه يثبت بتسليط الزوج وهو اهل للاطلاع  
انظر قاضي خان **مسألة** قال في المحيط خيار البلوغ كشفه فانها كما بلغت ينبغي  
لها ان تختار بنفسها كالشفيع وتشهد على النقص عندها من قبيل شهادة والى  
يخرج الى الناس ويختار ثانيا ولو لم يجز في بيدها حتى خرجت الى الناس بطل  
والاشهاد لا يشترط لا اختيارها نفسها لكن شرط الا يشاء بينه وبين غيرها  
على خيار بنفسها كتحليفه لشفيع على طالب الشفعه فان قالت للقاضي اخترت  
نفسى حين بلغت او حين بلغت طالب الفرقة صدقه مع اليمين ولو قالت بلغت  
امسروا طالب الفرقة لا يقبل ويحتاج الى ابينه وكذا الشفع لو قال طالب الشفع  
حين علمت قال لقول لم ولو قال علمت امسروا طالب لا يقبل ويكلمه اقامه ابينه  
**فرع** قال في الاصل شرط الخيار في الصلح كشرطه في البيع ثم هو في البيع جائز لها  
اولا وحدها موقفه ثلاثه ايام او اقل وان شرط اكثر فسد البيع عندا حنيفه  
كما لو شرط ابد وكذا ابو يوسف ومحمد وابن ابي ليلى لو ذكر او قاتل مملوكا كشرط  
او اكثر يجوز وزفر والشافعي مع ابي حنيفه قال في فضول الفقه هو بيع في ثمن  
اشياء في بيع واجاره وقسمه وصلح من مال بيمينه وكتابه وخلع وعق على ما لو شرط  
الخيار للمراه والعتق بيع عند ابي حنيفه ولو شرط للزوج والمولى لم يجز فاقول  
شرطه للمراه جاز لا للمرهق ان لم يرض الرهن متى شاء بالخيار ولو كفل بنفسه  
مال وشرط الخيار للمكفول لم او للكفيل جاز ولو استاجر خياره بثمن ايام جاز  
كبيع فلو فسخ في الثالث هل يجب على المستاجر ان يوفى صاحب المحيطان  
لا يجب لانه لا يمكن من الانتفاع بحكم الخيار لانه لو انتفع بطل خياره **فصل** باع  
بخيار فوهب او رهن وسلم او امر او باع لو فصل بالبيع ما يدل على استيفاء الملك  
كوطيه وقيله ونظر الى فريجهما كان بشهوة كان فسخا للبيع لا بطله وكذا الواسله  
الى المشتري منه لم يكن ذلك فسخا للبيع **ابطل** الخيار وكذا لو باع  
فيه بخيار يبيع **مسألة** ما جاز ان يبيع **مسألة** لا يطل خياره **مسألة** باع  
بائع كره على ان يبيع **مسألة** باع كره على ان يبيع **مسألة** باع كره على ان يبيع  
متلفا جزءا من المبيع **مسألة** باع كره على ان يبيع **مسألة** باع كره على ان يبيع

ورضى به الساكن فطلب المشتري الاجر من الساكن بطل خياره ولو شرطا  
بخيار فدام وكذا على الساكن لا يطل خياره ولو ابتداء الساكن بطل خياره  
**الباب الخامس والاربعون في القضاء فيما يطل من العقود بالشرط وما لا يطل**  
وما يصح تعليقه واصله فيما لا يصح **مسألة** ان تعليق النكاح بشرط علم للحال  
يجوز ويكون تحقيقا لقوله لا خسر زوجي بنتك فقال قد زوجتها منك وقيل لا  
وظهر كذا به فيفقد هذا اذا التعليق بشرط كايين لتحقيق ان لو قال لامرأته انت طالق  
اداننا لسماء فوقنا والارض تحتنا بطل للحال وذكر محمد ان تعليق البراءه بشرط  
كان يصح حتى لو كان لم يرد مال غنم يد قال بفلان راده ام فقال لا كرازه  
بيزار شده ان يورده است صحت البراءه وذكر لو قال لا خسر اذا جاء غدا  
بعت منك هذا بكذا لم يجز ولو قال بعتك بكذا ان رضى فلان جازا لبيع والشرط  
جميعا ولو قال بعتك منك بكذا ان شئت فقال قبلت ثم البيع وذكر ان تعليق  
البراءه بشرط كايين يصح اذا لم يكن المال واجبا بسبب الهزبان قال اكرين  
ما ان مننت بلك ما تراز ما زاد اذم صح التاجيل ولو قال لعتق اذا جاء غدا  
فقد اذنت لك في التجاره مع الاذن ولو قال اذا جاء غدا فانت طالق صح في  
قال لا ولو قال اذا جاء غدا فقد راجعتك والقاضي لو قال لرجل قد جرت  
عليك اذا اسقمت لم يكن جرحا بآدمه حكما بحجوه ولو قال لسفيه قد اذنت لك اذا  
صلحت جاز ولو قال المحيز افضل لنا فقد اطلت خياره لا يطل خياره وكذا  
لو قال في خيار البيع لعبد ان لم ارد اليوم فقد اطلت خياره ولم يرد لم يطل  
خياره ولو لم يتل ولكن قال اطلت خياره غدا او قال اطلت خياره اذا  
جاء غدا بطل خياره وتعليق القبول في البيع بعد ما اوجبا لا خسر هل يصح ذكر  
لو قال فر وخنم جون بها من رسداده دفع الثمن اليه في المجلس جاز البيع استحبا  
او قالوا ان ادبت ثمن هذا فقد بعت منك صح البيع استحسانا ان دفع الثمن  
اليه وقيل هذا خلافا لظاهر الروايه والصحيح انه لا يجوز ويصح تعليق الكفاله  
بشرط متعارف نحو اذا قدم او استحق المبيع فانا ضامن وان كان شرطا محضا  
نحو ان دخل فلان الدار وان هبت الريح وان جاء المطر يصح الكفاله لا الشرط  
وما جاز تعليقه بالشرط لا بطله الشروط الحاسده طلاق وعق وحواله  
ويطل الشرط ولا يصح تعليق الاعتكاف ولا يلزمه ويصح تعليق تسليم الشفع  
بان قال ان استوييت انت فقد سلمت الشفعه فلو استوي غيرك فهو على شفيع  
ولا يطل الرهن والا قاله بالشرط الفاسد ويطل الاجل به ولا يجوز تعليق الكفاله  
بالشرط ويطل يقاسره **مسألة** عمله ما يصح اضافته الى زمان اربعة عشر اجاره  
واستخاء ومزارعه واهله ومضارب ووكاله وكفاله ضا وصيه ووصا  
واره وطلاق وعق ورجعه ورجعه ورجعه ورجعه ورجعه ورجعه ورجعه ورجعه  
وفقه وشركه وعبه ونكاح ورجعه ورجعه ورجعه ورجعه ورجعه ورجعه ورجعه ورجعه







مكتوبا وكذا حساب هذه الجملة في خزائن الفقه وفي فوائدها يظهر الدين  
قال له اسلك هذا الطريق فانه امن فسلك واخذ المصو لا يضمن ولو قال  
لو نحوفا واخذ مالك فانا ضامن والمسئله بحالها ضمن وضار اللسان المفور  
قضاء ولو قال الطمان بمرار اجعل البر في الولد فجعل فيه فذهب من النقص الى  
الدلو والطمان عالما به يضمن اذ غره في ضمن العقد وهو يقتضي السلام قال  
في المحيط ما ذكر من الجواب في قوله فان اخذ مالك فانا ضامن فخالف لما ذكره  
القدوري في فقد ذكر ان من قال لغيره عضبك من الناس او من بايعت فلذلك  
فانا ضامن كذلك فهو باطل **مسئله** دفع ثوبه الى دلال ليبيعه فساومه رب  
حانوت بثمن معلوم وقال احضر به الثوب لاعطيه الثمن فذهب وعاد فلم يجد  
الثوب في الحانوت وربا الحانوت يقول ان اخذته وهو يقول ما اخذت بل  
بركته عندك صدق الدلال مع يمينه لان امين واماريا الحانوت فلو اتفق على  
انه اخذ به الحانوت ليشترى به باسمي من الثمن فقد دخل في ضمانه فلا يبرأ بحجر  
دعواه فيضمن قيمته ولو لم يتفقا على ثمن لم يضمن اذ المتبوع على سبب الشراء انما  
يضمن لو اتفقا على ثمن من كتاب الدعاوي والبيانات لصاحب المحيط **مسئله**  
لو غرضه الدلال على رب دكان وترك عنده فهو رب الدكان فذهب لم يضمن  
الدلال في الصحيح لانه امر لا بد منه في البيع قال في بعض الفتاوى **فرع** نقل  
وكيل المبيع بعته من رجل لا امره وسلمته ولم اقدر عليه ضمن وهذا بخلاف  
مسئله القمه وهي دفع اليه قمه وقال له ادفعها الى من يصلحها فدفعها ولا يعلم  
الى من دفع لم يضمن وضع الوديعة في بيته وبיתה وقد هلكت لم يضمن فتاوى  
ظاهر الدين **فرع** وكله ببيع قن وهو في المصر فاحرجه من المصر وباعه ضمن استخفا  
ولم يبرئ بعه على الامر لتقييدا لو كاله بالمصر فخالف باخراجه ضمن وكيل البيع  
لو خالف بان استعمله او يدفع الثوب الى قصار ليقتصره حتى صار ضامنا فلو عاد الى  
الوفاق بين المودع والوكاله باقية في بيعه في واصل المسئله في كتاب شرح المحجل  
**مسئله** قال في المده دفع حقه الى خفاف ليصلحه وتركه في حكاية ليل لا سوف  
يرى لو كان في الدكان حافظ وفي السوق حارس ولا ضمن قال في المده خيره كان  
ظهر المرعسا في يفتي بالمرأه مطلقا وقيل العرف لو كان العرف ان يترك الا  
في الجواب بلا حارس ولا حافظ سلا لو كان العرف بخلافه **مسئله** سوقي قام  
من دكانه الى صلو وفيه الودائع لم يضمن لانه غير مضيع اذ خيرا انه يحفظونه ليس  
ايداع المودع الى غيره ليقال ليس للمودع ان يودع لكن هذا مودع لم من فتاوى  
ظاهر الدين **مسئله** مات المودع مجهلا ضمن يفتي اذا مات ولم يعلم حال الوديعة  
اما اذا عرفها الوار والمودع يعلم انه يبرئ فان مات يضمن فلو قال الوار  
انا علمتها وانكر الطال سوهاب **مسئله** لو قد هلك صدقة  
عنده كذا في عدة المده وفي المده قال زهات مجهلا ويات ورنه

كانت قائمه ومعه رده ثم هلك بعد موته صدقة بها هو الصحيح اذا الوديعة صد  
دينا في الظاهر في التركة فلا يصدق ا لورثه ولو قال ورثته ردها في حيوته وتلت  
في حيوته لم يصدق بل يمينه كونه مجهلا فقتر الضمان ولو رهنوا ان المودع قال  
في حيوته ردها يقبل اذا ثبت بينه كتابت بيمينه **فصل** الوديعة  
لا تودع ولا تقار ولا تودع والمستاجر يودع والمعاريه تقار ولا تودع قيل  
ودع المستاجر والمعاريه ان يصح اعادةها وهي اقوى من الايداع المفرد اذ هو الامر  
ظاهرا انتفاع فيصح الاذن بالطريق الاولى وقيل لانهما امانة وليس للامين  
ان يسلم الامانة الا من لا يدخل حرزه وانما جاز اعارته لان المعير والموجر للاطلاع  
الاذن بالانتفاع ومثل هذا الاذن معدوم في الايداع فهو باق على اصله لا يبرئ  
له الايداع فان قيل اذا اعاره فقد ودع قلنا الايداع فيه ضمن لا قصدي ولا  
انه قد ثبت ما ثبت قصدي ثبت تقريبا ما تبطل بضرر ان يبرئ من بيع عمل الامة  
من يتعلا او حده وله نظاير كريمة في الفقه **فصل** في اعادة الدواب وما يتعلق  
قال في المذخر استعار دابة واستاجرها ليشيع جنازه فلما نزل لصلاة الجنا  
دفعها الى رجل ليصل وصار يحفظ بنفسه في هذا الوقت مستثنى فان في فتاوى  
الظاهرية نزل عن الدابة في الصحراء وامسكها فانقلت لم يضمن هذا ان المعتبر ان  
لا يبيعها عن بصره **مسئله** قال في فتاوى الفضلاء عن محمد دفعها الى رجل ليملكها  
حتى يصلي ضمن لو شرط ركوب نفسه والا فلا قال في المذخر نزل في السكه  
عن دابة اجاره او اعاره ودخل المسجد عنها ضمن منهم من قال ضمن على كل حال  
واطلاق محمد يدل عليه وبه يفتي قال شرح الشيخ لا يدخل المسجد فيها  
لو غيبها عن بصره الا ان سرقت في هذه الحالة سقط القطع ويؤيده ما قال  
محمد رحمه الله عقيب هذه المسئله نزل عنها في صحراء يصلي فامسكها فانقلت لم  
يضمن اذ لم يضمنها وعلى هذا لو دخل بيته وتركها في السكه ضمن ربطها او لا  
غيبها عن بصره لم يضمن وبه يفتي **مسئله** قال في كتاب الخلاص للفتي سلمها الى  
رجل يسلمها اليها ضمن قال ابو الليث هذا لو شرط الانتفاع بنفسه فاما لو اطلق  
فلا ضمان اذا المعاريه تودع **مسئله** استعمل ثوبا وضعه ولم يحل حبله فذهب الى  
المخرج فتخوبه ضمن **مسئله** ربط حمارا المعاريه بحبل واختلق لم يضمن **فصل** في  
**اجارة الدواب وجوب الضمان** مستاجر الدابة ان يوجر ويعير ويودع استاجر  
حمارا من كثر الى بخاري في الطريق وما لك كان بخاري فامر المالك بركي  
رجلا لينفق على الحمار كل يوم قدر ما معلوما وسمى الاخر الى ان يصل الى مال كثر  
لاجر الحمار اياها فانفق عليه فملك في يده قالوا لو اكرت له ركوب نفسه ضمن  
ولم يكرتاه ولم يسم **مسئله** لانه لو اكرت له ركوب نفسه ضمن  
فدس له الايداع **مسئله** قال في كتابه المستاجر حمارا الى بخاري فغيره فتركه  
اع لم يضمن ولو كان



مالك الحمار مع الحمار ولم يكن مالك المتاع معه فمضى الحمار في الطريق فترك مالك  
والمتاع لم يضمن للضرر والعدو ولو عصى الحمار وعجز عن المضي فباعه المشتري  
وهلك ثمنه في الطريق ولو كان في موضع لا يصلح للحاكم لبايع يبيعه يبرأ  
ولو أمكن ذلك ويستطيع امساكه او رده اعمى ضمن واقفه الفتوى استاجر و  
عليه وله ان يفسق حماره في الطريق فاستقل به فذهب المستاجر وهلك فلو  
كان بحال لو اتبع المستاجر لهلك حماره او متاعه لم يضمن والا ضمن استدل لا  
بما ذكره في النسخ ان الامير انما يضمن بترك الحفظ لو كان بلا عذر او لو كان  
يعذر فلا يضمن حتى ان البقرة لو نزلت من السرح وترك الاجيل يتابعها للملا يضمن  
الباني فلهذا الذي يبرأ وفيه لو كان المستاجر حمارين فاشتغل بحمل احدهما  
فضاع الآخر لو غاب عن بصره يضمن قال عماد الدين في فضوله فعلى هذا ينبغي ان  
يضمن في مسكه الفتوى ولو غاب عن بصره فبطل عنه الافتاء **الباب السابع**  
**والاربون في القضاة باحكام** السكوت رضا في المسائل منها سكوت البكر عن  
استيذان الولي قبل التزوج وبعد هذه لوجه الولي حتى لو تزوج الجدة  
مع قيام الاب لا يكون سكوته رضى ومنها سكوتها عند قبض مهرها لو قبض المهر  
ابوها او من زوجها فسكت يكون اذا نأبضه الا ان يقول لا يقبضه فاذن  
لم يجز القرض عليها ولا يبرأ الزوج **ومنها** سكوت الصبية اذا بلغت كبراً يكون  
رضا وبطلان خيارها لا لو تلفت سا **ومنها** قبضه به وصدقه بحضرة المالك  
وهو ساكت كان اذا نأبضه **ومنها** ابرأ مرد يوفى فسكت براء ولو رد يترده  
**ومنها** الاقرار بدين ولو سكت المقر لم يترده **ومنها** الوكالة وكله بشئ فسكت  
الوكيل وبارئه صح ويرتد براءه فلو وكله ببيع قته فلم يقبل ولم يرد براءه  
جاز ويكون قولاً وكذا لو اوصى له رجل فسكت في حوته فلما مات باع الوصي  
بعض التركة ونفى سعي دينه فهو قبول للموصيه **ومنها** كان المشتري محملاً  
التمني ببيع ويشترى فسكت بطل خياره ولو كان الخيار للبايع لا يبطل خياره **ومنها**  
البايع جسر المبيع لثمنه فلو قبضه المشتري وراه البايح وسكت كان اذا  
في قبضه الصحيح والفاسد فيه سواء في روايه وهو من قبض الفاسد لا  
في الصحيح في روايه **ومنها** علم السفيح بالبيع وسكت بطل شفيعته **ومنها** رأى  
قته يبيع ويشترى وسكت كان ما ذوناً في التجارة لا يبيع ذلك المين وهل  
يجب في عينه لو حلف لا ياذن له فيها يجت في ظاهر الرواية عن ابي يوسف  
**ومنها** باع الثمن وهو حاضر علم به وسكت وفي رواية فانفاذ المبيع والتسليم  
ثم قال ناع لا يقبل قوله وفي نوادر من سماعه وسكت وهو يعقل فهو اقرار  
برقه وكذا لو رده له دفعه بجانه وسكت بخلافه ما لوجه او عزمه البيع  
او روجه او ساويه فسكوته هو يبرأ براءه **ومنها** السكوت قبل البيع  
عند الاخبار بالعيب ضابطاً لغيره حتى لو قال رجل لآخر هذا عيب معيب فبعه

اقدام مع ذلك على شراءه فهو ضابطاً بالعيب لو كان المجتر عدلاً لو كان فاسقاً عند  
ويخفيه وعندهما هو ضابطاً ولو كان فاسقاً **ومنها** باع عقداً في امرأته او ولده  
وبعض اقاربه حاضر فسكت ثم ادعاه على المشتري من كان حاضراً وقت البيع  
فتى مشايخ سمرقند انه لا يسمع وجعل سكوتهم في هذه الحالة كاقراء له قطعاً  
لاطاع الناسده افق مشايخ بخاري انه يسمع فينظر المفتي في ذلك فلو كان  
روايه انه لا يسمع لاستشهاد المدعى عليه وتبليس وافق براءه كان حسناً للبر  
قال في النسخ الحاضر عند البيع لو بعته البايح الى المشتري وتقامنا  
الله لا يسمع دعواه الملك لنفسه بعده لانه يصير مجبلاً للبيع بتقاضيه كذا  
في الفصل التاسع من فضول الاسرو شني وفي شرح الكفر راي يبيع عرضاً او  
فصرف فيه المشتري زماناً وهو ساكت سقط دعواه **الباب الثامن والاربعون**  
بما يبيع عنه وفيما لا يبيع وفيما يحل فعله وفيما لا يحل اراد ان يحدث ظلة في  
بيتا العامة وهي لا تضر العامة فالصحيح من مذهب ابي حنيفة ان كل من السلم  
حق المنع والطرح قال محمد رحمه الله حق المنع لا الطرح قال ابو يوسف ليس له  
كلاهما ولو ضر فلكل منهما حق المنع والطرح والرفع واحداً منها في سكه غير نافذه  
يجزى الا ان اهلها ضراً ولا ودكوا الطحاوي ان احداً منها على طريق العام يباح  
قبل ان يخاصه احد لا بعده والاستفاد وباتم بتركها قال ابو يوسف ومحمد يباح  
له الانتفاع لو بصرهم **مسئله** قال في المستقنا اني اصنع عن شكايف فضله على  
العامة فلو بني يقيم لوضو والا لا وقال محمد لو اخرج كنيفاً ولم يدخله في داره  
ولا يضر تركه ولو ادخله فيما يبيع عنه والبيعه على من يبيع من الطريق  
وقال محمد له ظله في غير النافذه ليس لاهلها هدمها لو لم يعلم كيف كان امرها  
ولو علم انه بناها على السكه هدمت ولو كانت نافذه في الوجهين قال ابو يوسف  
يهدم لو تضرى والا لا ثم الاصل ان ما طريق العامة لو لم يعرف حاله يجعل حديثاً  
فلامام رفعه وما في غير النافذه لو لم يعلم حاله يجعل قديماً فلا يرفع **مسئله** قال  
في الاصل غاب احد شريكى الدار فاردت الحاضر ان يسكنها رجلاً او يجرها لا يبيع  
ان يفعل ذلك دياناً اذا التصرف في ملك الغير حرام حقاً للمثاني والمالك ولا  
يمنع منه قضاء اذا الانسان لا يمنع عن التصرف فيما يبيده لو لم يبارعه احد فلو  
اجره واحداً لاجر يرد على شريكه نصيبه لو قد والا يصدق به لتمكن الخفيه  
بحق شريكه فكان كوجاهه يصدق بالاجر او يرد على الملك واما نصيبه فيطبخ  
اذ لا حب فيه هذا لو سكن غيره اما لو سكن بنفسه ليس له ذلك دياناً قياساً  
ذلك استحساناً اذ له ان يسكنها باذن شريكه حاله **مسئله** اذ يتخذ عليه  
الايمان في كل مده **مسئله** قال في  
بجاسته وفي الدابة يركبها الحاضر لتقارن الناس  
لويلا السكنى والاختار

في القضاة

قال في النسخ الحاضر عند البيع لو بعته البايح الى المشتري وتقامنا







فيه لم يكن ربيعا واذا كان تفسيره هذا كان لدى الترتيب مع الاتصال برفع استعمال  
 ولاخر مجرد اتصال فالاستعمال في الفضل والركب الدابة والمعلق  
 بالجماع ولو اتصل باحد هاتين الملائكة او ترتيبي وليس للاخر اتصال ولا جذوع يقضي  
 لذبح الاتصال فلا اشكال في الترتيب فكذا الملائكة اذا استويا في الاتصال  
 بالارض المملوك ولا حدها من يارده اتصال تقاير الاول وهو الاتصال بالبناء فيتر  
 على الاخر وكذا لو اتصل باحد هاتين الملائكة او ترتيبي ليس الاتصال وان لاحدها  
 ترتيب ولا اخر جذوع فلو كان الترتيب في طريق الحايطة فذو الترتيب اولي وعليه  
 عامة المشايخ وكذا عن ابي يوسف فرفع الاتصال على الجذوع وان لكل منهما  
 يد استعمال اذا استعمال بالتربيع وهو البناء يسبق على الاستعمال الجذوع  
 وهو وضعها الا ان لا يرفع جذوع الاخر بخلاف ما لو برهن ذو الترتيب اذا الحايطة  
 لم يرفع جذوع الاخر اذا البنية حجة مطلق يصلح للدفع والاستحقاق على الغير واما  
 الترتيب فهو نوع ظاهر بالملك الثابت ثابت بنوع ظاهر ولو كان الترتيب في ظل  
 واحد قيل هو اولي وقيل الجذوع اولي ولو في اعلى حايطة نودع فيه عود مرك  
 على عمود وهو على حايطة احدها خاصة وللآخر عليه جذوع اولي من اتصال ملائ  
 اربا الجذوع مستعمل للحايطة وللآخر مجرد اتصال وان لاحدهما عشر خشبات عليه  
 وللآخر ثلث من بينهما نصفان اذا استويا في استعمالها حايطة لاجل انه يبنى  
 للتسقيف وهو كما يحصل بالعشر يحصل بمادونها الى الثلث فاستويا بهذا هذا  
 ظاهر الرواية وعنا في انه رجع عنه وقال لكل منهما ما تحت خشبه اذا ماتحتها في  
 يده وصاحبه حرج وصدق ذواليد وعنا في يوسف انه رجع وقال الحايطة كل  
 لرب العشر والصحيح هو الاول وظاهر الرواية وان لاحدهما عليه خشبه واحد  
 ولا اخر ثلث او اكثر فهو بينهما قيسا لا استحقاقا ثم اذا لم يكن بينهما استحقاقا  
 قيل هو لرب العشر ولا يومر الاخر برفع الجذوع وقيل لكل منهما ما تحت خشبه وعنا  
 يوسف انه بينهما على احد عشرهما بقدر الجذوع اعتبار للاستعمال واليد على  
 الحايطة فيقسم على عدد واما ما بين الخشبات فقيل هو على احد عشرهما وقيل هما  
 نصفان لاستوائهما فيه وان لاحدهما خشبتان وللآخر خشبات قيل هو كالثلاث  
 ان يمكن التسقيف بهما وقيل لو احده اذا لا يمكن التسقيف الا نادرا **مسألة** قال  
 في الجامع جذوع احدها في احد النصفين جذوع الارض في النصف الاخر فكل  
 منهما ما عليه جذوعه وما بين النصفين بينهما والجذوع اولي من السترة فالحايطة  
 لرب الجذوع وكذا السترة لو تناسل عاينها ولو تناسل السترة للآخر  
 ترفع كمن لم يرفع وتناسل عاين سقفه وما عليه واكمل الذي السفلى ولو تناسل  
 ان العلوي للاخر لا يرفع **فصل في وضع الحايطة على الدار**  
 لو كان لاحدهما عليه مشبه فلا حرج **مسألة** اصل الملك فيستحقان  
 في الانتفاع بالحايطة بحسب وضع الخشب عليه اذا بنى للتسقيف وليس للآخر

يرفع شيئا من حيث شريكه لتضرر شريكه بهدم بنيانه واما لا انتفاع بملكه لا اخر  
 غيره قالوا هذا لو احتمل الحايطة مثل ذلك الخشب لو وضع عليه فلو علم انه لا يحتمل  
 يومر شريكه برفع بعض الخشب حتى يبقى ما يحتمل الحايطة مثله اذ ربح الخشب لو وضعه  
 باذن شريكه فغاصب وان باذن فالآخر معبر لضيقه من الحايطة والمعيار يشتر  
 العارية وبه افتى صاحب شرح المجمل وسئل ابو بكر عن هذه المسئلة فقال لو  
 كانت حوله ذا الشريك محدثة فلا حرج وضع حمولته وعن ابي الليث ان لم يفضل بين  
 احدهما في القديم قال لا يرى ان اصحابنا قالوا لو كان جذوع احدهما اكثر فللا  
 ان يزيد في جذوعه لو يحملها الحايطة ولم يفضلوا بين قديم وحديث **فصل**  
**في الحايطة المشتركة وانما هي خيفة** انهم حايطة بينهما احدها فانه على وجهين عليه  
 حمله او لا والحكم ثلثة احدها طلب احدها ان يبنى بلا طلب القسمين والثاني  
 لو بناء بلا اذن شريكه هل يرجع عليه بشئ اما الوجه الاول عدم الحول عليه  
 اما الحكم الاول وهو طلب القسمين واما الاخر فقد ذكر في بعض المواضع مطلقا  
 انه لا يجبر فيه اخذ المشايخ اما لو لم يمكن عرضه الحايطة عرضه بحسب لو قسم  
 لا يصيب كلاهما شئ يمكن ان يبنى فيه فظاهر لتعيينه في طلب واما لو كانت  
 عرضيه بحسب نصيبا يمكن البناء فيه فلان القاصي لو قسم يرفع بينهما وربما يخرج  
 في فرعة كل منهما شئ يمكن ان يبنى فيه فظاهر لتعيينه في طلب القسمين واما لو كانت  
 عرضيه بحسب نصيبا يمكن البناء فيه فلان القاصي لو قسم يرفع بينهما وربما يخرج  
 وربما يخرج في فرعة كل منهما ما يلي دار شريكه فلا ينتفع به فلا يقع القسم مفيدة  
 والبراستار محمد بن عمار روي عنه هشام **الباب المختار في الكفر** **مسألة** الكفر  
 مسئلة الجاهل اذا تكلم بكلمة الكفر ولم يدركها كقوله لا يكون كذا ويمنع  
 بالجهل وقال بعضهم يصير كافرا **مسألة** ان من قال بلفظة الكفر وهو لا يعلم انها  
 كفر الا انه اذ قالها على اختيار يكفر عند عامة العلماء ولا يعذر بالجهل اما اذا اراد ان  
 يتكلم فخرى على لسانه كالمالك فخرى فصد لا يكفر **مسألة** ان من خطر بالمرء ان يوجب الكفر  
 لو تكلم به وهو كاره لذلك فذلك محض الايمان **مسألة** اذا غرر على الكفر ولو بعد  
 مائة سنة يكفر في الحال وفي الضاب بخلاف الاسلام حيث لا يصير الكافر مسلما  
 بالغرر على الاسلام وتظهر هذا مسئلة الزكوة لو زى بياض صحيح ان يصير العبد  
 للتجارة لا يصير العبد للتجارة ما لم يتجر به ولو زى ان يكون الخدم يصير للخدم  
 النية المسئلة في نسخة الامام الحيد راني وتقدر هذا مع التقرير بان الكفر  
 ترك المصدق بالقلب وان يحصل بمجرد الغرر اما الاسلام فتصدق بالقلب واقرار  
 بالان **فروع** ان من ضحك عن تكلم بالكفر يكفر الا ان يكون الضحك ضروريا لا اختياريا  
 والكلام في الضحك مع كماله **مسألة** ان من ضحك عن تكلم بالكفر يكفر الا ان يكون الضحك ضروريا لا اختياريا  
 لا يخرج الرجل من الاسلام **مسألة** ان من ضحك عن تكلم بالكفر يكفر الا ان يكون الضحك ضروريا لا اختياريا  
 مسئلة ان زوجه لا يبايعة الاسلام الثابت لا يزول به

وفي بعض المواضع راني



وينبغي للعالم اذا رضع اليه هذا ان لا يتكفر اهل الاسلام مع انه يقضي بجهة  
اسلام المكن **مسألة** اذا وصف الله تعالى بمالا يامره او سمي باسم من اسمائه او امر  
من امره وانكر ويجدا عبد بكفر **فرع** رجل لو كان فلان نبيا لا آمن بمرأه ولا  
امر في الله بمشروعات لأصلي وقال لو كانت القبلة هذه الوجهه لأصلي هذا  
كله كفر ولو قال لو بعث نبيا لا ياتني بامر لا يكفر ولو عني به في الاولين ان لا يبعث  
على موجب الا وامر لا يكفر ولو عني ان لا يكون نبي من الانبياء نبيا ان اراد به  
الاستخفاف بذلك النبي وعداوته يكفر ولو قال نبيا يكفر **مسألة** وفي النكاح  
رجل قال انا مؤمن ان شاء الله يكفر ان قال من غير تاويل ولو قال لا ادري اخرج  
من الدنيا مؤمنا او لا يكفر **فرع** رجل وضع قلنسوة المحوس على راسه قال بعضهم  
يكفر وقال بعضهم لا يكفر ولو قال بعضهم المتأخرين ان كان لصنوبر البراولان  
البقره لا يعطيها للذي لا يكفر ولا يكفر ولو شدا الزنار على وسطه ودخل دار الحرب  
قالا القاضى بوجع الاستور شئان فصل لتخليص الاسارى لا يكفر ولو دخل  
للتجارة يكفر امرأة شدت على وسطها جل او قالت هذا زنار تكفر ولو وضع  
على راسه شبه قلنسوة المحوس العامة المختار انه لا يكفر وليس السواد والاد  
وتتعلق المايده لا توجب الكفر **فرع** وفي النضاب ومن انقض العالم من غريب  
ظاهر حيف عليه الكفر **مسألة** وفي نسخة الخثر واني رجل يجلس على مكان مرتفع  
ويسألون عنه مسائل بطريق الاستهزاء ثم يصرون به بالرسايد وهم يصحكون  
يكفرون جميعا وكذا لو جلس على المكان المرتفع الكل من الخلاصة **الباب الحادي عشر**  
**والخمسون في الفقه** وما يظهر من قرين الاحوال والامارات وحكم الفراسه والليل  
على ذلك من الكتاب والسنة وعمل سلف الامة **قال** بعض العلماء على الناظر ان  
يلخط الامارات والعلامات واذا تناقضت فيما تنجح منها قضى بجانب الترجيح  
وهو قوة الهمة ولا خلاف في الحكم بها وقد جاء العمل بها في مسائل اتفق عليها  
الطوائف الاربعه من الفقهاء الاولين والآخرين كلهم يقولون بجواز وطئ الرجل  
المراة اذا اهديت اليه ليلة الزفاف وان لم يشهد عنده عدلان من الرجال  
ان هذه فلانة بنت فلان التي عقدت عليها وان لم يستطلق انسان ان هذه  
امرأة اعتمادا على القرينة الظاهرة المنزل منزلة الشهادة **الثانية** ان  
الناس قد يما وحديثا لم يزلوا يعتمدوا على قول الصبيان والامام المرسل  
معهم الهدايا وانما مرسلهم فيقبلون اقوالهم ويأكلون الطعام المرسل به  
**الثالثة** انهم يعتبرون اذن الصبيان في الدخول الى المنزل **الرابعة** ان  
الصنيف يشرب من كوز صاحب البيت ويتكى على وساده ويقضي حاجته في مكان  
من غير استئذان **مسألة** في ذلك متصرف في ملكه يراذنه **الخامسة** جواز  
اخذ ما يسقط من انسان ادوية من جسمه من شحم الانسان فليس  
والثمن والعصى النافذة الثمن ويحذو ذلك **السادس** جواز اخذ ما ينبغي في حق

والاقرحه من الثمار والحج بعد انتقاله اهل عنه وتخليته وتسيبه **السابعة** جواز  
اخذ ما يسقط من الحج الحاصد لا يعتني صاحبه ان يرجع بلفظه **الثامنة** ان صاحب المنزل  
ذا قدم الطعام للضيف جاز له الاقدام على الاكل وان لم ياذن لفظا اذا علم ان صاحب  
الطعام قدمه له صاحبه وليس ثم غايب ينتظر حضوره اعتبارا بدلالة الحال انما  
يجوز القطع **التاسعة** انه صلى الله عليه وسلم للمار ببيت المنيران ياكل ومنهم ولا يحمل  
منه شيئا وحمل ذلك بعضهم على غير المحوط والمليس له حارس **العاشر** جواز قضاء  
الحاجة في الاقرحه والمزارع التي فيها الطرقات للطعام بحيث لا ينقطع منها الماء  
وكذلك الصلوة فيها وان كانت مملوكة ولا يكون ذلك غضبا لها ولا تقربا ممنوعا  
**الحادي عشر** الشرب من المصانع الموضوعة على الطرقات وان لم يعلم الشارب باذن  
اربابها في ذلك لفظا اعتمادا على دلالة الحال ولكن لا يترونها منها لان المراد لا يقتضي  
الا ان يكون هناك شاهد حال يقتضي ذلك فلا بأس به **الوضوح** **الثاني عشر**  
حكم في المراكب اذا كان عليه علامة المسلمين اكله الشهادة سمي كذا وهو كلف  
وان كان عليه شكل المصلب واصوات واسم ملك من ملوك الروم فهو زكاري ومن كلام  
صاحب الهداية هنا وان وجد زكاري كثر اوجب الجحيم ثم قال في اخره ثم ان كان على  
ضرب اهل الاسلام كالمكتوب عليه حكمه الشهادة فهو بمنزلة الملفظ وقد عرف حكمه  
وان كان على ضرب اهل الجاهلية كالمكتوب عليه اسم لصنف ففيه الجحيم على كل حال  
فهذا عمل بالعلامات فتا صل ذلك **الثالث عشر** اذا استاجر دابة جاز له ضربها اذا حركت  
في السير وان لم يبيت اذن مالكها وكذلك كونهما بالملها من **الرابعة عشر** جواز اذ  
المستاجر للدار لا صيافة واحبابه في الدخول والمبيت وان لم يضمن ذلك عقد  
الاجارة **الخامسة عشر** جواز غسل المستاجر الثوب المستاجر اذا استسخ فان لم يبيت  
الموخر في ذلك **السادسة عشر** اذا وجدنا هديا معشرا مخورا وليس عنده احد  
جاء الاكل منه للقرينة الظاهرة **السابعة عشر** لو شرا طعاما او خبثا في دار رجل فلم  
ان يدخل داره من الدواب والرجال من يحول ذلك وان لم ياذن له المالك **الثامنة**  
**عشر** القضايا بالنكول واعتباره في الاحكام وليس الارجوع الى مجرد القرينة لفظا  
فقد رمت على اصل براءة الذمة **التاسعة عشر** قال صاحبنا اذا تنازع الزوجان  
في متاع البيت فان للرجل ما يعرف للرجال والمرأة ما يعرف للنساء وقد تقدم  
الكلام على ذلك في باب **العشرون** معرفة رضى البكر بضمائها اعتمادا على القرينة  
بذلك **الحادي والعشرون** قال صاحبنا اذا دخل الرجل بامرأته وارضى السر عليها  
ثم طلقها قال لم اسمها وقالت قد وطئني صدقت وكان عليه الصداق كاملا **الثاني**  
**والعشرون** اذا وجد في تركه ابنه بخط ابنه ان له عند زيد كذا جارية الدعوى بذلك  
اعتمدا منه على صحة ما يكره ابو له ما يعلم من صدقة وقد يرضى بغير خطبه  
واظهر انها قدمت في **سورة** **الحادي والعشرون** اذا صاد بازي في جليبه ساقا  
او ضربا في اذنيه فرطنا او في عنقه سلك جوهر فليس بواحد وفيها شئ عليه ان















الدناير فابت وقالت انما قلنا لا تدفعها الى واحد منا دون صاحبه فتشفع  
اليها باهلها وجرها وتلفها حتى دفعتها اليه ثم جاء الآخر بعد ذلك فقال ادني  
الي الدناير فقال ان صاحبك جاء وادعى انك قدمت ودفعتها اليه فترافعا  
الى علي بن ابي طالب رضي الله عنه فلم انهما قد مكرها فقال علي رضي الله عنهما  
اليس قد قلنا لا تدفعها الى واحد منا دون صاحبه فقال بلى قال فاذهب  
بصاحبك حتى تدفعها اليكما فذهب ولم يرجع **ومن ذلك** ما وقع لعلي رضي الله عنه  
على نهر فقال ان هؤلاء خزجوا معي في سفر فعادوا ولم يعدا لي فسالهم عنه فقالوا  
مات فسالهم عن مالهم فقالوا ماتت شيئا وكان معه مال كثير فادفعوا اليه  
فاستحانهم فخلا سبيلهم فدعى علي رضي الله عنه بالثبته فوكل بكل رجل منهم رجلين  
واوصاهم ان لا يملكونا بعضهم من بعض ولا يكونوا احدا يكلمهم ودعى كاتبهم ودعى  
احدهم وقال احبرني عن بي هذا الفتا في اي يوم خرج معكم وفي اي منزل  
معكم وكيف كان سيركم وبأي علة مات وكيف صيب بماله وسأله عن غنائه  
ومن تولى الصلاة عليه وأقرب من الكاتب يكتب ثم كبر على رضي الله عنه وكبر الحاضر  
معه والمتممون لا اعلم لهم الا انهم ظنوا ان صاحبهم قد اقر عليهم ثم دعى اخبره  
ان غيبه الاول عن مجلسه فساله كمال صاحبك ثم غيبه وطلبه الاخر وسأله حتى  
عرف ما عند الجميع فوجد كل بخير بعد ما اخبره صاحبه ثم امر به الاول فقال يا  
عدو الله قد عرفت غدرك وكذبك بما سمعت من اصحابك وما ينجيك من العقوبة  
الا الصدق ثم امر به الى السجن وكبر وكبر الحاضر وبتكبيره فلما ابصر القوم  
الحال شكوا ان طعنهم اقلهم ثم دعى اخر منهم فهدده فقال واسد يا امير المؤمنين  
لقد كنت كارها لما صنعتوا ثم دعى الجميع فاقروا بالقصة واستدعى الاول وقيل  
له اقر صاحبك ولا ينجيك سوى الصدق فاقر ما اقربه اصحابه فاقرهم المال واقر  
منهم بالقتل وهذا من السياسة الحسنة وقد تقدم حكم تفريق الشهود اذا استتراب  
القاضي منهم **ومن ذلك** ان رجلا ضرب رجلا على راسه فادعى المضروب بانه خرس  
ورفت القضية الى علي رضي الله عنه فقال ليخرج لسانه ويخبر بآبوه فان خرج بالامر  
اخر فهو صحيح اللسان وان خرج اسود فهو اخرس **ومن ذلك** ان عليا رضي الله عنه  
قضى في مولود ولد له راسان وصدران في حق واحد فقبل له ابو بكر بن ميران بنين  
او ميراث واحد فقال يترك حتى ينم ثم يصاح به فان ابنتها جميعا كان لميراث  
واحد وان ابنته واحد وبقي واحد كان لميراث اثنين واما ما ذكر من سياسة الخلفاء  
والملوك والقضاة واستخراجهم الحقوق بالطرق السياسية فيطول الكتاب بذكره  
**الفصل الثاني في احكام هذا الباب** اذا ثبت قيام الدليل على ان السياسة في الاشياء  
من الطرق الشرعية **الثاني** ان يتقاطعا الحكم فيما دفع اليهم من انهم للقوم  
واهل الشر والقدسيين  
ان يتهددوا الحفظة اذ ظهر انهم مبطل او ضربه او سواه عن شيئا تنزل على طاعة

94  
**الحال والجواب** ما ذكره ابن قيم الجوزية الحنبلي من ان عموم الولايات وخصوصها  
وما يستفيدها المتولي بالولاية يتلقى من الالفاظ والاحوال والعرف وليس لذلك  
حد في الشرع فقد يدخل في ولاية القضاء في بعض الاراسنة والامكنة ما يدخل في  
ولاية الحرب في زمان ومكان آخر وبالعكس واما نصوص اهل المذهب فضرحت بان  
لهم تقاطع ذلك على ما سنده ان شاء الله تعالى ونقل القرائن في كتابه المسمى بالشرح  
ما ذكره الماوردي في الاحكام السلطانية في الكلام على ولاية الكشف عن المظالم  
وفي احكام الجرائم وكلامه فيها يقتضي ان القاضي ليس له ان يتكلم في السياسة  
ولا يدخل فيها وسياتي ذكر ما ذكره القرائن ثم اتبعه بنصوص اهل المذهب ان شاء  
الله تعالى على سبيل الاختصار والاقصار على ما يحصل به المقصود قال القرائن في  
الولاية السادسة وهي ولاية الكشف عن المظالم والفرق بين نظر والى المظالم  
وبين لقضاء عن عشرة اوجه الاول له يعني ناظر المظالم من لقوة والهيبه مالم  
لهم **الثاني** انه اوضح مجالا واسع مقالا **الثالث** انه يستعمل في الارهاب وكشف  
الاشياء بالامارات الدالة وشواهد الاحوال **الرابع** ما يودي الى ظهور الحق بخلاف  
الرابع انه يقابل من ظهر ظلمه بالتدابير بخلافهم **الخامس** ان يتأتى في زيادة الخط  
عند اللبس ليعين في الكشف بخلافهم اذا سالهم احدا الخصمين فصل الحكم لا يوزنه  
السادس له رد الحضوره اذا عضلوا الى واسطه الامنا ليفصلوا بينهم صلحا  
عن تراض وليس للقضاة الا برضى الخصمين **السابع** له ان يفضح في ملائمة الخصمين  
اذا وضحت امارات التجاهد وياذن في الزام الكمال فيما يسرع فيه التكيف ليقا  
الحضور الى التسامف ويتركوا التجاهد بخلافهم **الثامن** ان يسمع شهادات الشهود  
بخلافهم **التاسع** انه يحلف الشهود اذا ارتاب فيهم بخلاف القضاء العائله  
ان يتدبى باستدعاء الشهود وسيألفهم عما عندهم في القضية بخلاف القضاء  
لا يسمعون البينه حتى يري المدعي احضارها ولا يسمعونها الا بعد مسئلة المدعي  
لسماها وهذا مختصر ما ذكره الماوردي الشافعي في الاحكام السلطانية **ومن**  
**المذهب** تقتضي ان للقاضي تقاطع في هذه الامور فقد قالوا في خصال القاضي انه  
ياخذ نفسه بالمجاهدة ويسعى في اكتساب الخير وتطهير الناس بالرهبة والكره  
ولا يستد عليهم في الحق ولا يدع من حق الله شيئا ويلين من غير غضب حتى قال في الخط  
لوسم عليه الخصمين في المسجد وسعه ان لا يرد في احدا لقولين انما الحرمة للمجلس  
وهذا نص في استعمال لقوة والهيبه واما الاختلاف بين الاحوال فللقاضي ان  
ياخذ بالامارات والقرائن في وجوه كثيرة يطول ذكرها وقد اقرت لها بابا سبق  
ذكره واما بمقابلة من ظهر ظلمه بالتاديب فهذا هو المذهب **الثاني** ان المدعي  
اذا انكشف للحاكم انه مظلوم فانه يرضى له الحسب ليندفع  
بذل اهل الباطل والذل والحق في الخط والقاضي ان يحسن الصبي التاجر على  
وجه التاديب لا على وجه العقوبة حتى لا يماطل حجة لان الصبي يورث

والتدبير



ليزجر عن الافعال الذميمة وكذا اذا اذى احدا خصمين صاحبه او تشا ناعده  
فله حبسها وتقريرها **واما** ناييه في تراد الخصوم عند اللبس ليعين في الكشف  
فهذا هو المذهب وقد تقدم بيان هذا في باب الادب التي ينبغي للقاضي الاخذ  
بها ومن ذلك ان اذا اطل الحصام في امر وكثر التفتيش فيه فلا بأس للقاضي ان يخرج  
كتبهم اذا رجي بذلك تقارب امرهم ويفسخ ما بايديهم من الحجج ويامرهم باستدراك  
**واما** رد الخصوم الى واسطة الامانة ليعضوا بينهم بالصالح فتواعد المذهب  
ومسائله تقتضي ذلك وقد ذكرنا في باب الادب للقاضي ان القاضي اذا خشي  
من تقادم الامر بانفاذ الحكم بين الخصمين وكان اصل الفضل بينهما ربح لواء  
وامرهما بالصالح وقد اقام بعض قضاة العدل في الصد الاول رجلين من صالح الجرائم  
من بين يديه وقال استرا على نفسك ولا تظلمني على سرهما ولا بد من هذا كله  
من الوسائط وقال عمر ابن الخطاب ردوا القضاء بين ذوي الارحام حتى يصطلا  
فان فضل القضاء يورث الصغائر **واما** كونه يسمع شهادات المستورين فالمدعي  
ان القاضي يسمعها ايضا في مواطن عديدة وقد ذكرت ذلك في باب القضاء بشها  
غير العدل **واما** كونه يجلف للشهود اذا ارتاب منهم فقد فعله قاضي القضا  
ابن بشير بقرطبة خلفا للشهود وفي تركه باسما شهدا به بحق وقد روي عن  
بعض العلماء انه قال لا يفسد الزمان ان يجلف الحاكم الشهود **واما** كونه  
يستدعي الشهود ويسألهم عما عندهم فعندنا ان للقاضي ان يفعل ذلك في مواطن  
اذا استراب ويفرق بينهم ايضا **فصل** وقال القرطبي ايضا في الترجمة ما نقله  
عن الماوردي في الفرق بين نظر القاضي ونظره الى الجرائم قال وميتاروا الى  
الجرائم عن القضاة بتسعة اوجه الاول سماع قضاة المتهم من اعوان الامارة  
غير تحقيق المدعى المعتبره ويرجع الى قولهم هل هو من اهل هذه التهمة ام لا  
فان نزهة الخلق وقدره بالغ في الكشف بخلاف القضاة **الثاني** ان يراعى شواهد  
الحال واصناف المتهمين في قوة التهمة وضعفها بان يكون المتهم بالزنا مستصفا  
للسكارة فتقوى التهمة او سها بالسرقه وفيه انما ضرب من قوة بدن وهو من اهل  
الزنا فتنقوى ولا يكون شيئا من ذلك فتخف وليس ذلك للقضاة **الثالث** تجل  
حبس المتهم للاستبراء والكشف وقد نثر شرا او بحسب طرا بخلاف القضاة  
**الرابع** يجوز له مع قوة التهمة ضرب المتهم ضربا يقرضه ليدقق ان  
اقراره وهو مضروب اعتبرت حاله وان ضربه يقرم بغير اقراره تحت الضرب او  
ليصدق عن حاله قطع ضربه واستعداد اقراره فان اقر بخلاف الاقرار الاول اخذه  
بالكافي ويجوز **بالاقرار الاول** مع كراهه وليس ذلك للقضاة **الخامس** ان  
له فيمن تكرر تهمته ويكسوه من بيت المال بخلاف قضاة **السادس** ان  
يجرايه حتى يموت **والسابع** ان يكسوه من بيت المال بخلاف قضاة **السادس** ان  
له خلافا

والصدق كايان تبعة السلطان ولا يجلف قاضيا احدا في غير حق ولا يجلف الا  
باسم **السابع** اخذ الحجر بالتوبة فهذا ويظهر له من الوعيد ما يقوده اليها طوعا  
ويستوعده بالقتل فيما لا يجب فيه القتل لانه ارهاب لا تحقيق ويجوز ان يحقق  
وعيده بالادب دون القتل بخلاف القضاة **الثامن** له سماع شهادته اهل المهن  
اذا كثر عددهم من لا يسمهم القاضي **التاسع** ان له النظر في المواعيد وان لم يجر  
غزوا ولا حدا سمان لم يكن بواحد منهما اثر سمع قول السابق بالدعوى وان كان  
باحدهما اثر فليل سماع دعوى ذي الاثر وكذا لا اكثر من سماع السابق  
والمستدعي بالموايد اعظم جرما وتاديبا ويختلف تاديبهما باختلافهما في الجرم  
باعتلافهما في الهيئه والضرار وان راي المصلحه في منع السلفه بشهادتهم يحرم  
نقل فهذه الوجوه التسعة في جرد الاتهام بالجرائم ويظهر بها الفرق بين الامر  
والقضاة قبل ثبوت الجرائم فاما بعد ثبوتها بالاقراء او بالبينه فيستوي في  
اقامة حدودها الامر والقضاة انتهى **العاشر** ان للقضاة نقاط كثيرة من هذه الامور  
اما كونه يسمع قضاة المتهم من اعوان الامارة فقد استحبوا للقاضي ان يتخذ ما شاء  
قد ارتضاه يكشف عن احوال الشهود في السر ويقتل منه ما نقل اليه وقالوا  
ينبغي له ان يستطن اهل الدين والامانة والعدالة ويستعين بهم على ما هو بسبيله  
ويقوى لهم على التوصل الى ما يوزبه وقد اجاز والتجريح بواحد عدل اذا كان  
بمسئله القاضي اجاز والتجريح في السر ويقتل القاضي ذلك من العدل الاول  
انظر المحيط وهذا نحو في اعوان الامارة **واما** كونه يراعى شواهد الحال فيجوز  
للقاضي مراعاة شواهد الاحوال وقد ذكرته في باب الحكمة بالقرابين والدلائل  
**واما** تجل حبس المتهم للاستبراء والكشف قال بعضهم من اتي القاضي مقلدا  
برجل يرميه بدم وليه فان القاضي اذا جأه مثل هذا فان المدعى يحتاج الى ان  
يثبت انه ولى الدم فاذا ثبت له فقد رده من المدعى دمه كشف هل له بينه على دعو  
فان ادعى ثبوت ذلك من يومه او الغد يجلس المدعى عليه وقد حبس رسول الله  
صلى الله عليه وسلم رجلا في تهمه دم يوما وليله وان اثبت المدعي ولم يحضره بينه  
على الدم فهو على ضربين ان كان المدعى عليه متما احليل حبسه على ما يراه الحاكم  
وان كان غير متهم فاليومين ونحوها فان اتي طالب الدم في دخل المدة بسبب  
قوى سقط هذا الحكم ووجبت الزيادة في حبسه على ما يراه **واما** كونه يجوز له مع  
قوة التهمة ضرب المتهم ضربا يقرضه فذلك يجوز للقاضي بقا طيه وسياف ذلك  
قرينا في الدعوى على اهل التهم والعدوان ولكن لا يخرج بذلك من ضربه  
ولا يبايهم بغير العقوبة الشرعية **فصل** ومنه **مصل** ما وقع في الاصل  
ان المدعى عليه اذا كان **مصل** الامام يميزه اذا وجد  
في موضع التهمة بان لا يصح سماعه ولا يراه مما الشاق جالس يشرب  
الحق كونه معهم في مجلس النسوة وعرضه ان يمسك  
ان اذانه بجعله



وكان اميرافان سارق فقال الاميراي شئ يحجب عليه قال اليمين وعلى المدي  
البينة قال الاميرها تواب بالسوط والعقابين وهما عودان يصبان مفرقين  
في الارض يسبح بينهما المضروب والمطلوب كذا في المغرب فاضرب عشرة اسواط  
حتى اقروا في بندقته قال عصام سبحان الله ما رايت ظمأ اشبه بالعدل من هذا  
من الخلاصة **واما قوله** ان لم يفر منكرت منه الجرائم ولم يفر بالحد وروايت  
حبسه فذلك مما يفعله القاضي في الخلاصة والدرار يحبون حتى يعرف  
توهمهم ذكره في باب من يحبس وايضا فان الاغلاظ على اصل الشر والقع لهم  
والاخذ على ايديهم فيما يصلح الله به العباد والبلاد ويقال من لم يمنع الناس  
من الباطل لم يحلم على الحق **واما** كونه احلاف المهتم لاختيار حاله وان له  
ان يحلفه بالطلاق والعناق فان للقاضي ان يحلف المهتم وهو مشهور المذهب  
قال في القنيه ناقلا عن المحيط في باب تصرفات القيم في الاوقاف قال وان  
اخرها انهم اتفقوا على التيمم والضبعة من ارض الى ارض كذا وبقي في ايدينا  
كذا فان عرف بالامانة يقبل القاضي الاجمال ولا يجزى على التفسير شيئا فشيئا  
وان كان منها وهي المسئلة يحجب القاضي على التفسير شيئا فشيئا ولا يحبس  
يحضر يومين وثلاثة ويجوز له ان يفسر فهاض على ان له احلاف  
المهتم مطلقا مع زيادة التهديد والتخويف وهو في السياسة الحسنة وما كون  
اليمين بالطلاق ففي الفتاوى والصغرى الخليف بالطلاق والعناق والايمان  
المغلظة لم يجوزها اكثر مستا يخافان مست الضرورة يفتي ان الراي الى القضا  
انظر الخلاصة **واما** كونه باخذ الجرم بالتوبة قهرا فلم اقف عليه في حق القضا  
بعد البحث عنه في مضانه **واما** كونه لم يسمع شهادات اهل المهن فان للقاضي  
ذلك عند الضرورة وقد ذكرت ذلك في باب القضاء بشهادة غير المدعي والضرر  
**واما** كونه له النظر في الموشات لمسائل المذهب تدل على ان له ذلك وعلى الجملة  
فقد ذكرت في اول الكتاب عن بعضهم على ان على القاضي مرار الاحكام واليه  
النظر في جميع وجوه القضاء من القليل والكثير بالاختيار وذكر انه يحق النظر  
الاجزاعات والتدريعات وقد تقدم هذا **فصل** قال القرني واعلم ان التوسع  
على الحكم في الاحكام والسياسة ليس مخالفا للشرع بل تشهد له الدلالة التقدير  
وتشهد له ايضا القواعد الشرعية من وجوه **احدها** ان الفساد قد كثر وانتشر  
بخلاف العصر الاول ومقتضى ذلك اختلاف الاحكام بحيث لا يخرج عن الشرع  
بالكلية لقوله صلى الله عليه وسلم لا مفر ولا مفرار وترك هذه القوانين يؤدي  
الى الضور ويؤكد ذلك جميع النصوص الواردة بنفي الحرج **وثانيها** ان الصلح  
المرسله قالها جميع **ثالثا** وهي المصلحة الالهية تشهد للشرع باعتبارها  
ولا لغاها ويؤكد العمل بالمصالح المرسله ان الصحابة رضوان الله عليهم عملوا  
المطلق لا التقيد **رابعا** باعتبار نحو كتاب المصنف ولم يتقدم فيه امر ولا نظير

91  
ولاية العهد من اني بكر لعمر رضي الله عنه ولم ينفذ فيها امر ولا نظير وكذلك لا  
اخلافه شورى بين ستة وتدوين الدواوين وعمل السكة للمسلمين واتخاذ  
السجن وغير ذلك مما فعله عمر رضي الله عنه وهدم الاوقاف التي بارأها المسجد يعني  
مسجد النبي عليه السلام والتوسعة بها في المسجد عند منيفه وعرف المصاحف معهم  
على مصحف واحد وتجديد اذان في الجمعة بالسوق مما فعله عثمان رضي الله عنه وغير  
ذلك كثير جدا فعل المطلق لمصلحة **وثالثها** ان الشرع سدد في الشهادة اكثر من  
الرواية لقومها للمداوة فاشتراط المدد والحرية ووسع في كثير من العقود والضوابط  
كالمرابا والمساقاة والقراض وغيرها من العقود المستثناة وضيق في الشهادة في اركانها  
فلم يقبل فيه الا اربعة يشهدون بالزنا كما مر وفي المحلة وقيل في القتل اثنتان  
والدما اعظم لكن المقصود الستر ولم يحجج الملا عن ابي بنه غير ما انه ولم يوجد  
عليه حدا لتقذف بخلاف سائر القذف لشدة الحاجة في الذب عن الانسان ونحو  
العيال والفرش عن الارتباب وهذه المبانيات والاختلافات كثيرة والشرع لا يفتا  
الاحوال فكذلك ان يراعي اختلاف الاحوال في الازمان فتكون المناسبة الواقعة  
في هذه القوانين السياسة مما شهدت لها القواعد باعتبار فلا يكون من المصالح  
المرسله بل رتبة فتلتحق بالقواعد الاصليه **ورابعها** ان كل حكم في هذه القوانين  
ورد دليل نصها واصل يقاس عليه كما تقدم في ادله الباب وقد تقدم ذكرنا  
لكلام بعض العلماء وهو المذهب على انه لا اذا لم يجد في جهة الاجر المدد ولا اتنا  
اصلهم واقلم فحجرا للشهادة عليهم ويلزم مثل ذلك في القضاء وغيرهم لئلا  
يضيع المصالح ويتفطل الحقوق والاحكام وما اظن انه يحال في حد في هذا فان  
التكليف مشروط بالايمان واذا جاز ضبط لشهود فسقته لاجل عموم الفساد  
جاز التوسع في الاحكام السياسة لاجل كثره فساد الزمان واهله وقد قال عمر  
عبد العزيز سيحدث الناس قضيه بقدر ما احدثوا من الفجور قال القرني  
ولاشك ان قضاة زماننا وشهودهم وولايتهم ومناوهم لو كانوا في العصر الاول  
ما ولوا ولا عرج عليهم ولاية هؤلاء في مثل ذلك العصر فسوق فان خيار زماننا  
هم او ذل ذلك الزمان والاراذل فسوق فقد حزن ما كان قبيحا واسع ما كان ضيقا  
واختلفت الاحكام باختلاف الازمان **خامسها** ان يقصد ذلك من القواعد الشرعية  
ان الشرع وسع للموضع في التجاسة اللاهقة لها من الضمير مالم تشهد كثر  
الارضاع ووسع في زماننا المظنة طين كاذبة محمد في طين تجارى على ما فيه من  
القدور والتجاسة ووسع لاصحاب القروض في كثير من تجاسها ووسع لاصحاب الجور  
في بلها وجوز الشارع ترك اركان الصلاة وضوابطها اذا اصاب حال كصلاه  
الحرف ونحوها وذلك كبر في الشك **سادسها** ان يفي ضائق علينا الحال  
في آراء الفاسد **سابعها** ان اول بدو الانسان  
في زمانهم عليه السلام مكان الحال ضيقا فابيح







**يُسْجَنُ أَوْ عَذَابٌ لَكُمْ** ان سجن من العقوبات البليغة لانه سبحانه وثقاً قرينة من  
العذاب ليم ولا شك ان السجن الطويل عذاب واعلم ان الولايات تختلف بحسب  
العرف والاصطلاح كما تقدم في كلام ابن قيم الجوزية ان عموم الولايات وخصوصها  
ليس له حد في الشرع وان ولاية القضاء في بعض البلاد وبعض الاوقات يتناول  
ما يتناول له اهل الحرب وبالعكس وذلك بحسب العرف والاصطلاح والتضييق في  
الولايات فان كانت ولاية القضاء في نظر اخص من نطاق هذه السياسات  
قضاء او غير فليس للتاضي نطاق ذلك ولاقله ان يفعل ذلك لانها دعوى شرعية  
حكمها الاختيار بالجس والضرر فيسوغ له الحكم فيها كغيرها من الحكومات **المتم**  
**الثالث** ان يكون المتهم الحال عند الحاكم والوالي لا يعرفه بين ولا يجرى فاذا ادعى  
عليه بتهمة فهذا يحبس فيكشف حاله هذا حكمه عند عامة علماء الاسلام والمنصوص  
عند اكثر الامية انه يحبس القاضي والوالي **فصل في بيع النظم مال نفسه**  
**عند المصادرة** قال بعضهم في المال يولون بطلب منهم او كره فيأخذون اموال  
الناس بغير حق ويسبرون فيهم سيرة الظلم ثم يعزلون عن مناصبهم من الوالي عليهم  
فيهمهم ويعذبهم في غيرهم منهم انتقاما ما سبوا منهم ولبرده على اهل الذي اخذ  
منهم بغير حق ويعزبهم لنفسه على غير محرم الحق والعدل فيلجئون في ذلك لايبيع  
امتعتهم ورفعتهم فذلك ما من عليهم سابع لمن اساعه قال في التجريد اذ ابيع مكرها  
وسلم مكرها بنت الملك المسترعى انتهى لان اعراسهم ذلك كان من الحق للوالي الذي  
وامهم وان يرد ذلك الى رايه فان احبس الوالي ذلك لنفسه فاما هو ظالم للز  
في ذلك وليس ذلك بنافع او كثر العمال الظلم فيما باعوه ولا حجة لهم في قولهم انما  
كننا اخذ ذلك لمن ولانا وابتاد منهم كل من جلدوا او قطعوا بغير حق **فروع** وكذلك  
الساما الذي يتقبل الكور والبلد بشئ معين مضمون في عالم يلزمه نفسه  
فان استوفاه من المومنين يتقبل علمهم فله ما زاد وعليه ما نقص فيخرج  
في عمله على هذا فيأخذ ما شاء من مواهم غير ان ذلك باسباب وظايف وعلل وبد  
واشياء قد سموها وامور قد رويها عليها فمن اعزله الوالي للوقت الذي يقبله اليه  
فينجز عن ذلك لقباله فبايع من ذلك من متاعه طوعا او كرها فهو ما من غير مردود  
وهو اقبح وبيعه اجود من الاول **مسألة** السلطان اذا صادر رجلا فعلا اعطى رجل  
ادفع اليه والى اعوانه شيئا عن جنابني فدفع بامر فالا سرحسي والبردي ويرجع  
على الامر بما دفع بدون شرط الرجوع والضمان كالامر بقضاء الدين وقالا المطالبة  
الحسية كالشرعية وقال عامة المشايخ لا يرجع بدون شرط الرجوع والظان  
**مسألة** وفي الزوار قوم وقت لهم المصادرة فامر وارجل ان يسقر من لهم مال  
وينفق في هذه المونة فقما فالمرضى يرجع على المستقر والمستقر من هل لم ان  
يرجع على الامر ان شرط الرجوع يرجع وبدون الشرط يرجع اختلاف المشايخ فيه  
انظر الخلاصة في اراء القضاء والرؤية **فصل في الجنايات** وهي الجنايات على النفس

والجناية على العقل والجناية على الاديان ويندرج في ذلك حكم الخوارج والردة  
وحكمه من سبيل الله او الملائكة او الانبياء او الصحابة وحكم الساحر وعقوبته وحكم  
والزندق وحكم العاين والكلام ههنا في الجنايات على النفس ويجوز ان تعلم ان ملكا  
ملك الولاية الدينية والدنيوية والرياسة الاحسان والعدل والسياسة  
فان بالاحسان يستعبد الانسان ويرفع الباطل والعدوان وبالسياسة يتر  
السفهاء عن الطغيان وبالعدل يستقيم الملك ويعمل البلدان فكان شرع احكام الجنايات  
من معظم معارف الامور والجنايات على النفس على قسمين الاول في القتل والثاني  
في الجراح والاطراف قال شيخ الاسلام الجنايات على النفس يسمى قتل او فيما دون  
النفس يسمى قطعاً وجرحاً والقتل فعل بضاف الى العباد بحيث ترد له الحيوة  
وزوال الحيوة بدون فعل العباد يسمى موتاً قتل النفس المعصومة من اجل  
الكبار واختيها وقد شرع فيها القصاص للحكم التي ذكرها الله تعالى في كتابه العزيز  
في قوله تعالى ولكم في القصاص حياة الا يبرئ القتل ينقسم على خمسة اوجه عمد قس  
وعمد خطأ وما جرى مجرى الخطا والقتل بسبب هذا كلام صاحب الهداية في  
المبسوط هذا تقسيم ابي بكر الدارمي اما في الاصل قسم ابر حنيفة رحمه الله للقتل  
على ثلاثة عمد وخطا وشبه عمد ثم ان القتل لا يخلو اما ان صدر بسلاح او بغيره  
فان صدر بسلاح فلا يخلو اما ان يكون بغير قصد ولا فان كان فهو عمد والخطا  
وان صدر بغير سلاح فاما ان كان معه قصد التاديب والضرر ولا فان كان  
فهو شبه العمد والافلاج اما ان يكون جاريا مجرى الخطا فان كان فهو هو  
لم يكن فهو القتل بالسبب وهذا الاختصار يبرر ايضا تقسيمه على واحد منها قتل  
وجه الاختصار الاستقرار التام **تنبيه** العمد هو ان يتعمد ضربه بالسلاح او ما  
يجري مجراه ماله حد يقطع ويخرج لان العمد والعقد على القلب ولا يمكن الوقوف  
عليه ولكن الضرب بماله جارحة قاطعة قابله دليل عدا القتل في مقام مقام العمد  
اكثر القتل على ضربين اكثر السلاح وغيث السلاح اما السلاح فكل آلة هي جارحة  
كالسيف والسكين ونحوه فقتل به فهو عمد محض وكذلك لو قتل بحد يد لا حد له نحو  
ان يضرب بعمود او سجة حد يد وصفه وعلى رواية الطحاوي لا يكون عدا محض ولو  
ضربه بسجة رصاص عمدا لانه لا يستعمل منه استعمال الحديد وهو السلاح كذا في  
المحيط وان اصابه بعمود الميزان فقتل عدا حقيقة لا شك ان لا يوجب القصاص  
وعندها كذا لانه في معنى القصاص الصغيره فان كان عصا عظيمه عند ابي حنيفة  
لا يوجب القصاص وهو قول الشافعي وعندها يجب **فروع** رجل اعمى ثورا والحي فيه  
انسانا او القاه في النار لا يستطيع عنها عليه القصاص بمقتضى السلاح وكذا كل  
مالا يكت عاده السلاح الا ان كان في حكم الذكاه حتى لو قتل  
النار على المدرج وانقطع به حرره جعل اكله ثم كف يستوفي بالسيف وعند  
الشافعية والقاه من جمل او اسطع عند



لها فاحاصل ان عندا في حنيفة وجوب القصاص متعلق باله جراحة قاطعه  
موجبه مسرعه في ترع الروح ام مبطاه وعندهم يتعلق باله قاتله سواء كان حيا  
او لا فعلى هذا لو غرقه بالماء وكان الماء بحال يجومنه بالسباحه وهو غير مشدود  
ولا مشقوله ويجوز المسباحه فمات يكون خطأ العمد لانه تعدل لانتا ولم يعتد القتل  
وان كان بحال لا يجومنه ولا يجس السباحه وهو مشدود وبمقتل لا يمكن السباحه  
فهو عندا في حنيفة خطأ العمد وعندهم عمد محض ولو خنق رجلا ومات فهو شبه  
العمد لا قصاص فيه لان حصل باله غير جرحه وقاطعه وانما غير مقصديه القتل  
لا محاله لان التحقيق قد لا يفضي الى القتل وكان شبه العمد لان يكون معروفا  
بذلك فيقتل لانه ساع في الارض والفساد والساعي في الارض الفساد يقتل  
صيانة للمسلمين دفعا للشتم قل ما يندفع بالحبس كما في البغاه وقطاع الطريق  
وعندهما اذا دام على الحق حتى مات يجب القصاص نظر المحيط **مسئله** وفي شرح  
الطحاوي اذا شق رجل بطن رجل واخرج امعاء ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عمدا  
فالقاتل هو الذي ضرب العنق بالسيف فيقتل ان كان عمدا وان كان خطأ  
يجب لدية وعلى الذي شق ثلث لدية وان كان الشق بقذا الى الجانبة الآخر  
ثلاثا لدية هذا اذا كان ما يعيش بعد شق البطن يوما او بعض يوم فان كان  
لا يعيش ولا يتوهم منه الحياه ولا يبقى معه الا اضطراب الموت فالقاتل هو الذي  
شق البطن ويقتل في العمد ويجب لدية في الخطا والذي ضرب الملاقير بيزر  
وكذا لوجرح رجل جلا جراحه متخذه لا يتوهم ان يعيش معها وصح اخراجه  
اخرى فالقاتل هو الذي جرح الجراحة المتخذة هذا اذا كان الجرح احداثا على النفا  
فان كانتا معا فكلها قاتلان من خلاصه **مسئله** وفي المستق رجل قطر رجلا  
وطرحه فقتل سبع لم يكن عليه قود ولا لدية ولكن يبرز ويحبس حتى يموت وعن  
ابي حنيفة عليه الدية ولو لم يخط صيبا اي شدة والقاه في الشمس وفي يوم  
بارد فعلى عاقلته الدية رجل قتل اخر وهو في الترع قتل به وان كان يعلم  
انه لا يعيش ولا قصاص في اللطه والوكه والرجا وارفعه المايل في المستق  
ولو ضرب به بالمسكله فيه القصاص **مسئله** ولو غطه حتى مات ذكر في الاجناس  
كل آلة يتعلق بها الزكوه في الجاهم يتعلق بها القصاص في الادري وما لا فلا يعني لا  
يجب القصاص **فروع** وفي النواز رجل قتل رجله ليعتد دي بالف درهم او بنلس فقتله  
يجب القصاص ولو قال له اقتلني فقتل لا يجب القصاص ويجب لدية وفي النجيد  
لا يجب لدية في اصح الروايتين عندا في حنيفة وهو قولها وفي رواية يجب ولو  
لما قطع يدي فقطع فلا شئ عليه وكذا في جميع الاطراف **مسئله** وفي المستق لو قال  
لاخر اقطع يدي على ان يعطى هذا الثوب وهذا الدرهم فقتل لا قصاص لا قصاص  
عليه وعليه خمسة الاف درهم وبطل الصلح ولو قال لاخر اخرجني على فراه فخرج  
حالا يعيش من مثله لا قاتل ولا يسمى قاتلا ولو مات من ذلك لاشئ على الجاني

من الحبس سارت واقعه الفتوى **مسئله** رجلة لاخر ادم الى اقضيه واكره  
فراه فاصاب عينه فزهب ضوؤها لا يضمن شيئا **مسئله** لو قال لاخر اقتل ابني وهو  
صغير فقتله يجب القصاص وكذا لو قال له اقطع يدي فقطع يده فعليه القصاص  
وفي الميوت لو قال لاخر اقتل اخي فقتله وهو وارثه القياس ان يجب القصاص  
وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله وروى هشام عن محمد عن ابي حنيفة انه قال  
يجب لدية وفي كفاية اليه في جعل الاخ كالابن وقال القياس ان يجب القصاص  
في الكل وفي الاستحسان يجب لدية وفي الايضاح هذه المباره في الابن يجب لدية  
ان يكون هذا وجه القياس ولو قال اقتل لي فقتله يجب لدية ولو قال اقطع  
يدي فقطع يجب القصاص ولو قال اقتل عيدي او اقطع يده فقطع لاشئ عليه اكل  
من الخلاصه **فصل** وما شبه العمدان بعتد الضرب باليس سلاح ولا يجزى  
جراه في تفرق الاجزاء ولا يجب عليه القصاص في قول ابي حنيفة وقالوا لا  
شبه العمدان بعتد الضرب باله لا يقتل بمثلها في الغالب فان كانت الاك قتل  
منه بمنزلة السيف فيجب بها القصاص **فصل** واما الخطا فتد يكون في نفس  
الفعل بخوان بقصد شيئا فيصيب غيره وقد يكون في الظن بخوان ينظره جديا  
او حديثا فيصادفه مسلما او ذميا وليس فيه اثم القتل اما فيه اثم ترك  
التامل القاتل والحصول التحريم عن الوقوع فيه والكفاره شرعت لستر هذا  
الاثم وهذا الاثم انه تضر القتل سببا لخرمان الارث وفيه الدية على العاقله  
في ثلث سنين ونوع اخر يجري مجرى الخطا وهو النائم ينقلب على انسان فيقتله  
تفريع قال في المستق قال محمد اذا قتل شيئا من انسان فاصب شيئا منه ما يبعد  
منه عمد وان اصاب غيره فهو خطا وتفسير ذلك رجل قتل ان يضرب رجلا  
بالسيف فاحطفا فاصاب عنقه وابان راسه فهو عمد ولو اراد يد رجل فاصاب  
عنقه غيره فهو خطا لانه اصاب غير ما قصد وفي الاول اصاب ما قصد لانه قصد  
اتلاف طرف ذلك الرجل ولو رمى قلنسوة رجل على راسه فاصاب رجلا فهو خطا  
وكن ذلك لو قصد اقلنسوة فاصاب بالسيف راسه فهو خطا ولو رمى رجلا  
فاصاب حايطا ثم رجع السهم فاصاب الرجل فهو خطا لانه احطاه في اصابه الحايط  
ورجوع السهم مبني على اصابه الحايط لا على الرمي السابق لانه اخر السببين  
والحكم يضاف الى السببين وجودا انظر المحيط **فصل** واما القتل بطريق  
التسبيح كحفر البير ووضع الحجر على قارعة الطريق وذلك بوجوب لدية على  
العاقله ولا يتعلق به الكفاره ولا حرمان الارث وقال السافني يلحق بالخطا  
في جميع احكامه وليس فيما دون النفس شبه عمد فما جعل شبه عمد في النفس  
فهو عمد فيما دون النفس **مسئله** وفي نسخة الامام السرخسي لو ضرب انسانا  
ضربة لا تزل في النفس لا يضمن سبب وفي مجموع انوا جل صاع برجل اخر  
فمات من فمات من صيحه تجب لدية ولو سلخ جلد



**فصل** لو قتل الرجل عمدا وله ولد واحد فله ان يقتل القاتل قصاصا سوا قضا  
القاضي او لم يقتض ويقتله بالسيف ويضرب علاوته ولو اراد ان يقتله بغير  
السيف منع من ذلك ولو فعل ذلك بغير الا انه لا ضمان عليه وصار مستوفاه  
سوا قتله بالقضاء او بالحجر او ساق عليه دابة او حفر يبرأ فالفاء فيها او باي نوع  
من انواع القتل وله ان يقتل بنفسه وبغيره بقتله فاذا قتله غيره بامر صار  
مستوفيا ولا ضمان على ذلك الرجل هذا اذا قتل والامر ظاهر اما اذا قتل فقال الكوفي  
كنا امراته فانه لا يصدق في ذلك ويجوز لقصاص على القاتل ففصل **فصل**  
رجلان اصطدما فوق قنطرة فان وقع كل واحد منهما على وجهه لاشئ على كل واحد  
منهما وان وقع كل واحد منهما على قفاه فعلى عاقله كل واحد منهما دية صاحبه ولو  
وقع احدهما على قفاه والاخر على وجهه قدم الذي وقع على وجهه هدر ودية  
الاخر على صاحبه **فروع** منديل على يد رجلين فاخذ احدهما طرفا والاخر الطرف الا  
فتجاريا فوق قنطرة فان وقع منطبقين يجب دية كل واحد منهما على عاقله الا  
ولو قفهما مستلقيين على قفاهما لا يجب شئ ولو اخذ منهما ولو وقع احدهما منبطحا  
والاخر مستلقيا لا يجب دية المستلقي ويجب دية المنبطح وفي العمود لو وقع رجل  
المنديل فوق قنطرة على اقصيها فاقطع ديةها والمنديل كذا روى عن ابي  
يوسف وعن الامام الفضلي انه قال لا يجب على القاطع شئ لا الدية ولا القصاص  
**مسألة** صبي في يديه خذبه انسان من يديه والاب يمسه حتى مات فدية  
الصبي على من خذبه ويرثه ابوه وان خذبه الرجل وخذبه الاب حتى مات فديتهما  
الديه ولا يرثه **مسألة** رجل اخذ بيد رجل فخذ به الرجل يده فانكسرت  
يده ان اخذه بالمصافحة فلا شئ عليه الميذ وان عقرها فزها ضمن القاطع  
دية اليد ولو عقر ذراع رجل فخذ به العضو ذراعه من فيه فسقط بعض  
اسنانه وذهب بعض لحم العضو فدية الانسان هدر ويضمن القاطع ريش  
ذراع هذا بخلافه اذا كان في يده ثوب فثبت بالثوب رجل فخذ به صاحب الثوب  
ضمن المتثبت نصف ذلك وان كان الذي جاذبه لثوب من لبس الثوب ضمن  
جميع الخرقا نظرا لخلاصه **المقسم الثاني من الجراح والاطراف والمنافع** وينقسم  
الى عمد وخطا والقصاص فيما دون النفس مشروع بنص الكتاب والمأثلة معتبرة  
من حيث سلامة الاجزاء والسجاع عشر وقد قيل ان السجعة لا تخلو اما ان يقطع  
الجلد ام لا فان لم تقطع فلا يكون سجعة ولا كلام فيه وان قطعت فلا تخلو اما ان  
يظهر صدم لم لا فان لم يظهر فهي خاوية وان ظهرت فلا تخلو اما ان يسيل الدم  
ام لا فان لم يسيل فهي لامة وان سأل فلا تخلو اما ان قطعت بعض اللحم  
لم تقطع فهي لامة وان قطعت فلا تخلو ان يكون ذلك البعض كرا اللحم الذي  
بينه وبين العظم ام لا فان لم يكن كرا اللحم فهي لامة وان كان اكثر فلا تخلو  
اما ان ظهرت الجلد ما ابيعه الحائل بين اللحم والعظم ام لا فان لم تظهر فهي لامة

وان ظهرت فهي السجعة ثم بعد ذلك ان اخضرت على اظهار العظم ام لا فان اخضرت  
فلا تخلو من ان اخضرت على كسر العظم ام لا فان اخضرت عليه الهاطلة وان لم تخض  
فلا تخلو اما ان اخضرت على نقل العظم لحم من عند وصول الى الجلد التي بين  
العظم والدماغ ام لا فان اخضرت فهي المسجلة والامني الامة وهي العاشرة ولم يذكر  
محمد ما بعد ها وهي الدامة بالعين المجحة وهي التي تخرج الدماغ لان النفس لا تبقى  
بعد ها فكان ذلك قتلا لا سجعة والكلام في السجعة لا في القتل ففصل **فصل**  
بقا قبل تارها هكنا قر في المختار في الموطن القصاص اذا كان عمدا ولا يعلم  
فيه خلاف لا فيما هذا كسجعة في الموضع وهو فيما ذكر بعد الموضع من الهاشم  
والمنقلة والامة لا قصاص فيه ولا يعلم فيه خلاف وفيما دون الموطن حكمه  
على ما هو مفصل في كتاب الفقه وبسط هذا الباب وذكر المقدمات وما فيها وكما  
كل قسم من هذا الباب يخرج جنبا عن المقصود والغرض هنا ذكر مسائل يتعلق بها السجعة  
**فصل في الحناية على القتل وهو الشرب** اذا كان شاربا الخمر مسلما بالقتل  
وشربه محتارا فغير ضروري ولا عذر فانه يجد ثمانين سوطا فان كان عبدا فنجده  
اربعين فان كان كافرا او وجدا سكرانا ترك وان اعلن بذلك عرقا واجمعا  
ان الحد من الخمر يجب بنفسه الشرب ولو قطعه بخلاف غيره هاهنا الا شربه فانه لا  
يجب حتى فيسكن **مسألة** لو كانت الراية توجد منه عند الاخر فلما ذهبوا به الى الاما  
انقطعت الراية بسبب بعد المسافة لم يبطل لان هذا موضع العذر والسكون  
الذي يجد هو الذي لا يعقل مطلقا قليلا ولا كثيرا ولا يعقل الرجل من المرارة  
وقال محمد ان يهدي ويخلط كلامه وهو المذكور في كتابه شربه **مسألة**  
لو اقر بعد ذلك بالرجح فانه لا يواخذ باقراره حتى يقر ويحكمها يوجد منه وهو قول  
ابي يوسف وقال محمد يوجد باقراره وكذلك لو شهد عليه بعد زوال رجحها  
لم يجد عندها وقال محمد يجد وكذلك لو وجد منه رجحها يجوز ان يكون شربها  
مكرها ولان الراية تشبه **مسألة** اذا رجع شاربا مسكرا والخمر عن اقراره  
لا احتمال ان صادق في الرجوع فاوثر شبهه وكذلك لو اقر سكران لا يجد  
لجواز كذبه في الاقرار لسبب سكران فيقوم الشبهة وكذلك سائر المحقوق  
**مسألة** وجد سكران ويوجد منه الراية لا يجد ولكن يبرأ قل من اربعين و  
ولو وجد منه راية الخمر دون السكر يبرأ ولا يوجب القدر حتى يبرأ ولا السكر  
**مسألة** ولو وجد يحمل اية فيها خمر يبرأ **مسألة** ويضرب المسلم ببيع الخمر ضربا  
وجيحا بخلاف الذي حتى يتقدم اليه فان باع في مصر بعد التقدم ثم اسلم  
خطا الضرب وهذا دليل على ان التعزير لا يسقط بالتوبة **فروع** وينزع ثوب  
الشارب عند الضرب ويفرق على اعضائه كما ياتي في فصل الزنا انشاء الله  
وضرب الشارب شد من ضرب القاذف لاسبابه ثابت بعين وسيد جلالته  
متروك **فصل** واما الحشيشة ففيها الادب بقدر الحكم لانهما تعطي



المثل بخلاف المعاقير الهندية فان اكلت القطعة العقل استغ اكلها حينئذ  
والظاهر جواز ما سبق من ان لم يقطع عضو ونحوه لان ضرر الموقد ما من وضرر  
المصوغ ما من **فصل في السرقة** السارق كل بالغ عاقل لا يشبهه لم في المال  
واذا كان في جماعة السارق صبي او مجنون درى الحد عنهم في قولنا **وجنيته** وضرر  
وقال ابو يوسف ان كان الصبي والمجنون وليا اخراج المتاع درى عنهم وان كان  
الذي ولي سواها فظموا الا الصبي والمجنون وعن ابنه حنيفة رجلين اقرابا  
نوب يساوي ما به ثم قال احدهما النوب ثوبنا لم سرقة درى عنها القطع ولو  
قالا احدهما سرقة هذا النوب من فلان وكذبه الاخر قطع المقر وصر في قولنا  
حنيفة وقال ابو يوسف لا يقطع واحد منهما ولو ساركت صبي او ذرعه محرر  
من السرقة منه او كان شريكا للسرقة وق منه في المتاع فلا قطع على واحد منهما  
في قولنا **وجنيته** وقال ابو يوسف يجب على شريك الصبي المجنون ولا يجب  
اذا كان احدهما شريكا للسرقة منه وعلى هذا الاختلاف اذا كان في قطع النوب  
صبي او مجنون او اخر **فصل** لا خلاف ان الغاصب في باب السرقة شرط  
الوجوب بالقطع وهو بقدر عشرة دراهم وقد لا يسا في ومالك بربع دينار  
وذكر ابو الحسن انه يمتد عشرة دراهم مضروبة حتى لو كانت ثوبا لا يبلغ قيمتها  
عشره مضروبة لم يقطع وهو رايه عن ابي يوسف ومحمد روي عن ابنه حنيفة  
اذا سرق عشرة دراهم مضروبة فيما بين الناس قطع هذا يدل على ان غير المضروبة  
اذا كان جاريا واذا كانت قيمة السرقة كاملة وقت السرقة ثم انقصت  
فان كان النقص في عيها لم يسقط القطع وان كان من طر يق السرقة يسقط  
وعن محمد انه لا يسقط وهو قول لسافيه ولو سرق في بلد ووجد في بلد اخر  
والقيمة فيه انقص لم يقطع حتى يكون القيمة في البلد عشرة انظر الايضاح  
**فصل** لا خلاف ان الحيز مقبر وذلك باحد امرين انا بما بعد للاجر كالقبر  
والدكاكين وما اشبه ذلك واما ان يصير محزرا كالحفاظ فان مجلس في الطريق  
او في المسجد وعنده متاع فهو محزبه وما كان حيزا النوع فهو محزب لسائر انواع  
حتى قبل شريحة البقال حيز تجويز وسواء سرق من ذلك وهو مفتوح الباب  
اولا باب لم اذا حيز البناء والمكان الذي لم يوضع حجر يمتد فيه الحفاظ وسوا  
كان الحفاظ نائما في ذلك المكان او مستيقظا وما كان محزرا بالابنية فاذن له  
في دخوله فترقا هذا المارون لم في الدخول لم يقطع ولم يكن حرزا في حقه واذا كان  
بمده حافظا او كان حاجيا المنزل نائما عليه **فصل في العقوبة في السرقة**  
وهو القطع وذلك الى الامام ومحمد قطع اليد اليمنى من مفصل الزند وانهما  
بشرائط وهما ان يكون اليسر صحيحا والرجل اليمنى صحيحا فان كان اليسر  
مقطوعا او اليد مقطوعة الا بهام او ثلث اصابع سوى الا بهام لم يقطع اليمنى  
لان القطع بك

اليسر مقطوعة او اثنتان سوى الا بهام لم يقطع اليمنى وان كانت واحدة سوى  
الا بهام يقطع ولا قطع في اليد اليسرى على كل حال ولا في الرجل اليمنى وانما يقطع اليمنى  
في المراه ثم الرجل اليسر في الكرة الثانية لم يضر بعد ذلك ويجوز وقال الشافعي  
وما لك يقطع يده اليسرى في الكرة الثالثة ورجل اليمنى في المرة الرابعة فان  
سرق بعد ذلك حبس وقال ابو معتب قبل والقطع او جوبه شرط ببعضها في  
السارق وقد تقدم بعضها وبالحمل فهو ان يكون بالغ الا ان القطع عقوبة وانه  
يستدعي سابقة جناية والفعل لا يقطع جناية من الصبي والمجنون وان لا يكون  
بينه وبين السرقة منه قرابة ولادة او قرابة ذرية حم ولا زوجية وبعضها  
في المروق وهو كونه ناضا بالاجماع **فصل** ما اوجب لقطع فان السارق  
لا يضمن اذا قطع ولا يجمع القطع والضمان وقال الشافعي يقطع ويضمن استهلك  
ولو كانت العين قائمة ردت الى المالك ولو سقط القطع بشبهة معتزلة بخوان  
ملك بعض السرقة ضمن ولو باع السارق العين من غيره او وهب ردت على صاحبا  
والثقل باطل فان هلك في يد المشتري وقد كان البيع قبل القطع او بعد  
فلا ضمان على السارق ولا على التابض هكذا روي عن ابي يوسف ولو غصب  
انسانا من السارق فهلك في يد الغاصب بعد القطع فلا ضمان على السارق  
ولا على الغاصب قال القدر في الاول وان يقال بان الغاصب يضمن ولو استهلك  
السارق المتاع بعد القطع لم يكن عليه ضمان في المشهور من الرواية وروي الحسن  
عن ابنه حنيفة انه يضمن اذا استهلك ولو هلك او سرق يضمن ولو وجد المالك  
في المشتري من السارق كان له ان ياحقه ويرجع الماخوذ منه على السارق بالثمن  
الذي دفع اليه وكذلك لو كان المشتري او الموهوب لم يستهلك كان للمالك  
ان يضمن القيمة ويرجع المشتري على السارق بالثمن دون القيمة انظر الايضاح  
**فصل في الزنا** الحد الواجب الزنا نوعان زعم وجلد والجمع بينهما عين شرعية  
فان المبكر فحد الجلد والتعزيب ليس بحد ولكن الامام لو فعل ذلك سياسة وجا  
وقال الشافعي يجمع بين الجمع والتعزيب سنة والرحم يجب على المحسن والاحسان  
عبارة عن البلوغ والعقل والحرية والدخول في النكاح الصحيح في الفرج على وجه  
يوجب لنفس من انزال والاسلام وقال الشافعي الاسلام ليس بشرط وهو اصرق  
ابي يوسف واحسان كل واحد من الزنا وجب بشرط ليصير به الاخر حصنا وقال ابو  
يوسف اسلام المراه ليس بشرط **فصل** واذا كان احسان الزاني باقرارا  
بالبينة فهو سواء ويرجم وكذلك لو شهد له الشهود وانه جامعها او باضعها ولم  
يسهد وانه دخل بها صار محصنا لو شهد وانه جامعها في قولنا **وجنيته** وانه  
يوسف وقال محمد لا يكتفي بقولهم دخل بها **فصل في صفة الزنا** الزنا علم على  
المخلوع والحد يسقط بالشبهة والشبهة على ضربين شبهة في العقد فالمعقد اذا وجد  
حلا كان او عرا ما متفقا على محرمة او مختلفا فيه علم او جهل لم يجب الحد



في قولنا في حنيفه وقالوا السافحي اذا تزوج بكاحا جئت على تحريمه كنعكاح المحارم  
والخامسة واخت المرأة فليس ذلك شبهه ويجعل كحد على الواطئ اذا علم بالتحريم وان  
كان لا يعلم فلا حد عليه **فصل الشبهة** في الفعل في سبع مواطن جارية الاب وجارية  
الامام والمطلقة ثلثا ما دامت في العدة وام الولد ما دامت تقتدر منه وجارية المكر  
والعبد اذا وطئ جارية مولاه والجارية المرسومة بطاها المنة في رواية كذا  
المرهن وذكر في كتاب الحدود انه يحيد المنة ولا يعتبر ظنه وفي هذه المواضع  
اذا ادعى قتال ظننت انها تخجل في لم يحجب الحد ولا يثبت بسبب الولد وان لم يدع الظن  
وجعل الحد وان ادعاه احد هما ولم يدعه الاخر فلا حد حتى يقر اجمعاً بانها علمت  
بالحرمة **فصل** والاقرار بالزنا لا ينعين به الحد حتى يقر اربع مرات في اربع مجلس  
مختلفة من مجلس المقررون مجلس القاضي وقول السافحي يقيم باقراره مرة وامّا  
الشهادة على الزنا فلا تقبل اقل من اربعة وقد تقدم **فصل** كيف يقيم الحد  
واذا حكم بالرجم امر الشهود ان يمدوا بالرجم ثم الامام ثم الناس ويربط المرحوم  
ولا يميل ويجعل اذا كان رجلاً وكذا يقيم قايماً وينصب للناس ويرجم وان كانت  
امراة فان شاحصها وان شاء لم يحفر ولا باس لكل من رجم ان يعتمد بقتله الا اذا كان  
ذراع محرم من المرحوم فانه لا يستحق له ان يعتمد بقتله ويجزى في القتل بوجع الزنا  
وكذا في حد الشرب في الرواية المشهورة عن محمد بن ابي بكر في المنزلة وامّا حد القذف  
فلا يجزى ولكن يذرع عنه الحسوة والمروءة وقال ابو حنيفة الحد في الاعضاء كلها ما  
خلا الفرج والوجه واذا سرق قال ابو يوسف بقتل الصدر والبطن ويضرب بالراس سوطاً  
او سوطين ويفرق على المكنتين والزراعيين والعصدين والساقين والعقدتين  
واما في القذف فلا يفرق على الاعضاء **فصل** وينبغي للقاضي اذا اضرب الناس  
في الحد وكلها ان يضرب الرجل قايماً او اياً من الجلاذ ان لا يرفع يده بالسوط حراً  
ولكن وسطاً من ذلك وضرب الساب والشح في الحد وكلها سوا في الاجماع  
اذا اقتصر الناس في جراحتهم رعى بطيب حتى يقتض لهم واجره على المقصود  
للسلطان ان يختار جلاذ لا اقامه الحد وعلى اهلها عاراً فابوجه ذلك لما  
تبين في ذلك من الحق فقد كان على ابن ابي طالب رضي الله عنه يقسم الحد لا يكره  
في خلافتها ولا يقيم الحد والابا السوط ولا يكون بالذرة قال بعضهم وانما كانت ذرة  
عمر اللادب فاذا حضرة الحدود رفعت السوط ولا يعاد الحد بالسوط اذا اقيم بالذرة  
فقد يكون من الذرة ما هو اوجع من كثير من السياط فلا يجمع عليه حران الا ان يكون  
الذرة لطيفة لا تؤلم ولا توجع فيعاد الحد بالسوط ولا يعتد بضرته مكان ضرته  
قبلها بل يبرأ عليه الضرب وفيه راحة له ولا يشترط بالايدي ولا رجلي ولا  
كبال ولا تربط يديه بل تترك له يد يدفع بها عن نفسه هذا في الحدود واما العقوبات  
والقنبروات فما عظم منها من كالتدبير في الحدود وما خف منها عوق صاحبها على شكا  
وغيرها كان

يحد به متوسطاً لا جديداً ولا خلقاً ويكون قد قطعت ثمرة وثمرة السوط عقده  
طرفه قاله الجوهري **فصل في القذف** عن ابي يوسف فمن قال لغيره في رضى او غضب  
لست لايلك فهذا قذف **مسألة** ولو قال ليس هذا ابوك فان قال في رضى او على وجه  
الاستهزاء ليس بقذف ولو قال في غضب وعلى وجه التقيير فهو قذف **مسألة**  
ولو قال لست لايلك فليس بقذف بالزنا لان معناه لم تلد لك ابناً وانما الزانية  
هي التي تلد من الزنا التي لا تلد بخلاف بغيه من الاب لانه قطع نسبه ونفاه وانما ينبغي  
بزنا الام فكان قذفاً **مسألة** ولو قال يا ابن الزانية وامه التي ولدتك مسلمة فعليه  
ان كانت كافرة فلا حد عليه ولا يبالى بحال الحد لان الامية حقيقة والجور يبيح  
بها مجازاً **فصل** ولو قال يا ابن مائة زانية فانه يعتبر بحال الام لذلك لان معناه  
مائة مرة **فصل** ولو قال انت ابن فلان لم رجل اجنبي في حال الغضب هو قاذف للاجنبي  
ولام ذلك لان في خاطب لان حقيقته لنفي النسب لكن يستعمل للتشبيه به في اخلاقه  
فتحكم بحاله فان كان في غضب يجعل قذفاً له لان احاله تدل عليه وان كان في حياء  
يجل على التشبيه به لانه حاله كذا في شرح التجرى **فصل** ولو قال لست لادم ولا نسا  
او لم جل لم يمكن قذفاً لانه ليس فيه معنى الانسب الام الى الزنا فلم يكن قذفاً ولو  
قال يا ابن الزنا فهو قاذف ولو قال لرجل يا مقبوع فانه يعذب ولا يجزى الحد في قول  
ابي يوسف ومحمد حتى يصنف الفعل او السبيل وعلى قولنا في حنيفه لا يكون قذفاً  
بحاله وعليه التقيير لان اللواطه عنده وعندهما بمعنى الزنا **مسألة** ولو قال يا  
ابن الفجأة لعز لانا اسم المقرنه للزنا دون الزانية **مسألة** ولو شهد رجلان  
على رجل بالقذف واختلفا في المكان الذي قذف فيه او في الوقت الذي قذف  
فيه وجب الحد عند ابي حنيفة وقال لا يجزى الحد ولو شهدا احدهما انه قذفه يوم الخميس  
وشهدا الاخر انه قذفه يوم الجمعة فلا حد عليه في قولهم وعن محمد اذا شهد الشهود  
فقالوا راياه يري في فيما دون الفرج فقال لا يجزى ولا يجزى ولو قالوا رايانه  
يري في ثم قالوا بعد قطع الكلام ربي فيما دون الفرج ضربوا الحد بمطر الاصابع **مسألة**  
لو صدق المقذوف والقاذف في قذفه او شهدت عليه الشهود بذلك جازت الشهادة  
واحده على القاذف **مسألة** ولا تجوز الشهادة على القذف والاشهاد رجلين  
ولا تقبل فيه شهادة السامع الرجل والشهادة على الشهادة وكتاب القاضي في  
القاضي **مسألة** واذا ادعى القاذف ان المقذوف صدقه جازت على ذلك شهادة  
رجل وامرأتين والشهادة على الشهادة وكتاب القاضي في القاضي **فصل** ولو ادعى  
المقذوف ان لم يبينه حاضره في المصر على قذفه فان ابي حنيفة قال احبس المدعى  
عليه الى قيام الحاكم من مجلسه يريد بها الملازمة ولا ياخذ منه كفيلاً بنفسه وقال  
ابو يوسف ياخذ الكفيل **فصل** لو اقام المدعى شاهداً واحداً عدلاً وشاهدتين  
لا يبرأهما القاضي قال ابو حنيفة يحبسهما وقال ابو يوسف لا يحبسهما بقول الواحد  
المعد لان قول الواحد لا يصلح حجة لاثبات الحق بخلافه **مسألة** لو قال فلان قتل فلان



حجه في ذلك وابو حنيفة يقول المحج توجب في العمد ويعل لها عند العمد فاذا  
وجبا لواحد عدلا وجبا لوصف لعمل للشهادة واورث الهمه والحبس شرع عند  
الهمه انظر شرح التبريد **مسئله** ولو اقام بينه واحده وادعى انه له بينه اخرى  
خارج المصر لا يحبس وكذا اذا ادعى ان شهوده غيب فطلب لتأجيل من القاضي  
لم يوجبه وكذا ان ادعى ان شهوده حضوره في المصر اجله مابينه وبين قيلم القائل  
فيلزمه فيقول ابعث لي شهودك واحضرهم وقال ابو يوسف يوجب يومين او  
ثلاثة ويؤخذ منه الكفيل وابو حنيفة يقول ان التكفيل اشتياق وانه لا يلازم الحدوث  
والتأجيل اكثر من مجلس القاضي منع عن استيفاء الحق بلا حجة فلا يجوز **فروع**  
روي عن محمد انه اذا ادعى ان له بنيه حاضره ولم يوجد احدًا يبعثه الى الشهود  
فان القاضي يبعث معه من الشروط من يحفظونه ولا يترك حتى يقر فان لم يجد ضرر  
الحد فان اقام بينه بعد ذلك على صدق قذفه اطلقت شهادته واخذت به لانه  
ظهر بالبينة ان المعتذ وفلم يكن محصنا وكلامه لم يكن قذفا وانه جلد خطا احد  
القذف لا يورث ويطلب بموت لان المعتذر في حق الله تعالى والارث لا يجوز في حقوقه  
ولو قذفه بعد الموت فلولده ان ياخذ بالحد وابن بنت الابن ولا ياخذ  
الحد للميت والاولد ولد ولا ياخذ ذلك الاخ ولا عم ولا حوى لان القذف يتناول  
الولد باعتبار الاتحاد لا بالثابت بالحرية ولا حريمه بينه وبين غيره وقال ابو حنيفة  
يستوى في ذلك ولد الابن وولد البنت وقال محمد ياخذ الحد من يرث ومن يرث  
يريد به ولد الابن وولد البنت لان الارث بالاباء دون الامهات ويجوز للاب  
من الولدان يطالب الحد مع بقائه الاقرب فيكون لابن الابن ان يطالب بقاء الابن  
خلافا لفر **مسئله** وليس للولد ان يطالب بقاء اوجهه وان علا بحد المعتذر  
ولا جدر لان الحد عقوبة وليس للولد ولاية عقوبة لجنايته عليه كالتعاص  
**مسئله** يستحسن من حاكم اذا رفعه اليه قبل ان يثبت ان يقول للمدعي اعرض عن هذا  
**فصل في الحاربة وعقوبة المحاربين قطاع الطريق** صفة المحارب هو الخارج  
اذا كان به منعه وكل من خرج في غير مصر سلاح او حنب فامنع وقدر ان يدفع عن  
نفسه فقد حارب ومن فعل ذلك في المصر فليس ذلك بحارب ولا يقام عليه الحد في  
قولا في حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يقام عليه لان هذه جناية فلا يختلف باختلاف  
الامكنة فكذلكها قلنا ان الحكم يتعلق بقطع الطريق لا بجناية مطلقة انه لا يتحقق  
في المصر ولا قريبا منه بقريل من على وجه يقطع الطريق به وانه يتحقق خارج المصر  
لا يلحقه الموت وقال ابو حنيفة من قطع الطريق بين والحيرة لا يقام عليه الحد  
وهنا كان في زمانه واما الان فصار بمنزلة البرية يلحقه الموت فينقل به الحدوث  
سمى محاربا لان المال محفوظ في الصحراء بحفظ الله والمبقرضة متصور بصوره المحاربا  
به ولم يسله وسواء في ذلك من نأثر القتل واخذ المال ومن لا يلا شرا لان قطع الطريق  
مضاف الى الكلا **شريع** معين الباسرة ومحقق معنى فعله بترصده للذبح

عنه والازهاب فصار كالرد في باب الغنيمه **فصل** في عقوبة قطاع الطريق  
نزل قوله تعالى اما جزاء الذين يجارون الله ورسوله الاية في قطاع الطريق قاله الفقهاء  
الاحكام المذكورة في الاية على الترتيب فاطراف السبيل ولم يقتل ولم ياخذ مالا نفى  
ومن اخذه مالا قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى ومن قتل ولم ياخذ مالا ومن قتل واخذ  
المال فالامام فيه عجز فان شأه قطع يده ورجله وصليبه وان شأه قتله ولم يقطع رقبته  
عن يديه يوسف انه قال لا اعفيه من الصلب وقال محمد يقتل ولا يصلب بل يقطع رقبته  
الصلب عقوبتان كل مقيد بحاله فلا يجمع بينهما وذكر ابو الحسن عزايه يوسف انه يصلب  
حياء القتل ويصلبه الامام ثلثة ايام ثم يخلى بينه وبين اهله واما باقي المذكور  
في الاية وهو ان يؤخذ ويحبس حتى يحدث توبه فان تاب قبل الاخذ وثبت اليد  
سقط الحد وان تاب بعد ذلك لم يسقط **فصل** اذا سقط الحد دفع من قتلهم  
بحد يده الى الاولياء فيقتلون او يعفون لانه اخرج الفعل من ان يكون قطعاً للطريق  
لكن لم يخرج عن كونه قتلا فيرتب عليه حكمه وحكم القتل العمد ما ذكرنا **فروع** وان كان  
القتل بعضا او محرصا على عاقلة فعليه الدية وكذا اذا تاب المحاربون قبل القدره  
عليهم فالحكم في الفصاص وضمان الاموال نحو ما لو اخذوا من غير قطاع الطريق وكذا  
اذا اخذوا وقل التوبة ولم يكونوا اخذوا مالا وقتلوا ولكن اصابوا اجراحات وجب  
عليهم الفصاص فيما يستطاع ويضمنون ما لا يستطاع ويسبق دعوى الحبس حتى يتوبوا  
**فصل في السير في القتل** قال ابو حنيفة اذا وقعت القتله بين المسلمين ينبغي ان يترك  
بينه ولا يخرج الى القتله فان دعاه الامام وعند غناه وقدره لم يسمعه التحلف لان  
طاعة الامام فرض حاله القدره وينبغي للامام اذا بلغه ان اخوانه يتأهبون للقتال  
ان ياخذهم ويحبسهم حتى يقلعوا عن ذلك لان دفع السر قبل وقوعه اسهل من دفعه  
بعد وقوعه وان لم يعلم بهم الامام حتى ينسكروا وتأهبوا للقتال بعث اليهم من  
يدعوهم الى العدل فان ابوا قاتلهم وهزمهم فان هزمهم ولهم فيه بلحون فينبغي  
للامام العدل ان يتبع مدبرهم ويحرقهم ويقتل اسيرهم وان شأه حبسه  
لانه لو ظلم يعودون حرا علينا وان لم يكن لهم فيه لم يفعل شيئا من ذلك **مسئله**  
ما ظفر اهل العدل من كراخ اهل البغي وسلاهم فلا باس ان يستعينوا به على قتالهم  
ويجوز للامام ان ياخذ اسلحة اهل العدل اذا احتاج اليه **مسئله** ما اصاب الامام  
من الخوانع حبس عنهم فاذا زال بغيتهم رد عليهم وما اصاب الخوانع من اهل العدل  
بدم او جراحه او مالا استهلكه فذلك موضوع وما فعلوه قبل التحيز والخروج يؤخذ  
به وكذلك ما فعلوه بعد تفرق جمهم **فصل في الرد** والعياد بالله ونسأل الله حسن  
الخاتمة وهي الكفر بعد الاسلام ويكون بصريح ويلفظ بقتضيه ويفعل بقتضيه فالمر  
واضح كقوله امرت باسره والكفر بمحمد واللفظ الذي يقتضيه مثل ان يثبت التأثير  
للشرك ومثل الخطيب يرى كافرا يريد ان ينطق بكلمة اصبر حتى افرغ



من خطبتي فانه يحكم بكفر الخطيب لانه يقتضي انه اراد بآراء الكفر وهذا رايته نقاشا  
لاصل المذهب وكما غاب عن موضعه ووقفت مسئلة في ايام شهاب الدين القرافي  
بصر وكان اهل العلم ادراك متوافرون وهما ان رجلا قال لآخر مات ابنه البعيد  
كافرا فافانني شرف الدين لكري قال لانه اراد ان يكفر بآله وافتى القرافي بعدم كفه  
واجتهج بان ارادة الكفر لم تكن مقصوده له وانما اراد التخليط في الشتم واداره  
الكفر شئ يقول المير الاخر ما قاله القرافي هو مذهب ابي يوسف حيث قال لو قال  
الاخر فبني اسره ورجل على الكفر لانه لا يكفر وتام ذلك نظره في الخلاصة في الحبس  
الخامس من كتاب لفظ الكفر واللفظ يقتضي الكفر كجرحه لما علم من السيرة منوه  
كالصلاه والصيام انظر القتيه وما حل فيها عن نظم الزيد ولستى واما الفعل الكفر  
يتضمن الكفر فمثل التردد في الكايس والتزام الزناد في الاعيان انظر الخلاصة  
وكتايب الجرح الركن الاسود بالنجاسات والفتا المصنف في القاذورات وكذا  
لو وضع رجله عليه استخفافا من لفتنيه وهذه الافعال دال على الكفر لانها كفر  
لما قال من الادله على بطلان التكفين بالذنوب **مسئله** عن ابي يوسف انه اذا طلب  
الامهال اجل ثلثا وتوبته ان ياتي بكلمة الشهادتين ويبرأ من الدين الذي انتقل  
اليه فان تاب لم ترد ثم رجع فارتد كان حكمه في الرفعة الثانية كالرفعة الاولى  
وكذلك الرفعة الثالثة والرابعة وفي المراه اذا تاب بغيره وبجمل سبيله قيل  
يجب حتى ترى عليه خشوع التوبة والاخلاص **مسئله** واما المرتد فلا يجب  
فنها وكذا تحبس وتجر على الاسلام قال الحسن واجارها على الاسلام ان تحبس  
ثم يخرجها في كل يوم فيعرض عليها الاسلام فان ابنت غيرها اسواط ثم يجلسها هكذا  
يفعل ابدا **مسئله** قالت في الغضب ناهي يديه او كافر حرمت على الزوج من القتيه  
**فصل فيمن سب الله والملائكة والانبياء او سب الصحابه اصحاب النبي عليه السلام**  
وقد استوفى القاضي عياض في كتابه المسمى بالشفاء الكلام في هذا وما اشبهه  
ولم يترك لغيره مقالا وقال رحمه الله لا خلاف ان سبابه تنافي المسلمين كافر جلال  
الدم واختلف اهل العلم في استتابته **فصل** ومن سب ملكا من الملائكة ووقع في  
الخلاصه لو قال لقاتلوك على كلفاء ملك الموت كذا الحاكم عبد الرحمن كان قاله  
لكراهة الموت لا يكفر ولو قال بعد اداء ملك الموت يكفر **فصل** **وكن لك الحكم في**  
**الانبياء** قال القاضي في الشفاء من سب النبي عليه السلام او عابه او الحق به  
نقصا او شبهه او دينه او خصله من خصله او عرض به او شبهه بشئ على طريق  
والاذر له عليه او انقص لشانه او لعنف منه واليهله فهو سب تلويحا كما زار  
تقريحا وكذلك من لعنه او دعى عليه او تمنى مصيره له او سب المير لا يليق بمضم  
على طريق الذم او عيب في جهة المير له لسجن من الكلام او بشئ مما جرم من البلاه  
والمحبه عليه او عصمة بشئ من الموارث البشريه الجايده والمعهود لديه قبل  
وهذا كله اجماع

علم **مسئله** ولو شهد شاهدان احدهما عدل ان رجلا سب النبي عليه السلام  
فانه يلزمه الادب الوخيع والتكيل ويطال سجنه حتى تظهر توبته **فصل فيمن**  
**سب ازواجه واصحابه** وبهم ونقصهم حرام ملعون فاعله ومن شتم احدا من  
اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ابا بكر او عمرا وثمان او معاوية او عمر وابنه  
فان قال كانوا على ضلال وكفر قتل وان شتمهم بغير هذا من مسامحة الناس كل كلام  
شديدا الرافض كان يسب الشيخين ويلعنهما فهو كافر وان كان يفضل عليا على  
بكر وعمر رضي الله عنهما لا يكون كافرا لكنه مستبدع والمستبدع مستبدع الا اذا قال بآله  
الرويه فحينئذ هو كافر والمشتهي مستبدع فان اراد يا ايدي الجارحه فهو كافر  
والمستبدع صاحب الكبر والبرعه الكبريه وفي المتن سب ابي حنيفة عن مذهب اهل  
السنة والجماعه فقال ان تقضل الشيخين وتحب الخير وتولي مسيح على الخفين  
وتقضي خلف كل بر وفاجر واسر الهادي من الضلاله الخلاصه وروي عن مالك بن  
سب ابا بكر جلد ومن سب عايشه فقيل لم فقال من رباها فقد خالف القرآن  
**فصل** ومن سب غير عايشه من ازواج النبي صلى الله عليه وسلم فغيرها خلاف  
بين اهل العلم احدها انه يقتل لانه سب النبي عليه السلام بسب حليمة والاخر انها  
كسائر الصحابه مجلد جلد المعتري **فصل** ومن سب النبي عليه السلام بغير  
ضرب او جعافا ويشهر ويحبس طويلا حتى تظهر توبته لانه استخفاف بحق الرسول  
عليه السلام **فصل** ومن استخف القرآن او بشئ منه او جحد او عرف عرفا  
منه او كذب بشئ منه او اثبت عاقاه او نفا ما اثبتته على علم منه بذلك او شك في  
شئ من ذلك فهو كافر عند اهل العلم بالاجماع وكذا من غير شيئا منه او زاد فيه كفر  
كالباطنه والاسماء عليه او زعم انه ليس بحجه للنبي عليه السلام او ليس فيه حجه  
ولامحجه كتول هشام القرطبي ومعمل الصمري انه لا يدل على اسه ولا حجه فيه لم يرو  
ولا يدل على ثواب ولا عقاب ولا حكم فلا محاله في كفرها بهذا القول وكذا بكفرها  
بانكارها ان يكون في سائر معجزاته حجه لم او في خلق السموات والارض دليل على  
سبحانه لمخالفتهما الاجماع والنقل المتواتر عن النبي عليه السلام باحتجاجه بهذا  
كله ونصيح القرآن **فصل** وقد تقدم ان من سب نبيا او ملكا من الملائكة فآ  
سبيله سبيل من سب النبي عليه السلام قال صاحب الشفاء وهذا فيمن حققا  
كونه من الملائكة او الانبياء كجبرائيل وميكائيل وخزنة الجنة وخزنة النار اعداها  
اسمها والزبانية وحلة العرش وكزبائيل واسرافيل ورعوان والحفظة ونكر  
مكيه من الملائكة المستفوق على قبول الخبر الوارد بذكرهم فاما من لم يثبت الاحبار  
بعض من الملائكة والرسول كهاروت وماروت من الملائكة والحضر ولقمان ودد والفر  
ومريم واسيه وخالد بن المذكور انه من بني اهل الرس ومن رادست لزيه يدعي  
المجوسى ويندكر الموحجون ضوته فليس حكم في سبابهم والكافرهم كالحكم فيمن  
وتصناه اذا لم تثبت لهم تلك الحزمه ولكن يزعمون



بهم لاسيما من عرف صدقته وفضله منهم كرم وان لم يثبت بنوته واما اذكار  
بنوته او كون الاخر من الملائكة فان كان المتكلم من اهل العلم فلا حرج  
لاختلاف العلماء في ذلك وان كان من عوام الناس زجر عن الخوض في مثل هذا فانما  
عادادهم وليس لهم في مثل هذا وقد ذكره السلف في مثل هذا مما ليس تحت عمل الاصل  
العلم فكيف لعامة **فصل في عقوبة الساحر والخناق والزنديق**  
قال في النوار الخناق والساحر يقتلان اذا احتدلا لهما ساعيان في الارض  
بالفساد فان تابا ان كان قبل انظفهما فبقتل توبتهما بعد ما احتدلا ويقتلان  
كافي قطاع الطريق وكذا الزنديق المعروف والداعي الى مذهب الاحياء  
قال رحمه الله تعالى والاباحي على هذا ولا يقبل توبته هكذا افق الامام عز الدين الكندي  
والخاقاني ابراهيم انظر الخلاصة **فصل في عقوبة الزناديق** وفي الموطا وغيره من كتب  
الحديث ان سهل بن حنيفه اغتسل بالحرار فخرج جثة كانت عليه وعامر بن  
سيف اليه وكان سهل رجلا بيضا حسن الجلد قال فقال له عامر ابن ربيعة ما رايت  
كاليوم ولا جلد عند اخو عك سهل مكانه واشتد وعكه فاني سول الله صلى الله  
عليه وسلم فاجزه سهل بالذي كان من شأن عامر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
علام يقتل احكم اخاه الابدك المين حق توفاه فتوصله عامر فراح سهل مع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس به باس وفي رواية انه عليه السلام دعا عامرا  
فغيط عليه وقال علام يقتل احكم اخاه الابدك المين اغتسل له فغسل عامر  
ورقيقه وركبته واخر افرجليه وداخا زاره في قدح وروي عن الزهري  
انه قال لفسل الذي ادر كنا عليه علمانا يصغونه ان ياتي العاين بقدح فيه ماء  
فيمسك مرتفع عن الارض فيدخل فيه كفيه فيتمضمض ثم يجه في القدح ثم  
يغسل وجهه في القدح صبة واحدة ثم يدخل يده اليسرى فيصب بها على كفه اليمنى  
ثم يدخل يده اليمنى فيصب بها على رقبته اليسرى ثم يدخل يده اليسرى فيصب  
بها على قدمه اليمنى فيصب بها على اليسرى كل ذلك في القدح ثم يدخله  
داخا زاره في القدح ولا يوضع القدح في الارض ويصب على اس المين من  
خلفه صبة واحدة وقيل يغتسل ويصب عليه ثم يكفي القدح على الارض وراه واما  
داخا زاره فهو الطرف المستدلى الذي يفضي من مبرزه الى جلدته قال بعض العلماء  
الحديث وغيرهم فان امتنع من الوضوء قضى عليه اذا خشي على الميعون الهلاك  
وكان وضوء العيان يبره عادة ويزيل الهلاك عنه الاجزاء الوضوء لانه من  
باب حيا النفس كبد لا الطعام عند الجماعة وقال بعضهم يحرم على الوضوء ان  
منه وان اباه بفعله بالادب لوجع حتى يفعله بنفسه ولا يفعله غيره عند استنائه  
فان الشفاء سوط بفعله كما ان المرض النازل كان بسببه فلا يندفع ما نزل الا  
بفعله **فصل** قالوا فيهم وقد ذكر الناس في امر المين وجوها اصحها  
ان يكون انه

ان تمر من المتعجب منه او يتلف ويغير لا ان العاين اذا برئ منه بطل المعنى  
الذي يحاف من المين ولم يكن له تاثير فان لم يترك وقع ما جرى سر به العادة  
عند ذلك وقد يتلأ في ذلك بعد وقوعه بما امر به النبي عليه السلام وقال ابن  
المرزقي الباري سبحانه هو الخالق لما في السموات والارض فليس فيها حركة ولا سكنة  
ولا حكمه ولا لفظه الا الله سبحانه خالقها في العبد وهو مقدرها له وهو تعالى يرتب  
افعاله ويرتب نتائجها ويرتب العوائد على اسبابها في ذلك المين فان النفس اذا  
رايت صورة فتعجبها فقلت لك عليها واستولى ذلك على القلب فان لم ينطق بحرف  
لم يخلق الله شيئا وان نطق بالاستحسان والتعجب من الجمال فقد جرى سر تعالى في  
المين المرض والهلاك على قدر ما يرتب الله تعالى ذلك في العاين عن العقود والبا  
تعالى وان كان قد سبق من حكمه الوجود بذلك فقد سبق حكمته ان العاين اذا برئ  
سقط حكم فعله ولم يظهر له اثر والباري سبحانه يرد قضاء بقضائه وحكمته انه  
جعل وضوء العاين يسقط اثر عينه وذلك خاصة لا يعلمها الا خالقها والخالق  
وكذلك ما يحدث عند قول الساحر وفعله في جسم المسحور وضوءه في الارض  
بمشتيته وحكمته وفرضه الشريعة وفضلها وحكمها البالغة ما وضع الله تعالى  
من المرقا في اذهاب الامراض من الابدان بها وباطال سحر الساحر ورد عين العاين  
عند الاسترقاء بها ودفع كل ضرر ياذن الله تعالى والباري تعالى هو الذي خلق النفا  
عند الاسترقاء كما خلق الشفاء من الداء عند استعمال الدواء ولا خط للدواء في ذلك  
ولا يصح في عقل عاقل ان يكون جماعا فاعلا كما ان الله تعالى سبحانه يصرف في الافعال  
الغريبة داخل البدن بالادوية كذلك يصرفها خارج البدن بالرقاء والتقدير  
وقد شاهدنا ذلك والمشاهدة اقوى من الدليل النظري **فصل** ومن الزوا  
الشريعة والتقريب والعقوبة بالحجس والتقريب تاديب استصلاح وزجر عن ذنوب  
لم تنزع فيها حدود ولا كفارات والاصل في التقريب ما ثبت في سنن ابي داود  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجلد فوق عشرة اسواط الا في حد من حد  
الله والا حاديت كثيرة في مثل هذا دليل التقريب بالفعل واما التقريب بالقول فله  
ما ثبت في سنن ابي داود عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اى رجل قد شرب فقال امر به فقال ابو هريرة فانا الضارب بيده والضارب  
بنعله والضارب بتوبه وفي رواية باسناده ثم قال لا محابة يكتبوه فاقبلوا عليه  
يقولون ما اقيت الله ما خشيت الله وما استحييت من رسول الله وهذا المتك من  
التقريب بالقول ولما كان الناس لا يرتدون ارتكاب المحرمات والمهملات الا بالحد  
والعقوبات والازا امر شرع ذلك على طبقات مختلفة فالعقوبة تكون على قدر  
محرمات وترك واجبا وسنة او فعل مكره ومنها ما هو مقدر ومنها ما هو غير مقدر  
ويختلف مقاديرها واجناسها وصفاتها باختلاف الله وكبرها وصغرها وجوب  
حلال المحرم في نفسه وبحسب حال التايل والمقول



يوسف وقال بن قيم الجوزية انتقم المالك على ان التقرير مشرووع في كل معصية  
 ليس فيها حد بحسب الجناية في المعظم والصغر وحسب الجاني في الشر وعدمه **فصل**  
 والتقرير لا يختص بفعل معين ولا قول معين فقد عثر رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم بالمحرم ذلك في حق الثلاثة الذين ذكرهم الله في القرآن الكريم فمجرم واخمين  
 يوم لا يكلمهم احد وقصتهم مشهورة في الصحاح وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بالتقي فاما باخراج المحامين من المدينة وتقام وكذلك الصحابة فمعهه ونذكر من  
 ذلك بعض ما وردت به السنة ما قال ببعضه اصحابنا وبعضه خارج المذهب  
 فمنها امر عمر رضي الله عنه ببيع الذي كان يسأل عن الزاريات وغيرها وياي  
 الناس بالشفقة في المشكلات من القرآن فضره مرياً وجيلاً ونفاه الى البصرة  
 او الكوفة وامر بجره فكان لا يكلمه احد حتى تاب وكتب عامل البلد الى عمر بن الخطاب  
 يخبره بتوبته فاذن للناس في كلامه ومنها ان عمر رضي الله عنه خلق راس يقرن  
 في الجحيم ونفاه من المدينة لما شئت لثيابة في الاسعار وحشيت لفته به ومنها  
 ما فعله عليه السلام بالعميين ومنها ان ابا بكر رضي الله عنه استشار الصحابة  
 في رجل يبيع كاتك المراء فاشار بحرقه بالنار فكتب ابو بكر بذلك الى خالد بن  
 الوليد ثم عرفهم عبد الله بن الزبير في خلافته ثم عرفهم هشام بن عبد الملك  
 انظر الهداية ومنها ان ابا بكر رضي الله عنه من اجل الرحمة ومنها امره عليه السلام  
 بكسر نان الخبز وشق ظروفا ومنها امره صلى الله عليه وسلم يوم خيبر بكسر العقرب  
 التي طبع فيها لحم الحمار الهليلج استاذنوه في غسلها فاذن لهم فدل على جوارحه  
 لان العقوبة بالكسر لم تكن واجبه ومنها تخير عمر بن الخطاب الذي يباع فيه الخمر  
 ومنها تخير عمر بن الخطاب في وقاص لما احتج فيه عن الرعية وصار يحكم في ناره  
 ومنها مصادره عمر بن الخطاب شرط اقوالهم فقسما بينهم وبين المسلمين ومنها انه  
 ضرب الزبي زور على نقش خاتمه واخذ شيئا من بيت المال ما به ثم ضربه في اليوم  
 الثاني ما به ثم ضربه في اليوم الثالث ما به وبه اخذ مالك لان مذهبه ان التقرير  
 تزد على الحد ومنها ان عمر رضي الله عنه لما وجد مع السائل طعام فوق كفايته  
 وهو يسأل اخذ ماعه واطعمه ابل الصدقة وغير ذلك مما يكثر تداره وهذه  
 قضايا صحيحة معروفة قال بن قيم الجوزية واكثر هذه المسائل سائفة مذهب **فصل**  
 بجوزية التقرير باخذ المال وهو مذهب ابني يوسف وبه قال مالك ومن  
 قال ان العقوبة المالية منسوخة فقد غلط على مذهب الامية فقلوا واستدلوا  
 وليس يسهل دعوى نسخها وفعل الخلفاء الراشدين واكابرا الصحابة بعد موت  
 صلى الله عليه وسلم مبطل لدعوى نسخها والمدعون للفسخ ليس معهم سنة ولا اجماع  
 يصح دعواهم الا ان يقول احد من مذهب اصحابنا لا يجوز فذهب اصحابنا عنده  
 بحال التبول والبول **فصل** اذا ثبت اهل التقرير ذوالعقوبة هل يجاوز  
 به احكام لافه يوسف انما اعتبر اقل الحد في الاصل اذ الاصل هو الحد

ثم نقص سوطا وهذا قول زفر في رواية نقص خمسة وهو ما ثور عن علي واكثر  
 التقرير بنسبعة وثلاثون سوطا عند ابي حنيفة واقله ثلث جلدات وروي عن بعض  
 الشيوع اذناه ما يراه الامام بقدره ما يعلم انه يزجر لا يتخلف باختلاف الناس وان  
 راي الامام ان يضم الى الضرب في التقرير الحبس فعمل لانه صلح تقريرا وقد ورد  
 الشرع به في الجملة حتى جاز ان يكفي به جازان يضم اليه ولهذا لم يشع في التقرير  
 بالتمه قبل بثوته كما شرع في الحد لانه من التقرير وقد تقدم انه لا يبلغ بالتقرير  
 اربعين ذب وكذا الشافعي ونقل المارزي في العلم عن من ذهب الى ان يجزى العقوبة  
 فوق الحد لما فعل عمر رضي الله عنه في ضرب لذي نقش على خاتمه ما به وقد بينا  
 عليه فوق هذا ونقل ابن قيم الجوزية ما تقدم انها ثلاث ما به في ثلاثة ايام وذكر  
 القرافي وان صاحب العقوبة معن بن زياد نور كيتا با على عمر وكتب خاتمه فجلده ما به  
 تشفع فيه قوم اذ كرموا في الطعن وكتبنا سياتي فجلده ما به اخرى ثم جلد بعد  
 ذلك ما به اخرى ولم يخالفه احد وكان اجماعا عندهم قال المارزي وضرب عمر شيئا  
 اكثر من الحد وقد اخذ احد من جنس بظاهر قوله لا يجلد احدا حدا فوق عشرة اسوط  
 الا في حد من حدود الله فلم يزد في العقوبات على عشرة **فصل في العقوبات بالحبس**  
 وذكر حقيقته ومن يحبس ومن لا يحبس وفي قدر ما يحبس فيه وفي مصلحته لائقا  
 مع الجوس وفي مسائل الملازمة فاما حقيقته فالسجن مشتق من الحصر قال الله تعالى  
**الا ان يسجن او عذاب اليم** اي سجننا وحبسنا كان والسجن وان كان اسلم العقوبة  
 فقد تناول بعضهم قوله تعالى **الا ان يسجن او عذاب اليم** ان السجن من العقوبات  
 البليغة لانه سبحانه وتعالى قرن مع العذاب الاليم وقد عدى يوسف عليه السلام  
 الانطلاق من السجن احسانا اليه في قوله **وقد احسن لنا** اخر جني **السجن** ولا شك  
 ان السجن الطويل عذاب وقد حكى الله عن فرعون اذا وعد موسى **لا جعلتك من**  
**المسجونين** وسأل الله السلامة ولما استخلف مروان بن عبد الحكيم ابنه على بعض المدن  
 ان لا يباقي في حين غضب وحضه على ان يسجن حتى يسكن غضبه ثم يرى اليه  
 وكان يقول اول من اتخذ السجن كان حليما ولم يرد مروان طول السجن وانما اراد  
 السجن الخفيف حتى يسكن غضبه وقال بن قيم الجوزية الحبس اعلم ان الحبس  
 الشرعي ليس هو الحبس في مكان صيق وانما هو تقويق الشخص ومنعه من التفرغ  
 بنفسه حيث شاء سواء كان في بيت او مسجدا او بتوكيل نفس الغريم او وكيله عليه  
 او ملازمته له ولقد سماه النبي عليه السلام اسيرا ففي سنن ابوداود وابن  
 ماجه عن الهرياس بن حبيب عن ابيه عن جده قال اتيك النبي عليه السلام بزييم  
 فقال اللهم ثم قال يا اخا بني تميم ما تريد ان تفعل باسيرك وفي رواية ابن  
 ماجه مريخا اخر النهار فقال ما فعل باسيرك يا اخا بني تميم وهذا كان الحبس في زمن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم واما بعد الصدوق ولم يكن له حبس بعد حبس الحسن  
 واما انتشرت الرعية في زمن عمر ابتداء اربابك دارا

وجعلنا جرمه  
 كات

اراهم



انه اشترى من صفوان ابن امية دارا بربعة الاف درهم وجعلها سجنًا وفي هذا  
دليل على جواز اتخاذ الحبس **مسئله** ونقل من الاطلاع في كتابه المسمى باحكام رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال اختلفت الانا رهل بسجن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وابوبكر احد الام لا فقد ذكر بعضهم انه لم يكن لهما سجن ولا سجن احدا وذكر بعضهم  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في المدينة في ثمنه دم رواه عبد الله بن رزاق والشافعي  
في مصنفيهما وفي غير المصنفين عليه السلام حبس في ثمنه ساعة من نهار ثم خلاه  
فثبت بهذا ان النبي صلى الله عليه وسلم سجن وان لم يكن ذلك في سجن يتخذ لذلك  
وثبت عن عمر انه كان له سجن وانه سجن الخطيئة على الجور وسجن منبعا على سواها  
عن الداريات والمرسلات والنازعات وشبههن ورضيه مره بعد مره ونفاه الى العراق  
وقيل الى البصرة وكتب ان لا يجالس احد قالوا لحدث فلوجا ما ونحن نأبه لغيرنا  
عنه ثم كتب ابو موسى الى عمر انه قد حسنت توبته فامر عمر فخلى بينه وبين الناس  
وسجن عثمان صابي بن الحارث وكان من لصوص بني عتيق وقتلهم حتى مات في السجن  
وسجن علي بن ابي طالب في الكوفة وسجن عبد الله بن الزبير **مسئله** ولما كانت  
حضور مجلس احكام من حبس الحبس لافيه من التقويق عن التصرف في مصالح المظالم  
لان الحاكم يطلب الغريم للمدعي بخاتم او رسول على ما هو مقر في موضعه فيحصل  
للمدعي تقويق عن مصالحه ثم اذا حضر مجلس الحاكم فقد يكون الحاكم غير الحاضر  
في ذلك الوقت وربما كان مشغولا عنه بغيره فلا يزال المعوقا حتى يتفرغ القضاة  
للمضل بينه وبين غريمه **فصل** وفي كفاية الاصل بحبس في المدعى واقل من  
ذلك وفي الكتابات لتفقات لشمس الامية الحلواني بحبس براتق وبحبس في كل  
دين ما خلا دين الولد على احد من الابوين او الجدة والمجدة على ان يحبس في نفقه  
الولد الصغير ولا يحبس المكاتب والعبد الماذون بدين المولى والمولى بحبسها  
هذا اذا كان الماذون مريونا وفي المكاتب اذا لم يكن لدين من جنس بدل الكتابه  
اما اذا كان من جنس بدل الكتابه فقد ظفر المولى بحبس حقه فيلتقيان قصاصا  
**مسئله** الكفيل اذا حبس بحبس المكفول عنه واذا ازمه الطالب فهو يلازم  
المكفول عنه ان كانت له كفاية بامره ولا ياخذ المال قبل الاداء وهذا يدل على ان  
رب المال لو اراد ان يحبس الكفيل لم ذلك وهي واقعه الفتوى وكذا يحبس  
الكفيل وكفيل الكفيل وان كثر ولا يحبس في الحدود والقصاص في من التز  
وفي المنفق حل جرح رجلا هل يحبس حتى يبرأ ان كان الجرح فيه القصاص وان  
ابرأ لم يحبس ويستوثق منه **مسئله** المراه اذا حبست زوجها فقال الزوج  
للقاضي حبسها معي فان في موضعها بحبس في بيت الزوج ونقل عن قاض لا مير  
انه كان يحبسها في وقت قضائه المصلحة راي في ذلك وهو صيانها عن الجور  
**فصل** وفي كفاية الاصل لا يعزب المديون ولا يقتل ولا يقيد الا ان يخاف  
مراة كذا

يواجه ولا يخرج بحقه ولا عيد ولا جرح ولا صلوة جنازه ولا عيادة مريض ولا يحبس في  
موضع وحش لا بسطله فرش ولا وطأ ولا يدخل عليه احد ليستأمن به ذكره الشافعي  
وفي الاقضية انه لا يمنع من دخول الجيران واهله عليه لانه يحتاج الى المشورة  
لاجل الدين ولا يمكنون من الملك معه حتى لا يستأمنهم **مسئله** ولو حبس المحبوس  
قال ابو بكر الاسكافي لا يخرج منه الحاكم وفي واقعات الناطقي لو مرض في الحبس  
ولم يجد من يخدمه يخرج من الحبس هكذا روي عن محمد هذا اذا كان الغالب هو  
الهلاك وعن ابي يوسف انه لا يخرج من الهلاك في السجن وغيره سواء الفتوى على  
رواية محمد وانما يطلقه بكفيل فان لم يجد الكفيل لا يطلقه **فروع** فلما احتاج  
الى الجاهع يدخل عليه امرأته وجاريتته حتى يحامها لكن في موضع لا يطلق عليه احد  
فان لم يجد مكانا خاليا لا جامع وعن ابي حنيفة انه يمنع من الجاهع بخلاف الاصل لغيره  
ثم وهل يمنع من الكسبة لاختلاف الشيوع فيه والاصح ان يمنع **فصل** ويترك له  
دستان من الثياب وبيع الباقي في الدين فان كان له ثياب حسنة يباع الكفاية  
ويصرف الباقي الى الدين وعن شرح انه يباع عمامة المحبوس وعن ابي يوسف هكذا  
**مسئله** اذا افلس المشتري ان كان قبل القبض يبيع القاضى المبيع لاجل الثمن  
قال وهذا قولهما واما عند ابي حنيفة رحمه الله ولا يبيع العوض ولا العقار بناء  
على مسئلة الجرح على الحر ولو قال المديون ابيع عبدي هذا واقضي الدين عنه لا يجب  
القاضي ويوجهه يومين وثلاثة فان كان له عقار يحبس لبيع ويقضي الدين وان  
كان لا يشتري الا بثلث قليل **فصل** اذا حبس القاضى بلا يسأل عن سياره  
ان كان موسرا ابد الحبس حتى يقضي الدين وان كان مسكرا في سبيله وفي كفاية  
الاصول اذا حبس شهرين او ثلاثة يسأل عن حاله هذا اذا كان امرا مشكلا اما اذا  
كان امرا ظاهرا عند الناس وعند القاضي قبل البيه على ذلك ويحلى سبيله واذا  
كان امرا مشكلا هل يقبل البيه قبل الحبس فيه روايتان يسأل ويقبل البيه على  
الافلاس قبل الحبس وهو اختيار عامة المشايخ اختلفت الروايات في المدد التي تجوز  
للقاضي ان يسأل بعد الحبس في رواية كتاب الكفيل شهرين وثلاثة كذا روي وفي  
رواية الحسن اربعة اشهر والصحيح انه مفضل الى اربعة القاضى وفي ادب القاضى  
للخصاوان ان لا يله القاضى سحرا ياخذ رواية الاقل وان اراده متعنتا ياخذ رواية  
الاكثر ثم يسأل اهل الجرح من جيرانه ومن الخاطه في المعاملات والواحد يكفي ولا يشترط  
لفظ الشهادة **مسئله** فان اقام المديون البيه على الافلاس واقام الطالب  
البيه على اليسار لا يشترط حضرة المدعي وفي فتاوى القاضى الامام وانا سأل  
القاضي عن محبوس بعد مدة فاجاب انه مفلس وصاحب الدين غائب فان القاضي ياخذ  
منه كفيلا بنفسه **فروع** ذكر الحضايف انه ينبغي ان يقول الشهود انه فقير لا يعلم له  
ولا عوصا من العروص يخرج بذلك عن حال الفقر عدا في القاسم الصغار ينبغي ان الشهود  
تشهد انه مفلس مع عدم لا يعلم له مالا يسوى كسوته



في السر والعلانية **مسألة** فلم يجز احد عن حاله لكن قال المديون انا معسر  
وقال له المدين هو موسر ذكر في التجديد انه لا يصدق المديون في انه معسر كل  
ما هو بدل مال حصل في يده كمن يبيع او فرض وكذا في كل دين وجب بعقده والتمس  
كالكفالة والمهر وفي الجامع الصغير للصدر الشهيد لا يصدق في انه معسر في المهر  
المجلد اما في المهر الموجل فيصدق **مسألة** رب المدين اذا ادعى انه لا مال له  
اقام المديون البينة على الافلاس بحلف عند ابي حنيفة وعندهما لا يحلف بآء  
على ان الافلاس لا يتحقق عند ابي حنيفة وعندهما يتحقق **فصل في الملازمة**  
وفي الاقضية المحبوس بعد ما اخرج يلازمة المدعي وكيفية الملازمة ان يدعي  
معه ايما دار ولا يفارقة ولا يلازمة في موضع معين لانه حبس وفي التمه الكد  
اذا طلب من القاضي اخذ من المدعي عليه كفيلة او ان المدعي عليه اعطاه الكفيل  
فالقاضي يأمر المدعي بملازمة ولا يمنع من الدخول في بيته لغايط او غدا الا اذا  
اعطاه المدعي غدا او عد موضعها للغايط وان كان المديون يمكنه العمل ولا يمنع  
اللزوم بان كان عملا لسقيل له ان يلازمة الا اذا اعطاه نفقة ونفقة عياله  
فحينئذ لم ان يمنع من العمل وله ان يلازمة بنيابه واجيره او غلامه فلو كان  
المديون لئلا اريد ملازمة الغلام ولا اجلس الامع المدعي له ذلك **فروع**  
وليس للطالب ان يقيم الملزوم في الشمس او على الثلج او في موضع يضره فلو كان  
الغريم احبسي واذا لم يجره الا الملازمة يلازمة **فصل** واما ملازمة  
المرأة في امر المدعي **مسألة** تلاقها فان لم يجد امرأة انشأ جعلها في بيت مح  
امرأة وهو على بابها او المرأة في بيت نفسها وهو على بابها هذا في المشتقا وما بعد  
في الاقضية **فصل في بيان المشروع من الحبس** اعلم ان المشروع  
من الحبس ثمانية اقسام الاول حبس الجاني لغريمه الجاني عليه حفظا لمحل النقا  
الثاني حبس الابن الثالث حبس الممتنع من دفع الحق الجاني اليه الرابع حبس من اكل  
امر في العسر واليسر اختيارا لانه فان ظهر حاله حكم عليه بموجبه عسرا او يسرا اقدم  
احد قرين الخامس حبس الجاني لغريمه او رد عان معاصي الساسه السادس حبس  
امتنع من النقر والواجب له ان لا يدخل النيابة حبس من اسلم على اثنين او على  
عشر سنوا وامراه وابنتها وامتنع من التقيين السابع حبس من اقر بمجور  
او في الزمة وامتنع من يقينه بنجسه حتى يمينه فيقول للمقر به هذا الثوب وذهن  
الدابة او الشيء الذي اقرت به في ذمته هو دينار الثامن حبس الممتنع من حوائج  
تساقل بعضهم وما عدا هذه الثمانية لا يجوز الحبس فيه ويراد الى ما ذكره قسم  
تاسع وهو المتداعا فيه وذلك اذا ادعى جلال نكاح امرأه فانها توقفت عن النكاح  
حتى يتبين وجه الحق في ذلك وتكون المرأة عند امرأة صالحه ان امكن والا فالحبس  
وهو قسم عاشر وهو حبس اختيارا لما ينسب اليه من السرقة والنسار ولا يجوز  
الحبس في اذاتك **مسألة** وانما يتقارب مثل ان يمنع من دفع الدين ويجزى فطالة

انا اناخذ منه مقدارا لدين ولا يجوز لنا حبسه فان في حبسه استمرار بظلمه  
ودوام المنكر في المثل وضرم هو مع امكان ان لا يبقى من ذلك كله **كيف سوال**  
كيف يحلف في الحبس من امتنع من دفع درهم وجب عليه وعجزنا عن اخذه منه لانها  
عقوبة عظيمة في جنائية حقير وقواعد الشرع تقتضي تقدير العقوبات بتدبير الجنائيات  
**جواب** انها عقوبة صغيرة بان جنائية صغيرة فلم تخالف القواعد فانه في كل ساعة  
يمتنع من الحق عاص فيقابل في كل ساعة من ساعات الامتناع بساعة من ساعات  
الحبس فهي جنائيات وعقوبات متكررة متقابلة فاندفع السؤال ولم يخالف القواعد  
وقد يجاب بانها عقوبة عظيمة في مقابل جنائية عظيمة فان سئل اني ظلم والامرار  
على الظلم والتمادي عليه جنائية عظيمة فاستحق ذلك والنظام احق ان يحل عليه  
**فصل في التقنين** ومن السياسة الشرعية القضاء بتقنين الصناعات وبيهم الامور  
المشتركة من يستحق الاجر بعمله وما هلك في يده من غير صنعه فلا ضمان عليه في قول  
ابي حنيفة ومن قول الحسن وهو القياس وقال هو مضمون عليه الا ان شئ غالب  
فيحفظ منه كالخبر الغالب والعد والمكابر وهذا استحسان وعند ابي حنيفة  
الاخير المشترك انما لا يضمن اذا لم يشترط عليه الضمان اما اذا شرط يضمن وبما  
ما فيه الخلاف في محل هو اليقين من هذا **مسألة** وما هلك في يد صاحبه بدو وضع  
الاخير فلا ضمان عليه في قولهم نحو ان كان صاحب المتاع راكبا في السفينة او على  
الدابة التي عليها الحمل فغبط لانه اذا كان راكبا وحده فالتناع في يده وان كان  
راكبا مع المكاري او قايدين او سائقين فكذا لا يملك الاجر فان ثبت ان ذاك لم يبد  
المالك بالكلية ولم تزل فلم يكن الحمل مضمونا باليد والفعل واما ما هلك في يد المالك  
يصنع الاجير بان جنى السفينة غدا للملاح او انقطع جملها او عثر الدابة من سوق  
المكاري او عثر الجمل فهو ضار قال في شرح التجريد لانه ضمان استهلاك فلا يفرق  
بينهما اذا كان في يده او في غير يده **مسألة** عز لابي يوسف اذا سرق المتاع من  
راس الجمل ورب المتاع معه فلا ضمان عليه لانه لم يوجد من الجمل صنع والمتاع  
ليس في يده لانه في يد مالكه اذا كان معه **فروع** لو كان الطعام السفينتين سيرا  
معا وجبهما معا ورب المتاع في احدهما فلا ضمان على الملاح فيما هلك بغير  
صنعه لان المتاع في يد المالك سواء كانتا مقرونتين او لا وكذا الجمل اذا كان عليها  
الجولة ورب الجمل على بغير فلا ضمان على الجمل لما بينا وعز لابي يوسف في الجمل  
ورب المتاع اذا حملاه ليضعاه على راس الجمل فوقع وهلك فلا ضمان على الجمل  
ولم يملك البيت صاحبه ثم انزله وصاحبه المتاع من راسه فوقع في يده ما هلك  
في الجمل ضار في قول ابي يوسف وهو قول محمد الاول ثم رجع وقال لا ضمان على  
الجمل **فصل في الصناعات التي تضمن ما في ايديهم فيها** اعلم ان الاجر  
الخاص يستحق الاجر بالوقت دون العمل ولا يجوز ان ينمو وبغير اذن من  
استأجره فهو معنى الخاص والقسم الاول وهو الا



ان يعلمه ولغيره ولا ضمان على اجير الواحد فيما هلك في يده من غير ضيقه بالاجماع  
اما عندنا في حقيقه فظاهر **مسئله** وما عندنا من ان لا يضمن اجير المشترك  
كان احتياطاً كيلا تضيق اموال الناس وهو شرع مغلظ وقد عرفنا السياسة  
به في اول الباب ولا حاجة الى الاحتياط في اجير الواحد لانهم يقبض المال عادة  
وانما يضمن نفسه وما هلك من عمله فلا ضمان عليه اذ لم يتعدا لنساده بالاجماع  
وعلى هذا تليق هذا المقار وسائر الصناعات واجرامهم لا ضمان عليهم الا فيما تقدر فيه  
لانهم اجير الواحد واجير الواحد لا يضمن بضيقه الا بضيقه التقديري **فصل** لو  
استاجر انسانا ليزهبا في موضع كذا او يجي بمياله فوجد بعضهم ميتا وجاء  
بالباقى فله من الاجر بحسبه لانه في بعض العقود عليه فيستحق الاجر بحسبه  
قبل هذا اذا كان عياله معلوم **مسئله** ولو استاجر ليزهبا بكتابته الى فلان  
يجوا به فوجد المكتوب اليه ميتا فذكر الكتاب فلا اجر له في قولهما وقال محمد بن  
في الزهاب ولو كان مكانه طعاما فغاد به سقط الاجر في قولهما نظر تقليد في  
شرح التجميع **فصل فيما يضمنه المستاجر وما لا يضمنه** استاجرها بأكاف فلو  
بأكاف مثله او اسرجها مكان الاكاف لا يضمن ولو استاجرها بسرج فأكافها بأكاف  
لا يركب مثله او بسرج لا يضمن مثله فهلكت ضمن قيمته الدابة ولو استاجرها بركبها  
فأسرجها وركبها ضمن فلو استأجرها ان استاجرها فربلا الى بلد لا يضمن وان استأجرها  
ليركبها في المصر كان المستركي من الاشراف لا يضمن وان كان من العوام الذين  
يركبون عربيا يضمن ولو كانت دابة ولم يذكر السرج والاكاف وسلمها عربا يضمن فيها  
هذا او بهذا ان كان مثله يركب بكل واحد منها لا يضمن اذ اركبها هذا او هذا وركبها  
اذا ركب من بلد الى بلد **فصل** استاجر دابة ليركبها بنفسه فاركب غيره ضمن  
ولا اجر عليه ولو استاجرها ليزهبا الى مكان كذا فذهب الى مكان غيره فسلمت الدابة  
وهلكت فلا اجر عليه ولو ركب واردف غيره فطقت الدابة بعد بلوغها المقصد  
من ذلك ان يركب يضمن نصف قيمته وعليه الاجر كما لا سوا كان انقل ام خفا اما الاجر  
فلا استيفاء المنفعة واما الضمان فلا انها تلفت بركوب احد غير ما دون **مسئله**  
اذا كان المرء يفي صبيها يستسلم نفسه على الدابة او متاعا ضمن بقدر ثقله  
كذا في ادب القضاء لشمس الامية الحلواني **فصل** ولو خاف من وجه اخر بان بين  
له طريقا اخر كان يسلكه الناس لا يضمن فان بلغ فله الاجر وفي الفتاوى زاد  
على هذا فقال الطريقان فان كانا في السلوك سواء لا يضمن وان كان احدهما  
ابعد بحيث يتفاوت في الطول والعرض والسهولة والصعوبة ضمن **فصل**  
اختلف اهل العلم في تلويل الراعي الذي اسقط رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الضمان ففقدنا ان الراعي الخاص وبه قال سعيد بن المسيب والحنابلة  
ومكحول والاوزاعي فقالوا انما الذي لا يضمن الا ان يفرط او يتيقذ اذا كان  
الراعي لرجل

واستجاب به فهو عندهم في كل راع كان مشتركاً او غير مشترك لا ضمان عليه الا ان  
يتقذر او يفرط ثقله في الواضحة **مسئله** وفي الاصل استاجر راعي ليرعى عنهما ثلثي  
من غير معلوم باجر معلوم فهذا جائز والراعي اجير مشترك الا اذا قال ان لا يرعى  
غنياله معلومة باجر معلوم جائز وهو اجير وحده لا يرفع العقد على المدعي الا اذا  
قال ويرعى غنم غيره مع غنمي فحينئذ يكون اجير مشترك فلو مات شاه منها لا يضمن  
في الواحد بالاجماع ولا ينقص شيء من الاجر والاجير المشترك يضمن مكان من جنائنه  
يده من سوق او سقى ما ان استعمل عليها ففرت وانكسرت رجلا او وطى بعضها  
بعضا من سياقة يضمن المشترك لا في الخاص **فصل** لو غلط اغنام الناس هذه الا  
ان كان لا يمكن التمييز ضمن قيمة الاغنام يوم الخلط عندا في حقيقه واختلف  
الشيوع على قولها فالمعتبر يوم الخلط على الصحيح **مسئله** لو نذرب شاه فخا  
ان يصنع الباقي لا يضمن في ترك طلبه انما في الخاص بالاجماع وكذا في المشترك  
عندنا في حقيقه لانه امين **مسئله** لو خاف الراعي على الشاة فذبحها لا يضمن كذا  
استحسن بعض الشيوع اذا كان بحيث يتحقق موتها اما اذا كان يرعى جوارها ذكر  
صدر الشهيد في رقعة في الباب الاول من الشركة ان من ذبح شاة انسانا لا يضمن  
حياتها يضمن والراعي لا يضمن في مثل هذا وقرى بين الاجنبي والراعي والفقهاء  
سوى فقال لا يضمن الاجنبي كما لا يضمن الراعي والبقار هو الصحيح فاما الحمار  
والبغل فلا يذبح وكذا الفرس عندنا في حقيقه **فصل** لو اختلفنا قال الراعي  
خفت الموت فذبحها وانكر المالك فالقول قول المالك **فصل** وفي الحيط اذا  
خلف الراعي فذبحها في غير المكان الذي امره فطقت فلا يضمن وان سلمت الغنم  
فالمقياس ان الاجر له وفي الاستحسان يجب الاجر ولو اختلفنا في مكان المدعي فالقول  
قول المدعي **فصل** رجل سلم بقره لرجل يربعها فحاربت اللبيلة فزعم انه  
ادخلها القرية فطلبها صاحبها فلم يجدها ثم وجدها بعد ايام قد نفقت في هذا  
ان كان اهل القرية رضوا بان ياتوا بالبقر القرية ولم يكن له ان يدخل كل بقره  
في منزل صاحبها القول قول الراعي في قد جئت بالبقره الى القرية مع يمينه فان  
حلف برى وان ابي يضمن **مسئله** اهل قرية كانوا يرعون دواهم بالنوبة فذهب  
منها بقره لا يضمن وكل واحد منهما معين في رعيته كذا قال الفقيه ابو الليث  
الاجير المشترك حيث يضمن عندهما وقرع المسئلة في مجموع النوازل قال لو كان نوبه  
احدهم فلم يذهب هو لكن استاجر رجلا ليحفظها فخرج الباقيون الى المغارة ثم  
رجع الى الاكل فضاغت بقره منها ينظر ان ضاغت بعد ما رجع من الاكل لا يضمن وان  
ضاعت قبل ان يرجع ضمن ولا ضمان على صاحب النوبة بما لا يمان يحفظ باجرانه  
**فصل** طاعى البقر اذا دخل القرية في سكه ورس كل بقره في سكه فادخل كل بقره  
في سكه صاحبها ولم يسلمها الى صاحبها وقد كانت له كذا وكذا وقد كان نوبه  
له فافعل هذا الراعي كذا فضاغت بقره قيمها قال ابو نصر



الدبر سى لاصمان عليه اذا المعروف كالمشروط **مسألة** راعى لاهل قرية ولهم ما وجد  
بالاشجار لا يمكنه ان ينظر الى كل بقرة فضاغت بقره لا يضمن **مسألة** بقره مرت على فقل  
ندخلت رجلها في ثقبها فانكسرت او دخلت الماء عميقا والراعى لم يعلم وهو لم يسمعها  
ضمن اذا مكنته صوته **فصل** راعى المراك اذا اتى هو ركه فوقع في عنقها فخذ  
ماتت عامتهم على انه لا يضمن على كل حال **مسألة** واذا شرط الراعى ان مات ياتى بها  
والا فهو ضامن ليس عليه الا ثبات بالسمه ولا يضمن هذا الشرط **فصل في ضمان**  
**النصار** وفي الاصل اذا هلك الثوب عند القصار بعذر المبرع من العمل لا اجر له  
لانه لم يسلم العمل وفي التجريد مثله عن محمد في الخطا اذا اخطا باجر ففقدته رجل  
قتل ان يقبض ربا لثوب فلا اجر له لان المعقود هلك قبل التسليم فسقط  
البذل كما في البيع انتهى في الخلاصه ولا يضمن الثوبان هلاك بغير فعله  
عند اي حيفه قال بجمع من الباقيين منهم طاور وسرجا واحد وبعض المملوك  
يقولها احتشاما لقول عمر وبعضهم انقوا بالصالح على القولين منهم الا واحد  
وايمه فرعاه على هذا وعن الدين الكندي كان يفتي بجواز الصلح وظهر الدين كان  
يفتي بقوله ابو حنيفه فقلت له يوما من قال بالصلح فرجعت لهذا ثم عندهما انشا  
المالك ضمنه مقصورا واعطاه الاجر وانشا غير مقصور ولا اجر له فان هلك  
بدقا القصار وعصره يضمن عند اصحابنا الثلاثة بخلاف البراغ والمضاد والحق  
على ما بين **مسألة** دفع الثوب الى القصار وقال له اقصره ولا تضع عنى يدك  
حتى تفرغ منه فهذا ليس بشئ وكذا الوشرط عليه ان يقصر اليوم او غدا فلم يفعل  
وطالبه صاحب الثوب حتى سرق لا يضمن وفي المحيط سئل ابو حنيفة عن  
دفع ثوبه الى القصار ليقصره اليوم فلم يفعل حتى هلك قال يضمن **مسألة** لو جفف  
القصار الثوب على جبل فمات به حمولة فخرقه فلا ضمان عليه وانما الضمان على  
سابق الحمولة لان الفساد يحصل بسوقه وانما مقيد بشرط السلامة واذا وطى  
تليد الاجير المشترك على ثوب من القصار فخرقه ضمن لانه غير ماذون في الوطى ولو  
وقع من يده سراج فاحرق ثوبا من القصار فالضمان على الاستاذ ودونه وكذا لو  
التليد ثوبا فاقبلت لمدقه من صده فخرقت الثوب من القصار فالضمان على  
الاستاذ التجريد **فصل في ضمان الحجام والبزاع** اذا حجم الحجام او بزغ البطار او  
الختان فمات لم يضمن بخلاف القصار لكن هذا اذا لم يجاوز موضع الفعل فان جاوز  
فقط الحشفه ذكر في النوازل انه مات فعليه نصف بدل النفس فابرا فكل بدل  
النفس لانه مات بجر حين وهما ماذون في احدهما وفي زيادات شرح الطحاوى فعليه  
القصاص ولو قطع بعض الحشفه لا قصاص عليه ولم يذكر ما اذا جرح عليه وفي  
الصغرى في كتابه لدرىات بحكمه عدل **مسألة** الكحال اذا اصاب لدوى في عين  
رجل فذهب صوته لا يضمن كاختان الا اذا غلط فان قال جلانا انه ليس اهل وهذا  
من حرق فعله لان هو اهل لا يضمن فان كان في جانب الكحال واحدا

وفي الجانب الاخر اثنان ضمن **مسألة** حجام قال الاعراب في عينك ناخفه لولم تزل عيت  
عينك فقال انا انيله عندك فقطع الحجام حجام عينه وهو ليس بجاذق في هذه  
فميت عين الرجل يلزمه نصف الدبر انظر المسية **فصل** سئل نجم الامير الحلي عن صببية  
سقطت من السطح فانفتح اسنفا فقال كبير الجراحين ان شققتم باسها عوت وقال  
واحد منهم ان لم تشققوه اليوم وانا اشقه وابوبها فشقته ثم ماتت بعد يوم او يومين  
هل يضمن قتال مليا ثم قال لا اذا كان الشق باذن وكان معتادا ولم يكن فاحشا  
خارج الوسم فقتل له انما اذا نوى بئرا على اخيه علاج مثلها فقال ذلك لا يوقف  
عليه فاعتبر نفس الاذن قيل له فلو قال هذا الجراح ان مات فاناضا من هل يضمن  
قال لا **فصل** وفي جنائيات مجموع النوازل لو قال الرجل للكلال داوي بشطرا لاني  
البصر فذهب لا يضمن **مسألة** وفي اجارات الاسل لو امر حجاما ان يقطع سنه ففعل  
ثم اختلفا فقال امرتك بان تطلع عين هذا السن وقال الحجام امرتني بقطع هذا فقال  
قول الامر وزاد لتأخري لصدر الشهيد في شرحه ان على الاعراب ان يلقى القاع الا اذا  
فيما قطع وانكر الاذن في ذلك انظر البغية واليه اشار في شرح التجريد وعلل بان  
الاذن يستقار من جهته **مسألة** وسئل صاحب المحيط عن فساد جارا اليه غلام وكاد  
افسده في فقصده ففسدا معتادا فمات به قال يضمن قيمة الفم وتكون على عاقلة  
المضاد لانه خطأ وكذا الصبي يجب على عاقلة المضاد وسئل عن فساد نايما وتركه  
حتى مات بسبب لانه قال يقار منه **فصل** ومن الافعال الموجبة للضمان ذكر  
في الاصل الاستاذ في كل عمل اذا ضرب الصبي او العبد للتعليم فمات ان كان  
بغير اذن الاب او الوصي ضمن ولو كان باذن الاب او الوصي لا يضمن ولو ضرب الاب  
مات ضمن وكذا الوصي لان الاب يضربه لنفسه لان منفعة ضربه عابدا لغيره بخلاف  
المعلم فانه يضربه باذن من له الولاية وكذا الرجل لو ضرب زوجته وفي البيوع  
الا باذا ضرب ابنا فمات لا يرث منه عند ابو حنيفة رحمه الله وعند ابو يوسف  
لا يضمن ويرث منه وعليه الكفارة عندها **فصل في ضمان الصانع** قال في الا  
دفع الى صانع ليصنع سوارا منسوجا والنسيج لا يملكه بل لصانع هذا الصانع فالح  
الذهب ودفعه الى من ينسجه فمات الكا لولو دفع الصانع الاول بل الاذن  
المالك ولم يكن الثاني اجيرا **الاول** ولا تليذه ضمن ايها شاء عندها وعند ابو  
حنيفة رحمه الله يضمن الاول واما الكا فلو سرق من بعد عام العمل لا يضمن لانه  
لما فرغ صار مودعا فاما مادام في العمل كان يده ضمان لقصره بلا اذن مالكة  
وعند ابو حنيفة مودع المودع لا يضمن فاما يتصرف في اوديعه بلا اذن لها  
**فصل في ضمان الملاح** غرقت السفينة فلو فرج اصحابها او مروج او حبل  
صدمها بلامد ملاح وفعله فلا شئ عليه باتفاق وان بفعله فلو خالفه فان جاوز  
المعاده ضمن اجماعا وكذا لو لم يجاوز عند الملاح **مسألة** واذا غرق الملاح فاضيد  
المستاع فان كان بفعله ويده ضمن عندنا وان كان بلاه ضمن عندنا واعتد



حنيفة لو امكن التحرز ولا يبرأ وفاقا وهذا كله لو لم يكن رب الملتاع او وكيله في البيع  
 فلو كان فلا ضمان وقد ينهنا على شئ من ذلك فيما سبق **فصل في ضمان الاسكان**  
 اخذ حنا لينفله فلبسه ضمن له لو نزع **فروع** خرج الى القرية فوضع خفاجر  
 في دار فضاع انظرها في ضمان المودع **مسئله** دفع جلد الى لبيح لم يخرجه خفا وسمى  
 الاجر والقدر والصفة فاتي به فان وافقها امره بلا ضمان او امره بالكمه بقبول بلا ضمان  
 ولو خالفه ضمن قيمة جلده او اخذ الخف واعطاه اجرة مثله **فصل في ضمان**  
**الحياط والتكرجل** قال الحياط انظر الى هذا الثوب ان كفاي فيقتصافا فاقطعه بدمهم  
 وخطه فقطعه ثم قال انه لا يكتفيك يضمن الثوب ولو قال انظر اليك فيقتصافا  
 فقال نعم فقال لا قطعه فقطعه ثم قال لا يكتفيك لا يضمن قال في المحيط ولو قال  
 اقطعه اذن فلما قطعه اذا لا يكتفي به لا ذكر هذه المسئلة في الكتاب وحكي عن النبي  
 ابي بكر البجلي انه قال يضمن **مسئله** دفع الى ثوبا ليخيطه فقصا اذ لبسه رضا  
 وعلم منه مسائل كثيرة **مسئله** لو قال اقطعه حتى يصيب القدم اجعل كرخسة  
 اشبار وعرضه كذا في آية ناقصا فلو كان قد رصبع ونحوه فليس بشئ فلو اكثر  
 منه فله تضمينه كذا في المنتقى والخلاصة **مسئله** سناج سنج الثوب وجاء به  
 لياخذه الاجر فقال له صاحب الثوب اسكه حتى افرغ من العمل فافيك الاجرة  
 فاخذ انسانا الثوب من السناج في الرحمة وذهب لا يجلو اما ان كان بحال الموازنة  
 فقاصل الثوب منه لا ينفذه عنه او ينفذه ان كان بحال لا ينفذه لا يجلو اما ان كان  
 له امسكه على وجهه المهر او على وجه الامانة فان كان الاول بهلك الثوب بالاجر وان  
 كان على وجه الامانة بحال الاجر ولا شئ على كذا ان كان في الاستدانة لورج صاحب  
 الثوب ان يذهب الثوب لم يكن كذا بديعة فلذلك ترك صاحب الثوب الثوب عنه  
 اختلف العلماء فيه قال بعضهم يضمن وقال بعضهم لا يضمن ولو اوسطا لم يضمن  
 والنساج اذا امسك الثوب وتعلق به لثوب به لياخذه فتمعه كذا بديعة  
 الثوب فتخرق الثوب في مده لا يضمن كذا بديعة ولو تخرق من مدها ضمن نصف  
 الثوب انظر مجموع النوازل **مسئله** ولو سلم غلا الى حائك لينسجه سبعا في اربع  
 فعمل اكبر من ذلك او اصغر وهو باجبار انشا ضمنه مثل غزله وانشا اخذه و  
 اعطاه الاجر الا في النقصان فانه يعطيه من الاجر بحسبه لانه واقعه في الاصل  
 وخالفه في الوصف انظر تمامها في شرح التوحيد **فروع** ولو دفع الى حائك غزلا  
 ان يزيد من غزله رطلا فقال زدت وانكر رب الثوب فالقول قول من عيینه على  
 علمه لان الحائك يدعى عليه زياده غزل وهو يكره انما يخلف على علمه لانه يخلف  
 على فضل غيره وكذا اذا كان الثوب مستهلكا **فصل في ضمان الحداد**  
 دفع الى حد يصبغ عيانه باجل نجاء به على امر به امره بالكمه بلا خيار ولو خالفه  
 جنسا بان امره بقدره يصلح للحداد فوضع قدره ما يصلح للحداد فخطب بخير ما لكان  
 انشا

فانما تضمننا انفسنا وعلمنا اننا لا نعلم

سناج **مسئله** الحداد اذا اخرج الحديد من كبر وذلك في جازنة فوضعها على  
 الولاة وضربها بطوقه فخرج شررها الى طريق العامة فاحرق رجل او فتا  
 عينه فذئبه ولو احرقت شررها فاصاب جناب فهو هدر **فصل في ضمان الحماي**  
 وفي الاصل رجل لبس ثوبا بمرأى عين الحماي انه ثوبه فاذا هو ثوب الغير ضمن  
 الاصل وفي ودعية النوازل اذا وضع الثوب بمراة غير الحمام ان لم يكن للحماي ثوبا  
 ضمن وان كان لا يضمن الا اذا اضطر على استحقاق صاحب الحمام وان قال لصاحب الحمام  
 اين اصنع هذه الثياب فحينئذ صار مودعا وقوله يضمن يعني ما يضمن المودع قال  
 في المحيط والفتوى على قولنا في حقيقته ان الثياب لا يضمن الا بما يضمن المودع  
 ولو دفع الى صاحب الحمام واستاجرته وشرطه عليه الضمان اذا تلف قال الفقيه  
 ابو بكر يضمن الحماي اجماعا كان يقول بما لا يجح عليه الضمان عند ابي حنيفة  
 اذا لم يشترط عليه الضمان والفقيه ابو جعفر سوى بينهما وكان يقول بعد الضمان  
 وبه اخذ ابو الليث **مسئله** دخل رجل الحمام وقال للحماي احفظ الثياب فخرج قال  
 يحد ثيابه فلو اقر الحماي ان غيره دفعها وهو يراه ثيابه ضمن اذا ترك الحفظ ولم  
 يمنع القاصد ولو اقر في رايه احرار رفع ثيابه لا اني ظننت ان الراجع انت لا يضمن  
 اذا لم يترك الحفظ لما ظن ان الراجع هو ولو سرق وهو لا يعلم به يبرأ ولو لم يذهب  
 عن ذلك الموضع ولم يضيع وهذا قول لكل انظر تمام ذلك في الدرر **فروع** نزع  
 بحضرة الحماي فخرج فوجد الحماي نائما ولم يجد ثوبه فان نام قاعدا فلا ضمان  
 وان نام مضطجعا بان وضع جنبه على الارض قيل يضمن وقيل لا اذ نوم المستجير  
 والمودع عند الامانة مضطجعا حفظا عاده انظر التجميع **مسئله** في النوازل رجل  
 دخل الحمام وقال لصاحبه احفظ هذه الثياب فلما خرج لم يجد ثيابه لا ضمان على  
 صاحبه الحمام ان سرق او ضاع وهو لا يعلم به فان شرط عليه الضمان اذا هلك  
 يضمن في قولهم جميعا **فصل في ضمان الوحيه للضمان** اذا اقدار رايه  
 ارضه في يوم ريح لا حرقا الحشيش فنقدت الى كرس جاره فاحرقته يضمن ان  
 كانت الريح تهب الى جانب الكرس والا فلا قال صاحب المحيط **مسئله** رجل اوقد  
 النار في طريق الجارة ثم جارت الريح قلبتها الى دار قوم فاحرقها لا يضمن هكذا  
 في الفتاوى وفي الجامع الصغير في كتاب الاجارات رجل استاجر ارضا فاحرق  
 الحصيد فاحرق كرس غيره لا يضمن قال السرخسي يضمن في يوم الريح **مسئله**  
 قال القاضي عبد الجبار ما بين شريكين لاحد ما فيها انعام باذن شريكه واذن له  
 لرجل بالسكنى فمكنا واودق فيها نارا فاحرق النار والانعام فليس بقيمة الانعام  
 قالوا لا يبقا المقتاد قلت هكذا وجدته مكتوبا لكن نقيده بالايثار **مسئله**  
 وقع لي شبهة فيه قال في فوايد سيف الدين لمصطفى الظاهر ان لا يبقا المقتاد  
 وجوب الضمان لان احدا الشريكين لا يملك سكان الغير في الدار المشتركة فاذا لم  
 يملك اسكان لم يضمن لما مور بالسكنى ما مور به



وان كان معناده لا ينفع في الانتصار في ملك الغير **مسئله** احرقت كلاً او حصايد  
في ارضه فذهب النار عينا وشكلاً واحرقت شيئا لم يضره لم يضمن ذكره مطلقا وفي  
فتاوى السنن رجل اوقد النار في ملك غيره فغير اذنه فتقدت النار الى كدس  
حظله او شيئا اخر من الاموال فاحرقته لا يضمن ولو احرقت شيئا في المكان الذي  
اوقد ضمن كذا ذكره محمد الائمة الترمذي في فتواه **فرع** لو مر بنا في ملكه وملك غيره  
فوقعت شراره في نار على ثوب انسان قال محمد بن الفضل يضمن لان لم يتحمل بين رجل  
النار والوقوع على الثوب واسطه ليكون مضافا اليه حتى لو طارت الريح بشر  
من النار فالقته على ثوب انسان لا يضمن لانه غير مضاف اليه وهكذا ذكره في  
النوارل عن ابي يوسف وقال بعض العلماء ان مر بنا في موضع لم يضمن  
فوقعت شراره في ملك انسان او طهرها لا يضمن وان لم يكن له حق المور في ذلك الموضع  
فالجواب على التفصيل ان وقعت منه شراره يضمن وان هبت بها الريح لا يضمن وعليه  
الفتوى **مسئله** عمل قطن الى النواف فلقيته امرأه في السكة تحل قبضا من النار  
فاخذت النار القطن فاحرقته لم يضمن ان كان ذلك من حركة الريح والافطاران كما  
هو التي مشت الى القطن ضمت وان مشى صاحب القطن الى النار لم يضمن **مسئله**  
رجلان كانا يدبغان جلودا في حانوت واحد فاذا باحد هاشما في رجل فحاش  
فصب فيه ماء ليسكن فالمهت الشتم واصاب لسقف فاحترق متاع صاحبه واسقت  
جيرانه لم يضمن **فصل** ومن سائل الفان صبي بن ثلاث سنين وحق الحضانة  
للام فخرجت وتركته الصبي فوقع في النار فضمن الام كذا قاله الشافعي لا يملكه الملك وقال  
في المحيط لا تضمن بنت سبع سنين **مسئله** قال السمرقندي في مجموع امرأه تضرع  
احيانا فتحتاج الى حفظها لئلا تقع في الماء او النار وهي في مثل الزرع فعليه حفظها  
وان لم يحفظها حتى اقلت نفسها في نار عند الصرع فعلى الزوج ضمان وكذا الصغيره  
التي تحتاج الى الحفظ وهي مسلمة الى الزوج وان لم يحفظها وضيعها ضمن **مسئله**  
قال شافعي الائمة المكي معلم لبنت صبية لتي بنار فغير اذنها فاحرقته يضمن ان كان  
صغيرها عند امرأه وقالت لها في حبل حجر داري حتى ارجع فذهبت المرأة اليها  
وتركت فوق الصغيره في النار فعليه الدية للام وسائر الورثة ان كان ممن لا يحفظ  
نفسه **فرع** قال في المحيط او دعت صبية فوقع في النار مات فان غابت عن  
بصره ضمت والا فلا قال ابو الفضل في صغيرين يلعبان فصرع احدهما صاحبه فمك  
فخذه ولم ينجح حتى لا يمكنه المشي فعلى اقربا الصبي منه ابيه حنماية دينار **مسئله**  
قال ابو بكر في النوارل صبيان يرمون لعبا فاصابهم احدهم عين امرأه وهو ابن  
سبع سنين ونحوه وفي فتاوى اللؤلؤ الحم والراي بن حسن نشر في الدية في  
ولا شيء على الاب وان لم يكن له مال فنظره الى ميسره قال ابو الليث وانما وجه الدية  
في مال الصبي لانه لا يرى للجم عاقله قال واما اذا كان للصبي عاقله وثبت له بينه  
فعلى عاقله ولو شهد صبيان او اقرا الصبي لم يجب على احد شي **فرع** تزعم سكر

112  
امراه فتجنن ووافق يومها حكومة عدل **فصل** وضع شيئا على طريق العامه  
فتعثر به انسان فسقط وهلك ذلك الشيء من غير قصد منه يضمن هو الصحيح قاله  
التحاضي بريح **فرع** قال التحاضي عبد الجبار والعلما الترمذي وضع زقا في الطريق  
فتعثر به انسان فشقه يضمن ان كان وضعه بعد زولا فلا قال في المحيط ان اضر  
حين عثر عليه يضمن ولا فلا **فصل** في ضمان القاييد والراكب والقاييد  
**والسائق والاشهم** اذا سار في الطريق فاوطا دابة رجلا يدها او رجلها او كرت  
او صدمت من وضامن وكذلك السائق والراكب والرديف سواء كان لاسير الدابة  
مضافا الى الراكب **مسئله** وفي شرح الطحاوي كانت الدابة وعليها رجل فتعثر بها  
فالقت الراكب ان كان التحش ياذنه لا يجب على الناخش شي وان كان بغير اذنه فعليه  
كالالديه وان ضربت الناخش مات فدمه هدر **مسئله** البنا والشار من حواف  
الدواب واحصى لصغار المرتفعه من سنايك اذا اتلفت لا يضمن لانه لا يمكن الا  
عنه بخلاف الحصى الكبار لان الاحتراز عنها ممكن لانه ينبت من تعنيف صاحب الدابة  
**مسئله** ولو تعثر الدابة رجلا وهي تشير او يذنها فلا ضمان على الراكب لانه لا يمكن  
الاحتراز عن ذلك حاله السير وكذا ما عبط يولها وروثها حال سيرها وكذا على  
القاييد والسائق **مسئله** لو وقفها صاحبها في الطريق ضمن ثوبا رجل والذئب  
لان الايقاف غير مطلقا في الطريق فضا من متعديا في الايقاف فيضمن ما تولد منه  
**فرع** رجل اوقف دابته على باب المسجد فان كان الامام جعل للمسلمين عند باب المسجد  
برقنا يوقون فيه دوابهم فلا ضمان عليه فيما اصاب في وقوفها **فرع** ولو ساقها  
في هذا الموقف وقادها وهو ضافر وكذلك اذا فعل الامام في الطريق العام المشترك  
وكذلك اذا كان ذلك الموضع قد اذن الامام فيه بمنزلة سوقا حبل والدواب فلا ضمان  
على واقف الدابة فيما كان من ثوبه ذئب ورجل او بول او لعاب وكذلك اذا كان  
راكبا عليها واقفا فلا ضمان لان القود والسوق والسير كان ثابتا قبل جعل  
الامام فلا يورث اذا الامام وعدمه بل يبقى مقيدا على حاله بشرط السلامة وكذلك  
الغلات من الارض اذا وقف فيها وابته وكذلك طريق مكة اذا كان وقوفه في غير  
الحج لانه بمنزلة الغلاء من الارض وان وقف في الحج فهو كالوقوف في الطريق  
وان كان سائرا في هذا الموضع فهو ضافر لما بينا **مسئله** لو كان في ملكه طبع عقر  
فعمق انسانا فلا ضمان لا فعل الكلب هدر للحديث الجاحي بار ولو اغرى كلبا حتى  
عض رجلا لا يضمن كذا لو ارسل بازيا وعند ابي يوسف يضمن سواء كان قايدا او سائرا  
او لا يقوده ولا يسوقه كذا اذا ارسل البهيمة وعند محمد ان كان سائرا او قايدا  
يضمن وان لم يكن لا وبه اذا الطحاوي والفقهاء ابو الليث كان يعني بقول ابي  
يوسف وهذا اختيار في حاتم وقال الاصل الشهيدي وفي الزيارات اشار الى ذلك  
وعليه الفتوى وقال بعضهم ان كان الكلب معطلا لا ضمان له كون هو سائرا له  
ويضمن مطلقا وفي غير المعلم بشرط السبق **مسئله** اذا قار رجل



تطاردنا او طاه اوله واخره فهو ضامن وكذلك اذا صدر منه انسان قتلته لانه  
سبيل لقتله بتقريب الدابة اليه وان كان معه سابق فالضمان عليها لانها  
استركا في السبب وقال محمد في الاملاء لو ان رجلا كان يقود قطارا واخر من خلف  
القطار يسوقه وعلى الابل قوم في المحامل ينام او غير ينام فوطى بغير انسانا  
فقتله فالدمية على عاتقه القاتل والسابق والراكبين على ذلك البعير والراكبين  
الذين قد ارام البعير على عواقلهم على عددا لروسلانهم يشتركون في السبب والكفار  
على اركب البعير الذي وطى خاصه **مسئله** ولو قاد انسان اعى فوطى الا عصى  
انسانا فقتله كالا بوا لئلا يبيح الاجب على القاتل شي من الايضاح ومن شرع  
التجريد ومن الخلاصه **فصل في ضمان ما افسد المواشي** قال ابو يوسف لبي  
جاني الصغير راع سأل الغنم من الراعي الخاص والمشارك لبييتها في ضيعته  
كما هو المعقار ففعل وبيتها فيه ونام ونفست الغنم في زرع جاره والضمان على  
الراعي العجاجار **مسئله** قال برهان الدين صاحب المحيط ربط كبشا على طرف العا  
فاشهد عليه فلم ينفله حتى نطح صبيبا وكسر ثنيته يضمن **فروع** رجل دخل غنما  
او ثورا او حمرا كرا او بستانا او ارضا فافسدها وصاحبها معها يسوقها فهو  
ضامن الا فسد وان لم يكن يسوقها لا يضمن وقيل يضمن وان لم يسبقها على قيا  
مسئله البعير المتعلم وفي غضب المتأوي اذا وجد بقره في زرع جاره فاجبر صاحبها  
ليخرجها فاخرجها صاحبها فافسدت الدابة الزرع عند الاخراج ان اخرجته لا يضمن  
ولو لم يات به في الزرع ولم يجره بالاجراع يضمن وان امره حين اخرجته لا يضمن ولو لم  
يخرج صاحب الدابة ولكن صاحب الارض اخرجها من الزرع فجاء ديبها كلها في غضب  
المتقاضي ان لا يضمن وفي غضب المتأوي المختار ما قاله اكثر الشيوخ ان اخرجها  
او ساقها ضمن وان اخرجها ولم يسبقها لا يضمن **مسئله** رجل دخل دابة في دار رجل  
فاخرجها صاحب الدار فهلك لا يضمن كما في الزرع **مسئله** الراعي اذا وجد في  
السرع بقره فطردوها ما تخرج لا يضمن ولو وجد في ربط دابة فاخرجها فاكلها  
او ضاعت ضمن قيمتها **فروع** رجل في كرمه او زرع دابة وقد افسدت زرع  
فهلك ضمن صاحب الكرم **مسئله** استهلك عجول غيره فيسلبه امة يضمن نقصان  
البقرة ووقع في باب التسبيل في المتلف من القنينة غضب عجولا فالتلفه حتى يسلب  
امة يضمن العجول دون نقصان البقرة **فصل في الجناية على الدواب** ساء  
لقصاب فقيت عينها فغيرها ما نفق وفي عين بقره الجراد وجرو ومن ربح القيمة  
وكنا في عين الحمار والبغل والفرس ربح القيمة وفي المتقاضي يحمل على ظهره ففي عينه  
ربح القيمة وكذلك البقر ولا يحمل عليه لصغره كالفضيل والجحش اذا فقت عين  
واحد فقيها ربح القيمة وفي مجموع النوارك لا راجاه كالبسة وفيها ما نقصها  
ولو قطع احد قوائم الدابة ضمن جميع قيمتها ذكر السر حسي في غضب الاصل وفي غضب  
المتأوي ان لم

فيه بعد قطع اليدان ساء سلما اليه وضمن القيمة وان ساء امسكه وضمن الجحشا  
ما نقصه وفي المغبون عنك حيفه وجماسه اذا استهلك حمارا لغيرا وبغلة يقطع  
يده او رجله او يذبحه ان ساء صاحبه ضمنه قيمته وسلما اليه وان ساء حسيه ولا يضمن  
شيا وعلية الفتوى ولو ضرب رجل حمرا حتى صار اعرج فهو كما لقطع **مسئله** ولو قطع  
لسان الثور يلزمه كمال القيمة لغوات الاعتلاف نظر القنينة **فصل في ضمان من وضع**  
**باب الطريق** اذا حفر بيرا في طريق المسلمين فوقع فيه رجل او مات او اصابه جنابه  
ويما دون النفس بسقوطه فهو ضامن للجناية حي كان احاف او ميتا ولو كان  
احاف عبدا فاجنابه كلها في رقبته ويخاطب المولى بالدفع والعدا يجمع الاثر  
ولو حفر بيرا في الطريق فجاء فحفر في اسفلها ثم وقع فيها انسان فالضمان على  
الاول دون الكا وهذا قياسا ربه ناخذ **فروع** لو وسع رجل راسها فان كان  
وضع قدمه في حفرة الشكا دون الاول فالضمان على الشكا **فروع** ولو عثر بقر فوقع  
في البير فان كان الحرج وضعه انسان على الطريق فالضمان على واضع الحرج وان  
لم يضعه احد وهو حمل المسيل فالضمان على الحافر **مسئله** لو استاجر انسانا ليحفر  
في الطريق فان كان في فناء المستاجر فالضمان عليه دون الاجير وان لم يكن في فناء  
فان علم الاجير بذلك فالضمان على الاجير دون الامر وان لم يعلم فالضمان على الكا  
**فصل** استاجر اربعة نفر يحفرون له بيرا فوقع عليهم من حفرهم مات احد منهم فمات  
كل واحد من الثلاثة ربع الدية وهو الربع ولو وقع رجل في بئر فعلق باخر وتعلق  
الثاني بذلك فوققوا واما فان عرف حال موتهم بان اخرج احيا فاجزوا وهذا  
على تسعة اوجه اما الاول ان عرف ان مات بوقوعه فالضمان على الحافر فان مات  
بوقوع الكا عليه فدمه هدر وان مات بوقوع الثالث عليه فالضمان على  
الثاني وان مات بوقوع الثاني والثالث فضمنه هدر وضمنه على الشكا  
وان مات بسقوطه ووقع الثاني عليه فالضف على الحافر وضمنه هدر وان  
كان بسقوطه ووقع الثالث عليه فالضف على الحافر والضف على الثاني  
وان مات من كل ذلك فالثلث منه هدر والثلث على الحافر وثلثه على الشكا  
واما موت الثاني فان كان بوقوعه في البير فدميته على الاول وان مات بوقوع  
الثالث عليه فدمه هدر وان مات بوقوعه ووقع الثالث فضمنه هدر  
والضف على الاول واماموت الثالث فله وجه واحد وهو وقوعه في البير  
فدميته على الكا **فصل** وان لم يعرف حال موتهم فالقياس ان دية الاول على  
فرو دية الكا على الاول ودية الثالث على الكا وهو قول محمد وفي الاستحسان  
دية الاول اثلاثا على صاحب البير الثلث وعلى الاوسط الثلث والثلث هدر  
ودية الثاني نصفان نصفه هدر ونصفه على الاول ودية الثالث على الكا  
انظر الايضاح **فصل في ضمان ما يحدش الرطب** يطرر طريق السيل



او فناءه واخرج جناحا ونصب فيه ميزابا او وضع حجر او خشبا او متاعا او بني  
 دكانا او صوبا او قد في الطريق لتسريح او من فقهه فخره انسان او  
 هو صان من يجمع ذلك وما كان من جنابه في بني آدم وبلغ نصف العشر فهو على عاقله  
 وقال ابو حنيفة اذا مشى في الطريق وهو لابس سيفا او طيلسانا فسقط  
 منه على انسان فقتله او وقع في الطريق فقتله انسان فلا ضمان ولو كان  
 حامله فحدث شئ من ذلك فهو صان وقال محمد اذا البس ما يلبسه الناس فهو  
 صان بميزانه حامل ولو وضع كناسه في الطريق فقتله انسان فمن **فرع** في شئ  
 الطحاوي اذا اخرج الرجل من داره ميزابا الى الطريق فسقط على رجل فقتله  
 ان اصابا لطرفه لداخل لم يضمن شيئا وان اصابا لطرفه الخارج ضمن وكذا وسطه  
 وان اصابا الطرفان يضمن المصنف والقياس ان لا يضمن شيئا **مسئلة** وفي الفتاوى  
 الصغرى استأجر رجلا ليجري جناحا في فناء داره او حائطا فقتل انسان فانه حق  
 الاشراع في القديم فسقط وقتل انسانا يجهل الضمان على الاجير سواء كان قبل الف  
 من البناء او بعد الفراغ ويرجع الاجير على الامر وان علم الاجير ان ليس له حق الاثر  
 باخباره او بغير اخباره ان سقط قبل الفراغ من البناء فقتل انسانا ضمن الاجير  
 ولا يرجع على الامر قياسا واستحسانا وان سقط بعد الفراغ من البناء يرجع استحسانا  
**مسئلة** وفي العميون عن محمد ان الهلاك بالثلج المروي اذا لوبد انسان او دابة  
 ان لم يكن لسكه نافذة لاضمان على الراعي وان كانت نافذة ضمن الراعي قال الفقيه  
 ابو الليث لا يجهل الضمان مطلقا نافذة او غير نافذة قال وجواب محمد في ديارهم  
 لان الثلج يقل هذا ان لا يكون **مسئلة** لو وضع خبثه في سكه غير نافذة او شرب الماء  
 فقطعه انسان لم يضمن وفي الفتاوى انه يضمن مطلقا وفي باب النون اذا رشح  
 كل الطريق وفي باب السنين ان لم يره يضمن وان رآه لا يضمن قال وعليه الفتوى  
**فرع** لو امر الاجير برب ش فناء الدكان للامر بما تولد منه يضمن الامر بغير امره ضمن  
 الراش ما لو امره بالوضوء في الطريق فتوضى فالضمان على المتوضي **مسئلة** وفي  
 الفتاوى الصغرى رجل امر رجلا بوضع الحجر على الطريق فقطعه الامر ضمن الواضع  
 وكذا لو قال لم اشرع جناحا من ذلك او ابن دكانا على بابك فقطعه الامر ضمن انظر  
 الايضاح والخلاصة **فصل في الحايط المائل الى الطريق** اذا بناها حايطا  
 مائلا الى ملك غيره او الى الطريق فهو صان لما عطف بسوقه سواء طويلا بقصر امر  
 لا ولو بناها في ملك نفسه فمالا حايطا فان لم يشهد عليه بالنقص حتى سقط فلا ضمان  
 عليه ولو شهد عليه بالنقص ثم سقط في مرة يمكنه النقص بعد الاشهاد فهو صان  
 وان لم يفرط في النقص وذهب يطلب من ينقصه فسقط الحايط وتلف به اهل  
 او متاع فلا ضمان عليه وان كان الميلان الى الطريق صح الاشهاد بمن لا يفرط في اهل  
 الدية والاسلام سواء ابدان يكون بالمال او صبيا اذن لم وليه بالخصومة او عبد  
 اذن له مولاه بالخ اذا تقدم الى صاحب الحايط فقال لا حايطك مائل فانه

115  
 كناه ولا اشهاد للتحريم عن الحجر وفي مجموع النوازل لو قال له ينبغي لك ان تهدمه  
 لا يكون اشهادا وانما يكون مشورة **فرع** وان كان الميلان الى دار رجل فلا ضمان  
 الى صاحب الدار وان كان فيها سكان فلا ضمان عليهم ولو اشهد عليه في الطريق  
 استهل من القاصي وعن شهود عليه اياما فاجله فهو باطل انظر التحريم **فصل**  
**في القضا بنفي الضرر** ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا ضرر  
 ولا ضرار قال بعضهم يحتمل ان يريد بقوله لا ضرر لا يضر على احد بمعنى انه لا  
 يلزمه الصبر عليه ولا يجوز له اضرار بغيره وقال بعضهم الاضرار ان تضر نفسك  
 لتضر بذلك غيرك فاذا منع هذا فكيف بمن يصلح نفسه بافساد مال غيره ويحتمل  
 عندي ان يكون بمعنى الاضرار ان يضر احدا بحار من حياره والاضرار ان يضر كل واحد  
 منها بصاحبه لان هذا البناء يستعمل كثيرا بمعنى المتاعلة في القتال والاضرار  
 والسباب وكذا الاضرار وهي النبي عليه السلام ان يتعدا احدهما الاخر بصاحبه وعن  
 ان يقصد ذلك حقيقا وقال بعضهم الضرر ما ينفعك ويضر صاحبك والاضرار ما يضر  
 صاحبك ولا ينفعك فيكون الضرر ما قصد به الانسان منفعة وكان فيه ضررا  
 على غيره والاضرار ما قصد به الاضرار بغيره وباجله فلا ينبغي لمن يورثه بالضرر والي  
 الاخر ان يحدث على جاره شيئا يضره **مسئلة** رجل اشترى بيتا من منزل بحرقه  
 وحقوقه وصاحب المنزل يمنع من الدخول ويمنع بفتح الباب الى السكة ان يبين  
 البائع له طريق ليس له منعه وان لم يبين اختلف المتأخرون فيه والمختار انه  
 ليس له المنع **مسئلة** رجل اراد ان يهدم داره ولاهل السكة ضررا لانه يخر السكة  
 المختار انه يمنع فلو هدم مع هذا وان يضر بالحيوان ان كان دارا على البناء يجرى  
 على البناء والامع انه لا يجرى **مسئلة** وفي غصب المتاع ورجل غرس شجرة العرصة  
 في الطريق كان لا يضر بالطريق لا بأس به ويطيب للذي غرس فصاده وورقه  
 هذا تمام الكتاب بعون الله الملك الوهاب ولقد وفيت فيه ان شاء الله تعالى  
 بضبط القواعد الكلية وربط القواعد الجديلة ولست اعور حاسدا ولا امر اجاصر ابتعا  
 يقتضي فيه الطعن والتغيير وينبغي فيه الى احد خطي العصور والتقصير فلا  
 يفرق بالرخاء والاتصاف كلامه عن الاستنصار بانوار الكتاب والبحث عن اغوار  
 هذا الكتاب ولقد استوفيت فيه على صفر حجة جميع المتوابع واستقصيت فيه  
 اشكال البراهين وذلت فيه المسالك والمتوهم وكشفت عن وجوه الحقايق  
 المستتره ولقد استعنت من نازيت واهديت الى من نويت وانا مقتدر لبيد ان راي  
 في بعض قواعد بعض الخلل او صادف في بعض اصله ما بعد من باب  
 الدخول فان طالي ما شرحته في شرح كتاب الوقاية وهو مشهور  
 والحمد لله على القصور وصلواتي على سيدنا محمد وآله  
 وصحبه اجمعين وسلم تسليمنا دائما كنه الى  
 يوم الدين امير احمد





*[Faint, mostly illegible handwritten text in Ottoman Turkish script, likely a manuscript or letter, spanning the upper and middle portions of the right page.]*

SÜLEYMANİYE KÜTÜPHANESİ	
KİŞİ	AMEL ZADE
Yeni	HÜSEYİN PASA
Eski Kayıt No	226

202 JH